مناهج البحث
في
علـــم السياسة

الكتاب الأول
التحليل السياســـي
ومناهج البحث

الأستاذ الدكتور/ عبد الغفار رشاد القصبي

الأســـتاذ بقســـم العلـــوم السياســـية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

٢٠٠٤

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت ٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الأولى

٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

تليفون المؤلف بالقاهرة ٣٣٠٧٢٥٣

البريد الإلكترونى: aelkasaby@hotmail.com

إهداء

إلى ضحايا القمع والتعذيب

وانتهاكات حقوق الإنسان فى العالم العربي

المحتويات

المحتويات	٥
مقدمة	١١
أهداف دراسة مناهج البحث	١١
العملية البحثية والحاجة إلى المنهج العلمي	١٢
مناهج البحث والتراكم العلمي	١٤
الكتاب الأول: مناهج البحث و التحليل السياسي	١٧
الجزء الأول: التحليل السياسي وخطة البحث	١٩
الباب الأول: البحث العلمي و المنهج العلمي	٢١
الفصل الأول: أسس البحث العلمي	٢٣
العلم تراكم منظم ومنضبط ونقدي	٢٤
المعرفة العلمية	٢٥
شروط البحث العلمي	٢٧
البحوث السياسية والمنهج العلمي	٢٨
خصائص المنهج العلمي وتقدم العلم	٢٩
الجمع فى البحث العلمي بين النظرية والملاحظة	٣٢
الجمع بين الامبيريقية والاستدلال	٣٤
الفصل الثانى: المنهج العلمي ووظائفه	٣٧
تعريف المنهج وأسسه	٣٧
قواعد المنهج عند ديكارت	٣٩
الامبيريقية وضرورة الجمع بين الفكر والواقع	٤٠
معنى التجريبية	٤٠
الحقائق والوقائع	٤٠
وظائف المنهج	٤١

تنوع أشكال البحث العلمي	٤٤
الفصل الثالث: التحليل السياسي	٤٩
أسس التحليل السياسي	٤٩
المفاهيم والمتغيرات	٥٥
الفـــرض	٥٩
النظـــرية	٦٢
الباب الثاني: خطة البحث	٦٥
الفصل الأول: مفهوم الخطة وخصائصها	٦٧
أسس الخطة البحثية	٦٨
نوعان للخطة البحثية	٦٩
مراحل ومكونات العملية البحثية	٧٠
الطبيعة الدائرية للعملية البحثية	٧٢
الخطة والإطار النظري	٧٥
مكونات البحث	٧٧
صفحات ما قبل البحث	٧٧
عنوان البحث	٧٧
المقـــدمة	٧٩
الخـــاتمة	٧٩
الملاحـــق	٨٠
مستخلصات البحوث	٨٠
الفصل الثاني: تحديد الموضوع والمشكلة البحثية	٨١
عملية اختيار موضوع البحث	٨١
المشكلة البحثية	٨٤
شروط المشكلة البحثية	٨٧
التساؤلات البحثية	٩٣

الفصل الثالث: الإطار النظري	٩٩
شروط الإطار النظري	١٠٠
الإطار النظرى والنظرية والقياس	١٠٦
المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات	١٠٦
أنواع المفاهيم	١٠٩
المتغـــيرات	١١١
الفصل الرابع: مصادر البيانات وتوثيق البحث	١١٧
البيانات الميدانية	١١٧
جمع البيانات من المراجع (المكتبة المصدر)	١٢٠
أنواع الاقتباسات	١٢٢
المراجع والتوثيق العلمي للبحث	١٢٤
اعتبارات الدقة والأمانة العلمية	١٢٤
الإشارات المرجعية فى المتن	١٢٥
قائمة المراجع	١٢٨
المفاضلة بين نظامي التوثيق	١٣٤
الدراسات السابقة	١٤٠
الهدف من الدراسات السابقة	١٤٠
شروط المسح المنظم للأدبيات السابقة	١٤١
الفصل الخامس: تقييم البحث والرسائل العلمية	١٤٣
مسئولية الباحث	١٤٣
اعتبارات موضوعية فى تحكيم البحث	١٤٥
الجزء الثاني: مناهج واقترا بات البحث	١٤٧
الباب الأول: مناهج محورها يتعلق بالبنية أو المؤسسة أو الثقافة	١٥١
الفصل الأول: اقتراب تحليل النظم	١٥٣
أهمية تحليل النظم	١٥٣

الفروض الأساسية لتحليل النظم عند ديفيد ايستون	١٥٣
رفض مفهوم الدولة وتبنى مفاهيم السلطة والمجتمع	١٥٥
تطور مقولات تحليل النظم لدى ايستون	١٥٧
تقييم تحليل النظم لديفيد ايستون	١٦٠
مورتن كابلن وتحليل النظم الدولية	١٦٨
الفصل الثاني: منهج الاتصال	١٧١
كارل دويتش ومقولات منهج الاتصال	١٧٣
الذاكرة والهوية والتحول الذاتي فى نموذج دويتش	١٧٦
الفصل الثالث: اقتراب الثقافة السياسية	١٧٩
مقولات وأسس اقتراب الثقافة السياسية	١٧٩
لماذا اتسعت دوائر استخدام الاقتراب ؟	١٨١
تقييم اقتراب الثقافة السياسية	١٨٢
الفصل الرابع: المنهج المؤسسي الحديث	١٨٥
اتساع مقولات المنهج المؤسسي الحديث	١٨٥
الباب الثاني: مناهج محورها يتعلق بالوظيفة أو الجماعة	١٨٧
الفصل الأول: الاقتراب البنائي الوظيفي	١٨٩
التحليل البنائي ونقطة البدء فى البنائية الوظيفية	١٨٩
الفروض الأساسية وتطور صياغة الموند للبنائية الوظيفية	١٩٠
فروض تتعلق بالدول النامية	١٩٣
مفردات ومقولات أساسية	١٩٦
مستويات التحليل الوظيفي	١٩٩
نموذج الموند ــ بويل	٢٠١
المدخلات ومصادرها	٢٠٢
المخرجات: القدرات والسلع السياسية	٢٠٤
مستويات تحليل البنية والوظيفة	٢٠٧

تقييم الاقتراب البنائى الوظيفي ٢١٢
الفصل الثاني: منهج تحليل الجماعة ٢١٥
مقولات منهج الجماعة ٢١٥
الفصل الثالث: منهج النخبة السياسية ٢١٧
مقولات منهج النخبة السياسية ٢١٧
الفصل الرابع : منهج صنع القرار ٢١٩
بؤرة البحث ومداخله وفق منهج صنع القرار ٢١٩
الباب الثالث: مناهج محورها التجريب أو الوصف والاستطلاع ٢٢١
الفصل الأول: المنهج التاريخي ٢٢٣
عودة الاهتمام بالتاريخ ٢٢٣
أهمية المنهج التاريخي وأهمية التاريخ ٢٢٥
من التاريخ السياسي إلى التاريخ الحضاري المقارن ٢٢٨
خطوات المنهج التاريخي ٢٢٩
اختيار المشكلة وتحديدها ٢٣٠
صياغة الفروض ٢٣١
مصادر البيانات والمنهج التاريخي ٢٣٢
تقييم الأدلة التاريخية ٢٣٤
كتابة تقرير البحث ٢٣٧
الفصل الثاني: المنهج المقارن ٢٤١
استخدام المنهج المقارن فى علم السياسة ٢٤٢
التحليل المقارن وبناء الأنماط ٢٤٧
فيبر والمنهج المقارن ٢٤٨
وظائف النمط المثالي كأداة منهجية ٢٥٠
بناء الأنماط المثالية أهمية التصور والإبداع ٢٥٠
استخدام النمط المثالى كأساس للمقارنة ٢٥١

خطوات بناء النمط المثالي	٢٥٢
صعوبات منهجية تواجه استخدام الأنماط المثالية فى المقارنة	٢٥٤
الباب الرابع: مناهج البحث فى الدراسات الاستطلاعية والوصفية والتجريبية	٢٥٧
الفصل الأول: المنهج فى الدراسات الاستطلاعية	٢٥٩
خصوصية الدراسات الاستطلاعية	٢٥٩
الفصل الثاني : المنهج الوصفي	٢٦٣
خطوات ومراحل المنهج الوصفي	٢٦٣
أسس المنهج الوصفي	٢٦٥
نماذج للبحوث الوصفية	٢٦٥
الدراسات المسحية	٢٦٦
منهج دراسة الحالة	٢٦٦
شروط وقواعد منهج دراسة الحالة	٢٦٨
أهمية المنهج الوصفي فى تطور العلم	٢٦٩
الفصل الثالث: المنهج التجريبي	٢٧١
معنى التجربة والمنهج التجريبي	٢٧١
نشأة المنهج التجريبي	٢٧٢
خطوات المنهج التجريبي	٢٧٣
تقييم المنهج التجريبي	٢٧٩

مقـــــدمة

هذا هو الكتاب الأول، من مجلد "مناهج البحث فى علم السياسة"والذى يحتوى على كتابين

الأول تحت عنوان: "التحليل السياسى ومناهج البحث"

والكتاب الثانى وعنوانه :"التطور المنهجى وبناء المقاييس"

يتضـــمن هذا المجلد ـــ باعتباره مرشدًا للباحثين فى إعداد البحوث والرسائل العلمـــية، وفى مـــناهج البحث، فى علم السياسة ـــ أهم الأسس والقواعد التى تحكم عملـــية الـــبحث العلمي، وأدوات وأساليب جمع وتحليل وتفسير البيانات، فضلاً عن المفاتـــيح الأساسية التى تساعد هؤلاء الباحثين، وتؤهلهم فى حل المشكلات الرئيسية الـــتى تواجههم فى صياغة بحوثهم، ابتداء من تحديد وبلورة المشكلة البحثية، وصياغة عـــنوان الـــبحث، ومـــراجعة الأطر النظرية والمفاهيم والفروض، وما يرتبط بالعملية البحثـــية من تساؤلات وتعريفات، وقياسات، وصولاً إلى نتائج وخلا صات تتوج هذه العملية فى شكلها المتكامل.

والمجلد فى مناهج البحث وعملية البحث العلمي، أكثر منه فى علم المناهج، من هـــنا أهميـــته كمرشـــد للطلاب والباحثين فى علم السياسة، وهناك من يميز بين منهج البحث وعلم المناهج، ومنهج البحث هو الأساليب والإجراءات التى تستخدم فى جمع البيانات، والطريقة التى يسلكها الباحثون فى بحوثهم ودراساتهم العلمية. وعلم المناهج Methodology يقوم بمعالجة وتحليل مناهج البحث المستخدمة، وإلقاء الضوء على مـــا تحمله من مقولات ومضامين وأسس، وإمكانياتها وحدودها، فضلاً عن تطورها فى ضـــوء آخـــر مســـتحدثات العلم فى الحقل الذى يجرى فيه البحث، ليمكن للباحث اســـتخدام المـــناهج بدقة ونجاح، وكذلك تكنيكات جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها، وإفساح المجال أمام تطبيقات جديدة لها.

أهداف دراسة مناهج البحث

إن الهـــدف هنا مساعدة المتخصصين على الفهم الكامل والواعي، ليس لنتائج البحث، وإنما لعملية البحث ذاتها.

إن هدف البحث والتمحيص فى "علم المناهج" هو تمكين المتخصصين من بناء قاعـــدة معرفية رصينة، فى حقل تخصصهم، بما يسمح بتقدم وازدهار، إن لم يكن نضج وإيناع الحقل، وهو ما تبدو الحاجة أشد إليه.

وهـــذا هو الكتاب الأول من مجلد "مناهج البحث فى علم السياسة"، والذي يغطـــى أهـــم مـــناهج البحث ، فضلاً عن أسس المنهج العلمي وخطواته وقواعده ، ومراحل ومكونات العملية البحثية

يســـتهدف هـــذا المجلد مساعدة الباحثين ـــ الشبان خصوصًا ـــ فى التفكير والـــبحث فى حقل علم السياسة بطريقة علمية، وفق متطلبات وشروط العلم الحديث، وتطويـــر قـــدراتهم ومهـــاراتهم على القيام بالبحوث والدراسات، واتخاذ الإجراءات والخطوات الأساسية اللازمة لذلك.

الـــبحث العلمـــي الرصـــين هو الطريق نحو النهضة والتقدم الذى تستهدفه جامعاتنا، ومراكز البحوث والمجتمعات المعاصرة، مما يثير أسئلة من قبيل:

- ما هى الأسس والقواعد التى يرتكز عليها؟
- وما الأدوات والمناهج التى يفرضها؟

لا شـــك فى ضرورة وأهمية تذويد الباحثين والطلاب فى العلوم السياسية، وفى العلـــوم الاجتماعـــية عامـــة، وتعريفهم بتلك الأسس، وبالأدوات البحثية، وبالمناهج الرئيســـية الـــتى تفرضـــها العملية البحثية بشكل عملي واضح، يركز على الخطوات الفعلية أكثر من اهتمامه بالجدل النظري الذى يميز الكثير من الكتابات فى هذا الشأن، حـــتى يتوفر لدى الباحثين والطلاب الوضوح الكامل والخطوات والقدرة على التقييم والتصحيح والنقد لتلك الأسس والأدوات والمناهج.

والـــبحث، أو العملـــية البحثـــية كمصطلح أكثر دقة وتعبيرًا، يتطلب تدريبًا مســـتمرًا وجهدًا لا يتوقف، ويفرض معالجة جادة واستخدام أدوات لجمع المعلومات والبـــيانات وطـــرق للتحليل والتصنيف والتفسير، وهذا يفترض إلى جانب التدريب والجهـــد الدائب، الأمانة والإخلاص والصدق، وكذلك الإبداع والابتكار. فالباحث المبدع هو الذى يقوم بإجراء بحوث على مستوى علمى معترف به.

العملية البحثية والحاجة إلى المنهج العلمي

تهـــدف العملـــية البحثـــية إلى فهم العالم المحيط بنا، وهو عالم آخذ فى التغير والتعقـــيد بشكل لا يتوقف، وهذا الفهم قد يكون هدفًا فى ذاته، أو قد يكون مقدمة لـــتوقع التغيرات المقبلة، والأحداث والتطورات قبل وقوعها، وأحيانًا قد يكون الهدف الســـيطرة على تلك الأحداث والتطورات، والتحكم فى الواقع المحيط بنا، ولعل المزيد

مـــن المعرفة والفهم للعالم المحيط بنا من شأنها الرقى بقدراتنا وإمكانياتنا فى تطوير هذا العالم، والتأثير فيه.

ويطلـــق الـــبعض علـــى البحوث التى تقف من ورائها أسباب ودوافع علمية وأكاديمـــية محضـــة اسم البحوث الأساسية، والتى تختلف عن البحوث التطبيقية التى تـــرتبط بمـــواجهة القضايا والأوضاع التى يشهدها الواقع السياسي والاجتماعي. ولا يخفـــى أهمـــية مثل هذه الأهداف، وما يحيط بها من صعوبات وتعقيدات قد ترجع إلى قدرات الباحثين، أو إلى طبيعة الأحداث ذاتها، والتى تخضع بدرجة أو أخرى لتأثيرات السلوك الإنسانى والذى لا يخلو بطبيعته من تشابك وتعقيد.

لقـــد واجهـــت دراسة المناهج إهمالاً طال مداه، ومن الأمثلة على مشكلات استخدام المناهج وفق التجربة الفعلية فى مصر ، والتى يتركز عليها المزيد من الاهتمام فى هذا الكتاب ، يلاحظ

١ــ اتجـــاه بعـــض الباحثين إلى استخدام اقتراب أو منهج معين، أو فكرة التكامل المنهجـــي فى فقـــرة أو فقرتين، لا علاقة لها بالبحث الذى يقومون به، وهكذا يبرز ما يمكن تسميته بشكلية المنهج أو زيف التكامل المنهجي.

٢ــ عـــدم قـــدرة الباحث على تحديد مشكلة البحث، او تحديد موضوع البحث بطريقة واضحة.

٣ــ اختـــزال المـــنهج فى عدد محدود من المقولات بشكل انتقائي، وإهمال شروط المنهج وأساسياته فى كليته.

إن علم السياسة، بحقوله المختلفة، مازال فى حاجة شديدة إلى الاهتمام بالمنهج العلمـــي، وفى مصر تبدو هذه الحاجة واضحة لدى الباحثين خصوصًا إلى مرشد ودليل يوضـــح لهم خطوات ومتطلبات وإجراءات العملية البحثية فى شكلها الجاد والرصين. إن الآمال معقودة على هؤلاء الشباب للوصول بعلم السياسة فى مصر والوطن العربى إلى المســـتوى المـــرموق، وفق أسس متينة من التفكير العلمي ومناهج وأدوات البحث الـــتى تفرضها الطريقة العلمية الحديثة، فى وقت يتطور فيه العالم بسرعة تقاس بالشهور وليس بالقرون أو العقود والسنين.

والاهـــتمام بالـــبحث العلمي وأسسه وشروطه يفرض على أى باحث الجدية والمثابـــرة، وضرورة الجمع بين الإطار النظرى وفاعلية وصدق الأدوات والإجراءات المســـتخدمة فى الحصول على البيانات والمعلومات، وهذه الأسس والشروط ، فى إطار

جديـــة الـــباحث ومثابـــرته، تمنح الباحث مؤهلات النجاح، وتقى العلوم السياسية، وعلمائها فى بلادنا، من الهبوط إلى سطحية لا يمكن قبولها فى عالم أصبح العلم والمعرفة أداته وهدفه ومنهجه.

تتجه الجماعة العلمية فى مصر، فى حقل العلوم السياسية، إلى الارتقاء بمستوى الـــبحث ، وذلك من خلال تأكيد تواصلها مع تراكم المعرفة العالمي من جهة، وتأكيد خط فكري متميز، ولا يمكن تحقيق ذلك كاملاً دون مساهمة مباشرة تقدمها الدراسات فى مجـــال مناهج وأدوات البحث العلمي، وفى مجال التنظير وحقل العلم الأساسي. من هنا أهمية الاهتمام المستمر بقضايا المنهج وبناء النماذج والنظريات.

مناهج البحث والتراكم العلمي

إن علم السياسة فى الوطن العربى فى حاجة إلى بناء قاعدة، وأساس تحتي رصين حتى يمكن تحقيق تراكم علمي، ويؤكد ذلك النظرة الفاحصة والناقدة، وبدون التأصيل النظـــرى الواضـــح والمستمر، والأسس المنهجية الرصينة، قد يهبط المستوى العام إلى أعراض السطحية أو التعبيرات الأيديولوجية الفجة أو التحقيقات الصحفية العابرة. إن محصـــلة الـــتطور ما تزال بعيدة عن أهداف بناء تراكم علمي جاد وحقيقي، يعبر عن نفسه وسط تراكمات عالمية آخذة فى التطور والرقي.

لا يمكـــن إنكار ذلك التراكم العلمي الذى بدأ يتحقق على أيدي أجيال تحي اليوم قضايا وهموم مجتمعها، وتحمل فى ذاكرتها تاريخ وهوية أمة وانشغال بمستقبل آت، أجـــيال اتسعت دائرة اهتمامها، وعمق تحليلها، ومغزى مساهمتها، لكنها فى حاجة إلى تعزيـــز صـــفوفها، وتجديد دمائها، بانضمام عناصر جديدة تتسلح بالمناهج والقدرات البحثية الأساسية، والمهارات اللازمة ، وأدوات البحث وتكنيكاته وإجراءاته.

إن علـــم السياســـة فى بلادنـــا فى حاجة إلى علماء مناهج، وعلماء سياسة، يكرســـون خـــبراتهم وإبداعهم للمنهج العلمى فى البحث السياسي ويقدمون خبرتهم وإرشادهم الى الباحثين الشبان

وأخـــيرًا فإن البحث يُعد محصلة لعمل متكامل، وثمرة لجهود وعمل وتراكم، ومن ثم قد يكون فى حاجة إلى جوانب متخصصة تخرج عن النطاق الضيق الذى ترسمه حدود الحقل.

فالـــبحوث السياســـية المتعلقة بجوانب سوسيولوجية تكون عادة فى حاجة إلى تكامـــل الجهود والخبرات مع متخصصين فى علم الاجتماع ومناهجه ـــ مثال ذلك

السوسـيوجرام، أو نظـرية الفعل الإجتماعي أو الأدوار أو التجارب القبلية والبعدية ..ـــ كذلك البحوث التى تستند إلى أدوات وطرق متعمقة فى الإحصاء، أو الاقتصاد أو علـم الـنفس، قـد تحـتاج إلى تكامل الجهود مع متخصصين فى هذه الفروع ، واستشارهم

كـذلك فـإن الجوانب اللغوية لنص البحث قد تستلزم مراجعة متخصص فى اللغة للتأكد من حسن الصياغة والتزام قواعدها الأساسية.

صحيح أن تطور المناهج والبحوث فى علم السياسة قد ارتبط بدرجة أو أخرى بتطويـر وتوظـيف الخبرات والمناهج والأدوات والطرق البحثية المستمدة من فروع وعلـوم أخـرى، لكن يظل من الأهمية بمكان أن تظل قنوات الاتصال وتبادل الخبرة مـتاحة مع المتخصصين فى هذه الفروع، لما تمثله من تجديد وتصحيح وتطوير فى مناهج البحث فى العلوم السياسية وفى حصاد البحث العلمي فى علم السياسة.

ويتناول المجلد موضوعه فى كتابين وفق التقسيم التالى:

الكـتاب الأول وعنوانه: التحليل السياسي ويتكون من جزئين الجزء الأول تحـت عـنوان التحليل السياسي وخطة البحث، وينقسم هذا الجزء إلى بابين يتناول أولهما: البحث العلمي والتحليل السياسي، والثانى: خطة البحث: مكوناتها وخطواتها.

و الجـزء الـثانى: ويتناول مناهج واقترابات البحث، فى أربعة أبواب خصص أولهـا: للمناهج التى تتعلق فى محورها بالبنية أو المؤسسة أو الوظيفة، ومن أهمها تحليل الـنظم والاتصال والثقافة السياسية فضلا عن المنهج المؤسسى الحديث ويتناول الباب الـثاني تلك المناهج التى تتعلق فى محورها بالوظيفة أو الجماعة ومنها الاقتراب البنائي الوظيفـي وصنع القرار والجماعة ويتناول الباب الثالث:المنهج المقارن والمنهج التاريخي أما الباب الرابع فيتناول المناهج التجريبية والوصفية والاستطلاعية.

و الكـتاب الثاني يحاول أن يتناول الإجابة عن السؤال: كيف تطورت مناهج الـبحث فى علم السياسة، لتؤكد على الطابع العلمي لهذا الحقل، وصولاً إلى إمكانية القـياس؟ وذلـك فى ثلاثـة أقسام خصص أولها: للتطور المنهجي فى الحقل و الثانى لـلأدوات البحثـية التى من أهمها: الاستبيان وتحليل المضمون. ، والثالث: لإمكانية القـياس وبـناء المقاييـس، وحدودها، فى علم السياسة ، كما يقدم الكتاب فى ثلاثة ملاحق متتالية بعض تطبيقات يمكن للطلاب والباحثين الاسترشاد بها.

ويقـــدم المؤلف هذا المجلد مرشدًا للطلاب والباحثين من الشباب، فى مراحل مبكرة من قيامهم بالبحث، من هنا كان من الضرورى تقديمه فى شكل يسهل تطبيقه، فضـــلا عن سهولة الأسلوب، ومحاولة تغطية الكثير من القواعد والأسس التى تعتبر من قبيل المسلمات فى إعداد البحوث، بهدف الاطمئنان إلى توافرها لدى هؤلاء الباحثين.

وألتمس المعذرة إذا كانت هذه المسلمات، وهذا التبسيط، يشغل بعض المساحة من الكتاب، من جهة، ومن جهة ثانية إذا تضمن هذا المؤلف جوانب وموضوعات فى حاجـــة إلى مـــزيد من التحليل والتوضيح والتفصيل، ومن جهة ثالثة إذا وردت بعض أخطـــاء أو مبالغات لا يخلو منها عادة الجهد البشري، ويصفح عنها فى الغالب القارئ الكريم.

الكتاب الأول

التحليل السياسي ومناهج البحث

الجزء الأول

التحليل السياسي وخطة البحث

يتناول هذا الجزء موضوع التحليل السياسي في بابين كما يأتي:

الباب الأول: تحت عنوان "البحث العلمي والمنهج العلمى" وفى ثلاث فصول متتالية خصص أولها: لأسس البحث العلمى ، وثانيها: للمنهج العلمى ووظائفه،وثالثها :للتحليل السياسي.

أما الباب الثانى: فعنوانه " خطة البحث" وفصوله خمس: جاء أولها تحت عنوان"مفهوم الخطة وخصائصها" ، وثانيها:" تحديد الموضوع والمشكلة البحثية"، وثالثها:يتناول الإطار النظرى ، والرابع يدور حول التوثيق العلمي للبحث ومصادر البيانات ويخصص الفصل الأخير لتقويم البحوث والرسائل العلمية.

الباب الأول

البحث العلمي والمنهج العلمي

الفصل الأول
أسس البحث العلمي

يُعد البحث العلمي أهم الطرق والمصادر الأساسية لفهم العالم ــ وقد تكون خبرات الفرد وتجاربه الذاتية مصدرًا آخر ، لكن أهميته محدودة عادةً ــ والعلم له وظائفه الواسعة فى حياة البشرية، ومن أهم وظائف العلم والبحث العلمى الوظائف الآتية

١ــ فهم العالم المحيط بنا، والمساهمة فى تشخيص المشكلات وتحديدها، وإثارة التساؤلات البحثية وفرض الفروض وتطويرها، واختبار صحتها، والسير فى طريق بناء النماذج والنظريات.

٢ــ يساعد فى تجميع البيانات والمعلومات، وفى تصنيفها وتنظيمها وتوثيقها، واستدعائها واستخدامها وتحليلها، فالعلم ييسر إمكانية استخدام المعلومات والمعارف وتطبيقها.

٣ــ من خلال التدقيق فى العملية البحثية، وفى الإطار النظرى، خصوصًا تحديد المنهج الملائم وأدوات البحث، واستكمال العملية بشكل رصين، يمكن الوصول إلى نتائج على درجة من الأهمية، وإمكانية الإفادة من هذه النتائج أو تطبيقها وتعميمها.

وتطوير العلم، والبحث العلمي، من شأنه تعزيز أهمية ووظائف العلم فى حياتنا، كما فى مختلف حقول المعرفة، ومن أهم المراحل التى يتحقق بها هذا التطور فى حقول العلم المختلفة:

١ــ مرحلة تعريف العلم، وتحديد نطاق الحقل وما يندرج ضمن هذا النطاق من ظواهر ومتغيرات وعوامل، كذلك تحديد أهم المصطلحات المرتبطة بالحقل.

٢ــ مرحلة بناء النماذج أو النظريات، والتى قد يشهد الحقل مجرد إرهاصات أولية لها، وتنبثق بدايات هذه المرحلة مع تطور البحوث فى العلاقات بين المتغيرات، وتتعزز بشكل أوثق عند الانتقال من مرحلة "الترابط بين المتغيرات" إلى مرحلة "العلاقات السببية بين المتغيرات"، حيث إمكانية التحكم فى المتغيرات وضبطها.

٣ــ بإتمـــام المرحلة السابقة يصبح للحقل مجموعة نظريات، وقوانين علمية معترف بهـــا، وقـــد يحدث التطور فى اتجاه استخدام هذه النظريات والقوانين فى حل المشكلات، أو فى طرح الفروض وتطويرها.

وثمـــة مـــن يرى صعوبة كبيرة فى تحقيق هذه المراحل لدى العلوم الاجتماعية عامـــة، وعلم السياسة خصوصًا. ويعرف البعض هدف العلم بأنه الكشف عن حقائق جديـــدة، لتضـــاف إلى المعـــارف القائمة، فيحدث التراكم فى المعارف، ويصبح من الضـــروري تشـــجيع العلماء والباحثين على المزيد من الاكتشافات، وتحقيق المزيد من التراكم.

العلـــم تراكم منظم ومنضبط ونقدي: العلم تراكم وتصحيح وتعاون وفضول لا يتوقف[1]، فهو يتميز بالنسبية ولا يعرف الثبات، فالعلم ليس مجرد تراكم فحسب، إنمـــا هـــو تـــراكم ذات طابع تصحيحي لا يتوقف، من خلال إعادة النظر وتقويم أو تصـــويب وتنقيح المعارف القائمة، فالتراكم قائم على التصحيح وإحلال معرفة جديدة وتقويض معارف قديمة، ويتحقق التقدم المتواصل من خلال هذا التراكم والتصحيح فى وقـــت واحـــد، ويحركه للأمام فضول الإنسان المتواصل لاكتشاف المجهول، وتضافر الجهـــود، ولا يستطيع عالم بمفرده، مهما كانت طاقته وقدراته، أن يقوم بنفسه بجميع

---

(1) يـــرتبط التـــراكم العلمي والتصحيح والحركة الدائبة التى لا تتوقف لبناء المعرفة العلمية يرتبط بمساهمات كـــبرى، لعـــدد من كبار العلماء، منذ مطلع الثورة العلمية، التى تُعد ثورة فكرية بالدرجة الأولى، فعلمت الإنســـان أن يفكـــر بطريقة مختلفة، وغيرت من طريقة تصور الإنسان للعالم، واعتبرت أسماء مثل جاليليو، نـــيوتن، بيكون، انيشتاين وغيرهم رموزًا لتلك التحولات، ونظر إلى بيكون ــ على سبيل المثال ــ كرائد للثورة الصناعية، الذى عبر عنها وكشف عن منهجها وقيمها الجديدة، وكان اعتراضه على الانصراف إلى التأمل النظري ودعوته إلى بناء نظرية فى الاستقراء واعتقد أن هدف العلم السيطرة والتحكم فى الطبيعة من خـــلال المعـــرفة ، فالمعرفة قـــوة وسلطـــة، ولا تتحقق إلا من خلال المنهج الاستقرائى التجريبي، وكانت مســـاهمات كـــبرى قد دفعت التقدم العلمي للأمام منذ مطلع القرن العشرين، أو ما سمى بالثورة العلمية الثانـــية، علـــى سبيل المثال نظرية الكوانتم التى تحققت عام ١٨٩٩ على يد ماكس بلانك، وقد أوضحت فهمًـــا لتركيب وسلوك الذرات والجزيئات، مما أدى إلى تكامل ووحدة بين الفيزياء والكيمياء. راجع: د. صلاح قنصوة. فلسفة العلم (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٢) ص ١٣٧

الخطوات والإجراءات، ولابد من تضافر وتعاون "الجماعة العلمية"[1]، وترسيخ روح "فـريق العمـل" ليتحقق بناء مشروع علمي حقيقى، كذلك لابد من الحرية، وبدون الجهد الجماعي والحرية والتصحيح، لا تنبثق الروح العلمية، ولن تكون المعرفة العلمية ممكنة.

يصـبح العلم، والبحث العلمى مصدرًا للمعرفة، وهو مصدر يتميز بأنه مقنن، وناقد، ومنظم، ومنضبط ؛ فهو أولاً مقنن بمعنى أنه يسمح بتدريب القائمين عليه على اسـتخدام المـنهج وتطويـر الأدوات البحثية بشكل صحيح، وتصبح مختلف أسس وقـواعد ملاحظة واختبار الواقع واضحة وموضع التزام، وهكذا يصبح الطريق ممهدًا لتطويـر لغـة مشتركة ومفردات مشتركة للاستقصاء والمعالجة، وهو مصدر ناقد، أو انـتقادي، لأنه يقوم على التصحيح الذاتى، وهو تصحيح ونقد يُعد ضروريًا فى سبيل الـتطور والمزيد من الدقة والتمحيص. هو مصدر منظم للمعرفة لأنه لا يقنع بالمصادفة أو العشـوائية، والـتى قد يكون من شأنها إغفال بعض الشواهد التى قد تكون ذات مغزى أساسي فى دراسة الظاهرة موضع البحث، فالشواهد والأدلة والملاحظات تكون علـى درجة من الدقة، والإثبات بالبراهين بما يجعلها تؤدى دورها فى إثبات الفروض، ويكـون لها موضعها فى العملية البحثية منذ بدايتها، وهو مصدر منضبط يسمح بفهم أكثـر عمقًـا وتدقـيقًا للواقع، وفق ظروف وشروط يتم تحديدها بدقة، بما لا يسمح بالتباين أو التشويه فى فهم هذه الواقع، مهما كان ضئيلاً.

المعرفة العلمية

يشير علم المعرفة Epistemology إلى أسس المعرفة، وطبيعتها وأشكالها، وكيفية الحصول عليها، وكيف يمكن تبادلها أو توصيلها للآخرين.

تتضمن نظرية المعرفة ثلاث محاور، يشار إليها عادة، هى:

١ـ إمكانـية الوصـول إلى المعرفة، وهل يمكن للإنسان الوصول إلى الحقيقة عن طريق العلم.

---

(1) فـريق العمـل، والجهـد الخلاق للجماعة العلمية، يفترض الحرية، ومن شأن فقدان الحرية دائمًا محاصرة العلماء، وتضييف دائرة الجماعة العلمية، أو تفكيكها وتشتيت جهدها، وتهديد الروح الخلاقة لفريق العمل وما يميزه من إضافات وتتابع فى المساهمات والجهد الجماعي. عن أهمية الجماعة العلمية راجع

W L. Neuman. Social Research Methods (Boston: Allyn and Bacon, 2000) PP. 8-9.

٢ــ العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه، هل هى علاقة تتشكل وفق عقله؟ أم هى واقع خارجي مستقل عن إدراكه؟

٣ــ أدوات ومصادر المعرفة، وأهمية العقل، ومعطيات الحس فى ذلك.

وقد تثار بشأن طبيعة المعرفة تساؤلات: فهل هى جامدة أو حقيقية، وهل يمكن تحويلها إلى شكل ملموس؟ ومن ثم فالمعرفة أقرب إلى الطابع الموضوعى، ويمكن للباحث بناء على ذلك، استخدام مناهج وطرق العلوم الطبيعية فى البحث السياسي والاجتماعي عامة، أم أن المعرفة تتسم بالمرونة والنسبية، أو أنها أكثر ذاتية، أو تبنى على أساس من خبرة الفرد ومبادأته وما يصدر عنه من أفعال، بدرجة أو أخرى، ويرتبط البحث وفق ذلك بالخبرة الذاتية للباحث، وبناء عليه تثار تحفظات بشأن استخدام طرق البحث فى العلوم الطبيعية عند دراسة الظواهر الاجتماعية.

يمكن تحديد عدد من سمات المعرفة العلمية (للعلوم السياسية والاجتماعية عامة) أهمها:

١ــ *النسبية* فالقوانين العلمية فى العلوم السياسية، والعلوم الاجتماعية عامة، هى من صنع العلماء، وهى قد تعبر عن درجة من النظام أو الانتظام، وفق رؤية هؤلاء العلماء، وليس وفق طبيعة الأشياء، فالواقع، والأحداث والوقائع التى يشهدها العالم المحيط بنا تكون موضع ملاحظة الباحثين، ومن ثم فإن التفسيرات والمعانى المرتبطة بهذه الوقائع تميل لأن تكون من اختراع الإنسان. والواقعة تمثل "متغيرًا" أكثر منها تمثل "حقيقة ثابتة"، خلال العملية البحثية، وهذه النسبية تتفق وطبيعة العلوم الاجتماعية.

٢ــ *الاحتمالية*: فالباحث السياسي قد يجد لزامًا عليه أن يعالج العلاقات بين الوقائع فى شكل علاقات ارتباطية محتملة أكثر من معالجة هذه العلاقات من منظور حتمي، أو من منظور العلاقات السببية.

٣ــ *الميل المتزايد إلى التعبير عن الوقائع والمعلومات والبيانات بصورة كمية* أو عددية وإلى أن يكون منطق التفكير استقرائيًا، ينتقل بمقتضاه الباحث وفق منطق الاستنتاج من الملاحظات لمفردات أو حالات محدودة إلى التعميمات، من الجزء إلى الكل، أى ينتقل من وصف كل مفرده أو حاله على حدة إلى التعميم بصدد كل المفردات أو الحالات من نفس النوع، وهو ما تقتضى حذر

الـــباحث وتدقيقه، لأن من الخطأ التعميم عبر مستويات التحليل المختلفة كما سوف يرد تفصيلاً فيما بعد.

٤ــ *تعدديـــة أبعاد السلوك الإنساني*، ويعالج كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية بعضًـــا مـــن هـــذه الأبعاد، وقد يقدم تفسيرات بديلة لهذا السلوك، موضع الملاحظة والبحث. فهناك من يشير إلى تفسير سوسيولوجي، أو تفسير جغرافي لظاهـــرة معينة ــ أو ما يسمى الحتمية الاجتماعية أو الحتمية الجغرافية ــ وغيرها من تفسيرات سيكولوجية أو بيولوجية، تُعد فى واقعها بمثابة أطر بديلة للتفسير.

شروط البحث العلمي

يمكـــن تحديـــد خمســـة من الشروط أو السمات الأساسية التى يجب توافرها للبحث العملي فى حقل العلوم السياسية كما يلي

أولا الارتباط بالواقع، والأحداث الحسية والمرئية، كما نشاهدها على أرض الواقع العلمي، ويجب أن يكون من الممكن التحقق من صدق نتائج البحث وقابليتها للتحقق فى الواقع.

ثانيا: الموضـــوعية وتجـــنب عوامل التحيز قدر الإمكان، فالتركيز يكون على ما هو كائن، بينما تركز البحوث القيمية على ما يجب أن يكون، وترتبط بتفضيلات الباحث الذاتية.

ثالثا: وضـــوح خطـــوات البحث بطريقة يمكن للآخرين اتباعها وتكرارها، أى بما يســـمح لباحـــثين آخرين باتباعها لمجاراة نتائجهم وتحقيق الضبط لنتائج هذه البحوث، وهو ما يفترض الموضوعية والوضوح والبساطة.

ووضوح خطوات البحث يثير اعتبارات أهمها اعتبارين:

- تحديد الخطوات التى يتعين على الباحث اتباعها، ويلزم نفسه بها.
- انطلاق العملية البحثية وفق خطة محددة، وتصميم واضح، بحيث تبدأ العملية مـــن نقطـــة بدء، وقد تحددت زمانًا ومكانًا وموضوعًا، وعدم التوقف إلا بعد التوصـــل إلى الـــنقطة التى يجد الباحث عندها الإجابة عن تساؤلاته، وإثبات فروضه، واختبارها، والتوصل إلى نتائج مبنية على الواقع.

رابعا: أن تكون نتائج البحث قابلة للتعميم على الحالات المماثلة، وفى حالة استخدام العينة يجب التزام الأسس التى تكفل التمثيل الصادق لمجتمع الدراسة.

خامسا: الالتـــزام بالدقة، وأسس التفكير العلمي، وقواعد المنهج، ويفرض هذا بطبيعة الحـــال إفادة الباحث من التطور المنهجي فى إطار الحقل الذى ينتمي إليه، فلم يعُد البحث السياسي قاصرًا على الوصف أو إبراز جوانب شكلية أو سطحية، ولا يمكن لباحث يحيا فى القرن الحادي والعشرين أن يكتفى بالوصف والسرد والرصـــد، أو أن يقنع بتسجيل ما حدث فقط؟ فالبحث العلمي أضحى اليوم يغـــوص فى التحلـــيل، ويحاول التفسير والتنبؤ، فضلاً عن محاولة استكشاف العلاقات والروابط والأسباب والمسببات.

البحوث السياسية والمنهج العلمي

تلتزم العلوم السياسية بالمنهج العلمي والطريقة العلمية، ووجهة النظر العلمية، كمبدأ عام ثابت، ولا تختلف فى ذلك الالتزام عن العلوم الطبيعية، بالرغم من ذلك لا يمكـــن الادعاء بأن علم السياسة، أو العلم الاجتماعي عامة، قد حقق نفس القدر من الإنجاز والنجاح الذى حققه العلم الطبيعي.

قد يكون صحيحًا أن العلوم السياسية، والاجتماعية عامة، قد حققت تراكمًا هائلاً من الدراسات والبحوث والمعرفة العلمية، ومن المناهج والأطر التحليلية المعترف بهـــا والتى يمكن الاعتماد عليها، لكن يظل من المؤكد أن المحصلة النهائية لما حققه علم السياســـة، والعلم الاجتماعي عامة، لا يعادل فى حجمه أو فى نوعيته، ما حققه العلم الطبيعي.

من أهم العقبات التى تواجه تطبيق المناهج العلمية فى دراسة الظواهر السياسية:

١ــ طبيعة السلوك السياسي وتعقيداته، وهو أكثر تعقيدًا من السلوك الاجتماعي، والذى يُعد ذا طبيعة مركبة أيضًا وهلامية غير مستقرة.

٢ــ من شأن الملاحظة أن تؤثر فى طبيعة الموقف الذى تجرى ملاحظته، بما فى ذلك سلوك الأفراد ومفاهيم وتصورات هؤلاء الأفراد لوجودهم تحت الملاحظة.

٣ــ تحيزات الباحث المسبقة، وأخلاقياته، وقيمه، وتعصبه لجماعة أو فكرة أو نسق قيمي أو عقيدي معين، وميوله كذلك ودوافعه الداخلية.

٤ــ عــوامل سياسية أو مادية قد تقيد حرية البحث، أو تجعل من البحث العلمي أداة للتســتر علــى واقع معين، أو للترويج لادعاءات معينة ، أو كسلاح فى وجه جماعة أو قوى معينة دون مراعاة للوقائع أو الأحداث والمتغيرات الفعلية.

خصائص المنهج العلمي وتقدم العلم:

وتمثل الطريقة العلمية أو المنهج العلمي أهم وسائل الإنسان لاكتشاف حقائق العالم المحيط بهذا الإنسان، وهذه الطريقة لا تنفصل ولا تنعزل عن الوسائل السابقة ــ الخــبرة والتفكير العلمي والاستقراء والقياس ــ وتتميز بسمات من أهمها الامبيريقية والانضباط والموضوعية والتصحيح الذاتي.

فالطــريقة العلمــية تتسم بأنها منضبطة ومنظمة وتقوم على مجموعة إجراءات واضحة ومحددة تتوج بالوصول إلى النتائج، بحيث يمكن لأى باحث أن يقوم باتباعها، وصولاً إلى تلك النتائج.

والطــريقة العلمية أو المنهج العلمي Scientific Method تتميز بسمات منها على الأقل ثلاث

١ــ أنها *منظمة ومنضبطة* ولا تقنع بالمصادفة أو الأحداث التى تقع عرضًا.

٢ــ تعــتمد على *إجراءات عملية موضوعية*، فالباحث العلمي عليه ألا يقنع بآرائه الذاتــية أو يتمســك بنــتائج لا تثــبت صحتها من خلال الفحص العلمي والاستقصاء والاختبار.

٣ــ وتتميز *بالتصحيح الذاتى*، فمن أهم صفات البحث العلمي اكتشاف أية نتائج غــير صــحيحة فى الوقت الملائم، والعمل على تلافى الخطأ بقدر ما يمكن فى حــدود قدرة الباحث كبشر ــ بعبارة أخرى تصبح نتائج وإجراءات البحث عرضــه للتدقــيق والمراجعة والتقويم، ليس فقط من جانب الباحث، بل ومن جانب زملائه أعضاء الجماعة العلمية فى تخصصه.

والطريقة العلمية أو المنهج العلمي فى العلوم الاجتماعية لها ما يميزها، وإن كان من الممكن التمييز بين رأيين فى هذا الشأن

أولهما: يعــتقد أن العلوم الاجتماعية لا تختلف فى جوهرها عن العلوم الطبيعية، حيث يظل الهدف وبؤرة الاهتمام هو اكتشاف القوانين الطبيعية والعالمية التى تتحكم

فى السلوك الفردي والجماعي، وتحدد وجهة هذا السلوك ومضمونه وهذه هى المدرسة التقليدية.

ثانيهما: تمثله المدرسة الحديثة التى لا تنكر التشابه بين العلوم الاجتماعية و العلوم الطبيعية، لكنها تهتم بتحليل وتمحيص السلوك الإنساني، والتأكيد على أهمية اختلاف السلوك الإنساني عن الظواهر الطبيعية، وعلى اختلاف الأفراد فيما بينهم.

وبينما يميل أصحاب المدرسة الأولى الذين يتبنون الموضوعية فى العلوم الاجتماعية وعند دراسة السلوك الفردي والجماعى، والذين يتعاملون معه على أنه لا يختلف عن الظواهر الطبيعية، يميل هؤلاء إلى مناهج وأطر نظرية وأدوات خاصة بهم كالمسوح والاستبيانات والمنهج التجريبي والأدوات والنماذج الكمية، فإن أصحاب المدرسة الثانية، والتى يرى أصحابها أن العالم الاجتماعي والحياة السياسية أكثر ليونة وسيولة، لأنه من صنع الإنسان، ويخضع للسلوك الإنساني وإرادة البشر الحرة، ويتوقع أن يتسم هذا السلوك الإنساني بالمبادأة، فيما يمثله من استجابات، يميلون إلى تبنى مناهج وأدوات بحث خاصة تميزهم كالملاحظة والمقابلة، وأطر تحليلية كالثقافة والتنشئة وتحليل الشخصية ونماذج القيادة والنخبة السياسية وغيرها.

ولا تختلف المناهج التى يميل إليها الباحث ــ من مدرسة إلى أخرى ــ فحسب، بل ينعكس هذا الاختلاف كذلك على اختيار الباحث وتحديد موضوع دراسته، والمشكلة البحثية وصياغة التساؤلات البحثية، ونوعية البيانات المطلوبة، والتحليلات والتفسيرات التى يعالجها فى بحثه.

وكلا المدرستين لها أهميتها ، فالأولى تبحث عن قوانين عامة تشرح وتفسر الظاهرة موضع البحث والدراسة. والثانية يكون اهتمامها الرئيسي هو فهم الطريقة التى يتكون بها السلوك الإنساني، ويقوم الفرد من خلالها بتشكيل ــ وتعديل وتبرير أو تفسير ــ رؤيته وطريقة تفاعله مع العلم المحيط به.

ويبالغ البعض فى الخصائص الموضوعية، فى إطار المدرسة الأولى، ليجعلها تلبى شرطين أساسيين

- *أولهما:* على الباحث السياسي والاجتماعي عامة، أن يلاحظ ويتأكد من الحقيقة الواقعة، ومن ثم فإن الإجراءات البحثية التى تطبق فى العلوم الطبيعية يجرى تطبيقها فى العلوم السياسية والاجتماعية.

- *ثانيهما*: أن النتائج التى يصل إليها الباحث يجب صياغتها فى شكل قوانين، أو على الأقل فى شكل تعميمات أقرب للقوانين، بعبارة أخرى فإن النتائج التى يصل إليها البحث السياسي، والاجتماعي عامة، يجرى صياغتها بطريقة مماثلة لتلك التى يقوم بها علماء الطبيعية.

ولا شك أن مثل هذه المبالغة قد تحمل تجاهلاً بدرجة أو أخرى لحقيقة التعقيد والتشابك الشديد الذى يميز الظواهر السياسية، والسلوك السياسي، بل والطبيعة البشرية عامة، وما قد يغلف هذا السلوك من غموض وتفاعلات أو استجابات غير متوقعة.

والطريقة العلمية بطبيعتها لها طابع امبيريقي، على أساس أن العلم والبحث العلمي يحقق تقدمًا باقترابه من الواقع والحقيقة، واكتشاف العلاقات الواقعية بين الظواهر، وتوصيف وتصنيف هذه العلاقات، وهذا يفترض، على الأقل، ثلاث عناصر أساسية تشمل:

- أولا ملاحظة الواقع، وما تفرضه من خبرة ونظرة ثاقبة، والامبيريقية ــ أو الاختبارية التجريبية كما قد يحلو للبعض تسميتها ــ لا تتحقق إلا من خلال تلك الخبرة المباشرة أولاً وثانيًا لا يتم طرح افتراض أو مسلمة والاحتفاظ بها دون أدلة واقعية تدعمها، بحيث يجرى التأكد منها عن طريق الملاحظة، وما تقدمه كلاً من الملاحظة المباشرة والنظرة المدققة للباحث (الخبرة) من بيانات ومن براهين تحمل تأكيدًا قويًا لتلك الفروض أو المسلمات فى إطار البحث العلمي. وثالثًا: فإن الخبرة كنقطة بداية لأى عمل بحثي رصين، والبيانات والأدلة المستندة إلى ملاحظة الواقع مباشرة، تفترض تنظيمًا وتصنيفًا، وقد تصل إلى مرحلة التحديد الكمي، وهى مرحلة متقدمة، قد يتم فيها استخدام طرق للقياس.
- ثانيا: تجميع البيانات وتنظيم وتصنيف هذه البيانات، التى تتراكم إلى حدود بالغة الاتساع والتعقيد، وبحيث يمكن استدعائها فى سهولة وبشكل ملائم يمكن فهمه.
- ثالثا: التحليل والتفسير، وقد يعتمد على أساليب كمية متقدمة يمكن من خلالها تحليل الظواهر بمستويات أكثر دقة، وتفسيرها وصياغة نتائج البحوث بطرق ملائمة.

الامبيريقية فى علم السياسة إذن ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع السياسي وبالممارسة الفعلية، وبالشواهد القائمة، وهذا الواقع يتحدد من خلال الملاحظة المباشرة ـــ وما تعكسه من خبرة ـ للحياة السياسية، وما تمثله من أبنية وتفاعلات وسلوك ومعايير وقيم ويترجم فى شكل بيانات تكون دائمًا فى حاجة إلى تجميع وتصنيف وتنظيم وتحليل، وهذا التحديد الكمي للواقع السياسي، أو للحياة السياسية، يمثل أهمية خاصة فى البحث الامبيريقى، وتصبح الأحداث والوقائع هي المادة الأولية الخام للبحوث العلمية.

البحث العلمى ، أو الطريقة العلمية فى البحث، تحمل فى ثناياها محاولة التحقق من فروض مقترحة حول علاقات محتملة بين الظواهر بطريقة منظمة ومنضبطة وناقدة.

الجمع فى البحث العلمي بين النظرية والملاحظة

حاول الإنسان على مر العصور التعرف على البيئة المحيطة به، وفهم ما يطرأ عليها من تغيرات وظواهر، وقد تطورت هذه المحاولات وفقًا للوسائل التى من خلالها يتم هذا التعرف والفهم، وتشمل هذه الوسائل ثلاث فئات تتضمن: الخبرة الشخصية، الاستدلال بنوعيه الاستنباطي والاستقرائي، والبحث العلمي أو الطريقة العلمية، وهى تجمع فى الواقع بين الفكر والنظرية من جهة، والواقع الملموس من الجهة الأخرى.

فيما يتعلق بالخبرة الشخصية المباشرة، فإنها ترتبط بقدر كبير من مهارات ومعلومات اكتسبها الفرد من مواقف سابقة، وقد لا يكتفى الفرد بذلك، فيلجأ إلى الآخرين لاستشارهم، رغم ذلك تظل الخبرة الشخصية للرجل العادى عشوائية، كما تتسم بالسطحية، وتفتقر إلى الانضباط وقد تخلو من الانتظام والرؤية الانتقادية، كما تكون ردود أفعاله مفككة واختيارية، فهو قد يتجاهل الأدلة التى لا تتفق مع توجهاته وأهوائه، وقد تبتعد تفسيراته واستنتاجاته عن الواقع.

أما الاستدلال أو التفكير المنطقي، فتبرز أهميته عندما لا تسعف المرء الخبرة الشخصية، فى فهم العالم، فيلجأ إلى الفئة الثانية من الوسائل التى بواسطتها يمكن الاقتراب أكثر من تحقيق ذلك الفهم، والتى يمثلها الاستدلال، ويأخذ أحد الأشكال الثلاث التالية:

١ـ استدلال استنباطي Deductive Reasoning أو القياس المنطقي والذى ينشأ عن مسلمة رئيسية، تستند إلى برهان سابق، أو عن ظاهرة لا شك فيها،

ثم مسلمة ثانوية ترتبط بحالة معينة، ثم الاستنتاج وصولاً إلى خلاصة، بناءً على خطوات متتابعة من التفكير المنطقى تتدرج من العام إلى الخاص؛ مثال:

- كل أنماط الثقافة السياسية تتشكل من عناصر تقليدية وعناصر حديثة.
- الثقافة السياسية العربية واحدة من هذه الأنماط.
- إذن الثقافة السياسية العربية تتشكل من عناصر تقليدية وأخرى حديثة.

ورغم أهمية هذا النوع من الاستدلال، فقد ظل يقوم على التدريب العقلى، ولم يعد يعتمد على الملاحظة، ففقد أهميته، مع تفوق أساليب العلم الحديث القائمة على شواهد الواقع[1]

٢ـ الاستدلال الاستقرائي Inductive Reasoning ويرتبط بمساهمات الفيلسوف البريطانى فرنسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦) بينما ارتبط الاستدلال القياسي بمساهمات أرسطو، فقد انتقد بيكون طريقة الاستدلال الاستنباطي باعتبارها تستند إلى مسلمات أساسية غالبًا ما تكون تعبيرًا عن انطباعات مسبقة وغير واقعية بل ومتحيزة، ومن ثم تكون الاستنتاجات والخلاصات غير سليمة، وقدم بيكون بدلاً من هذه الطريقة طريقته للاستدلال الاستقرائي التى أكد على أهمية وصحة ما تتضمنه من خطوات تبدأ من دراسة حالات فردية محددة، وفق الملاحظة الواقعية وصولاً إلى فرض أو مجموعة من الفروض لصياغة علاقات ترتبط بالحالة العامة التى يتناولها الباحث بالدراسة، كما أكد على ضرورة أن يقدم الباحث الأدلة العلمية التى تثبت صحة نتائج بحثه.

٣ـ طريقة الاستدلال الاستقرائي القياسى والتى تجمع بين الاستدلال الاستقرائى لبيكون، والاستدلال القياسي لأرسطو ، ومن خلال هذه الطريقة المزدوجة يعتمد الباحث على الملاحظة واستخدام الشواهد الواقعية لكى يصل إلى فرض أو مجموعة فروض، ويتحقق من صحة هذه الفروض والقواعد من خلال

---

(1) الاستنباط أو الاستنتاج يشير إلى استخدام قوانين المنطق فى إثبات نتيجة أو فرض أو أكثر، ويشير البعض إليه كمنهج للاستدلال العلمي، له أهميته ومغزاه فى البحث العلمي، حيث لا يمكن الاستغناء عنه فى تحقيق ترابط البحث واتساقه منطقيًا، وفى عمليات التفسير والتنبؤ، فضلاً عن الصياغة النظرية وترابط مكونات وعناصر العملية البحثية منطقيًا، من هنا يؤدى الاستنباط دوره جنبًا إلى جنب مع الاستقراء، الذى ينتقل فيه الباحث من الحقائق الفردية أو الجزئية إلى الافتراضات العامة أو الكلية.

محاولة تطبيقها على حالات فردية مختلفة، وفى الوقت ذاته يحاول مطابقتها مع مـا اتفـق علـيه من معلومات ومعارف، وقد يخضع الباحث هذه الفروض لاختبارات إضافية، للتأكد من صحتها وصدقها[1]

وهـذه الطريقة التى تجمع بين الاستقراء والقياس المنطقي لها إسهامها الذى لا يمكـن تجاهل أهميته أو التقليل من شأنها فى تطور العلم الحديث خصوصًا وأنها تتضمن تقنيـنًا للملاحظـة، وصياغةً وتطويرًا للفروض، وصولاً إلى نتائج وتفسيرات قد يتم توظيفها وإعادة تركيبها فى إطار نظرى جديد.

الجمع بين الامبيريقية والاستدلال المنطقي (الاستقرائي الاستنباطي):

تُعـد الظاهر السياسية أكثر تعقيدًا من الظواهر الأخرى، سواء على مستوى السـلوك السياسـي للفـرد، أو الحركة السياسية للجماعة، وذلك نتيجة للارتباط بمتغيرات وأبعاد وظروف بالغة التشابك، والسلوك السياسي يحمل علاقات للتعامل مع الآخـرين، وحـل المشـكلات العامة، والقضايا المختلفة، وهو سلوك يخضع لآليات الضبط، لارتباطه بالسلطة، وبعمليات التوزيع السلطوي للقيم، ويأخذ أشكالاً متباينة، كـأن يكـون سلوكًا دبلوماسيًا على مستوى الدولة أو برلمانيًا أو إداريًا أو تنظيميًا، ديمقـراطيًا حواريًا، أو استبداديًا قمعيًا، تفرضه الحكومة، أو يتبناه حزب سياسي، وقد يأخـذ ثـوبًا أيديولوجيًا أو عقيديًا أو حتى أبويًا ، كما قد يأخذ مسحة اجتماعية أو اقتصادية أو حتى شبابية أو رياضية.

والملاحظة لها أهميتها وأولويتها فى تسجيل السلوك السياسي، وسائر الأحداث والوقائـع وتوفر رابطة بين البحث والتنظير، والواقع وما يشهده من أحداث ووقائع وتطور، فهى توفر قاعدة صلبة علمية وامبيريقية. إن الحقائق والوقائع، بما فيها السلوك والتصـرفات والـتفاعلات للفرد والمجتمع، كما تحدث على أرض الواقع، هى مصدر المعـرفة، وبـؤرة الاهتمام، ويتحقق تطور العلم من خلال الموضوعية التى تقوم على محورين:

---

(1) يصـف أحد الباحثين هذه الطريقة التى تجمع بين الاستقراء والاستنباط بأنها: "حركة تقدم وتقهقر تجمع بين الملاحظة المباشرة والمدققة للشواهد والوقائع، وبين فرض الفروض وتأكيد صحتها"، أنها تجمع بين الاستقراء والقـياس المنطقى فى آن واحد، وتدفع هذه الطريقة البحث العلمي فى اتجاه المزيد من التطور والازدهار. فى سـبيل الوصول إلى حل لمشكلات الإنسان، وفهم وتفسير الظواهر المختلفة التى يحاول معالجتها، حتى تقوم نتائجه وتفسيراته على أسس صلبة من الحقيقة.

- أولهما: امبيريقي بمعنى اختبارى واقعى، وفق ملاحظة مدققة.
- ثانيهما: عقـــلانى يقـــوم على الاستدلال الاستقرائي والاستنباطي، وصولاً إلى التعميم.

أى أن المعـــرفة تعـــتمد على الجمع بين ما هو ملموس أو حسي، وما هى فكري أو عقلي[1].

(1) وهو ما يسميه البعض بالمنطقية الامبيريقية.

الفصل الثاني
المنهج العلمي ووظائفه

يقصد بالمنهج Method طريقة البحث أى الطريقة أو المسلك الذى يتخذه الباحث فى المراحل المختلفة لعملية البحث، وتوسع بعض التعريفات من مفهوم المنهج، ليشمل القواعد والأسس العلمية فى البحث، والكثير من الباحثين يخلط بين المنهج ومفاهيم أخرى منها على سبيل المثال أدوات البحث التى من خلالها يقوم الباحث بجمع المعلومات، وفق ذلك يعتبر المنهج هو أدوات البحث، ومنها كذلك الإطار النظرى أو النظرية التى توجه الباحث وترشده، وثمة من يفرق بين مصطلح المنهج Method ومصطلح علم المناهج Methodology ، فالمصطلح الأخير يشير إلى وصف وتحليل المناهج المستخدمة، ويلقى الضوء على مصادرها الفكرية. وإمكانياتها فى التفسير والتنبؤ ، وحدودها والقيود والصعوبات التى توجهها، ويوضح الفروض التى تبنى عليها، والتوقعات والنتائج المرتبطة بها، ومدى دقة المنهج ونجاحه فى تحقيق أهداف البحث، ويشير أيضًا إلى تكنيك جمع البيانات المستخدمة، وربما إلى المبادئ والأسس المنطقية والإمبيريقية فى حل المشكلات، وقد تقترح حلول بديلة لتلك المشكلات، كما قد تقترح صياغات جديدة لها، وبإيجاز فإن علم المناهج يهدف إلى الفهم الشامل والوعى، ليس لنتائج البحث، وإنما لعملية البحث ذاتها.

والواقع أن الاتجاه العام لدى العلماء يشير إلى التخلى عن الاختيار بين البيانات النوعية والبيانات الكمية، أو بين الطريقة الكيفية والطريقة الكمية فى البحث، والتوجه نحو الجمع بين نوعى البيانات النوعى أو الكيفى، والكمى أو الرقمى، وذلك حتى يتسنى الجمع فى البحث بين مزايا كلا النوعين من البيانات، ويصبح على الباحث فى هذه الحالة أن يكون حصيفًا فى قراره متى ؟ ولماذا ؟ وكيف يستخدم كل نوع ؟

تعريف المنهج وأسسه

يعرف الدكتور/ محمد طه بدوى المنهج بقوله المنهج هو مجموعة الإجراءات الذهنية التى يتمثلها الباحث مقدمًا لعملية المعرفة التى سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التى يستهدفها، أما المعرفة فهى تلك الإجراءات الذهنية حين تتجه إلى المادة المستهدفة. من هنا تنتمى مناهج المعرفة إلى "فلسفة العلم" والتى تعنى بالقضايا العامة للمعرفة، وبصرف النظر عن طبيعة المادة المستهدفة، وإن كان اهتمام كل فرع

مـــن فـــروع المعرفة يتجه إلى دراسة وتناول إجراءات البحث وأدواته بالنسبة لمادته بالذات.

وتعنى فلسفة العلوم بقضايا "علمية المعرفة" بالنسبة للعلوم جميعًا طبيعية كانت أم اجتماعـــية، فهى بمثابة الجذع المشترك أو علم العلوم، وتكون المعرفة منظمة وعلمية كلما التزمت منهجًا من المناهج العلمية، وتكون تبعًا لذلك معرفة منهجية.

وفق د. حامد ربيع فإن المنهج هو أحد العناصر الأساسية للمعرفة العلمية التى يجـــب أن تتضمن إلى جانب المنهاجية الذاتية ـــ بمعنى طرق ومسالك للبحث والمعرفة تنبع من طبيعة الظاهرة وتعبر عن جوهرها ـــ تتضمن عنصرين هما

١ـــ موضوع قابل للتحديد أو مشكلة بحثية.

٢ـــ أن تكـــون هـــذه المعـــرفة العلمية قد أمكن لها أن تشكل جسدًا من الحقائق والمدركات.

المـــنهج ما هو إلا طريق للإمساك بالظاهرة، أو الاقتراب منها، فالوصول إلى طبـــيعة الظاهـــرة إذن يفتـــرض طريقًا محددًا، هو المنهج، أما أداة البحث فهى بمثابة "وســـيلة" الـــباحث للوصـــول إلى الحقيقة، أو هى الدابة التى يتربع عليها ليصل إلى الحقيقة.

والسمة الأساسية للمنهج هو *ثبات النتائج* التى يتم الوصول إليها من خلاله، بغض النظر عن شخص الباحث[1]

هكـــذا يوضـــح المنهج طريقة البحث، ويمنح الباحث مخططًا عامًا ليمكنه حل مشكلة بحثه، أو تحقيق هدفه، وفق مجموعة من الأسس والقواعد والمقولات التى توجه نشـــاط الباحث وتحدد معالجته. ويمتاز المنهج بأنه يطبع البحث بطابعة، وهذا ينعكس بوضوح على تقسيم البحث، وطريقة المعالجة.

---

(1) د. حامـــد ربيع: نظرية التحليل السياسي. نص محاضرات بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة (القاهرة: مكتـــبة القاهرة الحديثة ١٩٧١) ص ٢ ـــ ١٥ ويشير د. حامد ربيع إلى أن أساتذة العلوم السياسية قد يكونـــون عقبة فى طريق تطوير مناهج البحث العلمى فى علم السياسة، وتتضمن إشارته تلميحًا إلى اقتراح بأن يخضع جميع علماء السياسة لاختبارات مدرسية بحيث يغادروا أماكنهم إذا لم يثبتوا صلاحيتهم الفكرية. راجع ص ٣١.

وهـــناك مـــن يـــرى أن المـــنهج العلمى ليس مجموعة محددة من خطوات أو إجـــراءات فقط[١]، وليس مجرد قائمة بالإرشادات والتعليمات التى يلزم بها الباحث، وليس مجرد جمع بين الاستنباط والاستقراء، ذلك لأن العلم يتطور، وكذلك فإن منهجه يتطور أيضًا.

المـــنهج العلمـــى يمكـــن وصفه بحق بأنه تنظيم للإبداع العلمي لكي يجرى فى مسالك وطرق مقننة نحو غايات محددة.

قواعد المنهج عند ديكارت أربعة تشمل

الـــيقين والتحلـــيل والتـــركيب والاستقراء، أما اليقين فلا يدخل الباحث فى اعتباره إلا ما يتمثل أمام عقله جليًا دون شك، ليتحرر من كل الأحكام المسبقة، ومن كـــل ما لا يعبر عن واقع ملموس فى حكم اليقين، وهذه القاعدة تربط المنهج والعلم بالواقع.

القاعـــدة الثانـــية هـــى التحليل[٢]: حيث يتم تفكيك الظاهرة إلى عناصرها الأولية، أو القضايا المركبة أو المبهمة إلى قضايا أبسط، وهذه القاعدة تجعل المنهج أداة لترتيب وتنظيم الأشياء فضلاً عن تبسيطها.

تأتـــى بعد ذلك قاعدة التركيب، فتسير أفكار الباحث بنظام يبدأ من الأبسط والأســـهل فى المعـــرفة إلى مـــا هو أكثر تركيبًا، وهذه القاعدة تجعل المنهج متدرجًا، والانتقال خطوة خطوة، وليس الوثبة الواحدة، فى العمل العلمي[٣]

---

(1) ثمـــة من يعرف المنهج العلمي باعتباره نسق من قواعد وإجراءات واضحة محددة يستند إليها الباحث، لكن هـــذه القـــواعد والإجراءات ذاتها تظل موضع تطوير وتنقيح، فى ضوء تطلع العلماء الدائم إلى استكشاف أدوات جديدة ووسائل للملاحظة، التعميم، التحليل والمعالجة. راجع

D. Nachmias et. al., Research Methods in the Social Sciences (New York: St. Martin's, Press, 1992. P. 6 -7.

(2) للمـــزيد د. ودودة بـــدران (تحريـــر) اقتـــرابات البحث فى العلوم الاجتماعية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ١٩٩٢) ص ٣٩ ــ ٤٦، ١٦١

(3) يعـــنى التحليل Analysis تفكيك الكل المركب إلى عناصره وأجزائه الأولية، وتحليل الظاهرة السياسية يعنى ليس فقط التفكيك بالمعنى السابق لمكونات الظاهرة أو عناصرها، وإنما كذلك تصنيف هذه المكونات، ومن شأن التحليل توضيح جوهر الظاهرة، وبنيتها، وعناصرها الجوهرية، وتميزها عن العناصر الأقل أهمية، أو الفرعية، والوقوف على العلاقات التى تربط بين هذه العناصر والمكونات المختلفة للظاهرة.

الامبيريقية وضرورة الجمع بين الفكر والواقع

تعـــنى الامبيريقية الاحتكام إلى الواقع، وهى قد تعتمد فى الأساس على تحليل كمـــى، لكن الامبيريقية فى معناها الواسع تأخذ فى اعتبارها جوانب عديدة تتراوح من نصـــوص دستورية، وقانونية إلى وثائق تاريخية، وسجلات أو إحصاءات رسمية، كذلك فهـــي وإن اعتمدت على الملاحظة أو المقابلة والاستبيان أو التجريب، فإنها تعتمد على كل ذلك وفق مفاهيم وفروض وأطر نظرية معينة تحدد لها المقصود بالنظام أو المؤسسة، أو الدور أو الحياة السياسية، وتوضح لها المعانى، بل وترسم الطريق وتحدد الخطوات فى عملـــيات جمـــع البيانات ومعالجتها وتحليلها. من ثم أهمية الجمع بين النظرية أو الفكر، والواقع، أو العالم الذى نحياه، ويصنف البعض الامبيريقية تحت اسم التجريبية.

معنى التجريبية

يتضمن البحث العلمي أن ندع الوقائع تتحدث عن نفسها، والواقعة السياسية هـــي أقل الوقائع صلابة، فهي عرضة للتشويه أكثر من غيرها[1] فضلاً عن صعوبات إضافية مصدرها:

١ــ علم السياسة كعلم يقوم على التحليل الكلى دون أن يلغى التحليل الجزئى.

٢ــ تعقيد الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها.

٣ــ مشـــكلات تتعلق بمناهج التجريب والتحليل المعملى وصعوبة تفسير المتغيرات السياسية[2]

الحقائـــق والوقائع يرى البعض أن الحقيقة Fact ملاحظة مرتبطة بالواقع، أو مواقـــف واقعية، تحظى باتفاق عام ممكن تأكيده، أو هى ما ثبت انطباقه على الواقع حـــيث تكـــرر إثـــبات صحته نتيجة تكرار التجربة والملاحظة. لا مجال للتشكيك فى صـــحتها، إنه يمكن التأكد من صحتها، فضلاً عن أنها قد تم الوصول إليها بطرق ثابتة، أى بطـــرق تعطـــي نفـــس النتائج فى كل الحالات رغم اختلاف القائمين عليها. وقد أضـــيفت هـــذه "الحقائق والوقائع" كصفة للعلم ليكون "علمًا امبيريقيًا" أى قائم على هذه الحقائق والوقائع.

---

(1) د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي. مرجع سابق. ص ١٧

(2) المرجع السابق ص ٥٨ ــ ٥٩.

رغم ذلك يؤكد علماء آخرون أن الحقيقة العلمية ليست هى الواقع Reality بل ليس ثمة حقيقة علمية نهائية، إنها نتاج جهود العلماء، وتراكم هذه الجهود، وتظل الحقيقة العلمية تدور فى إطار ما يدركه العلماء، ويقررونه عن الواقع.

والمنهج العلمي ذاته ليس مجرد تسجيل محايد للملاحظة والمشاهدات والوقائع، إنما يحكمه دائمًا قوانين ونظريات وأطر يبتكرها الباحث، أو ينقلها عن علماء آخرين، وهو فى هذا ينتقي ويدرك ويعالج من خلال عقله، فالعالم لا يمكنه فهم الظواهر المحيطة به إلا من خلال عقله، وما يمكنه من أن يعزو إلى الأحداث والظواهر معنى ودلالة.

الحقيقة العلمية إذن ليست تسجيلاً سلبيًا محايدًا للوقائع، حيث دائمًا هناك ما يبذله العالم من جهد، وما يضفيه عليها من انتقاء، وإدراك، وإبداع، وطريقته فى ملاحظتها، ولا يكون لها معنى إلا إذا أدخل عليها من التعديل ما يجعلها قابلة للقياس، ويشترك حامد ربيع أربعة طرق لحياد العالم تشمل:

١ــ تعدد الباحثين أو إجراء البحث من خلال فريق عمل.

٢ــ الإكثار من استخدام المقارنة، والتاريخ، كأداة حاسمة لضبط النتائج.

٣ــ وضع قواعد محددة يلتزم بها الباحثين تسمح بالحياد وعدم التحيز قبل جمع البيانات.

٤ــ المناخ السياسي العام وملاءمته للحياد، فضلاً عن إيمان الباحث[1]

والحقائق والوقائع لا قيمة لها فى ذاتها، ومن العبث أن تجمع بيانات عنها أو ملاحظتها، إن لم يكن ثمة مشكلة يحددها الباحث، وإطار نظري، فالوقائع لا نهاية لها، ولا تتحدد إلا من خلال جهد الباحث، وتحديد الوقائع وانتقائها ــ أو ما يمكن تسميته تكوين الوقائع العلمية ــ ليس سوى المفاضلة بين الوقائع على أساس ما تقدمه من إمكانيات لتحقيق أهداف المنهج العلمى ووظائفه، وتحقيق غايات العالم أو الباحث.

وظائف المنهج

يتفق عدد من العلماء حول مجموع الوظائف التى يؤديها المنهج العلمي، وإن اختلفوا فى تحديد الأهمية النسبية لكل منها، والأولوية أو الفاعلية التى تمنح لأى منها قبل الأخرى، رغم ذلك يمكن القول بوجود ثلاث وظائف متكاملة ومترابطة فيما

---

(1) د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ٧٨.

بينها، لا يمكن الوقوف عند واحدة منها دون الأخريات، وتشمل هذه الوظائف على الأقل:

١ــ الوصف Description
٢ــ التفسير Scientific Explanation
٣ــ التنبؤ Prediction

وهناك من يجعل وظيفة المنهج الأولية إيجاد وتطوير لغة علمية، يتم ترسيخها، وإسباغ طابع مؤسسي عليها، وتتكون هذه اللغة من رموز ومفردات ومصطلحات يتداولها العلماء، وتستخدم فى الاتصال بين أعضاء الجماعة العلمية، كذلك توضيح وترسيخ مجموعة القواعد التى يستخدمها العقل، والإجراءات والطرق التى تستخدم للملاحظة، والتأكد من صحة النتائج[1]

فالوصف هو مهمة المنهج العلمى الأساسية، والوصف معناه رصد وتسجيل ما هو قائم، إنه إجابة عن السؤال: "ماذا هنا" ويتضمن عادة عدة عمليات أو مستويات كالتصنيف Classification ، والتسلسل Seriation ، والارتباط Correlation

يقصد بالتصنيف أن خصائص الظاهرة يمكن النظر إليها من خلال روابط ثابتة نسبيًا تربط هذه الخصائص أو الصفات، فالمجتمعات البشرية مثلاً قد يمكن وصفها من خلال عدد من السمات والخصائص أو الصفات، وقد يمكن تصنيف هذه الصفات فى مجموعتين أو ثلاث، فتصنف مثلاً إلى مجتمعات نامية وأخرى متقدمة، أو زراعية وصناعية، أو تصنف إلى مجتمعات تقليدية وانتقالية وحديثة، وذلك على اعتبار أن كل مجموعة تحمل عدد من الصفات المترابطة معًا، تتعلق بالأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وهكذا.

أما التسلسل فيحمل نوعًا من الترتيب، بمعنى أن الخصائص أو الصفات المشتركة قد توجد فى شكل درجات، أو مراحل يمكن ترتيبها على خط متصل Continuum ، وهكذا يمكن تحديد ثلاث مراحل أو درجات لتطور المجتمعات البشرية: مرحلة تقليدية يليها المرحلة الانتقالية، ثم المرحلة الحديثة، أو مرحلتين فقط: زراعية وصناعية وهكذا.

---

(1) لمزيد من التفصيل راجع

Nachmias, Op. Cit., PP. 17-18.

والارتباط يشير إلى اقتران صفتين أو أكثر ، الواحدة بالأخرى، زيادةً أو نقصانًا، وجودًا أو عدمًا، وقد يعرف مثل هذا الاقتران بالتلازم فى التغير، على سبيل المثال فإن الزيادة فى سمات التحضر فى المجتمع التقليدي قد تلازمها زيادة فى مستويات التعليم ــ بمعنى أن زيادة نسبة سكان المدن تواكبها زيادة فى نسبة المتعلمين دائمًا ــ كذلك قد تترابط معًا سمات كالتحضر والتعليم وعمليات الاتصال والاهتمام السياسي، والقدرة على توقع أنماط أخرى للحياة فى سبيل تحول المجتمع من مرحلة تقليدية إلى مرحلة انتقالية أو حديثة (وفق ما يشير إليه نموذج ليرنر لمراحل التحديث على سبيل المثال ، أنظر: الملحق(٢) الكتاب الثانى

ترتبط وظيفة الوصف للمنهج بوظائف التفسير والتنبؤ، وتتكامل معها، بحيث تؤدى إلى تراكم علمي مع التصحيح والتصويب الذى يعد غاية العلماء فى مشروعهم العلمي. أما الوقوف عند الوصف وحده، فإنه لا يكفى، أنه يصبح أقرب إلى مجرد التسجيل، أو الجرد وإمساك الدفاتر، أو نوعًا من أعمال تقدمها الفهارس والقواميس أو الأطالس، وعلى أقصى تقدير نوعًا من عمل المؤرخ الذى يكتفى برصد ما يحدث ويسجله، أو يربطه بما سبق من أحداث.

إن البناء العلمي لا يقنع بمجرد الوصف، بل يعتمد على الوظائف الأخرى، جنبًا إلى جنب مع الوصف. فالوصف يستلزم التعميم، أى تجاوز الزمان والمكان، بمعنى التعميم سواء فى الماضى أو المستقبل، أو فى أى مكان فى العالم، والمنهج العلمي يدفع العالم إلى أن يشاهد ويلاحظ ويرصد ويسجل، لكنه يتعدى ذلك إلى تفسير موضوعات وصفة، وصولاً إلى التنبؤ، بل وأحيانًا إلى إمكانية التحكم فى الظاهرة.

التفسير هو الوظيفة الثانية للمنهج، ويعتبرها الكثيرون الأعظم أهمية، والأكثر عمقًا، والتفسير يتضمن إجابة عن تساؤلات من قبيل: كيف يحدث؟ ولماذا؟ والتساؤل الأخير يلخص قضية العلاقة بين الوقائع والمتغيرات، وهى الحافز الأصلي لإثارة الكثير من المشكلات البحثية، حيث يكون الهدف عادة الوقوف على الأسباب التى تؤدى إلى وقوع الأحداث، أو على الشروط والظروف الممكن أن تعين وقوع الأحداث، وهو ما يعرف بالعلية، أو علاقة العلة بالمعلول.

والتفسير يجب أن يصاحب الوصف، لكنه يتميز عن الوصف باعتماده على المزيد من التجريد، فالتفسير يحمل فى ثناياه استناد الباحث إلى فروض، ومعالجة عقلية لا تخضع للملاحظة والتجريب المباشر، كما هو الحال بالنسبة للوصف، فالفروض تدفع بالبحث إلى الأمام، لكنها تستند إلى قدر من الاستدلال المنطقى ومعالجة عقلية

أكثـــر عمقًا ، أننا نستدل عليها وإن لم نلاحظها ملاحظة مباشرة ، فإذا ما تحققت من خلال (١) الاستدلال والمنطق. (٢) والتجربة معًا. فإنها تصبح أكثر احتمالاً

والتفســـير علـــى هـــذا الأساس قد يستند إلى خبرات الماضى، انطلاقًا لفهم الحاضـــر والمســـتقبل، لكـــن المعـــرفة المستمدة من الماضى يجب أن تخضع للتصحيح والتصويب من خلال التفسير ذاته، لكنه تفسير يخضع للاختبار والتجربة، وليس مجرد العقل والمنطق فحسب، بما يكفل للمعرفة العلمية بناء تراكم علمي متجدد ومتطور لا يعرف الكلل أو الخلود إلى الراحة.

يُعـــد *التنبؤ* هو الوظيفة الثالثة، إلى جانب الوصف والتفسير، للمنهج العلمي، إلا أن التنـــبؤ يعتبر النتاج الأخير للوصف والتفسير، وهناك من يعتبر التنبؤ ذاته أحد صور التفسير، وثمة من يؤكد أن الهدف النهائى للتفكير العلمي والمنهج العلمي يتجاوز الوصـــف والتفســـير إلى إقامة تنبؤات صحيحة للأحداث، وهكذا يتم ضم الوصف والتفســـير وكافـــة وظائـــف العلم إلى وظيفة محورية هى "التنبؤ" وحده، والتى تيسر التحكم فى الظواهر.

تنوع أشكال البحث العلمي

الـــبحث العلمي ليس مجرد قراءة المصادر الخاصة بموضوع، أو بمشكلة بحثية، ولـــيس مجـــرد تجميع عشوائي للبيانات والمعلومات. لكن البحث نشاط علمي منظم لاكتشـــاف الحقائـــق، اعتمادًا على الطريقة العلمية، التى تفرض الموضوعية، من أجل معـــرفة الارتـــباط بـــين هـــذه الحقائق سعيًا إلى استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية.

والطـــريقة العلمية التى يفرضها البحث العلمي تعتمد أساسًا على الاستقصاء النقدي والتحليلي، ووفق هذه الطريقة يتم تحديد المشكلات البحثية، وفرض الفروض، وجمـــع المعلـــومات وتنظيمها وتحليليها، واستخلاص النتائج، والتأكد من مدى ملاءمة الفروض فى ضوء ذلك، واقتراح البدائل أو الحلول الممكنة.

ومـــثل هـــذه الطـــريقة تتم فى صورة تحقق شروط الحياد والموضعية، وهى لا تكتفـــي عادة بمجرد الوصف والتشخيص، بالرغم من أهمية الوصف كمتطلب أساسي فى البحث العلمي، إلا أنه لا يمكن أن يكون غاية فى حد ذاته، إنه يمثل فحسب خطوة فى ســـبيل التحلـــيل والتفسير، وطرح التساؤلات إنها طريقة تفرض خطوات يقوم عليها البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى جمع الوقائع والبيانات المتصلة بها، واختيار

البدائل والحلول الممكنة، وتقييم البدائل الأكثر ملاءمة لمعالجة المشكلة المطروحة للبحث.

تقوم الطريقة العلمية على ثلاث أسس ، أولها: التسليم أن الحقيقة يمكن اكتشافها من خلال ملاحظة الواقع وإمكانية إرجاع الظواهر إلى أسبابها؛ وثانيها: أن النتائج لا يمكن التسليم بها إلا إذا توافرت الشواهد والأدلة الواقعية على صحتها، وذلك ليس فقط من خلال ملاحظة الوقائع، بل أيضًا محاولة اكتشاف العلاقات التى تربط بين الوقائع للوصول إلى نتائج عامة ــ والانتقال من الخصوصيات إلى القضايا العامة هو جوهر الطريقة الاستقرائية التى أضحت أساس المنهج العلمي ــ وثالثًا: الاستعانة بالتجريب، وهو ببساطة ملاحظة مقننة، تهدف إلى التحقق من صحة الفروض الأولية. ولقد أصبح المنهج التجريبي فى أساسه يقوم على:

١ــ الملاحظة. ٢ــ إجراء المقارنات. ٣ ــ ثم استخلاص النتائج.

ويجرى التمييز بين أشكال عدة يظهر بها البحث العلمي، وفق معايير كهدف البحث، أو المعيار الزمنى، أو طريقة النشر.

حيث يمكن التمييز بين ثلاث أشكال من البحوث العلمية ، وفق الهدف من البحث:

الشكل الأول: بحوث تسعى للكشف عن الحقائق، وتتركز أنواع البحوث الميدانية فى هذه الفئة، كالاستبيانات والمسوح المختلفة، والتى يتم رصد وتنظيم نتائجها وتحليلها، بهدف الوصف والتشخيص، وتحقيق التراكم العلمي، فضلاً عن فائدتها العلمية فى رسم الحلول لمشكلات المجتمع وتحقيق أهداف الأمة.

الشكل الثاني: لا يتضمن هذا الشكل بحوث تعتمد على جمع بيانات ميدانية يقوم بها الباحث بنفسه، أو من خلال فريق بحثه، وإنما يتضمن بحوث تسعى إلى تحليل وتفسير بيانات ونتائج دراسات سابقة ومنشورة، مثال ذلك: توافر بيانات تؤكد ارتفاع معدلات أعمال العنف وعدم الاستقرار فى نظام سياسي معين، وفق أرقام منشورة، فيقوم البحث بتحليل وتفسير هذه البيانات، ومحاولة الوصول إلى نتائج محددة. ومثال آخر: حول المستقلين من المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب المصري، حيث تؤكد الأرقام المنشورة ارتفاع نسبة هؤلاء بشكل متزايد، وهو ما قد يثير اهتمام بعض الباحثين، ممن يقومون بتحليل هذه البيانات ومحاولة تقديم تفسيرات لها.

الشكل الثالث: بحوث التنظير، أو ما يعرف أحيانًا بالبحوث الأساسية ـــ تمييزًا لها عن البحوث التطبيقية ـــ وهدف هذه البحوث الربط بين الوقائع فى صورة تمكن الباحث من صياغة قضايا نظرية مجردة قادرة على التفسير، وربما التنبؤ، ويطلق على مثل هذه الصياغات مصطلح القانون العلمي، ومثل هذه البحوث النظرية ذات أهمية فى تطور حالة العلم، وإن كانت تواجه صعوبات لا تخفى على الباحثين والعلماء. رغم ذلك فالنظرية دائمًا، وإلى جانب كونها الأداة المحققة لأهداف العلم، فإنها قد تصبح غاية فى ذاتها ومطمحًا يسعى الباحث الجاد إلى تحقيقه.

مما سبق يتبين أهمية التمييز بين:

أولا بحوث أساسية وبحوث تطبيقية، وتهدف البحوث الأساسية إلى "العلم من أجل العلم"، بينما تهدف البحوث التطبيقية إلى توفير المعرفة من أجل حل مشكلات الحياة السياسية، وكلا النوعين قد يخدم الآخر، فالبحوث الأساسية قد تلقى الضوء على مشكلات واقعية، كما أن البحث التطبيقى قد يعتمد فى صياغة فرض من الفروض يسعى البحث الأساسي إلى اختبارها والتحقق منها.

ثانيًا: بحوث وصفية وأخرى تحليلية أو تفسيرية، والتمييز هنا يكون وفق طبيعة البحث وأهدافه وإطاره النظرى.

وقد يمكن التميز بين بحوث ميدانية وأخرى لا تعتمد على التجربة أو الاستبيان.

وتشير بعض الكتابات إلى التميز بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية، أو التقليدية والحديثة. فقد ظل الاهتمام بالبحوث السياسية قبل الحرب العالمية الثانية يدور فى إطار المناهج التقليدية، والتى كانت ذات طابع كيفي واضح، يركز على جوانب وصفية وشكلية، ولم تتطور إلى الطابع الكمي إلا مع إدخال المنهج السلوكي إلى البحث السياسي، واستخدام أدوات إحصائية ورياضية فى البحوث السياسية والاجتماعية، وظلت البحوث الكمية على أهميتها مع تطور المدرسة ما بعد السلوكية، وإن واكبها، واستمر فى التوازن معها، عدد من المناهج والبحوث الكيفية.

وهناك من يميز بين نوعين من البحوث أو الدراسات ، وفق معيار زمني

١ــ دراســات طولية Longitudinal وتتناول هذه الدراسات فترات زمنية ممــتدة، قــد تأخــذ شكل مراحل كالدراسات التاريخية، ودراسات التنمية بمــراحلها ونماذجها المتتالية، أو دراسة السلاسل الزمنية التى تتكون من قرون أو عقود أو سنوات أو حتى شهور وأيام.

٢ــ دراسات عرضية Cross-Sectional وتقوم هذه الدراسات على أساس مــع المعلــومات فى لحظة زمنية واحدة، وقد تأخذ شكل دراسات عن طريق الملاحظة أو استطلاعات الرأى وغيرها.

وثمة طريقة أخرى للتميز بين أنواع البحوث من حيث طريقة النشر

حــيث يمكن التمييز بين الكتب والمقالات والرسائل العلمية، والأخيرة يقوم بإعدادها طلاب الماجستير والدكتوراه[1] ويفترض أن تمثل لهؤلاء تدريبًا على البحث العلمــي، وعلى خطوات ومكونات وإجراءات هذا البحث، والتفكير العلمي وأسسه ومتطلباته.

أمــا الكــتب فقد كانت فى السابق وسيلة لنشر البحوث، التى كانت تجرى لفتــرات ممــتدة، فى موضوع واحد، حيث يجرى تجميعها فى كتاب، وذلك فى وقت لم تتوافــر فــيه الدوريات العلمية، لكن مع انتشار الدوريات العلمية المتخصصة، ومع تحديــد حجــم وموضوع وأهداف البحث العلمي، أصبحت الدوريات هى الوسيلة الأساســية لنشــر العــدد الأكبر من البحوث العلمية، خصوصًا فى عدد من المجالات المتخصصة.

وتستخدم معظم الكتب اليوم كوسيلة لنشر المعارف والمعلومات بعد تجميعها، فى إطار موضوع محدد، ومن ثم تلعب دورًا بالغ الأهمية فى عصر تراكمت فيه المعارف والمعلومات بمعدلات غير مسبوقة، ومن أنواع الكتب

١ــ كــتب دراسية وكتب مرجعية Textbooks & Reference Books الأولى تلائم هدف التدريس خصوصًا ونسبة عالية من الكتب المتداولة كتب دراســية؛ والثانية يرجع إليها الباحثون والطلاب بغرض الاستفادة منها، وهى كتب موثقة المصادر.

---

(1) تعرف الرسائل العلمية للحصول على درجة الدكتوراه باسم Dissertation وللحصول على الماجستير والدكــتوراه باسم Thesis ، وتخضع هذه الرسائل لشروط ومواصفات خاصة لا تخضع لها الكتب أو المقالات.

٢ــ كتب الدليل والكتب السنوية Handbook & Yearbook الأول يُعد مــرجعًا، وقــد يكــون كتيبًا صغيرًا كمرشد لموضوعات تتناولها، أو يتضخم كمجلــد كبير ومرجعًا هامًّا. أما الكتب السنوية فتصدرها جهة ما كل عام، وقد يخصص كل عدد لتغطية موضوع معين.

٣ــ الأطلس والقاموس Atlas & Dictionary الأول يتضمن خرائط، وقد يتضمن الأطلس مجرد أشكال وصور توضيحية، أما القاموس فيتناول بالترجمة والشرح معانى الكلمات، وقد يكون عامًا أو متخصصًا فى حقل معين.

وهــناك تصــنيفات أخــرى كدوائــر المعارف وكتب نشر وقائع المؤتمرات والندوات وغيرها.

الفصل الثالث
التحليل السياسي

أسس التحليل السياسي:

تثير دراسات حالة التنظير فى علم السياسة التساؤل حول إمكانيات التحليل السياسي المتكامل والشروط أو السمات الأساسية التى يلزم توافرها لهذا التحليل، هذا ربما يفترض خمسة سمات أساسية[1] على الأقل، بالمفهوم الفيبرى للنمط المثالي:

أولا على المحلل السياسي أن يستند إلى المعلومات والبيانات التى تم الحصول عليها وتجميعها، من خلال التجربة المحسوسة، والنتائج يجب اختبارها فى مواجهة البيانات الإمبيريقية.

إن الافتراضات والحقائق التى لم تثبت صحتها قد يكون لها أهميتها فى توجيه وإرشاد البحث السياسي فى مرحلته التمهيدية، وفى فهمه الأولي.

ثانيا: أن يلتزم المحلل السياسي، خصوصًا فى وصفه للموقف السياسي، بالمعلومات التى تم الحصول عليها، ومن خلال ما يتمتع به من إبداع وقدرة على التخيل، والتدقيق ونفاذ البصيرة، وخصوصًا عندما يكون على الباحث أو رجل الحركة السياسية اتخاذ قرارات سريعة، دون أن تتوافر إمكانية أو وقت للانتظار، حتى يتم الاختبار الدقيق للفروض و النظريات.

إن الافتراضات المؤقتة يمكن أن تكون ملائمة، والإبداع والمهارة، ونفاذ البصيرة قد يجعل من الممكن استخدامها فى ترتيب الوقائع وتنظيمها.

ثالثا: مهما كانت دقة ومنطقية الافتراضات والعلاقات وما تتضمنه النماذج والنظريات، فإن على المحلل السياسي أن يتذكر دائمًا أن العالم الواقعي نادرًا ما يكون نمطيًا بشكل تام، إن الواقع الفعلى دائمًا أكثر تنوعًا وتعقيدًا وليس نماذج مبسطة كما يفترض.

---

(1) راجع

George Bea & Dick Simpson. Political Action – The Key to Understanding Politics (Athens, Ohio: Ohio Univ. Press, 1984). P. 28.

لـــذلك يكـــون علـــى المحلل أن يختبر باستمرار ملاحظاته فى مواجهة الوقائع والتجربة، وأن يتساءل دائمًا عن ما إذا كانت الافتراضات والنماذج والنظريات قد أخذت فى اعتبارها كل المتغيرات الهامة التى تتضمنها الظروف الفعلية والواقع العملى، أم أنها مبسطة تبسيطًا مبالغًا لتكون مرشدًا وموجهًا فى البحث.

رابعا: لا يستند التحليل السياسي إلى معلومات موضوعية فحسب، وإنما يستند أيضًا إلى معرفة بالدوافع والأغراض والمعانى التى يعطيها المشاركون لتصرفاتهم، فلا يكفـــى فقـــط معـــرفة ما يقال أو ما يتم فعله، وإنما يجب التعرف أيضًا على الأهداف والمعاني من وراء تلك التصرفات لتقييمها بشكل كامل.

بمعـــنى آخـــر فإنه يجب ملاحظة تصرفات وسلوك الآخرين جنبًا إلى جنب مع معرفة الدوافع المستترة وراء هذه التصرفات حتى يمكن توقع الأفعال والســـلوك المســـتقبلي مســـبقًا ، فالسلوك السياسي قد يرتبط بسياق مفعم بالدوافع والمعاني التى يتجاهلها عادة المحللون الوضعيون.

خامسا: وأخـــيرًا فـــإن على الباحثين السياسيين أن يعرفوا ويقدروا وزن وأهمية القيم، والأوضاع والخلفيات التى يمثلها كلاً من الفاعل السياسي، والباحث السياسي كذلك.

فالمحلـــل السياســـي يســـتند إلى ما تجسده قيمه وخلفياته الاجتماعية وانـــتمائه إلى نظام اجتماعي، أو فكري معين، إن التحليل الذى يقدمه كاتب ماركســـى للحركة الثورية للطبقة العاملة مثلاً ، من المتوقع أن يختلف جوهريًا عـــن ذلك التحليل الذى يقدمه عضو محافظ ينتمى للطبقة العليا، وعلى الأقل فإن المحلل السياسى يجب أن يلم بالخلفيات الاجتماعية والقيمية للباحثين، لكى يقـــدر تحيزهم الذى لا مناص منه أحيانًا. ولعل المسلك الوحيد للوصول إلى معلـــومات أكثر موضوعية هو من خلال مقارنة تحليلات لكتاب من أوضاع اجتماعية واتجاهات متباينة، وملاحظة أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف بينها، كلما كان ذلك ممكنًا.

إن التحلـــيل السياســـي الصحيح، والأكثر اكتمالاً ، إنما يستند إلى أشكال عديـــدة مـــن المعرفة، وعلى الملاحظة الإمبيريقية، والتجربة التى تدعمها قدرات المحلل وإبداعـــه، وفهمه الحدسى، وتصقلها نماذج مجردة دقيقة تتلاءم والعالم الواقعي، ومعنى

التصـــرفات التى يعطيها أصحاب التصرف لتصرفهم وتأثير الخلفيات الاجتماعية على تفسير الملاحظين.

وبعـــبارة أخرى فإن الفهم السياسي يتحقق من خلال توليفة تجمع معًا المعرفة الـــتى أمكـــن الوصول إليها من خلال التحليل، والأهداف التى تم تحديدها من خلال الفلســـفة والاســـتراتيجية الـــتى ترسم من خلال دراسة الحركة السياسية، فالتحليل السياسي والفلسفة السياسية والحركة السياسية ليست منفصلة عن بعضها البعض ، إن كل منهما يؤثر ويتأثر بالأخرى، ويتغلغل ويساهم فيها وكلها ضرورية للتنظير وللفهم السياسي المتكامل.

لكـــن لا يمكـــن التحلـــيق فى آفاق الكمال والإغراق فى التفاؤل، ذلك أن المحـــاولات العقلية للتنظير قد صادفت عقبات وصعوبات حقيقية، لم يكن من السهل التغلب عليها.

والتحليل السياسي الرصين هو الذى يعتمد الأسلوب العلمي، وطريقة التفكير العلمي، حيث يختلف الأسلوب العلمي فى التفكير عن طريقة التفكير العادية للشخص العادي، فالأخير يرى ما حوله من أحداث وأشياء وأفكار بطريقة عشوائية مفككة، لا تـــرابط بينها، وبأسلوب يخلو عادة من النقد، ويستند عمومًا إلى خبرته الشخصية، وما قـــد يـــرتبط بهـــا ـــ بدرجة أو أخرى ـــ من معلومات ومهارات وتجارب وخبرات متـــراكمة، اكتســـبها من مواقف وتفاعلات سابقة مع الأفراد والجماعات والأحداث الـــتى ســـبق احـــتكاكه بهـــا، لكن يتوقع من هذا الشخص أن يقف على الأحداث والشواهد التى تتفق وخبراته وتوقعاته، ويتجاهل ما يتعارض معها.

أمـــا العالم أو الباحث وما يتميز به عادة من الأسلوب العلمي فى التفكير، فإنه ينظر إلى هذه الأحداث والأفكار بعناية وتمحيص، ووفق منطق وفروض خاصة به، وقد يـــرفض بعضها أو يؤكدها فى ضوء اختبارها، بطريقة تجعله يبنى تفسيراته ونتائجه على أســـس وقواعد محددة تكفل لها الواقعية والصدق، وقد يلجأ العالم إلى أكثر من ذلك: إلى عـــزل واختـــبار أحـــد الأسباب أو العوامل والفروض، أو ضبط النتائج وتأكيد مصداقيتها، وقد يركز على العلاقات التى تربط بين هذه الأحداث والظواهر، ويمنحها اهـــتمامًا خاصـــا، ويرفض القبول المبدئي بكل ما يبدو سطحيًا مقبولاً أو منطقيًا، كما يعيد النظر فى المعلومات والخبرات والآراء والفروض المختلفة.

نحن فى عصر تتزايد فيه المعلومات والأفكار والمهارات بسرعة فائقة، من هنا لا مفر من الإفادة من آراء الخبراء والمختصين، ومن الإلمام بشكل مستمر بالتطورات التى تحـــدث فى هـــذه المعلومات والأفكار والمهارات، ومن استخدامنا للتفكير العلمي فى حياتنا، وفى الطريقة التى ننظر بها إلى الأحداث والأشياء من حولنا، فما الذى يميز هذا التفكير العلمي؟

ثمـــة عناصر عديدة لا يمكن توافر الصيغة العلمية للتفكير بدونها، أهمها الرؤية النقدية للأشياء والتمحيص والدقة فى النظر للأشياء، والربط بين الجزيئات المختلفة، أو اكتشاف العلاقات فيما بينها، الأمر الذى قد يقود إلى إمكانية التنبؤ بما سوف يحدث، ومتى وكيف يحدث؟ إذا توافرت تلك الروابط والعلاقات فى الظروف المعنية.

تتضمن النظرية ـــ كتعريف موسع للنظرية ـــ مجموعة من التعميمات المترابطة علـــى نحـــو نظامـــي فيما بينها، وبشكل أكثر تحديدًا فالنظرية هى جسد متجانس من التعمـــيمات والمبادئ المرتبطة بالممارسة فى ميدان المعالجة وهذه التعميمات والمبادئ قد تكون فى شكل افتراضات أو مفاهيم.

ويعرف البعض النظرية بأنها مجموعة من المفاهيم أو الافتراضات المترابطة حول العلاقـــات النظامـــية لاثنين أو أكثر من المتغيرات، وهذه العلاقة يفترض أنها موجودة بطريقة سببية، ويمكن اختبارها من خلال البحث والاستقصاء العلمى، المنظم، والمحكم.

وبالتأكيد فإن النظرية لها أهميتها، وبدونها لا يوجد المرشد الذى يقود الباحث فى تحليله، وفى جمع البيانات، وفى طرح التساؤلات، وبدون النظرية قد يقع الباحث فى اضـــطراب، وقـــد يجمـــع الكـــثير من المعلومات التى لا معنى لها، ولا يستطيع تحديد التساؤلات، والتى من خلال الإجابة عنها تجرى المعالجة.

لـــذلك يعتـــبر بعض الباحثين أن نقطة البدء يجب أن تكون النظريات، يقول هانـــزايلو: أن النظـــرية ليست المعرفة، أنها أداة فى طريق المعرفة، وأيضًا فإن الوقائع ليست المعرفة، إنها فقط المادة الأولية التى تجرى صياغتها فى نماذج، من خلال عمليات التـــنظير، باعتـــبارها صياغات ممكن قبولها، أو محتملة الصدق أو على الأقل غير زائفة لأنها اختبرت من خلال عملية البحث البحث الإمبيريقى.

وهـــناك تصنيفات عديدة للنظريات فى علم السياسة، والتى قد تستمد أصولها وجذورها من خارج علم السياسة ـــ وفق مفهوم ديفيد أيستون ـــ وهذه التصنيفات العديـــدة يعتمد كل منها على معيار مختلف، ومنها معيار يتعلق بنطاقها، وما إذا كانت

نظـــريات كلية (ماكرو) أو نظريات جزئية (ميكرو). ومعيار يتعلق بما إذا كانت تعالج البنـــية والهـــيكل أو العملية والتفاعل، ومعيار آخر وفق ما إذا كانت تعالج الأفراد أم النظم السياسية المنفصلة، كل على حدة، أم النظم من منظور مقارن، أو ما إذا كانت تعـــالج التكنيكات أو الديناميات، وغيرها من تصنيفات، تختلف باختلاف الهدف الذى يستخدم من أجله التصنيف.

ويميـــز الـــبعض بين ثلاث مستويات للمعالجة، أو للنظرية، أولها: ذات مدى متوسط: ويتطلب هذا المستوى خطة نظرية تتضمن درجة عالية من التجريد والتعميم، لكـــن يظـــل دون مســـتوى النظرية العامة الشاملة لعلم السياسة، مثال ذلك: نظرية صـــمويل بـــير التى تتركز على العلاقة بين المصالح المنظمة والنظم السياسية. وثانيها: مســـتوى موجة لدراسة سياسة أو قرار معين، ويتم انتقاء هذه السياسة بسبب موقف يتضـــمن صـــراعًا، أو درجـــة عالية من التوتر ترتبط بها وتتم دراستها بهدف افتراض حلـــول أو بـــدائل يتم من خلالها إزالة أسباب التوتر، أو تلطيف حدة الصراع، مثال ذلـــك: دراســـة الثورات أو العنف السياسي قد تشير إلى جماعات معينة، يمكن اتخاذ سياسات محددة إزاءها، أو افتراض عوامل محددة بشأنها، فى إطار زمنى محدد. وثالثها: مســـتوى أضيق من المستويين السابقين، وهو مستوى النظرية محدودة، أو ضيقة، المدى يـــرتبط بافتراضات محددة بشأن مشكلة محدودة فى عدد ومدى المتغيرات، ويتم انتقاء مـــثل هذه المشكلات المحدودة بطريقة يمكن معها الإفادة من هذا المستوى الضيق، فى المستويات الأكثر عمومية، والأقل تحديدًا، وخصوصًا مستوى النظرية متوسطة المدى، والـــتى تُعـــد جوهـــرية للقضايا الكبرى فى تطور الدراسات ومحاولات التنظير، لعلم السياســـة، وهـــذا يقود البحث إلى محاولة تقصى حالة النماذج أو النظريات فى حقل السياسة المقارنة.

أما النموذج فهو بناء نظرى يتضمن عدد من المتغيرات، بينها علاقات محددة، يمكـــن اســـتخدامه كمرشد فى دراسة الظاهرة السياسية، النموذج إذن بنية أو هيكل يحـــتوى على مجموعة من متغيرات بينها علاقات محددة، أو هو طريقة لتبسيط الظاهرة المعـــبرة عن العالم الواقعي، خصوصًا وأنها تكون عادة محدودة نوعًا، فهى تكوينات أو تـــركيبات ذهنـــية، لكنها قد تحمل قدرًا من التشويه، عندما تستخدم لتشير إلى إنجاز نظرى.

وبينما تتضمن النظرية عدد كبير من المفاهيم، يلزم تعريفها، تعريفًا إجرائيًا، أو اختيار المؤشرات الدالة عليها، ومن ثم قد لا يكون لها مقابل فى الواقع الملموس، فإن النموذج يمثل تجريدًا للواقع، ومن ثم أن يعكس هذا الواقع.

يتضمن التحليل السياسي تنظيرًا ووصفًا وتحليلاً وتوفيقًا أو تركيبًا.

ويقصد بالوصف تقرير طبيعة الشيء، وتحديد ماهيته، وعناصره وأجزائه وعلاقاته.

أما التحليل فيقصد به تجزئة الشئ أو تفكيكه إلى عناصره الأولية الأساسية وإخضاعها للفحص والتمحيص، كمًا وكيفًا بشكل تفصيلي، وقد يتضمن التحليل توضيحًا وتفسيرًا أو شرحًا.

والتوفيق هو عملية تجميع الأجزاء أو العناصر فى كل واحد لتترابط معًا، إنه تجميع للقوى والأفكار المختلفة فى تركيبة واحدة متجانسة أو شاملة، وقد يمتد التوفيق إلى عناصر وأدوات ومناهج مختلفة، فيقود إلى نوع من التكامل المنهجي.

أما المفاهيم فهي أفكار معبر عنها بطرق مختلفة، وتختلف فى درجة عموميتها، وتجريدها، وقد تأخذ شكل تجريدات حدسية قائمة على المسلمات البديهية، أو قد تكون مفاهيم قابلة للملاحظة فى مواقف عملية من العالم الواقعي، والتى بها من التعقيدات والتفصيلات ما يمكن تحديد ومعرفته.

والتنظير فى حقل السياسة المقارنة يستخدم مفاهيم أساسية فى بناء النظرية. وتفيد فى مقارنات داخل منطقة معينة تضم عدة أقطار، أو فى دراسة دولة، أو فى إطار أضيق نطاقًا، فالمفهوم فكرة مجردة تشير إلى ظاهرة أو خصائص ظاهرة، وهو وسيلة رمزية للتعبير عن المعانى والأفكار، وقد أشار الموند إلى أن نمو وتطور المفاهيم فى العلم وفى التنظير، مسألة ضرورية شأنه فى ذلك شأن النمو والتطور فى مفردات اللغة ذاتها. وقد اعتبر الموند أن المعيار النهائى فى إضافة أو رفض مفردات جديدة إلى التنظير هو السهولة وتيسير الفهم والملائمة.

والمتغيرات هى مفاهيم لها خصائص كمية وكيفية، وقد تكون تابعة أو مستقلة؛ فالمتغيرات التابعة هى التى تعتمد على الأقل على متغير واحد آخر، أما المتغيرات المستقلة فإنها لا تتأثر تمامًا بالمتغيرات الأخرى.

هـــناك الكـــثير من الأدوار والمؤسسات والتصرفات والأفعال التى تشكل فى جملتها العملية السياسية، ووجد الباحثون أنه من المفيد معالجة مفاهيم معينة كمتغيرات أو أبعـــاد. فالمـــتغيرات قد تكون أقسام، أو أبعاد من السلوك العام للشخص، أو قد تكـــون تصرفات وأفعال من قبل الحكومة، أو أبنية للقانون، أو سمات محددة لمناصب رسمـــية، ولكها قد تحمل نوعًا من الملائمة السياسية، لتكون موضعًا للاهتمام والبحث السياسي.

وكـــل مفهوم يمكن معالجته كمتغير، طالما كان له اثنين أو أكثر القيم المحتملة والـــتى تكون شاملة ومتميزة، كل منها عن الآخر، فالمواطنين يمكن تصنيفهم إلى ذكور وإنـــاث، ســـكان ريف وحضر، أثرياء وفقراء، وكل من هذه المفاهيم، أو الزوج من الســـمات البنائية توضح إمكانية تصنيف وتوزيع شخص ما وفق متغير ما. وبالمثل فإن الـــتجمعات السياسية كالدول القومية أو الأمم أو الجماعات المختلفة قد يتم تصنيفها وتـــوزيعها لتتـــراوح من قوة كبرى إلى صغرى، ومن ديمقراطية إلى أوتوقراطية، ومن تقليدية إلى حديثة.

المـــتغير إذن يمثل سمة أو خاصية تمت ملاحظتها لعضو فى فئة أو شريحة أو طبقة فى تصـــنيف لإمكانية دراسة الظاهرة والتى تختلف فى نوعها وكمها من عضو إلى عضو آخر.

والفرض العلمى يحتوى على متغيرات وعلاقات بين هذه المتغيرات، وهى تحمل احـــتمال الصواب والخطأ، فالفرض اقتراح مؤقت لتفسير ظاهرة واقعة يتبناه الباحث مؤقـــتًا للاسترشاد به فى بحثه وصحته تحتاج إلى تحقيق وإثبات، وقد يكون الفرض سببًا فى تحيـــز الـــباحث للفكرة أو العلاقة التى يتضمنها والتركيز على المعلومات والبيانات التى تثبت صحتها.

المفاهيم والمتغيرات:

المفاهـــيم ليست هى الظواهر، وإنما المفهوم هو فكرة أو تجريد أو صورة ذهنية تتمثل بها شتى حالات الظاهرة، وخواصها الرئيسية المشتركة، والباحث العلمي لابد له أن يبدأ فى بحثه من مفهوم يوجهه فى تصوره لطبيعة الظاهرة موضع البحث، والبدء فى الـــبحث بمفهـــوم علمي تحقق من خلال الاختبار التجريبي من شأنه ضمان موضوعية البحث والسير قدمًا فى طريق البحث العلمي الصحيح.

ونتيجة لأهمية المفاهيم فى البحث العلمي، فإن الجماعة العلمية فى إطار كل علم تحرص على الاتفاق على مفاهيم أساسية يجري تحديدها كمفهوم القوة فى علم السياسة، حيث أن علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يجعلونه منطلقًا للدراسات السياسية قاطبة وشتى البحوث التى تتناول الظواهر السياسية.

والمفهوم بهذا المعنى السابق يقترب من معنى التعريف Definition فكلاهما يعنى التعميم من ثنايا الخواص الأساسية المشتركة بين شتى حالات الظاهرة. والتعريف قد يكون اسميًا، بمعنى مطابقته التحكمية لخصائص الظاهرة، وقد يكون حقيقيًا بمعنى أنه يطابق الواقع، ويمكن إخضاعه للاختبار للتثبيت من مدى مطابقته لهذا الواقع، والتعريف الحقيقي والمفهوم الحقيقي بهذا يشكلان وسيلة من وسائل المعرفة العلمية، ويكون المفهوم ــ والتعريف ــ علميًا إذا كان قد حقق تحقيقًا تجريبيًا.

وتلعب المفاهيم دورًا محوريًا فى تطور العلم، وكلما تقدمت صياغة المفاهيم فى العلم وأمكن للباحثين تطوير تصورات جديدة كان ذلك مؤثرًا قويًا على تقدم المعرفة العلمية، وعلى قدرة العلم على التصدي للعديد من المشكلات وحلها، والقدرة على التحكم فى القطاعات المحددة من الواقع التى يختص هذا العلم بدراستها. ولكل علم مصطلحاته ومفرداته العلمية ومفاهيمه التى يتداولها العلماء والباحثين فى هذا العلم.

ويستخدم الباحثون فى هذا العلم تلك المفردات للإشارة إلى الوقائع التى يقومون بدراستها، فالمفاهيم ليست إلا تجريدات أو بناءات منطقية ــ وتمثل هذه البناءات الوحدات الأساسية فى تكوين النظريات العلمية ــ وتختلف المفاهيم فى درجة التجريد التى تمثلها، فهناك مفاهيم أقرب ما يكون إلى الواقع وإلى الأحداث والأشياء المادية، كالأقلية أو الأرستقراطية والإضرابات أو الثورة، وأخرى تعتبر استنتاجًا على درجة أعلى من التجريد، مثل الديمقراطية والاستقرار أو المكانة، وثمة مفاهيم تشير إلى العلاقات بين الأشياء أو الأحداث والوقائع، وهذه الأخيرة هى أكثر أنواع المفاهيم تجريدًا وتعقيدًا.

معنى هذا أن المفاهيم قد تكون بسيطة، قريبة من أشياء تتحقق فى الواقع أو تشير إلى أحداث ملموسة، وقد تكون المفاهيم مجردة ومعقدة ويسميها البعض بالمفاهيم المركبة.

والمفاهيم البسيطة يمكن تعريفها:

١ــ أما بخصائصها البنائية أو الوظيفية المتضمنة فيها كتعريف القانون مثلاً بنائيًا بأنه مجموعة القواعد التى تسنها السلطة التشريعية فى الدولة، ووظيفيًا بأنه مجموعة القواعد التى تحكم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، أو بينهم وبين الدولة والتى تفرض جزاءات توقع على من يخالفها.

٢ــ أو عن طريق تحويلها إلى مجموعة من المتغيرات كالاستقرار الحكومي الذى يمكن تعريفه بمعدل تغير الحكومة الذى يحسب بقسمة الفترة الزمنية المعنية على عدد الحكومات التى تولت السلطة خلالها فى المجتمع.

أما المفاهيم المركبة مثل مفهوم الديمقراطية ومفهوم الاستقرار السياسي، فلا يمكن تعريفها إجرائيًا، وإنما تعريفها من خلال اختيار مؤشرات كافية وصادقة لتدل عليها مثل الاستقرار السياسي، فهو مفهوم مركب يمكن تعريفه من خلال مؤشرات منها مثلاً

١ــ تكرار حوادث العنف السياسي (اغتيال ــ مظاهرات ــ إضرابات ــ ثورات ــ انقلابات).

٢ــ تكرار حل البرلمان قبل انتهاء مدته.

٣ــ تكرار تغيير أصحاب المناسب العامة (وزراء ــ قيادات ..).

والعنف السياسي، مثال آخر للمفهوم المركب، ويمكن تعريفه من خلال مؤشرات منها تكرار أحداث العنف الحكومي كالاعتقالات وقمع الحركات الشعبية باستخدام الشرطة والجيش، أو غير الحكومي كالمظاهرات والإضرابات.

وقد اقترح د. حسنين توفيق فى تحليله الكمي لمفهوم العنف السياسي فى الدول العربية عدة مؤشرات اعتبرها كافية وملائمة فى ضوء الإحصائيات والمعلومات الضرورية، وقسمها إلى نوعين، أولهما: مؤشرات للعنف السياسي الرسمي أو الحكومي، وتشمل عمليات الاعتقال السياسي، سواء كانت جزئية أى تشمل أقل من ٢٠٠ شخص أو محدودة إذا كانت تتراوح بين ٢٠٠ ١٠٠٠ شخص، وشاملة أى أكثر من ١٠٠٠ شخص؛ كما تشمل الأحكام بالحبس لأكثر من عشر سنوات مع الأشغال الشاقة وأحكام وأوامر الإعدام فى القضايا السياسية، وعدد مرات استخدام قوات الأمن والجيش لقمع العنف الشعبي. وثانيهما: مؤشرات للعنف السياسي غير الرسمي

كعدد المظاهرات السياسية وأعمال الشغب والتمرد والإضرابات، سواء كانت جزئية محدودة ــ أى شارك فيها أقل من ١٠٠٠ شخص ــ أو عامة ــ أكثر من ١٠٠٠ شخص ــ وعدد محاولات الاغتيال والانقلابات[1]

وصياغة المفاهيم تفرض على الباحث أن يقوم بتجريد الوقائع أو الأشياء للوصول إلى فئات يصبح المفهوم المصاغ رمزًا لها، ومن ثم فإن عليه من ناحية توضيح العلاقة بين المفهوم وما يشير إليه فى الواقع، ومن ناحية أخرى، فإن الصياغة ينبغي أن تكون واضحة ودقيقة بحيث تتضمن كافة العناصر وتحددها تحديدًا كاملاً.

والمعروف أن العلوم الطبيعية تعتمد فى تعريفاتها للظواهر الطبيعية على التعريفات المباشرة، لذلك فإن ثمة اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على تبنى هذه التعريفات الإجرائية للمفاهيم المستخدمة فى بحوثهم، والتعريف الإجرائى للمفهوم يقوم استنادًا إلى أن "المفهوم يجب أن يعرف على أساس أساليب القياس والعمليات الإجراءات والملاحظة التى تستخدم عند دراسة الظاهرة موضع البحث، وبما يتفق مع طبيعة الظاهرة ذاتها"، بعبارة أخرى فإن التعريف الإجرائى يجب أن يقوم على أساس الخبرة الواقعية، وإن لم يخلو من تحليل منطقي وإطار نظري يوجه الباحث.

ومما يميز التعريفات الإجرائية للمفاهيم أنها تسهم فى الحد من الخلط بين الباحثين وتيسر لهم القيام بالدراسات مرة أخرى والتوصل إلى النتائج ذاتها، الأمر الذى يسهم فى ضبط نتائج بحوثهم ودقتها.

---

(1) قام الباحث بترتيب الدول العربية تنازليًا وفق إجمالى تكرارات أحداث العنف الرسمي وغير الرسمي خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧١ ــ ١٩٨٥)، كما صاغ استمارة استبيان لإعطاء أوزان محددة لكل مؤشر من مؤشرات العنف السياسي الحكومي وغير الحكومي، بناءً على آراء محكمين من خبراء متخصصين فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والشئون العسكرية والأمن، فأعطيت مؤشرات العنف الرسمي الأوزان ٩ لاستخدام الجيش، ٨ للاعتقالات الشاملة أو أحكام الإعدام، ٧ لأحكام السجن والأشغال المؤبدة، ٦,٥ للاعتقالات المحدودة، ٤,٥ للاعتقالات الجزئية. أما العنف غير الرسمي فقد أعطيت مؤشرات الانقلاب ٩، والاغتيالات والتمرد العام ٨,٥، والاحتجاجات العامة ٦,٥، والتمرد المحدود ٥,٥، والإضراب المحدود ٤ ، والاحتجاج المحدود ٤. ومن خلال إجمالى تكرارات العنف السياسي، وأوزان المؤشرات أمكن للباحث قياس مستوى شدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي فى كل دولة عربية. راجع: د. حسنين توفيق. التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي. فى: د. ودودة بدران (محرر) ١٩٩١ البحث الامبيريقية فى الدراسات السياسية (جامعة القاهرة، مركز الدراسات السياسية) ص ٢٥٢ ــ ٣٤٧.

والمفاهيم تحقق وظيفة أولية فى البحث العلمي لأنها تحدد نقطة انطلاق الباحث، والمنظور الذى يستخدمه، وتيسر إدراك العلاقات بين الأبعاد والظواهر لم يكن للباحث أن يدركها دون هذه المفاهيم، وتوفر له تنظيمًا جديدًا، وإجراءات وتفسيرات جديدة، بل قد يظهر له ميدان جديد كلية فى البحث العلمي.

ولأن المفاهيم تعميمات توصلنا إليها من حالات أو مواقف فردية متعددة كالاغتراب، الديمقراطية، الاستقرار ..، ولأن كلاً منها عبارة عن كلمة أو رمز تمثل فكرة أو تصور، فإن استخدامها يكون عادة فى إطار ثقافة مشتركة أو إطار مرجعي، أو جماعة علمية متجانسة وهي بهذا تمكننا من إضفاء معانى معينة على العالم المحيط بنا، وعلى إدراكنا للحقائق من حولنا، وكلما زادت المفاهيم ثراءً ووضوحًا، كلما زادت قدرة الجماعة العملية على تجميع بيانات ذات معنى، وعلى الإدراك والمعرفة العلمية، ويتضح إذن:

١ــ أن المفاهيم لا توجد بمعزل عن الإنسان، فهى من ابتكاره وصياغته، تيسر له فهم الطبيعة.

٢ــ أن المفاهيم محدودة العدد مقارنة بالظواهر العديدة التى لا تحصى، والتى يفترض أن توضحها هذه المفاهيم.

الفرض

صياغة الفرض Hypothesis خطوة رئيسية فى البحث العلمي يلزم التركيز عليها ومنحها اهتمامًا فائقًا ، وكثير من البحوث ــ خصوصًا تلك التى تتناول علاقات سببية أو ارتباطية ــ تبدأ بالفروض.

والفرض هو تعبير عن علاقة محتملة بين متغيرين أو أكثر من متغيرين، وهى علاقة محتملة، تظل كمجرد احتمال أو اقتراح إلى أن يثبت بالاختبار صحتها وصدقها، أو عدم صحتها، وكذبها، أو هو مقولة أو تقرير، لم تثبت صحتها ودقتها بعد.

ومن الشروط الواجب توافرها فى صياغة الفروض

١ــ أن تتمشى مع المعرفة العلمية الحديثة وأن تتصل بالواقع.

٢ــ أن تصاغ فى عبارات واضحة مبسطة موجزة ومختصرة تخلو من غموض أو تضارب ولا تكون واسعة فضفاضة أو متعددة، فتشتت اهتمام الباحث.

٣ــ أن تكون قابلة للاختبار وللقياس، وممكنة التحقيق فى الواقع العملي.

٤ــ أن تتم الصياغة وفق إطار نظري مناسب يوجه الباحث ويرشده فى عمله (فصياغة الفرض لا تتم من فراغ).

٥ــ الفرض الجيد هو فرض منطقي يفسر الظاهرة المراد بحثها بدقة دون تعميم أو تشتت، وكلما كانت صياغة الفرض محددة دقيقة وواضحة، كلما يسر هذا على الباحث إجراءات الكشف عن صدقه، واختبار صحته من خلال طرق امبيريقية.

٦ــ الفرض الجيد هو الفرض الذى يرتبط بباحث جيد، الذى لا يتشبث بأفكار مسبقة تجعله متحيزًا فى جمع معلومات معينة يثبتها أو يتجاهل معلومات أخرى، وعلى الباحث التخلي عن الفروض التى يثبت بالتجربة عدم صحتها.

وقد تصاغ الفروض فى شكل تساؤلات للبحث، كما قد تكون الفروض ذاتها إجابات على تساؤلات يطرحها الباحث فى دراسته، فيتناول كل تساؤل بعدًا معينًا، يجيب عليه الفرض الذى يطرحه الباحث للاختيار.

والفرض يتناول العلاقة بين المتغيرات، والمتغير هو مفهوم ينطوي على قيمتين أو أكثر، فالمؤسسة ليست متغير لكم حجم المؤسسة أو تماسكها أو انسجامها أو تكاملها متغيرات.

ويحدد كير لينجر Kerlinger أهمية الفروض فى البحث العلمي كما يلى:

١ــ تسهم الفروض فى تنظيم عمل الباحث وتحدد له من خلال العلاقات المحتملة التى تتضمنها ما عليه أن يفعله، وتزوده بإطار عام ييسر له تجميع وتحليل وتفسير البيانات، وعمومًا تسهم فى فهمه للمشكلة بوضوح، والبحوث الميدانية والتجريبية بدون الفرض العلمي ــ الذى ينظمها ــ تصبح تكديس للبيانات بلا جدوى، فالفروض توجه الباحث إلى ما يجب أن يلاحظ، وتوجهه لكي يركز على ظواهر محددة دون غيرها، ودون أن يعنى ذلك توجيه الباحث إلى جمع البيانات التى تؤيد الفرض دون الالتفات إلى تلك التى تناقضه أو تدحضه.

٢ــ الفروض لا تنشأ من فراغ، وإنما تشتق من فروض أخرى، أو من أطر نظرية ونظريات أخرى، أو على الأقل تتضمن الإفادة عند الصياغة من هذه

النظـــريات والأطـــر والفروض الأخرى، فالفرض من الناحية المنهجية ينبغى إخضاعه نفسه للتجربة والاختبار.

٣ــ تصـــبح الفـــروض التى يثبت صحتها وصدقها بالاختبار امبيريقيًا بمثابة قانون علمـــي، فالفـــروض هى المصدر الأول للقوانين أو للمبادئ والقواعد العامة والنظـــريات، إذا مـــا ثبت صحتها، أما الفروض التى يثبت عدم صحتها فإنها ترفض، وهذا يفرض على الباحث تغيير الفرض نهائيًا ووضع فرض آخر، وربما توسيع أبعاد المشكلة الأصلية وحدودها.

٤ــ تـــتم صـــياغة الفروض وإعادة صياغتها مبدئيًا ومحاولة إثبات صحة العلاقات المتضمنة فيها خلال عملية البحث العلمي، بمراحله وخطواته المتتالية والتى من أهمها:

أ ــ تحديـــد مشكلة البحث بعد مرحلة من الشكوك، أو عدم الوضوح أو الأفكـــار والمعلـــومات الناقصـــة، مما قد ينعكس على هذا التحديد للمشـــكلة، فـــلا يأتى بشكل دقيق عند المحاولة الأولى، وبعد تحديد المشكلة تأتى مهمة الباحث فى صياغة الفروض.

ب ــ تصـــاغ الفـــروض وتقبل أو ترفض من خلال الملاحظة أو التجريب، والأدلـــة الامبيريقية، ونتائج البحث والمعلومات والبحوث الأخرى، وبـــناءً علـــى ذلك إما أن يظل تحديد المشكلة كما هو أو تُعدل، فقد تتضـــح أهمية أكبر لأبعاد وعلاقات معينة، فيتوسع الباحث فيها، أو يختصـــر بعضـــها الأخر، وفى كل ذلك يجب أن تظل عملية البحث العلمـــي عملية منظمة ومضبوطة ومحكمة، ويظل الباحث على دراية كاملة بالعناصر والخطوات الأساسية للبحث العلمي.

ج ــ تظـــل أداة الـــباحث الرئيســـية هى فروضه، وعليه من خلال هذه الفـــروض صـــياغة التساؤلات المحورية والفرعية، وتقديم الإجابات والبدائل المحددة والأنسب لحلها، ومن خلال تلك الفروض التى ثبت صـــحتها فى مختـــلف مراحل عمله، من جمع المعلومات والبيانات إلى تحليلها وتفسيرها.

٥ــ تضـــمن الفروض إذا توافرت لها عناصرها الأساسية، سير الباحث وفق أسس الـــبحث وتســـاعده الفـــروض على التركيز على المتغيرات الرئيسية فى بحثه

وتركيـــز ملاحظاته دون تشتت أو عشوائية، وبالخبرة والتجربة يمكن للباحث التمييـــز بين الفرض الضعيف والفرض الجيد، ويمكنه ذلك من إعادة صياغة فروضه لتكون أكثر تحديدًا ووضوحًا بطريقة تمنع تداخل عوامل غير مرغوب فيها فى البحث، أو التداخل بين متغيرات غير مطلوبة.

٦ــ تعتـــبر الفروض ــ إذا توافر لها عناصر قوتها ــ وسائل أساسية لتقدم المعرفة العلمية وتطويرها.

هـــذا وقد انتقدت الفروض ــ وفق ما ذهب إليه البعض ــ بناءً على أنها قد تـــوجه الباحث للتحيز لجمع معلومات معينة يثبت بها صحة فروضه وتجاهل المعلومات والبيانات الأخرى.

النظـــــرية

يعـــرف كيرلينجـــر النظـــرية بأنها مجموعة من المفاهيم المترابطة والتعريفات والفـــروض الـــتى تقدم رؤية منظمة لظاهرة ما، وذلك عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير تلك الظاهرة والتنبؤ بها، أى أن النظرية تجمع فى كيان متكامل ــــ أو فى إطـــار فكـــرى شامل ــ البيانات الامبيريقية المبعثرة لتجعلها قابلة للتطبيق بشكل أعم وأوسع، ويعبر عن ذلك Mouly بقوله أنها تجمع وتنظم مجموعة متفرقة غير مصنفة من الحقائق والقوانين والمبادئ والمفاهيم، وتقدمها فى شكل متكامل له معنى يمكن الإفادة منه.

ويوضح Braithwaite أن العلم قائم على مجموعة من الفروض التى تؤلف فيما بينها نسقًا استنباطيًا Deductive System بحيث تتخذ هذه الفروض ترتيب معـــين داخل هذا النسق، فهى متتابعة منطقيًا من مجموعة من المقدمات، وهذا التتابع، والاتساق المنطقى يعنى عدم التناقض، كما يتعين إعادة بناء هذا النسق كلما استجدت وقائع جديدة.

والنظـــرية ذاتهـــا تُعـــد مصـــدراً لفـــروض جديدة، ولمعلومات واكتشافات وتســـاؤلات، تحـــتاج إجابـــات، وعادة ما تسد النظرية ثغرة فى المعلومات المتاحة عن ظاهرة ما، أو تفسر ظواهر بطريقة لم تكن معروفة من قبل.

ويـــتفاوت مســـتوى النظريات، رغم ذلك باختلاف العلوم والمستوى الذى حققـــته من "علمية" فالعلوم الاجتماعية ما تزال فى مرحلة بناء النماذج، وهى مرحلة

تقتـــرب مما يسميه البعض بمرحلة التجميع العشوائى للوقائع، لكن التنظير والنظرية فى هذه العلوم، وفى العلوم السياسية، يجب أن تتوافر فيه خصائص منها:

١ــ أن تتـــيح النظرية الفرصة لاستنتاج نتائج يمكن اختبارها امبيريقيًا، وأن تذود النظرية الباحثين بأساليب الكشف عن مدى صحة الاستنتاجات ليتسنى تأكيد صحتها وقبولها، أو عدم صحتها ورفضها.

٢ــ لابـــد أن تتمشى النظرية مع الملاحظات المباشرة، ومع النظريات السابقة التى ثـــبت صـــحتها، فالنظـــرية يجب أن ترتكز على فروض علمية، وبناء محكم، وتتوقف أهمية النظرية على قدرتها على التفسير، وعلى التنبؤ والتعميم.

٣ــ يجـــب أن تصاغ النظريات بوضوح وبأسلوب بسيط موجز، وفى الوقت ذاته تكـــون شـــاملة، فلا تهمل بعض المتغيرات والعوامل لمجرد أنه يصعب تفسيرها وشرحها والنظرية العلمية بطبيعتها مؤقتة، فهى تتغير وتحل محلها نظريات أكثر تقـــدمًا وتماســـكًا، تشتمل على إجابات أكثر عمقًا للتساؤلات المطروحة، مما يســـمح بـــتطور العلـــم. ولاشك أن كثيرًا مما هو موضع اتفاق اليوم، سوف يصبح غدًا غير ملائم.

وعمـــومًا يمـــيل كثير من الباحثين إلى استخدام مصطلح "النموذج" بدلاً من مصـــطلح النظرية، وأحيانًا كمرادف له، والنماذج فى أغلبها تحاول إعطاء صورة عن الظاهرة المراد تفسيرها، وإذا تميز النموذج بالدقة والوضوح والموضوعية، فإنه يمكن أن يســـهم فى وضـــوح الـــرؤية والتركيز على العوامل والمتغيرات الأساسية فى موضوع البحث.

والوظيفة الرئيسية للنظرية العلمية هى التفسير، بمعنى إضفاء المعنى على الوقائع والبـــيانات، مـــن خلال اكتشاف المنطق الذى يحمها، ويتم ذلك من خلال استنباط القضـــايا الامبيريقـــية من قضايا أخرى أكثر عمومية. فإذا ما كان الهدف مثلاً تفسير ظاهرة انهيار نظام سياسي بشكل عام، فقد يعمد الباحث إلى التركيز على الفساد، أو الإنجـــازات المتردية وتداعي الخدمات، أو صراعات النخب والأجنحة والانقسامات، وغيرها من ظواهر امبيريقية.

ويعـــتقد هومانز أن القضايا العامة فى العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة هى تلـــك القضايا المتعلقة بالطبيعة البشرية أى التى تتناول السلوك الفردى بمعنى السمات النفسية للأفراد من الجنس البشرى، وهى القضايا التى يتناولها علم النفس فى الأساس،

وإذا كانت العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى، تتناول الجماعات والتنظيمات المختلفة، فإن صعوبة التفسير يلخصها التساؤل التالي: كيف يؤدي سلوك الأفراد إلى تطوير خصائص للجماعات؟ بعبارة أخرى كيف تستطيع قضايا علم النفس ـــ قضايا السلوك الفردي ـ أن تكون قادرة على تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخ.ويثير هذا مباشرة إشكالية التعميم عبر وحدات التحليل المختلفة

ولعل هذا يبرر، من ناحية أخرى ، ذلك الاهتمام الاستراتيجي بما عرف ببحوث الجماعات الصغيرة، حيث يمكن للباحث أن يلاحظ بسهولة ظواهر كالطاعة والامتثال وممارسة القوة والسلطة، وتفسيرها كنواه لفهم وتفسير المجتمعات الأكبر.

الباب الثاني

خطـــة البحـــث

الفصل الأول
مفهوم الخطة وخصائصها

لا يعد مجرد تجميع البيانات والمعلومات بحثًا علميًا؛ والبحث ليس مجرد نشاط عشوائي للوصول إلى الحقيقة، أو حل للمشكلة القائمة عشوائيًا أو عن طريق الصدفة، إنه يتطلب خطة محددة وتوجيه وتصميم.

"خطة البحث" تتضمن الخطوات المتتابعة التى تكفل أن تتحدث الوقائع ذات الصلة، عن نفسها، وتمد الباحث بالإجابة التى يسعى إليها، من الضروري تحديد موضوع البحث، ومحوره الرئيسي، والمشكلة أو المشكلات البحثية التى يتناولها البحث، والتساؤلات الرئيسية والفرعية التى يسعي للإجابة عنها، ويبدأ البحث الناجح عادة بعبارة مبسطة تعبر فى وضوح عن مشكلة البحث، وتبلور التساؤلات التى يطرحها، وبعد تحديد المشكلة، والتساؤلات البحثية، قد يصوغ الباحث عدد من الفروض Hypothesis ، وتشير هذه الفروض عادة إلى الوجهة التى يتم من خلالها تجميع الوقائع والأحداث والملاحظات حيث يتم تنظيمها وتحليلها وتفسيرها.

وقد يطلق على الخطة اسم مشروع البحث أو مسودة البحث أو استراتيجية البحث أو تصميم البحث أو المخطط الأول للبحث Research Proposal وغيرها من تسميات مترادفة لما يطلق عليه "خطة البحث"

وقيام الباحث بعمله البحثي دون خطة مسبقة، كأن يبادر بجمع المعلومات والبيانات حول المشكلة التى يطرحها البحث دون تخطيط ، أو بتخطيط جزئى محدود قد يعنى إهدار جهود الباحث فى جمع بيانات قد لا تكون على صلة وثيقة بمشكلة البحث، أو جمع بيانات مشتتة أو ضخمة، إلى درجة تربك الباحث، بالرغم من صلتها بالمشكلة البحثية، وقد تقوده إلى الإحباط أو الانصراف عن استكمال بحثه.

وعلى العكس من ذلك فإن نجاح الباحث فى صياغة مشروع بحثه أو خطته بشكل دقيق يكفل له بحثًا علميًا ناجحًا، كما يوفر له الجهد والوقت والتكلفة، وتتطلب الخطة المحكمة تحديد خطوات البحث كعملية شاملة، بشكل واضح، وإخضاعها للمراجعة والتقييم، والتفكير النقدى، إنها تُعد بمثابة "الرسم الهندسي للبناء"، وتحتاج إلى تدريب ومهارة يزداد الطلب عليها، والخطة كالرسم الهندسي تتسم بالوضوح والبساطة والإيجاز حيث لا تحتوى إلا كل ما هو ضروري وله أهميته.

وتسهم خطة البحث الناجحة فى تركيز جهود الباحث على التفاصيل والمحاور الأساسية والفاصلة، والقضايا الرئيسية، والاهتداء إلى أفضل الإجراءات والأدوات التى يمكن تبنيها فى حل المشكلة.

وكما أن الرسم الهندسي ليس عملاً فنيًا، فالخطة ليست عملاً أدبيًا أو فنيًا كذلك، فأهميتها فى أنها تعرض الفكرة فى وضوح ودقة واختصار فى التعبير، وتشير إلى الكيفية التى تجرى من خلالها إدارة البحث، وتتوج الجهود فى سبيل معالجة وحل المشكلة، وطريقة وصف وجمع ومعالجة البيانات، وتنظيم الأفكار وترتيبها وفق الأهمية النسبية لكل منها.

فالخطة تعرض عادة المشكلة المراد بحثها دون غموض أو لبس، وقد تناقش الجهود السابقة لباحثين آخرين، تناولوا مشكلات قريبة أو ذات صلة بمشكلة البحث، وتحدد على وجه الدقة البيانات والمعلومات ذات الأولوية فى حل المشكلة، وكيفية جمع وتنظيم وتحليل هذه المعلومات والبيانات وتفسيرها. كما تتضمن الخطة تقسيم البحث، وإطاره النظري، وقائمة المراجع الأساسية.

خطة البحث إذن تتسم بالوضوح والإيجاز والدقة، فتصبح مشكلة البحث وإجراءاته وأقسامه وإطاره النظري واضحة ودقيقة، إذ لا تصلح خطة مكون من أجزاء وعناصر غير مترابطة ينقصها الانتظام والتسلسل المنطقي، واللغة الواضحة المبسطة والمعبرة فى إيجار عن المعنى.

أسس الخطة البحثية

الصفة الأولية التى يجب أن تتوافر للعملية البحثية، هى أن تكون مرتبطة بالمعرفة العلمية، خصائصها، تراكمها، سماتها التصحيحية وما تمثله من إبداع وجمع بين الفكر والواقع.والخطة ذاتها تقوم دائما على إبداع الباحث ومهارته.

والمعرفة العلمية هى معرفة يمكن التثبت منها، وإثبات صحتها، من خلال العقل والتجريب، أى المنطق والوقائع، الاستدلال الاستنباطي والاستقراء، أى من خلال معيارين:

١ــ الصدق المنطقي.

٢ــ التحقق الامبيريقي.

وهما المعياران اللذان يمكن ترجمتهما فى شكل أنشطة للعلماء والباحثين، خلال العملية البحثية.

والعمليـــة البحثـــية يمكن النظر إليها على مستوى كل بحث، بما تستلزمه من شـــروط يلتـــزم بها الباحث، وقواعد وإجراءات دقيقة حتى ترقى بجهوده إلى مستوى المساهمة فى المعرفة العلمية.

والعمليـــة البحثـــية قد ينظر إليها باعتبارها مشروع علمي تترابط فيه جهود العلماء، وتنتظم جهود الجماعة العلمية، من أجل الإضافة إلى المعرفة، وقد تترجم هذه الإضافة فى شكل أجندة بحثية، تتضمن أكثر من حقل، وأكثر من تخصص.

وخطـــة الـــبحث ـــ فى هذا الكتاب ـــ مصطلح يقصد به الخطة التى يعدها باحـــث، فى مجـــال علم السياسة خاصة، بما يفترض توافره فيها من خطوات وشروط وقواعد.

وكان د. حامد ربيع قد أعطي اهتمامًا خاصًا للعملية البحثية فى كتاباته، عند معالجته موضوع التحليل السياسي، ذلك أن *عملية التحليل السياسي عنده ليست إلا تخطيط للبحث، وتنفيذ ومتابعة خطواته ومراحله.*

ومراحل التحليل السياسي عند د. حامد بيع تتضمن[1]

١ـــ مرحلة بناء الإطار النظري أو التحليلي، ووضع خطة للبحث.

٢ـــ تحديد استراتيجية البحث، غايته ، إمكانياته، والخطوات المتتابعة فيها.

٣ـــ اختيار أدوات التحليل الملائمة فى إطار الاستراتيجية، والإطار النظري.

٤ـــ وكذلك أدوات جمع البيانات.

٥ـــ مرحلة عرض نتائج التحليل.

معـــنى هذا أن عملية التحليل السياسي عند حامد ربيع هى فى جوهرها عملية تخطـــيط للـــبحث ومتابعة لتنفيذ مراحل خطة محددة، وتتناول بعد تحديد الموضوع أو المشكلة البحثية بناء، أو تحديد واختيار، إطار نظري، ووضع خطوات للعملية البحثية فى ضوء إمكانيات البحث وغاياته، كذلك تحديد أدوات البحث ومنهجه وأدوات جمع البيانات وصولاً إلى مرحلة عرض نتائجه.

نوعان للخطة البحثية

يمكن التمييز بين نوعين للخطط البحثية، يستخدمهما الباحث

---

(1) د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي.مرجع سابق، ص ٣٢ ، ٥٥.

أولهما: خطة استراتيجية طويلة المدى توضح مراحل البحث وخطواته، ومعالم كل مرحلة، والتساؤلات والفروض، وفى ضوء ذلك المعلومات اللازم تجميعها وتحليلها، وهذا النوع من الخطط يتطلب أن يتسم بالوضوح والتحديد منذ البداية، على أن يتميز بالمرونة والدينامية، بحيث تسمح بالحركة والتصرف فى ضوء تطورات الخطة.

ثانيهما: الخطط التكتيكية أو الموضعية التى يواجه بها الباحث تطورات لم يكن يتوقعها خلال العملية البحثية، حيث يلزم المرونة وسرعة التصرف وملاءمته، كما أن الابتكار والخبرة، وربما تبادل الرأى والمشورة مع ذوي الخبرة من أعضاء الجماعة العلمية والباحثين قد يكون له أهميته.

وبطبيعة الحال فإن العملية البحثية فى مجملها تلخصها الخطة الاستراتيجية أو الأصلية، ويجرى تبنى الخطط الموضعية خلال تطور إنجاز الخطة الأصلية، لمواجهة ظروف البحث، وفى ضوء المستجدات خلال تطور مراحله.

مراحل ومكونات العملية البحثية

تؤكد بعض الكتابات على مراحل للعملية البحثية، وتؤكد كتابات أخرى على أهم عناصر هذه العملية. فتكون العملية البحثية من مراحل، قد تكون متداخلة ومتشابكة، لعل من أهمها:

١ــ تحديد موضوع الدراسة، ومشكلة البحث، والأسئلة البحثية، وما يرتبط بذلك من فروض.

٢ــ فحص الأدبيات والدراسات السابقة، وتحديد مدى المساهمة، مهما كانت محدودة، التى يمثلها البحث، كذلك تحديد الإطار النظري أو المفاهيمي للبحث.

٣ــ يرتبط بناء الإطار النظرى ــ أو ما يحلو للبعض أن يسميه المساهمة فى بناء نظرية ــ يرتبط بصياغة التعريفات والمفاهيم، وقياس المتغيرات، وتحديد المنهج أو طريقة البحث الملائمة، وتطوير الفروض التى يقوم باختبار صحتها.

٤ــ الارتباط بالواقع، فالعمل نحو بناء نظرية أو إطار نظرى يجب أن لا يصرف انتباه الباحث عن ملاحظة السلوك والوقائع المباشرة.

٥ــ جمع وتحليل البيانات، وتبنى أساليب وتكنيكات ملائمة لذلك.

٦ـ التفسير، بمعنى تفسير النتائج فى ضوء مراحل البحث وتطوره، وقد تتجه البحوث الأكثر طموحًا إلى محاولة التنبؤ.

ويشير بعض الكتاب إلى عناصر محددة فى العملية البحثية أو ما يسمى مشروع أو خطة البحث، بدلاً من المراحل التى تشملها، من هذه العناصر:

- عنوان البحث.
- تحديد الموضوع، وأهمية الدراسة، وهدف الباحث.
- المشكلة البحثية وأبعادها.
- الأدبيات السابقة أو الدراسات السابقة، والتى قد تكون بالغة الأهمية لاستخلاص عناصر وفروض وتساؤلات المشكلة البحثية.
- الإطار النظري وما يتضمنه من المفاهيم والمتغيرات والعلاقات بينها، وما يرتبط بذلك من فروض والمنهج وأدوات جمع البيانات، ومقاييس أو نماذج وأنماط قد يتضمنها البحث.
- تقسيم الدراسة ومدى ما تعكسه من المقولات المنهجية.
- قائمة المراجع: وقد تقسم إلى مراجع عربية وأجنبية، أو كتب ودوريات، أو مصادر أولية وأخرى ثانوية.
- الملاحق: وقد تتضمن إحصاءات ، أشكال بيانية، وثائق أولية.

وترتبط مكونات ومراحل العملية البحثية بنوعية البحث، فقد يكون بحثًا أكاديميًا لنيل درجة علمية، أو دراسة للنشر فى دورية علمية، أو تقرير أو مجرد كتاب دراسي.

ويشبه البعض العملية البحثية بالطبيعة الدائرية، حيث تبدأ عملية البحث بتحديد الموضوع، وبلورة المشكلة البحثية، وصياغة التساؤلات الرئيسية والفرعية، وبناء الفروض، وتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليليها من أجل الإجابة عن التساؤلات وحل المشكلة، وهكذا تكتمل الدائرة.

ويعزز هذا الطابع الدائري للعملية البحثية الخاصية الدينامية التى تميز المبحث، والمرونة التى يتسم بها خلال الخطوات والمراحل المتتابعة.

وترتبط عملية البحث بالسياق المحيط بالبحث حيث يلعب السياق أهمية كبيرة، خصوصًا وأن المجتمع قد يمنح مكانة مرموقة ودعمًا مناسبًا للعملية البحثية، كما قد يتجاهل جهود العلماء ولا يمنحهم إمكانيات البحث والمناخ الملائم للعملية.

وتلعب الجماعة العلمية أهمية خاصة فى تشجيع أعضائها على البحث، وتجديد دمائها بانضمام عناصر جديدة إليها، كما يقدم الأساتذة والعلماء والرواد القدوة والخبرة للشباب.

وقد تتطلب العملية البحثية أعمالاً تطوعية من قبل بعض الأفراد، والجهات فى المجتمع، كما قد يحيط الباحث البيانات التى يحصل عليها من مفردات عينة ما بالسرية ويؤكد على هدف البحث الأكاديمي.

الطبيعة الدائرية للعملية البحثية

قد يعنى القول بأن الخطة البحثية ما هى إلا سلسلة من خطوات محددة ومتعاقبة، قد يعنى أنها تتسم بالثبات والطابع الاستاتيكي، إلا أن المفهوم الحديث للبحث العلمي، وخطة البحث يؤكد على ضرورة الطابع الديناميكي المتغير للخطة.

فالخطة البحثية خطة مؤقتة، قابلة للتغير، كلما تقدم الباحث خلال العملية البحثية، وتعمق فى المعالجة، نظرًا للتفاعل، والتأثير المتبادل بين عناصرها ومكوناتها، عند كل مرحلة من مراحلها المختلفة، ويصبح على البحث إضافة سلسلة من التعديلات قد لا تتوقف حتى ينتهى البحث.

فكلما تقدم الباحث فى العملية، تتكشف حقائق ومعلومات جديدة، وتطرأ ظروف ووقائع لم تكن فى الحسبان، كما قد تبدو للباحث علاقات وثيقة لم يكن يتوقعها، وهكذا يلزم أن تكون الخطة منفتحة، حيث الحاجة إلى إدخال التعديلات على تصميم الخطة، وكلما كانت الخطة أكثر مرونة وأدخلت عليها التعديلات المناسبة كلما كانت أكثر نجاحًا وتحقيقًا للأهداف.

أما إذا كانت الخطة تتسم بالجمود والانغلاق، وعدم المرونة إزاء المستجدات من المعلومات والظروف خلال مراحل الخطة، فإن هذا الجمود وعدم القابلية للتعديلات من شأنه أن يقضى على احتمالات نجاح البحث فى جملته ، ويجعل الخطة ميتة تعبر عن مرحلة سابقة على العملية البحثية ذاتها ، بعيدة أو نائية ، وغير معبرة ، عن التطورات والمعلومات والإجراءات المتلاحقة التى تشهدها العملية البحثية وما تتكشف عنه من تعديلات ضرورية. وفيما يلي شكل يبين الطبيعة الدائرية لخطة البحث:

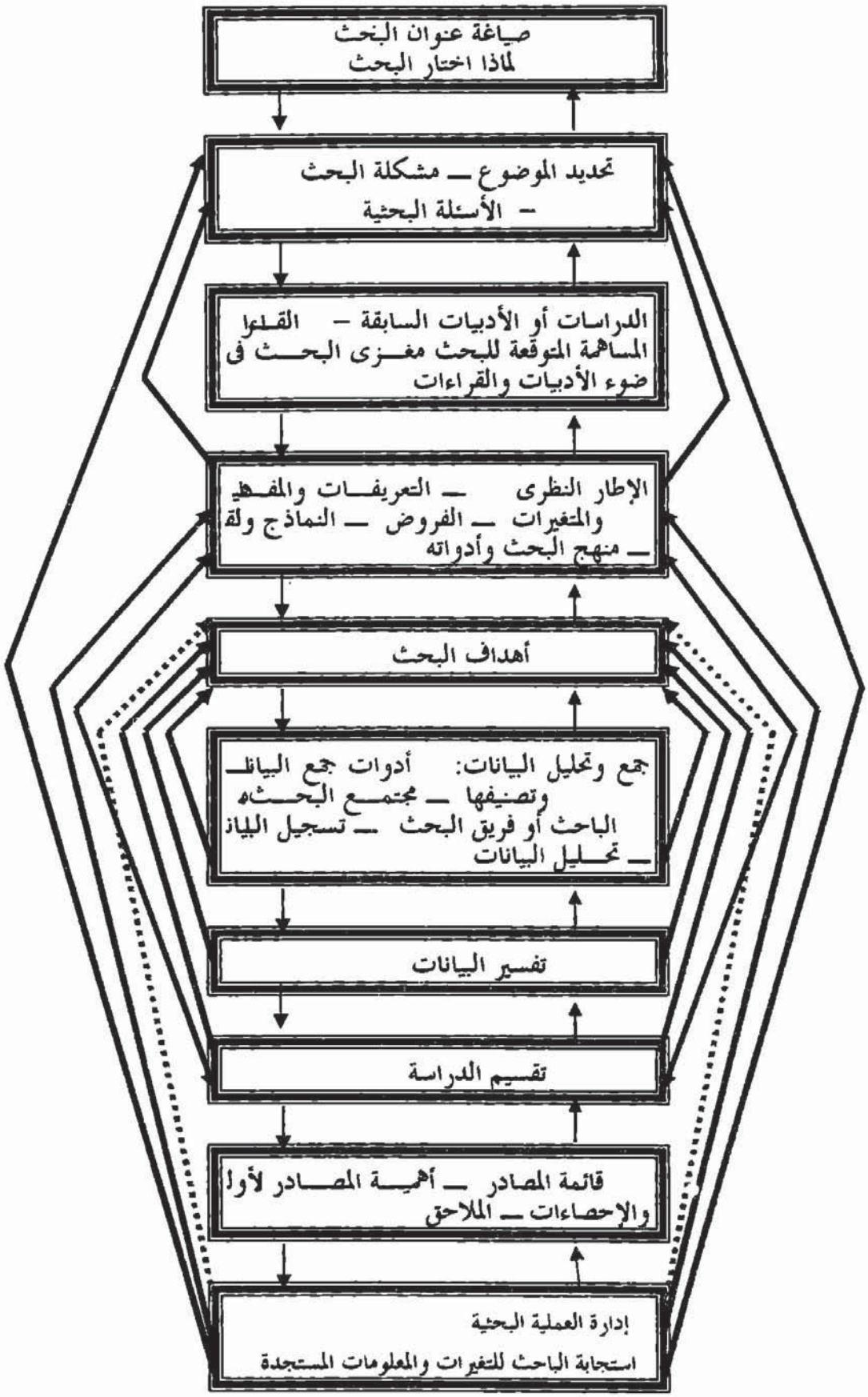
صياغة عنوان البحث
لماذا اختار البحث
تحديد الموضوع ـ مشكلة البحث
ـ الأسئلة البحثية
الدراسات أو الأدبيات السابقة ـ القيمة
المساهمة المتوقعة للبحث مغزى البحث في
ضوء الأدبيات والقراءات
الإطار النظري ـ التعريفات والمفاهيم
والمتغيرات ـ الفروض ـ النماذج والنظ
ـ منهج البحث وأدواته
أهداف البحث
جمع وتحليل البيانات: أدوات جمع البيانات
وتصنيفها ـ مجتمع البحث
الباحث أو فريق البحث ـ تسجيل البيانا
ـ تحليل البيانات
تفسير البيانات
تقسيم الدراسة
قائمة المصادر ـ أهمية المصادر لأول
والإحصاءات ـ الملاحق
إدارة العملية البحثية
استجابة الباحث للتغيرات والمعلومات المستجدة

إن إدارة العملية البحثية بطريقة ناجحة وديناميةقد تفرض تغيرات وتعديلات متتالية، لتكون الخطة أكثر ملاءمة ومرونة مع تطور العملية ذاتها، فلا تنفصل العملية البحثية عن خطة البحث، من هنا ليس مستغربًا أن يلجأ الباحث إلى إدخال تعديلات على مختلف مكونات وعناصر الخطة، لتكون أكثر دقة وملاءمة، سواء كانت هذه المكونات والعناصر تتعلق بأهداف البحث، أو تحديد موضوعه، وتساؤلاته الرئيسية والفرعية، أو حتى عنوانه ومغزى اختياره، كما يلزم أن تتلاءم هذه التعديلات وإجراءات البحث، وعمليات جمع وتصنيف وتحليل البيانات، وأن يلم بها فريق البحث ومعاونى الباحث.

إن تطور العملية البحثية قد يكشف للباحث عن معلومات وجوانب لم يكن على علم بها، فالأدبيات السابقة، أو إضافة إحصاءات ومصادر أولية لم يكن لديه علم بها مسبقًا، أو عندما يحاول الباحث بلورة إطاره النظري وتطوير العملية البحثية من خلاله كل هذا يشير إلى ضرورة وجود قنوات تأثير متبادل، لها أهميتها الحيوية، فى جعل الخطة أكثر ملاءمة وحيوية فى تحقيق بحث علمي جاد.

والخطة ذاتها ليست وصفة جامدة تطبق فى كل الحالات كما هى دون تعديل، كما لا توجد خطة موحدة لكل البحوث، وإنما الخطة تعبير عن مضمون العملية البحثية بمراحلها، وتكنيكاتها المتغيرة. والخطة المرنة تكون أكثر دقة، وقد تختلف، بدرجة أو أخرى، عن صورتها الأصلية، لكن هذا الاختلاف والدقة والمرونة يضفى عليها طابعًا ديناميًا هو الشرط الجوهري لأى بحث جاد وناجح.

من أمثلة التعديلات التى يلزم إدخالها على الخطة ما يتعلق بالتعريف الإجرائى للمفاهيم، لتحديد الأبعاد والمؤشرات التى يتم جمع المعلومات بشأنها وقياسها، فعند تجميع البيانات أو تصنيفها وتحليلها قد تبدو حاجة واضحة إلى تعديلات جوهرية فى الأدوات المستخدمة، أو فى طبيعة البيانات ذاتها، أو عملية التنظيم والتصنيف والتحليل، كذلك فإنه فى ضوء البيانات التى تم جمعها قد يلزم إدخال تعديلات على المؤشرات والأبعاد ذاتها والتى بناء عليها يتم التحديد الإجرائي.

إن ثمة تأثيرات مرتدة على العملية البحثية، والخطة البحثية، لا يمكن إيقافها، بل أن تكلفة البحث ذاته ــ والتى قد تخضع لزيادة أو نقص غير متوقع وفق ظروف طارئة ــ قد تنعكس مباشرة على كافة عناصر الخطة ومكوناتها وعلى أهداف البحث.

إن على الباحث أن يعود تكرارًا إلى خطة البحث، ومع التعديلات والتغييرات المتتالية تكون خطة البحث فى شكلها النهائى أكثر ملاءمة وتكاملاً، وكم هو حجم الاختلاف بين الخطة المبدئية للبحث، والخطة بعد اكتمال العملية البحثية، فى كثير من

الحالات. وكم هو المغزى والأهمية الكبرى التى تمثلها هذه الاختلافات لنجاح العملية البحثية وتكاملها وإنجاز أهدافها.

الخطة والإطار النظري

الخطة البحثية تتكون من مراحل أساسية، تحديد الموضوع والمشكلة البحثية وأهميتها، الإطار النظري والمفاهيم والفروض والقياس أو النموذج وتجميع البيانات وتحليليها وتعميمها وغيرها من مراحل.

ويلاحظ أهمية الإطار النظري بوجه خاص، وما يميزه من علاقات تربطه بكل من الأدبيات السابقة والمشكلة البحثية واختيار المفاهيم والفروض وأدوات جمع البيانات وتحليلها، وتزداد أهمية هذا الإطار بالنظر إلى الطبيعة الدائرية للعملية البحثية، وعدم جمودها أو ثباتها، وهو ما يتضح فى الشكل الآتى

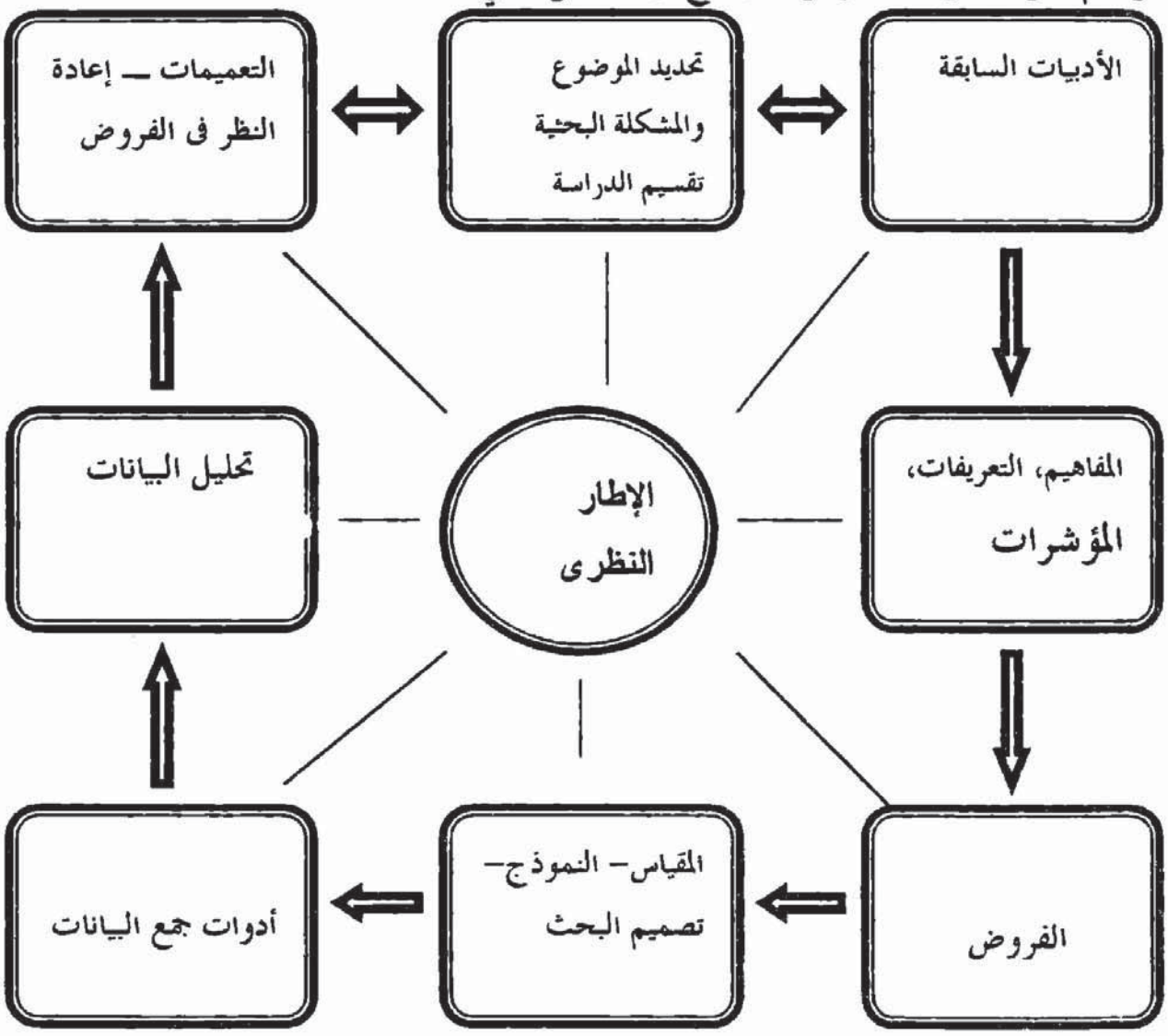

طبيعة العملية البحثية وأهمية الإطار النظري

أهم سمات العملية البحثية هى فى طبيعتها الدائرة Cyclic Nature ، وهى تبدأ عادة بتحديد الموضوع والمشكلة البحثية، وتنتهى بالتعميم الامبيريقي المؤقت، مـــرورًا بتحديد المفاهيم والتعريفات، والأدبيات السابقة، وجمع وتحليل البيانات، وغيرها مـــن خطوات تتضمنها خطة البحث عادة[١] وتتسم هذه العملية بالقدرة على التصـــحيح الذاتى وإعادة النظر فى مكوناتها مع تقدم البحث، والانتقال من خطوة إلى أخرى.

إن من الصعوبة بمكان أن يتنبأ الباحث مسبقًا بكافة الصعوبات والعقبات التى تصادفها كل مرحلة من مراحل وخطوات البحث، أو الإلمـــام بمختلـــف البيانـــات والمعلومات مسبقًا، والمرونة والانفتاح فى الخطة يكفلان لها دائمًا أن تعكس تطـــورات العملية البحثية، ويسهمان فى تحقيق التوافق والملاءمة بين الخطة كما صاغها الباحث، والخطوات والمراحل كما تجرى على أرض الواقع.

ويجب الحرص والحذر فى التبسيط هنا، فالعملية البحثية وخطة البحث ـــ كما يناقشها هذا الكتاب والتى يقدمها كى يسترشد بها الطلاب ـــ عملية نموذجية افتراضية، قـــد تختلف، بدرجة أو أخرى، عن الواقع وما يشهده من تنوع هائل، ومستجدات، فضلاً عن طبيعة الظاهرة موضع الدراسة، وموضوع البحث والحقل الذى يقل فيه.

أحيانًا يتصل الموضوع بجهد تنظيري أو فكرى، وأحيانًـــا يـــرتبط ببحـــوث ودراسات ميدانية أو مكتبية أو يجمع بين أكثر من مصدر للبيانات والمعلومات.

تسير العملية البحثية فى الواقع ببطء، وأحيانًا فى سرعة، أحيانًا تتطلب مشورة وتداولاً مع أعضاء الجماعة العلمية، وأحيانًا لا تتطلب مثل هذا التشـــاور الجمـــاعي، أحيانًا تفرض درجة من الإبداع والابتكار، وأحيانًا أخرى ترتبط أكثر فأكثر بنظريات قائمة.

وفى بناء عملية بحثية نموذجية، وتقديم خطوات محددة لخطة بحث افتراضية، فإن الهدف أولاً: الوقوف على طبيعة العملية البحثية فى شكلها الكلي العام، وثانيًا: التأكيد على شروط ومكونات العملية، ويترك لكل حالة أن يتقدم الباحث فيها بخطة تعبر عن شخصيته أولاً وإبداعه وإلمامه بالأدبيات الأساسية، وموضوع بحثه والمشـــكلة الـــتى يتناولها فى بحثه وقد تحددت زمانًا ومكانًا.

---

(١) انظر

Nachmias, Op. Cit., PP 22 – 23.

مكونات البحث

نشير فى البداية إلى مكونات أساسية[١] ، للهيكل الأساسى للبحث يلتزم بها الباحثون والطلاب كالعنوان والمقدمة والخاتمة، وصفحات ما قبل البحث ذاته والتى تتطلبها بعض المؤسسات العلمية ، فضلاً عن الملاحق والمستخلصات.

صفحات ما قبل البحث

فى الرسائل العلمية تبدأ الصفحة الأولى بعنوان الرسالة واسم الباحث والمشرف والدرجة العلمية المقدمة الرسالة كجزء من المتطلبات الأساسية لنيلها، فى تخصص محدد، ويسجل فى هذه الصفحة اسم الكلية والجامعة المانحة وتاريخ الرسالة.

وقد تلى صفحة العنوان صفحة الاعتماد أو التعريف لبيان اسم الباحث وعنوان الرسالة والدرجة والتخصص وأعضاء لجنة المناقشة وتاريخ المناقشة، وذلك وفق النظام المعمول به فى الكلية والجامعة المانحة للدرجة.

وللتأكد من مطابقة صفحتي العنوان والتعريف للنظام المعمول به، يقوم الباحث عادة بمراجعة الرسائل السابقة، أو دليل قد توضح فيه الجهة المانحة تفاصيل إعدادهما للاسترشاد أثناء إعداد الصفحتين.

ثم تأتى صفحات الإهداء والشكر، وفهرس المحتويات ــ والجداول والأشكال إن وجدت ــ عقب ذلك تأتى أجزاء الرسالة، التى تبدأ عادة بالمقدمة، فأجزاء البحث، وتنتهي بالخاتمة، وتأتى الملاحق ــ إن وجدت ــ ثم قائمة المصادر، عقب الخاتمة.

عنوان البحث

يحظى عنوان البحث باهتمام بالغ، وتدقيق ومراجعة، ويخضعه الكثيرون لشروط ومعايير فى الصياغة، تلخصها "قاعدة الملاءمة" والتى يمكن تلخيصها فى ثلاث عناصر هى: الدقة والوضوح والإيجاز.

تعنى الدقة أن يعكس العنوان مضمون البحث، أو المحتوى الذى يصل إليه القارئ من قراءة البحث ذاته، بحيث يعبر على نحو أمين عن هذا المحتوى، فلا يكون

---

(١) عن خطة البحث ومكوناتها ، ومكونات البحث ،انظر

V J. Shannon et. al. (1994) Reading, Writing and Library Research. Westmark Drive, Iowa: Kendall / Hunt Pub. Co. P 5.

عنوانًا جذابًا أو واعدًا بما لا يتضمنه البحث، فيحمل تضليلاً ، أو يتجاوز الصدق والأمانة فى التعبير.

كذلك تعنى الدقة التعبير المحدد عن مضمون معين، فلا يصلح للبحث العلمي ذلك العنوان الفضفاض الذى يتسع لأكثر من معنى، ومن ثم يبتعد عن التعبير الدقيق عن مضمون البحث.

الوضوح الكامل هو العنصر الثانى لقاعدة الملاءمة، والعنوان الواضح يعبر عن وضوح وتحديد مشكلة البحث، وموضوعه، ويبعد القارئ عن احتمالات إساءة الفهم، أو الارتباك فى المعنى.

ومن خلال دقة العنوان وأمانته فى التعبير عن مضمون البحث، ووضوحه التام، يمكن توقع أن ينجح الباحث فى مهمته، ويجذب القارئ لقراءة البحث، على عكس العنوان الذى لا يشير إلى موضوع البحث، أو لا يتميز بالقدر الكافى من الوضوح والدقة فيتوقف القارئ عنده، دون إكمال قراءة البحث.

أما الإيجاز فيفرض على الباحث اختيار أقل عدد ممكن من الكلمات، بعناية فائقة ويبالغ البعض فى تحديد حجم معين لعنوان البحث، كأن لا يزيد عن ثلاث سطور أو عدد محدود من الكلمات، مما قد يفرض على الباحث تجنب كلمات أو تعبيرات قد لا تحمل الكثير من المعنى، مثل: محاولة لدراسة، أو دراسة نظرية مع محاولة التطبيق. فالعنوان الملائم هو الذى يتضمن فى إيجاز واختصار النسبة الأكبر من مكوناته من الكلمات المعبرة بدقة وذات الأهمية فى مواقعها. والتى تحدد على نحو أمين موقع البحث وبؤرة المعالجة فيه.

وبناءً على قاعدة الملاءمة، وما تقوم عليه من الأعمدة الثلاثة فى الدقة والوضوح والإيجاز يضع البعض تصنيفات للعنوان الملائم منها:

١ــ العنوان التلغرافى، ويجمع بين الإيجاز التام والوضوح الشديد.

٢ــ العنوان فى صيغة سؤال، ويقدم البحث الإجابة أو الحل للتساؤل الذى يحمله.

٣ــ عنوان يفيد نتائج البحث، أو أهمها، ويقدم فى إيجاز تلك النتائج.

العنوان الملائم ينقل إلى القارئ بشكل أمين، ما يناقشه البحث، لكن لا ينقل مضمون البحث كاملا إليه، بما يجعله فى غير حاجة إلى قراءته. من هنا أهمية الإيجاز فى العنوان، خصوصًا وأن العنوان المطول يتطلب جهدًا وحيزًا أكبر فى قوائم المراجع، ولا يكون موضع ترحيب عادة.

المقـــدمة

تمثل المقدمة مدخل الموضوع، وتهيئة القارئ لاستكمال قراءة البحث، ويتوقف مضـــمون المقدمـــة على طريقة الباحث، وتكوينه العلمي بل وشخصيته، واستخدامه مهارته وخبرته، وما لديه من معلومات وطريقة لعرضها وترتيب أولوياتها.

تحـــتل أهمـــية الموضـــوع صدر المقدمة أحيانًا، وقد يربط الباحث هذه الأهمية بالـــتطورات الجارية، أو حدث تاريخي، أو وقائع يراها ذات مغزى، أو بتوقعات وتنبؤ يوضح جوانب خاصة فى أهمية بحثه.

وقـــد تســـتخدم المقدمـــة لبـــيان حدود الموضوع والمشكلة البحثية والمنهج المستخدم، وقد تتضمن الفروض وخطوات البحث وتتابعها، والصعوبات التى واجهها الـــباحث، كمـــا قد يستخدمها الباحث فى شكل ملخص متتابع للخطوات والأجزاء الأساسية التى عالجها فى بحثه، وصولاً إلى نتائجه.

وقد يجمع الباحث فى مقدمة بحثه بين أهمية الموضوع وعرض موجز لخطة بحثه، مع إشارات للصعوبات المنهجية أو المسارات التى اتخذها فروض بحثه سعيًا وراء اختبار صحتها، على أن حجم المقدمة؛ بالإضافة إلى الخاتمة، يفضل أن يكون حجمهما معًا فى حدود ٥% من حجم البحث الكلي.

الخـــاتمة

تصاغ خاتمة البحث فى ضوء مفهوم الباحث لأهميتها ووظيفتها فى بحثه، مثلها مـــثل المقدمة، كما أن المضمون الذى تحمل الخاتمة يكون عادة مصاغًا فى ضوء ما حملته المقدمة من مضامين.

إلا أن الخاتمـــة قـــد تتناول الخلاصة التى توصلت إليها الدراسة فى إيجاز، وقد يكـــون ذلـــك فى ســـياق ملخص موجز لعناصر ومحاور البحث الرئيسية، وصولاً إلى نـــتائجه، فى تسلسل وترابط منطقى يجمع كافة الخيوط والروافد، ليؤدى وظيفة حيوية بالغـــة الأهمـــية فى إحكام واتساق الروابط التى تحقق للبحث تماسكه فى شكله الكلى العام، بناءً على أجزائه ومكوناته، وما بينها من تتابع وانسجام.

وقـــد تســـتخدم الخاتمـــة لاستعراض نتائج البحث فحسب، أو أهم محاوره وركائـــزه، أو مـــا يوصى به الباحث، وقد يعمل الباحث إلى ربط الخاتمة بتوقعات، أو سيناريوهات مستقبلية يراها أكثر ملاءمة ليختتم بها بحثه.

الملاحـــق

تضـــم الملاحـــق البيانات والإحصاءات وأحيانًا وثائق أو نماذج استخدمت فى الـــبحث مما لا يجور أن يوضع فى متن الرسالة أو الكتاب ويكون لكل ملحق عنوان خاص به، وتظهر هذه العناوين فى فهرس المحتويات. وتأتى الملاحق عادة عقب الخاتمة، وقبل قائمة المصادر.

مـــن أمـــثلة الوثائق والملاحق: استمارة الاستبيان التى اعتمد عليها البحث ، جـــداول أو احصاءات أولية، نصوص معاهدات ، أو مواد قانونية ، أو نص الدستور، بالنســـبة للدولـــة، أو الـــنظام الأساسى أو الميثاق ، بالنسبة للمنظمات والمؤسسات، وغيرها من نصوص ووثائق وبيانات أولية.

مستخلصات البحوث:

يجب أن تحظى هذه المستخلصات باهتمام الباحث، فكثير من القراء من يكتفى بقـــراءة هـــذه المستخلصات[1]، ويجب أن يتضمن المستخلص فى إيجاز مشكلة البحث ومنهجه وأدواته وإطاره النظرى والفروض وأهم النتائج.

فى الرسائل العلمية يكون المستخلص عادة فى حدود صفحتين أو ثلاثة ، وإن كان على الطالب أن يبحث عن الحجم والطريقة المعمول بها فى الكلية والجامعة المانحة للدرجة العلمية للاسترشاد بها فى عمله[2]

وقـــد يطلـــب ملخصًا للبحث، وليس مجرد مستخلص، وملخصات الرسائل العلمـــية تكـــون عـــادة أكثر شمولاً وتفصيلاً ، حيث تغطى قدرًا أكبر من إجراءات ومكـــونات الـــبحث والنتائج التى تم التوصل إليها، لذلك قد يستغرق عدد أكبر من الصـــفحات، لكـــن يظـــل فى حدود معقولة (بتراوح ما بين ٢,٥ ٤% من حجم الرســـالة). وقد يطلب الملخص بلغة أخرى غير اللغة التى كتب بها الرسالة العلمية أو البحث.

---

(1) تحدد بعض الدوريات مستخلص abstract المقال العلمى فى حدود لا تتجاوز سبعين كلمة، أو نحو ٥% مـــن حجـــم المقـــال، وفى الـــبحوث الطـــويلة ٢٠٠ كلمة فقط . وتنشر على شبكة الانترنت مثل هذه المستخلصات بشكل أصبح شائعاً.

(2) قـــد يطـــبع المســـتخلص ضمن مجلد الرسالة، دون ترقيم صفحاته، وقد يطلب المستخلص باللغتين العربية والإنجليـــزية. كمـــا تشترط بعض الدوريات تقديم المستخلصات باللغة الإنجليزية فى حالة المقالات العربية وباللغة العربية فى حالة كتابة البحث ذاته بالإنجليزية.

الفصل الثانى
تحديد الموضوع والمشكلة البحثية

عملية اختيار موضوع البحث

يمثل اختيار الموضوع أهمية رئيسية فى العملية البحثية،ويعد النجاح فى هذا الاختيار بمثابة الدافع القوى للباحث، لكن فى بعض الأحيان قد يتسرب الإحباط إلى الباحث عند اختياره للموضوع بسبب انتقاله بين موضوع وآخر، دون أن يستقر فى اختياره بسهولة ، على موضوع محدد ضمن موضوعات بديلة لديه ومثل هذا الإحباط له نتائج غير طيبة على الباحثين الشبان عادةً. ولتجنب مثل هذا الإحباط فى اختيار الموضوع ، ينصح البعض بمراعاة عدد من القواعد من بينها:

١ــ يجب الإصرار على الموضوع عندما يكتشف الباحث ندرة ما نشر حوله.

٢ــ الاستمرار فى الموضوع والتحلي بالمثابرة قبل اتخاذ القرار فى ضوء الوقت والإمكانيات والمادة العلمية المتاحة.

٣ــ ابدأ بحثك مستكشفًا جوانب الموضوع ، دون الارتباط بتكليفات محددة، أو التزامات مبكرة يقترحها المشرف مثلاً ، ودون الإجابة عن تساؤلات من قبيل: هل ثمة مراجع مقبولة ؟ وما الجهات التى يجب التشاور معها.

٤ــ امنح مشروعك الوقت والفرصة الملائمة، والمثابرة حتى يرى المشروع النور، حتى لو كانت المادة فى البداية غير متاحة بكاملها، أو مازلت بحاجة إلى المزيد منها، حاول الاستمرار.

٥ــ حاول بنفسك أن تبحث ، وبالتشاور مع آخرين ــ ومنهم أمناء المكتبة على وجه الخصوص ــ الكتابات المتاحة فى الموضوع، أو الموضوعات الوثيقة الصلة به. حدد هذه الموضوعات فى شكل عناوين أو كلمات مفتاحية لتستخدمها فى محاولاتك.

٦ــ لا تحاول فى هذه المرحلة المبكرة تضييق موضوع البحث بشدة، توج محاولاتك بالمثابرة والاستمرارية فى البحث. والموضوعات التى لا يتم تضييقها بشدة تكون عادةً أكثر ملائمة، للوصول إلى مصادر ومعلومات بشأنها.

٧ــ في هذه المرحلة لا تحاول الإفراط فى طباعة أو تصوير أو امتلاك مصادر واسعة ــ كالكتب والمقالات والمواد من الإنترنت ــ دون التأكد من ملاءمتها ومحتواها ، حتى لا يفقد الباحث الكثير من وقته وجهده وماله بلا طائل[١]

تنبع أهمية البحث عادة من قناعة لدى الباحث بأهميـة، وضـرورة القيـام بالبحث، وتناول الموضوع يلبى عادة دافعًا له مغزاه عند الباحث، وكثيرًا ما تعبر أهمية البحث عن جانبين: أحدهما عملى والآخر علمى:

الجانب الأول عملي، ويرتبط بالحياة، أو بالمشكلات التى يواجهها المجتمـع، كأن تكون قضية لها أهميتها الحيوية للأمة ــ قضايا ولاء أو هوية أو فساد سياسـي أو تهديد للقيم التى يعتز بها المجتمع ــ أو لها أولوية طارئة فى التطور السياسي للمجتمع ــ كالعنف، أزمات طارئة وإدارتها، الحروب ــ والحقيقة أن علم السياسـة، وصـفة السياسي، قد أخذت تتسع دائرتها لتشمل العديد من القضايا والمشكلات. كمـا أن تطور علم السياسة، قد أضاف إلى أجندة البحث السياسي موضوعات لا حصر لهـا تتراوح من البيئة إلى سياسات المياه والفضاء، ومن التنشئة والاتصـال السياسـي إلى السياسات الخارجية وعلاقات الحضارات، وأثيرت قضايا كإدارة الصـراع والعنـف والسلام والديمقراطية والتكامل والتكتلات وتفكك الدول وحقوق الأقليات وغيرها.

أما الجانب العلمى أو الأكاديمي، التى تمثلها أهمية البحث، فإنها ترتبط بحاجـة تصبح أكثر وضوحًا، فى إطار الحقل الدراسي، أو الجماعة العلمية التى يمثلها، للدراسة والتنظير لتعزيز إمكانية تناولنا ومعالجتنا لعدد من الظواهر والقضايا، ومثل هذا النوع من الدراسه والتنظير يتطلب مستويات رفيعة من البحوث والتدريب، وقد لا يكـون متاحًا فى ظروف معينة. وقد تكون الإمكانيات المتاحة لدى الجماعة العلميـة، مـن الباحثين المدربين والمال والوقت والإمكانيات على درجة من المحدودية بما يقيد إلى حد بعيد من مثل هذه البحوث النظرية أو الأساسية، الأمر الذى يضع بدوره حدودًا قاسية على تطورها العلمي وآفاقه.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأهمية التى يمثلـها موضـوع البحـث لا ينفصل عادة جانبيهما، العملي والعلمي، بعضها عن بعض، فمعالجـة قضـية الأمـن القومي مثلاً، قد تبدو الحاجة العملية إليها شديدة ، بالنظر إلى الأوضاع التى تشهدها

---

(١) عن خطة البحث ومكوناتها انظر V J. Shannon et. al. Op. Cit., PP 115-121.
راجع ملحق (٤) بالكتاب الثاني، حيث بعض النماذج التطبيقية لتدريب الطلاب على إعداد خطة البحـث والمشروعات البحثية.

وفى الـــوقت ذاتـــه تبدو حاجة أكاديمية ملحة إلى تطوير نظرية الأمن القومي، وتنظيرًا للقضـــايا والأبعاد والتوقعات المحتملة المرتبطة بالأمن القومي العربي، بما يسهم فى فهم ومعالجة هذه القضايا والأبعاد والتوقعات، فضلاً عن الأهمية العملية.

يـــتوقف اختـــيار موضوع البحث، وتحديده، وكذلك صياغة وتحديد المشكلة البحثـــية، والأســـئلة البحثية ـــ وما يرتبط بها أحيانًا من فروض ـــ يتوقف على أربعة جوانب أساسية تشمل:

أولا اهـــتمام الباحث، ويشكل الاهتمام فى مستوياته العليا لدى أولويات الباحث قـــوة دافعـــة أساســـية تكفل المثابرة فى البحث وتحمل الباحث المستمر لعناء ومتطلـــبات البحث، وتضمن للعملية البحثية الاستمرارية والتطور، لتتجاوز الصـــعوبات والمراحل التى تستلزمها، وقد يرتبط اهتمام الباحث باهتمام عام لـــدى الجماعة العلمية، أو جهة بحثية، أو أجندة تحددها مؤسسة أكاديمية، قد توفر من الدعم المادى والفنى ما يعزز إمكانيات البحث، ويشجع الباحثين.

ثانيًا: اهـــتمام الـــباحث بالموضـــوع يشكل قاعدة أساسية فى اختيار وتحديد ذلك الموضـــوع، ومـــع اختـــيار الموضوع تبرز بشكل واضح ضرورة تحديد أبعاد ومكونات هذا الموضوع، وتحليل هذه الأبعاد، وتأكيد الأهمية التى تمثلها بعض الأبعاد والعناصر خلال العملية البحثية.

ثالثًا: تـــنعكس المكونات والعناصر الأساسية أو المحاور التى حددها الباحث خلال تحديـــده للموضـــوع علـــى خطـــة البحث وما تتضمنه من تقسيم للدراسة، وتساؤلات وفروض، ومن أدوات وأطر تحليلية.

رابعًا: يســـتند اهـــتمام الباحث بالموضوع وتحديده لمكونات الموضوع الأساسية إلى عوامل عديدة يأتى فى مقدمتها عاملان:

أولهما: ملاحظة الباحث، والتى قد ترتبط بخبراته ، ومعايشته للحياة السياسية، وإدراكـــه وتوقعاته، والطرق والمسالك المختلفة التى تعرف من خلالها علـــى الموضـــوع بمختلف عناصره وتطوراته، وقد يضاف إلى عامل الملاحظـــة مـــنطق الباحث وإدراكه وتوقعاته، وأيضًا طموحه وآفاق تطلعاته نحو إجراء بحوث على درجة من الدقة والمستوى الرفيع.

ثانـــيهما: قراءات الباحث، خصوصًا الأدبيات السابقة التى تناولت الموضوع ذاته، أو موضوعات أخرى قريبة من الموضوع، أو مرتبطة به على نحو

أو آخـــر، كمـــا قد يرتبط بالإطار النظرى، وتلبية متطلبات أساسية محددة يفرضها.

مـــثال ذلـــك: أحد الباحثين الذى قدم نفسه ـــ أو لنتصور ذلك ـــ مرشـــحًا فى الانتخابات البرلمانية، وبناءً على خبرته وملاحظاته أصبح موضوع الانتخابات لمجلس الشعب ذات أهمية خاصة لديه، فيتجه إلى المزيد من القراءة واستعراض الأدبيات السابقة التى تناولت البرلمان والانتخابات، وقد يتجه فى تحلـــيله إلى تأكـــيد عناصـــر وظـــروف العملية الانتخابية ـــ كالعنف والمال وكشـــوف الناخـــبين والإشـــراف القضائي وقانون الانتخابات والأحزاب والدعايـــة الانتخابـــية، وقـــد يركز فى موضوع بحثه على بعض هذه العناصر والمكونات، كالعنف والمال وسيطرة أحد الأحزاب، بشكل انتقائي، وهذا فى ذاتـــه لا يشـــكل تحيزًا مسبقًا، وإنما يعد تنقيحًا وبلـــورة لها مغزاها فى تحديد بـــؤرة البحث ومراكز الاهتمام الأساسية.

والواقـــع أن مراجعة الأدبيات السباقة قد تؤكد على أهمية متغيرات وعوامل كالانـــتماء الحـــزبي، أو تنامـــى ظاهـــرة المستقلين، أو جوانب أخرى ترتبط بالعملية الانتخابية ونتائجها ومغزاها. بعبارة أخرى فإن تحديد الموضوع قد ينصرف إلى التركيز علـــى ثلاثـــة أو أربعـــة متغيرات، وربما أقل، حيث لا يعقل أن يبحث الموضوع كافة المـــتغيرات المحـــتملة، أو يمـــنحها نفس القدر من الأهمية والعناية، فالمتغيرين أو الثلاثة موضع التركيز تكون ذات مساهمة أعظم فى تفسير وتوضيح الظاهرة موضع الدراسة. وقـــد يتـــبنى الباحث إطارًا نظريًا يفرض الاهتمام بعمليات الدعاية أو العنف أو نزاهة الانتخابات وما تعكسه من درجة للتحول الديمقراطي فى النظـــام السياسي.

المشكلة البحثية

يأتى تحديد المشكلة البحثية كخطوة أولى فى خطة البحث، قبل تحديد البيانات اللازمـــة والإجـــراءات، وقبل جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها، إنها تسبق صـــياغة الخطـــة عادة، وتحمل قدرًا من الغموض والتساؤل بما يدفع الباحث فى اتجاه العملية البحثية.

لكن ما هى المشكلة البحثية؟ وكيف يتم تحديدها أو صياغتها فى إطار البحوث السياسية؟

الحقيقة أن كثير من الطلاب والباحثين يجدون صعوبة فى صياغة وتحديد مشكلاتهم البحثية، وهذا قد يرجع فى الأساس إلى عدم فهم هؤلاء لمعنى البحث العلمي.

وقد يعتقد البعض من هؤلاء أن مجرد عمليات من قبيل تجميع البيانات، أو إيجاد علاقة ارتباط بين مجموعة من المعطيات، أو المقارنة بين حالتين تُعد فى ذاتها بمثابة "بحثًا علميًا"، والواقع أن مثل هذه العمليات لا تكفى فى ذاتها لأن تُعد بحوثًا، وإنما هى جوانب للنشاط والعمل، وفى أحسن الأحوال فإنها مجرد خطوة على طريق البحث، الذى يجب استكماله ومتابعته فى شكل محدد، ليصبح بمثابة بحث علمي متكامل.

كذلك فإن هذه الأوجه للنشاط لا تعتبر بمثابة مشكلة بحثية، فالبحث تطبيق لمنهج علمي ـــ وليس مجرد أوجه لنشاط يقوم به الباحث ـــ وله خطواته المتتالية، وصيغتهُ المتكاملة دون تجزئة.

مثال ذلك: علاقة الارتباط بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، فهي علاقة فى ذاتها لا تشير إلى بحث علمي متكامل، وإنما مجرد خطوة، يسير الباحث متابعًا خطوات أخرى للتحليل والتفسير واختبار للفروض وصولاً إلى نتائج محددة.

كذلك مقارنة نظام سياسي فى دولة متقدمة بإحدى النظم السياسية النامية قد لا يعنى الكثير، فالمقارنة فى ذاتها قد تحمل سمات للسطحية، ومجرد الوصف والعرض بطريقة قد تساعد على تحديد بعض فئات لأوجه الشبه والاختلاف بين النظامين، لكن يظل البحث العلمي أكثر عمقًا وشمولاً من مجرد عرض بعض فئات للمقارنة، حيث يلزم على سبيل المثال التعمق فى تحليل الأسباب التى من شأنها تأكيد عوامل الاختلاف، وتلك التى تدفع إلى التشابه والتقارب بين النمطين من النظم السياسية.

فالمقارنة تأتى ضمن أدوات وخطوات وإجراءات، وتتابع فى العملية البحثية إلى أن تتكامل فى شكلها الكلى والنهائى.

المشكلة البحثية ليست هى المشكلة أو الأزمة السياسية، ومن ثم فمن الأهمية بمكان التمييز بينهما، حيث يحدث كثيرًا الخلط بين مشكلات البحث، والمشكلات أو الأزمات السياسية، فالأخيرة تشير إلى توترات وصراعات أو مواقف مفاجئة فى العلاقات بين أطراف أو داخل نظم أو أبنية أو جماعات، قد لا تجدى معها أدوات وآليات إدارة الأزمات وحل المشكلات ذات الطابع الروتيني أو التقليدي المعتاد، فقد

تعـبر هذه التوترات عن قمة التفاعلات وأوجه التطور فى المواقف. إنها أشبه ما تكون بالعقدة فى المسرحية أو الرواية، حيث تتشابك عندها العلاقات والأحداث والمواقف.

أمـا مشـكلة البحث فهى "قضية خلافية" تحتاج إلى تفسير وتحليل، أو سؤال بحثـي يجرى البحث بهدف الإجابة عنه، أنها موضوع يغلفه الغموض، وندرة ما يعرف عـنه مـن معلومات أو تضاربها، أو هى ظاهرة تحتاج إلى تفسير، وإلقاء الضوء على أبعادها المختلفة، وبطبيعة الحال قد تكون المشكلات والأزمات السياسية من مشكلات الـبحث فى علم السياسة، إلا أن المشكلات البحثية تتسع دائرتها لتتجاوز المشكلات والأزمـات السياسية، الأمر الذى يؤكد أهمية التأكيد على الشروط الواجب توافرها فى نوعية المشكلات والقضايا والموضوعات التى تصلح لأن تكون مشكلات بحثية.

تـرتبط مشـكلة البحث بقدر من الغموض، أو ندرة المعلومات وتضاربها، أو العجز عن اختيار البدائل والحلول الممكنة لها، واختيار الباحث للموضوع من شأنه أن يسـهم فى تحديد المشكلة البحثية، فيصبح هذا التحديد بمثابة حلقة من حلقات متتالية تشكل فى مجملها العملية البحثية.

فموضـوع الـبحث مـثلاً قد يكون كارثة الهزيمة فى ١٩٦٧، لكن المشكلة البحثـية قـد تكون أوج الأزمة عند بدء العمليات العسكرية، أو التطورات السابقة مباشرة على ذلك، أو تكشف حجم الهزيمة وآثارها الغائرة والتراكمية فى نطاق يحدده الـباحث زمانا ومكانا وموضوعاً، أو قرار معين لسحب القوات مثلاً، والتى يحيط بها قدر من الغموض، وتثير تساؤلات واسعة فى إدراك الباحث ورؤيته. وتكون المعالجة فى هذا الإطار بهدف إزاحة الغموض والإجابة عن علامات الاستفهام المثارة وتقديم حلول لها.

والقـراءة المتأنـية والواسعة خير معين للباحث، فضلاً عن ملاحظته وخبرته ومهارتـه فى تحديـد المشـكلة البحثية وبلورتها فى شكل رصين، بحيث يبدو البحث تشخيصًـا أمينًا لهذه المشكلة، ويقدم معالجة وتحليلاً وتدقيقًا، وتفسيرًا، وربما تنبؤًا بما يحيط بها، والحلول المطروحة بشأنها.

شروط المشكلة البحثية

يلـــزم توافـــر عدد من الشروط والخصائص، من حيث الموضوع، ومن حيث الشـــكل أو الصياغة فى المشكلة البحثية، لكي تصبح صالحة ضمن خطة البحث، ومن أهم هذه الشروط:

أولا الشروط الموضوعية وتشمل الأهمية ، وعمق التحليل ، والإمكانيات المتاحة للقيام بالبحث.

أمـــا الأهمية فإنه تشكل الدافع الأساسي والحافز للباحث الذى يدفعه إلى اختـــيار وتحلـــيل المشـــكلة بأبعادها المختلفة، والمثابرة على تحمل المعاناة البحثية، وتخطي الصعوبات التى تثيرها، وكلما تعززت الأهمية وتأكدت، كلما تزايد هذا المحرك والحافز أو الدافع لدى الباحث.

وتحمل الأهمية ثلاث أبعاد رئيسية، فقد تكون أهمية ذاتية أو شخصية تـــرتبط بالباحث نفسه، أو أهمية عملية ترتبط بالحياة أو المجتمع والدولة التى ينتمـــى إليها الباحث، وقد تكون أهمية علمية ترتبط بحالة العلم والمساهمة فى تراكم المعرفة العلمية.

فالـــباحث يجب أن تتوافر لديه عوامل الاهتمام بالقضية التى يثيرها فى بحـــثه، بحـــيث يجد فى العملية البحثية، رغم ما تمثله من عمل شاق وتحديات وصعوبات، تلبية لاهتمام خاص بداخله، مما يثير طاقاته وإبداعه، وعمله الجاد المتواصل.

وكثير من المشكلات البحثية تكون ذات أهمية كبرى للأمة أو المجتمع السياســـي المرتبط بها، أو تمس جماعة أو جمهور له من الأهمية والتأثير السياسي مـــا يميـــزها، وتكون نتائجها حاسمة فى تطورها السياسي، فالأهمية العملية قد تـــرجع إلى مـــا تمثله المشكلة البحثية والقضايا التى تعالجها، وما يرتبط بها من توقـــيت وطـــريقة تناول، من مصالح أو قيم ومعتقدات راسخة لدى قطاعات رئيســـية فى المجـــتمع، وهكذا قد تتاح للباحث الأجواء الملائمة ليس فقط من خلال التعاطف وتوفير المناخ الملائم لإجراء بحثه، أو تقديم الدعم المالى والفنى والبشرى له، بل والدافع السياسي والوطني لذلك قبل كل هذا وذاك.

وثمـــة أهمية علمية أيضًا قد تقف وراء المشكلة البحثية، تمنحها مغزاها وأولويتها، كأن تسهم فى سد نقص قائم فى الأدبيات بالمكتبة العربية، أو تصل

إلى نتائج وتعميمات، أو تبرهن على وجود علاقات معينة، أو تثير توقعات واحتمالات، أو تصل إلى اكتشافات ذات أهمية فى نطاق الحقل أو التخصص، وقد تشعر الجماعة العلمية بأهمية مشكلة بحثية محددة، فترصد لها الإمكانيات والدعم، وتضعها فى أولوية أجندتها البحثية، وتوجه الباحثين ودارسي الماجستير والدكتوراه إليها.

وبناءً على التمييز بين الأهمية العلمية والعملية والذاتية للمشكلة البحثية، يمكن التمييز بين ثلاث مصادر رئيسية للمشكلات البحثية: علمية أو أكاديمية، وعملية أو تتعلق بالحياة السياسية والدول والنظم والمؤسسات والعلاقات بينها، وذاتية تتعلق بخبرة الباحث ذاته. وقد يكون مصدر المشكلة البحثية علميًا وعمليًا وذاتيًا فى آن واحد، بمعنى أن يستند الباحث إلى اهتمامه الشخصي بالفكرة أو القضية، وما شهده الحقل أو التخصص من تنظير بشأنها، وما شهدته القضية فى الواقع الفعلي من تطورات وتفاعلات.

تشمل المصادر الأكاديمية أو العلمية

١ــ الدراسات السابقة أو الأدبيات التى سبق أن تناولت نفس المشكلة أو موضوعات وقضايا قريبة منها.

٢ــ الكتابات السياسية والتاريخية وغيرها من كتابات تعبر عن قضايا وأعمال تصبح مصدرًا للأفكار، وتذخر كثير من الكتابات برصيد هائل من مشكلات وموضوعات تصلح للبحث السياسي العلمي.

٣ــ نتائج البحوث والدراسات التى تنتمى إلى الحقل، أو الجماعة العلمية، وما تقدمه من إنتاج فكرى يأخذ فى التراكم ، ويكون مجالاً خصبًا لتوليد الأفكار والمشكلات البحثية المتجددة.

٤ــ النظريات السياسية، والنماذج والمفردات والموضوعات والقضايا الجديدة، فنظريات وقضايا الحداثة، التحول الديمقراطي، العولمة، عصر المعرفة، النظام الدولى وحوار الحضارات، ومشكلات كالبيئة والمياه وحقوق الإنسان والأقليات والمرأة والفقر وغيرها، وما يرتبط بها من نماذج وأطر تحليلية أو تنظيرية قد تكون مصدرًا لمشكلات وموضوعات بحثية ملائمة.

أما المصادر العملية فهي تشير إلى جوانب وأبعاد الحياة السياسية الداخلية، والعالمية، وما تشهده من تطورات، فالحرب على العراق وقضايا

أسلحة الدمار الشامل، واضطهاد الأقليات، ومآسي الصراعات العرقية، وتطور قضايا كالعنف والصراعات المسلحة وغيرها مما يشهده العالم من تطورات، قد تكون مصدرًا له أهميته ومغزاه، يمد الباحثين بمعين لا ينضب من الأفكار والمادة الملائمة لصياغة مشكلات بحثية وتساؤلات فى بحوثهم[1]

أما المصادر الذاتية فإنها تشير إلى الاهتمام الشخصي للباحث، وميوله وقيمه وإرادته وما يمثله من خبرة ودراية، وكذلك ملاحظة وتخصص واحتكاك علمي بالجماعة العلمية، وفى المؤتمرات واللقاءات العلمية، وإن كان على الباحث أن يراعي ضرورة حد أدنى من الموضوعية فى تناول مشكلات تم اختياره لها على أساس ذاتى أو شخصي.

ويمكن للباحث أن يشير فى بحثه إلى مصادر بحثه والأسباب التى تقف من وراء اختياره وتحديده للمشكلة البحثية، ويوضح دلالتها وأهميتها النظرية، وكذلك مغزاها الفعلى وقيمتها الفعلية أو التطبيقية، الأمر الذى يضفى على المشكلة البحثية مكانتها وأهميتها كما عبر عنها الباحث.

وعن عمق التحليل فإن المشكلة البحثية التى لا تعبر عن مجالا للتفسير والتحليل بشكل جاد ورصين، لا تدخل فى إطار البحث العلمي أساسًا، مثل هذه المشكلات قد لا تتطلب خطة بحثية ومنهجًا علميًا وأدوات وإجراءات وعناصر العملية البحثية المتكاملة، ومن ثم لا تصلح لأن تكون مشكلة بحثية بالمعنى الذى يفرضه البحث العلمي.

فالوصف المبسط الذى يقتصر على سرد عدد من فئات وخصائص نظام سياسي معين، أو الأسئلة التى تفترض إجاباتها نعم أولاً ، دون تحليلات معمقة تنفذ إلى ما وراء المسائل السطحية، وحتى المقارنات البسيطة لا تكفل فى ذاتها وجود مشكلة بحثية ملائمة.

---

(1) لعل أبرز أمثلة لذلك فى منطقتنا:تطور الصراع العربي الإسرائيلي، والأوضاع فى العراق، كذلك الصراعات الدامية فى أفريقية، وتطور صورة العالم الإسلامي وغيرها من أمثلة يتناولها الباحثون فى بحوثهم ورسائلهم العلمية بشكل واضح ومتزايد. ومصادر هذه الأمثلة متعددة، تجمع بين المصدر العلمي والكتابات التنظيرية، والتطورات الفعلية والكتابات السابقة التى عالجتها، فضلاً عن اهتمامات الباحثين وخبراتهم وتوقعاتهم فى إطار انتمائهم لأمتهم وشعورهم بقضاياها وهمومها اليومية.

وهـــناك مـــن يشير إلى دور تساؤلات البحث وفروضه فى التحديد الأكثر دقة بالمشكلة البحثية حيث تحمل صياغة التساؤلات البحثية فى ثناياها تحديـــدًا أكثر دقة للمشكلة البحثية، وتوضيحًا أكثر لموضوع البحث وأبعاده، وحـــدود المعالجة، من جهة أخرى فإنها قد تشير إلى فروض ومقترحات تدور حولها المعالجة.

كمـــا يعتقد البعض بأهمية الفروض، فى بلورة وتحديد المشكلة البحثية ذاتهـــا والفرض ــ وهو وفق هؤلاء عبارة عن صياغة تعبر عن علاقة ممكنة بين عناصر نسق معين، وأن تكون مثل هذه الصياغة بالشكل الذى يسمح باختبار هـــذه العلاقـــة امبيريقـــيًا ــ شرط ضروري فى البحوث التجريبية المنضبطة، ولـــذلك فإن خطة البحث يجب أن تتضمن قائمة بالفروض الأولية التى تنطلق مـــنها الدراسة، ومثل هذه الفروض تسهم بدورها فى بلورة تساؤلات البحث والمشكلة البحثية.

والحـــياة الواقعـــية بطبيعـــتها تشهد تعقيدات واسعة، وكثيرًا ما يجد الـــباحث أن البـــيانات الـــتى يقوم بجمعها لا تتناسب ولا تتلاءم مع الفرض الأصـــلي، وقـــد لا يجد أمامه إلا أن يقوم بصياغة فروض جديدة أثناء عملية تحليل البيانات.

أمـــا عن توافر الإمكانيات المتاحة اللازمة للعملية البحثية فهى ذات أهمية لإتمام وتكامل العملية فى مجملها، فالباحث يجب أن تتوافر لديه القدرات والمهارات والخبرة، فضلاً عن الخلفية العلمية والنظرية، كما يلزم إتمام البحث واستمراره حتى نهايته توافر إمكانيات عديدة ومتنوعة، فالنفقات لتمويل شراء المراجع والحصول على المصادر المختلفة، أو لجمع وتفريغ وتحليل البيانات وما تســـتلزمه من معالجة إحصائية قد يقوم بها متخصصون، واستخدام الحاسبات الآلية أو شبكات الانترنت والمواقع ذات الأهمية للبحث على الشبكة، وغيرها مـــن نفقات وإمكانيات قد تكون عاملاً حاسمًا فى استمرارية ونجاح الباحث أو توقفه وتعثر إتمام بحثه.

ثانيًا: الشـــروط الشـــكلية المشكلة البحثية وكذلك موضوع البحث وتساؤلاته، بحاجة دائمًا إلى عرضها فى وضوح كامل، وهذا يتطلب أولاً أن يفهم الباحث مشـــكلة بحثه، وذلك حتى يكون قادرًا على التعبير عنها فى لغة واضحة محددة ودقـــيقة، وفى كلمـــات قليلة بقدر الإمكان، بحيث يستطيع أى فرد آخر، أو

باحث، أن يقرأها ويفهمها ويكون من السهل توصيل مضمونها للآخرين. وثانيا فإن العرض الواضح والدقيق للمشكلة البحثية، واختيار الباحث كلماته بدقة وعناية، للتعبير عن المشكلة دون لبس، من شأنه أن يوضح من ناحية الهدف من وراء العملية البحثية، ومن ناحية أخرى يسهم فى الوصول بهذه العملية إلى غايتها، على نحو ملائم. وثالثًا فإن فهم الباحث للمشكلة البحثية وعرضها بوضوح سوف ييسر له متابعة خطوات البحث بدقة، ويكون عندئذ قادر على فهم وتحديد المصطلحات والمفاهيم والمؤشرات، وصياغة الفروض، وجمع وتنظيم وتحليل البيانات، وغيرها من اعتبارات تكفل للعملية البحثية التكامل والنجاح.

ويقصد بالشروط الشكلية، أى من حيث اللغة وطريقة العرض، ومن بين أهم هذه الشروط:

١ـ عرض المشكلة البحثية فى عبارات دقيقة واضحة محددة.

٢ـ تحليل المشكلة البحثية إلى عناصرها الأولية، أو إلى مشكلات فرعية، ويمكن للباحث ترجمتها فى شكل تساؤل مركزى، وتساؤلات فرعية.

٣ـ تحديد المسلمات التى تستند إليها المشكلة البحثية، والتى بدونها لا يكون للمشكلة البحثية وجود، وقد يجد الباحث أنها مسلمات بغير حاجة إلى برهان، لكن التعرف على ما يسلم به الباحث أمر أساسي، ويجب أن يكون واضحًا منذ البداية.

٤ـ تحديد المصطلحات والمفاهيم وكذلك التعريفات والمؤشرات، وهذا ييسر للعملية البحثية أن تسير فى طريق النضج والاكتمال.

فى حالة نجاح الباحث فى تحديد وبلورة المشكلة البحثية فإن هذا يسهم فى تحقيق أهداف أهمها:

١ـ تأكيد وحصر بؤرة المعالجة فى البحث وبلورتها بشكل واضح محدد منذ البداية.

٢ـ مساعدة الباحث فى صياغة تساؤلات البحث، وقد يحلو لبعض الباحثين صياغة المشكلة البحثية ذاتها فى شكل تساؤل جوهري للبحث، وتكون مهمة الباحث الإجابة عن هذا التساؤل خلال بحثه.

٣ـ توضيح الأبعاد المركزية للبحث، والعناصر والمكونات الأكثر أهمية ضمن حدود الموضوع.

فالظواهـــر السياســـية بالغة الاتساع والتشابك، وتتسم بالتعقيد والتركيب، ويصـــبح تحديـــد المشكلة البحثية ذات أهمية كبرى تحدد مدى نجاح الباحث فى تركيز جهـــوده وتوجيهها نحو بؤرة محددة، وتوضيح عناصر ومكونات الموضوع التى يعالجها على نحو دقيق، وفى صياغة الأسئلة المركزية فى بحثه.

يقوم الباحث إذن بتحديد المشكلة البحثية وفق العوامل السابقة وفى مقدمتها اهتمامه ومجال تخصصه من جهة، وملاحظاته وما تؤكده من أهمية خاصة من جهة ثانية، وثالـــثًا وفـــق عوامل كحداثة الموضوع أو بروز أهميته، أو تبنى مركز بحوث أو هيئة أكاديميـــة الموضوع ضمن أجندتها البحثية، ومن ثم توافر الإمكانيات وعوامل التشجيع التى تجذب الباحثين والطلاب إلى تناول الموضوع.

تمثل المشكلة البحثية الحافز الفكرى الذى يقف من وراء المعالجة العلمية، والتى تجرى لأجل حل تلك المشكلة وما تثيره من تساؤلات.

المشـــكلة البحثـــية يجـــب أن تكون محددة واضحة، فمثلاً هل سوف يتحد العرب، موضوع بالغ الاتساع، غير محدد فى ميدان معين ـــ وحدة اقتصادية أم سياسية أم قانونـــية ـــ أو فى مدى زمن معين، أو بشأن موقف أو قضية محددة، كما لم يتناول شـــكل الاتحـــاد المنشـــود ـــ هـــل وحـــدة اندماجية أما اتحاد فيدرالى أم مجرد إطار كـــونفدرالي، وهكـــذا فإن مثل هذه المشكلة تفتقر إلى الوضوح والتحديد، ولا توجد كمـــا يلاحـــظ القارئ بؤرة بحثية تدور حولها، مما يضيف إلى اتساعها وإبهامها أبعادًا إضافية تبعدها عن إمكانية البحث العلمي الرصين.

والموضـــوع المحدد له مزاياه، وبؤرة البحث التى تدور حولها المعالجة، مما ييسر دراسته بصورة عميقة ووافية، وتحديد الموضوع يتطلب من الباحث:

أولا أن يحـــدد بدقة الجوانب والأبعاد، أو العناصر والمكونات التى يتناولها فى بحثه، علـــى ســـبيل المثال إذا اختار الباحث موضوع بناء المؤسسات، فإن عليه أن يحـــدد ما هى هذه المؤسسات ـــ مثلاً: الأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية أو الهيـــئة التشـــريعية ـــ ثم يحدد معايير عملية البناء، وهل تشمل فقط معايير المؤسسية ـــ وفق هنتنجتون مثلاً، والتى تشمل الاستقلال والتكيف والتماسك والتعقـــيد ـــ أم تشـــمل معـــايير الانفتاح على الخارج والابتكار وغيرها، مما تضيفه كتابات إضافية، وإلى جانب هذا التحديد الموضوعي على الباحث.

ثانيًا: أن يحدد الفترة الزمنية محل الدراسة، ليتسنى اكتمال محددات المشكلة البحثية، وفى مثالنا يكون بناء المؤسسات أولاً فى مصر، وثانيًا فى فترة العهد الليبرالي (من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢م) أم فى العقد الأخير فقط؟ أم سوف يختار نقطة تحول زمنية فى تطور المؤسسات المصرية، كصدور قانون لتنظيم الأحزاب أو الجماعات الأهلية أو غيرها من معايير تحديد الفترة الزمنية ويشترك فى هذه المعايير:

١ــ الوضوح والدقة فى تحديد بداية الفترة ونهايتها.

٢ــ ارتباط هذا التحديد بمعايير قوية، أو بأحداث فارقة ومميزة.

٣ــ أن يتضمن مشروع البحث أو خطته بيانًا بأسس التحديد الزمنى والموضوعى للمشكلة البحثية.

والحقيقة أن تحديد المشكلة البحثية بدقة وبشكل ناجح، ينعكس بدوره على العملية البحثية بمختلف مراحلها، وحتى تصل إلى نهايتها بنجاح.

التساؤلات البحثية

هناك من يعتقد أن من الأفضل عادة أن يقوم الباحث بصياغة المشكلة البحثية فى صورة قائمة متتابعة من التساؤلات البحثية، خصوصًا فى مرحلة التخطيط للبحث، وقد يكون بين هذه القائمة واحدًا أو أكثر من التساؤلات المركزية، وبقية القائمة تكون تساؤلات فرعية أو أقل أهمية.

وتكون هذه التساؤلات البحثية عادة فى شكل مبسط وواضح، بمعنى سهولة فهمها دون الإلمام بتعريفات ومصطلحات أو مناهج ونظريات معينة، والتساؤلات الواضحة تختلف عن تلك الغامضة أو المبهمة، فالأخيرة قد تشير إلى إمكانية أن يفقد الباحث الرؤية الواضحة فى اتجاه تحقيق هدفه من البحث، خلال عمليات جمع وتنظيم وتحليل المعلومات.

من ثم يلزم على الباحث أن يطرح تساؤلات واضحة، وأيضًا واقعية، ويلخص بعض الباحثين شروط التساؤل البحثي الجيد فى جانبين:

- أولهما: أنه يتطلب إجابة محددة وقاطعة.
- ثانيهما: يترتب على الإجابة عن السؤال تقدمًا فى اتجاه تحقيق أهداف البحث.

فكم أدى السؤال الغامض الذى يفترض إجابات غامضة غير محددة ــ فى شكل ادعاءات غامضة من قبيل: لقد ازداد فهمنا للظاهرة، أو: تشير النتائج إلى

ضرورة إجراء مزيد من البحوث حول نفس الموضوع ــ كم أدى إلى إخفاق الباحث، وفشل العملية البحثية فى مجملها.

وقــد يطرح الباحث تساؤلاته البحثية بعد تحديد مشكلة البحث، وقد تكون الطــرق الأكثر نجاحًا فى تحديد مسارات العملية البحثية هى صياغة وتوجيه الأسئلة أو التساؤلات البحثية، وذلك وفق عاملين:

أولهما: أن الســؤال البحثــي المركــزي من شأنه أن يحدد المعالم الأساسية للمشكلة البحثــية، ويوضح مضمون هذه المشكلة، وتصبح غاية البحث الأساسية هى الإجابة عن هذا التساؤل المركزى.

ثانيهما: أن الأسئلة، أو التساؤلات البحثية، قد يمكن ترجمتها فى شكل فروض أساسية للبحث، وتشكل أساسًا للإطار النظرى الذى تجرى من خلاله معالجة موضوع الدراسة.

والمعروف أن الظاهرة السياسية، وموضوعات البحث، قد تثير جوانب وأبعاد مــتعددة، وتسهم التساؤلات فى تحديد أولوية هذه الجوانب، وأى الجوانب تكون محل اهتمام الباحث الأولى، وأيها يكتفى بمرتبة ثانوية أو فرعية.

مــثال ذلــك: موضــوع جنوب السودان ــ كمثال من أمثلة كثيرة أثارتها مناقشــات الطــلاب خلال المحاضرات واللقاءات العلمية والتى يمكن استعراض بعضًا مــنها هنا ليمكن انتقادها ــ له جوانبه المتشابكة والمتعددة، وأبعاده الواسعة والمتنوعة، وقد يكون هدف الباحث إجراء بحث استطلاعي حول الموضوع، أو وصف الأوضاع فى الجــنوب والشمال، أو تطور القضية منذ عهد الاستعمار، فيصوغ أسئلة حول ماذا يجــرى فى جنوب السودان وشماله؟ أو استكشاف أبعاد الموضوع وتعقيداتها، أو مرحلة معيــنة من مراحل التطور التاريخي، وقد يحاول صياغة أسئلة تحمل تفسيرات سببية، أو علاقــات ارتباطــية، مــا المتغيرات الأساسية التى أدت إلى احتدام القضية؟ أو كيف تســببت المظــالم التوزيعية ــ المرتبطة بعدالة توزيع عوائد وتكلفة التنمية بين الشمال والجنوب، أو بين أقاليم الجنوب والغرب، والشرق والشمال ــ بتفاقم الأوضاع؟

وقــد تطرح تساؤلات أخرى منها: ما طبيعة العلاقة بين دول الجوار ومناطق السودان المختلفة؟ أو بين قوى خارجية كبرى، أو كيانات أخرى تأخذ شكلاً دينياً أو إنســانياً مثلاً ، أو جماعات للعنف أو دولة كإسرائيل، وبين التطورات فى السودان؟فى هذا السياق تبدو الأهمية الخاصة لتحديد وبلورة المشكلة البحثية.

والسؤال المركزى له أهمية كبرى فى تحديد بؤرة البحث الرئيسية. وقد يصبح ترجمة للمشكلة البحثية بشكل محدد وواضح.

وينتقل الباحث عادة من هذا السؤال المركزي إلى العديد من الأسئلة الفرعية، التى تتولد عن السؤال الرئيسي، ليتناول كل منها أحد الأبعاد، أو العناصر والمكونات الفرعية.

ففي موضوع جنوب السودان قد تتحدد المشكلة البحثية باعتبارها تدور حول التداعيات التى وصلت إليها أوضاع الجنوب وما شهدته من حروب وضحايا وانفصال واقعي عما تشهده بقية أقاليم السودان، وقد يتحدد السؤال المركزى باعتباره يتناول كيف أدت المظالم التوزيعية التى يشعر بها أهل الجنوب إلى تفاقم الصراع. ويبدأ الباحث فى صياغة تساؤلاته الفرعية منها على سبيل المثال: ما نوع المظالم التى يشعر بها أهل الجنوب؟ وما مدى ارتباطها بتوزيع الخدمات والمرافق ، الدخول والثروات بين الشمال والجنوب؟ هل ثمة مظالم أخرى؟ ما مصدر هذه المظالم (اضطهاد عربي أو إسلامي لسكان الجنوب من الأفارقة أو غير المسلمين ــ تمييز على أسس عرقية أو إقليمية ..).

وقد يصوغ باحث آخر سؤالاً محوريًا حول تطور أو نجاح المفاوضات فى ماشاكوس بين ممثلى الحكومة السودانية وممثلي المتمردين فى جنوب السودان: كيف تطورت المفاوضات؟ وقد يكون السؤال أكثر تحديدًا: لماذا نجحت المفاوضات الأخيرة؟ أو يتجه السؤال إلى توقعات المستقبل: ما توقعات المستقبل فى ضوء نجاح المفاوضات الجارية فى كينيا؟

قد يصوغ الباحث أكثر من تساؤل مركزي واحد، وهنا يبدو أن مشكلته البحثية تدور حول محورين أو ثلاثة، وهكذا يتم التعبير فى سؤالين أو ثلاثة عن هذه الأبعاد أو المحاور. وفى مثالنا حول جنوب السودان قد يطرح الباحث ثلاثة تساؤلات مركزية كيف تطورت المفاوضات؟ ولماذا نجحت؟ وما توقعاتها وانعكاساتها المستقبلية؟

ويبدأ الباحث فى صياغة تساؤلات فرعية لكل سؤال مركزي، على نحو مشابه كما يلى:

السؤال: كيف تطورت المفاوضات؟ ويتفرع عنه أسئلة من أمثلتها: ما موقف كل طرف؟ وهل لجأ إلى تكتيكات أو تهديدات معينة؟ هل أقدم على سحب ممثليه فى التفاوض؟ أم لجأ إلى المهادنة؟ وكيف جرت إدارة العملية فى مراحلها؟

السؤال: لماذا نجحت؟ ويتفرع عنه أسئلة من أمثلتها: هل وجدت قناعة بأهمية انتهاء المعاناة نتيجة استمرار الصراع والحروب؟ هل وجدت وساطة ومحاولات للتوفيق؟ وهل مورست ضغوط محلية أو إقليمية أو دولية؟ وهل أخذت شكل عقوبات أم مساعدات؟ وما هى؟ وهل ثمة متغيرات جديدة طرأت على الموقف؟

السؤال: ما التوقعات والانعكاسات المستقبلية بشأن انفراج المشكلة؟ ويتفرع عنه أسئلة من أمثلتها: ما شكل السودان الجديد (فيدرالى أو اتحادي أو موحد)؟ وما شكل العاصمة القومية؟ هل ثمة صيغة توليفية توزع فيها على أساس عادل العوائد على الأقاليم المختلفة؟ أم هل سيستمر الانقسام والصراعات مع ما تحمله من مخاطر؟ أو ينفصل الجنوب؟ وما مدى إمكانية استمرار الأوضاع الراهنة كما هى؟

ثمة أمثلة أخرى لمشكلات بحثية ــ أثارها بعض الطلاب والباحثين فى قاعات المحاضرات ــ منها على سبيل المثال:

المشكلة البحثية الأولى: ما أهم نتائج امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل؟ويمكن أن يتفرع عنها قضايا منها: تحدى إيران للغرب، وعلاقتها بالدول الإسلامية فى الشرق الأوسط مثل باكستان ، وبإسرائيل، قضية الثورة الإسلامية ووصول رجال الدين للحكم، البرنامج النووي والتطور التكنولوجي العسكري وإمكانيات إيران الحقيقية، وأهدافها.

المشكلة البحثية الثانية: العنف السياسي فى الجزائر ما طبيعته وتأثيراته؟ ويتفرع عنه قضايا منها ما يتعلق بإخفاق الديمقراطية الليبرالية فى دولة عربية أو إسلامية؟ وأخرى تتعلق بموقف الجيش والقوى السياسية المختلفة بما فيها السلطة من إمكانية وصول أحزاب إسلامية للحكم؟ وقضايا تثيرها إمكانيات المستقبل وسيناريوهات ترسم دور الإسلاميين فى هذا البلد، وبطء التحول الديمقراطي فيه، وفى الدول العربية عامة.

المشكلة البحثية الثالثة: أهم أبعاد وتأثيرات مشكلة البطالة فى مصر، ويتعلق بها ـــ على سبيل المثال ـــ تساؤلات حول الآثار السياسية، وقضايا الشباب، وربط نظام التعليم بحاجات سوق العمل، ومستقبل مصر فى ضوء تطورها الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي.

المشكلة البحثية الرابعة: تعثر أو إخفاق التحول الديمقراطي فى مصر، وتثير تساؤلات منها ما يتعلق بالحقوق والحريات السياسية، وبالإصلاح الدستوري، والحزبي ونزاهة الانتخابات، وقضايا التدرج فى الإصلاح أو التحول الشامل، وإخفاق محاولات التحول الديمقراطي فى السابق وسيناريوهات المستقبل.

وفى الواقع فإن طبيعة الأسئلة البحثية التى يطرحها الباحث تحدد إلى درجة كبيرة نمط الدراسة التى يقوم بها، كأن تكون دراسة وصفية أو استطلاعية، أو تحليلية، كذلك قد تدفع طبيعة الأسئلة الباحث إلى استخدام منهج أو أداة بحثية معينة، كما تعكس عادة محاور الدراسة وأقسامها الرئيسية.

الفصل الثالث
الإطـــار النظـــري

العلـــم معرفة منظمة، يبدأ بالواقع وينتهي إلى تفسيره، والباحث يسلك طريقاً محـــدداً من أجل الحصول على هذه المعرفة، استناداً إلى مجموعة من القواعد والأسس الـــتى تشكل فى مجملها أسس المنهج العلمى. والوقائع فى نظر العلماء لا تقع عشوائيا، لكنها منتظمة فى إطار يؤلف بينها، والمعروف أن المنهج العلمى قد تحول من الاستدلال الاســـتنباطى إلى الاستقراء، الذى اتسعت تطبيقاته فى العلوم الطبيعية، وأصبحت آملاً يراود الباحثين والمتخصصين فى العلوم الاجتماعية.

المـــنهج العلمـــى أذن يقوم على استقراء الوقائع، وإعادة النظر فيما هو قائم تمهـــيدًا لإعادة اكتشافه وصولاً على اليقين[1] لكن هذا ليس معناه أن يقف العالم عند مستوى الوقائع مستغرقاً فيها، إذ عليه أن يحدد فقط الوقائع ذات الصلة ببحثه، وهذا يتم فى ضوء الإطار النظرى الذى يتبناه لبحثه.

والأطـــر النظـــرية ـــ وقد يطلق عليها البعض الأطر التحليلية وأحيانًا الأطر المـــرجعية ـــ قد تؤخذ كأساس فى دراسة الظواهر السياسية، وفى تحديد الموضوعات، ووحـــدات الدراســـة، ومحاور أو نقاط التركيز، وكيفية معالجة الموضوع، وفى تحديد المفاهـــيم والمـــتغيرات الرئيســـية. وتتكون مثل هذه الأطر من بناء نظرى يقوم على مســـلمات معيـــنة ، وعدد من المفاهيم الأساسية، تربط بينها علاقات محددة، لتفسير طائفة واسعة من الظواهر السياسية ذات الأهمية.

والأطر المرجعية قد تكون أكثرها اتساعاً، والتحليلية أضيقها، لكنها تستخدم كمتـــرادفات من قبل العلماء، دون تدقيق أو تمييز واضح بينها، وقد يحل محل مصطلح الأطـــر التحليلـــية مصـــطلح آخـــر مثل النماذج التحليلية، أو الأنماط النظرية، أو الاقترابات أو المناهج، ومثل هذا الاختلاط شائع على نطاق واسع بين الباحثين. مثال ذلـــك: تحليل النظم فى علم السياسة، فالبعض يعتبره إطارًا تحليليًا، أو إطارًا نظريًا، أو اقتـــراب، وهناك من يطلق عليه اسم "النظرية" بل والدراسة السلوكية لعلم السياسة ذاتها قد تعد منهجاً أو اقتراباً أو نموذجاً وهكذا.

---

(1) كان ديكارت قد نشر مقالاً له فى المنهج ـــ عام ١٦٣٧ ـــ تبنى فيه طريقة الشك المنهجي، والتى كان لها تأثيراتها الجذرية فى البحث العلمى وطرقه القديمة السابقة القائمة على الاستنباط.

شروط الإطار النظرى:

علـــى الباحث أن يختار الإطار النظرى الملائم لبحثه، مثل هذا الإطار النظرى يجب أن تتوافر فيه شروط منها الملاءمة والاتساع أو الاكتمال، والشمول والجدوى أو المنفعة من الناحيتين العلمية والعملية:

١ــ فالإطـــار النظـــرى يجب أن يناسب المشكلة البحثية، وما يتضمنه البحث من معالجة وتحليل وتفسير للبيانات، وطريقة تتناول المفاهيم والمتغيرات والعلاقات والأوضاع المرتبطة بها، وصولاً إلى نتائج البحث.

٢ــ وأن يـــزود الـــباحث بـــأهم المصطلحات التى تصف لنا الظاهرة، وتحللها، والمفاهـــيم والتعـــريفات.. فالإطار النظرى قد يكون ملائماً، لكن إلى جانب الملاءمة يجب أن يكون على قدرة من الاتساع بحيث يغطى الظاهرة ومتطلبات معالجتها فى كافة مراحل العلمية البحثية.

٣ــ والإطار النظرى يجب أن يتميز بوفرة وتنوع المواقف التى يمكن الاستعانة به فى دراســـتها وبحـــثها، ولا يكـــون ضيقًا محدودًا، فيقيد الباحث، ويضع حدودًا للمعالجة التى يجب أن تغطى كافة الأبعاد والمحاور التى حددها الباحث لبحثه.

٤ــ وأن يكـــون الإطار النظرى مفيد من الناحية العلمية، ليس فقط فى تيسير فهم طائفة كبرة من الظواهر أو الوقائع، وإنما يجب أن يكون أيضًا قادرًا على طرح وتولـــيد تســـاؤلات بحثية جديدة، وتوجيه الباحث نحو جمع وتحليل المزيد من الوقائـــع، ويكون الإطار النظرى مفيدًا من الناحية العملية إذا أمكنه أن يوفر إمكانـــيات محددة ووسائل لاستخدام المعرفة، ونتائج البحوث العلمية، فى حل مشكلات ومتطلبات الحياة السياسة.

وللإطار النظرى أهميته فى تركيز جهد الباحث واختيار البيانات والوقائع الأكثر ملاءمـــة والتصاقًا ببحثه، صحيح أن المنهج العلمى يقوم على أساس استقراء الوقائع. لكـــن العالم يضم عدداً لا نهاية له من الوقائع، ومن ثم يصبح على الباحث أن يختار من بينها طائفة يركز عليها دراسته، استناداً إلى عاملين رئيسيين:

أولهما: خبرة الباحث، وملاحظته للواقع ملاحظة علمية.

ثانيهما: الإطار النظرى الذى يتم من خلاله إرشاد الباحث، وتوجيه ملاحظاته وتركيز جهوده.

والملاحظة العلمية يقوم بها الباحث كمحاولة منهجية مقننه[1]، وفق قواعد محددة، كمصدر أساس للحصول على البيانات، بل ويعتبرها البعض منهجاً مستقلاً من مناهج البحث العلمى، فهى تخدم الكثير من مراحل العملية البحثية، ابتداء من بدايتها ومرحلتها الاستكشافية، مروراً بالمراحل المتتابعة، حيث توحى الملاحظة بأفكار جديدة يترجمها الباحث إلى فروض علمية قابلة للاختبار، كما يمكن الاعتماد على الملاحظة فى اختبار هذه الفروض والتحقق من صحتها.

يؤدى الإطار النظري دورًا مركزيًا فى العملية البحثية، ومن خلال الوظائف التى يؤديها ومنها:

١ــ توجيه الباحث فى عمليات اختيار المعلومات والبيانات وتحليلها.
٢ــ المساهمة فى تقديم وتصنيف وصياغة المفاهيم، وتحديد مفردات اللغة العلمية المستخدمة.
٣ــ توثيق العلاقة بين البحث العلمى والواقع.
٤ــ الوقوف على مدى الانتظام والتواتر فى الحالات التى ندرسها، وإمكانية بناء نماذج أو أنماط نظرية.
٥ــ تعيين مواضع يمكن تقديم مساهمات فيها، وسد ثغرات قائمة.

يعد توجيه الباحث واحداً من أهم وظائف الإطار النظرى، فدراسات التكنولوجيا أو التصنيع مثلاً تتناولها بحوث المتخصصين من زوايا مختلفة، كالهندسة أو الكيمياء والاقتصاد والاجتماع وعلماء التحديث السياسى، ويوفر الإطار النظرى إمكانيات ليس فقط لتوجيه الباحث ليركز على جوانب محددة بالذات، بل ونوعية المعلومات المطلوبة، والوقائع الأكثر ملاءمة للدراسة، فهناك أطر نظرية أو نماذج تركز على عوامل كالتحضر، أو الشخصية الديناميكية، أو الابتكار والإبداع، أو طبقة عمال الصناعة، أو القيم التى يأتى بها المجتمع الصناعى، أو ما يميز هذا المجتمع، مقارنة

---

(1) يقصد بها هنا الملاحظة المخططة بطريقة منظمة من أجل تحقيق أهداف البحث، وليست الملاحظة السريعة أو العابرة. فالملاحظة العلمية يتم تسجيلها بدقة، ويمكن تكرارها بالعودة للظاهرة للتحقق من صحة ما تم تسجيله سابقاً، وعموماً تتميز *الملاحظة العلمية* بتوافر ثلاث شروط أساسية فيها:
١ــ الشمول، بمعنى الإحاطة بكافة العوامل المؤثرة فى الظاهرة، بما فى ذلك الاهتمام بالوقائع المركزية التى تشكل بؤرة اهتمام الباحث.
٢ــ الموضوعية، والابتعاد عن مصادر التحيز، والتجرد من كل طابع أو تقدير شخصي.
٣ــ ضبط النتائج من خلال الاستعانة بأجهزة ومعدات ووسائل تمكن الباحث من التثبت من نتائج ودقة ملاحظاته.

بالمجتمعات الأخرى، من معدلات للمشاركة، أو العنف السياسى، أو تقبل القيم والمعايير ونماذج السلوك التحديثية.

وقد بذل علماء السياسة جهودًا حقيقية، حققت تطورًا منهجيًا فى العلم، سعيًا من أجل تعيين حدود الظواهر التى يدور حولها البحث، لتكون بؤرة الاهتمام الأولى لعلم السياسة، حتى لا يختلط مجال الدراسة فيه بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

ويوفر الإطار النظرى مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التى يستخدمها الباحث، والمتعلقة بالموضوع أو الظاهرة التى يتناولها فى بحثه، وتشكل مثل هذه المصطلحات اللغة العلمية التى يتناولها الباحثون فى بحوثهم. وقد يتعرف الباحث على مفردات مثل هذه اللغة العلمية من الدراسات السابقة، ومحاولات زملائه أو أعضاء الجماعة العلمية التى يسترشد بها فى بحثه، وما استخدمه هؤلاء من أطر نظرية، والتعرف على مدى ملاءمة البيانات التى قام هؤلاء بجمعها وتحليلها، وطريقة ونمط تصنيفهم للظواهر التى قاموا بدراستها.

رغم ذلك هناك من يرى أن علم السياسة يذخر بأعداد واسعة من المفاهيم وإطارات التصنيف، لكنه يفتقر إلى أطر نظرية متكاملة. إلا أن الباحث يظل فى حاجة لإطار نظرى ملائم دائمًا للاسترشاد به، أو للتعرف على الأطر النظرية التى استخدمها علماء أو باحثون آخرون فى معالجتهم لظواهر قريبة أو مشابهة.

على سبيل المثال نورد فيما يلى أمثلة لموضوعات وظواهر محددة ــ أثارها بعض الطلاب والباحثين فى مناقشاتهم مع مؤلف هذا الكتاب وتصلح لمناقشات نقدية موسعة ــ كالنخبة السياسة، وعدم الاستقرار السياسى، والعنف السياسى ومؤسسية البرلمان، والدور الرقابى له ــ وبعض الأطر النظرية ومحاولات التنظير لعلماء وباحثين رواد يمكن للباحث الاسترشاد بها وبعض المصطلحات والمفاهيم التى تشكل اللغة العلمية فى معالجة كل منها، وما يرتبط بها من معلومات، وتصنيف للظواهر وغيرها من خبرات مفيدة للباحثين الشبان خاصةً.

النخبة السياسية أول هذه الأمثلة، ومن المفردات المستخدمة فى دراستها بناء القوة، وركائز النخبة الاجتماعية والاقتصادية ونمط تنشئتها، كذلك الخلفيات الطبقية أو التعليمية، أو المهنية ــ كالانتماء إلى العسكريين أو المحامين مثلاً ــ ومفاهيم التجنيد السياسى، دوران النخبة، تجديد دماء النخبة وانفتاحها، النخب الاستراتيجية أو الفرعية...

أمـــا مـــثال عـــدم الاستقرار فاللغة المستخدمة فى البحث تتضمن مظاهر عدم الاســـتقرار، استمرارية أو تغير المؤسسات، الزعماء، الإجراءات والقوانين، وقد تشمل مظاهر مختلف للعنف. والعنف السياسى ذاته قد يكون موضوعاً، ومفرداته تتراوح من أعمال كالمظاهرات والاضرابات والاعتقالات إلى الضحايا والقتلى، أو العنف الحكومى والأهلى... وغيرها تصنيفات.

ومـــثال الـــبرلمان، ومؤســـسيته أو دوره الرقابى: وتأتى هنا مفردات عديدة فى مقدمـــتها اســـتقلاله واحترام ما يصدر عنه، وتعقيد بنيته الداخلية، وتماسكه، ووظائفه وعلاقاتـــه بالمؤسسات الأخرى، أو بالجهات الرقابية، ودور فى مناقشة الميزانية أو طرح الـــثقة بالحكـــومة أو مساءلة كبار المسئولين وتقصى الحقائق والاستجوابات والأمثلة وغيرها..

ومـــن المفترض أن يستطيع الباحث الإفادة من الدراسات السابقة، أو من الأطر والـــنماذج التـــنظيرية التى قدمتها كتابات لها أهميتها النظرية ذات الصلة بالموضوع أو الظواهر موضع الدراسة.

فقـــد تعتمد البحوث التى تتناول موضوع النخبة السياسية مثلاً أطرًا نظرية من كـــتابات منظرى النخبة التقليديين، من أمثال باريتو ومشلز أو بيرنهام ورايت ميلز، إلى كتاب النخب المتعددة أو المتنافسة التى صاغها روبرت داهل[1]

وقـــد يســـتعين باحثوا الاستقرار بنماذج من كتابات سيمور ليبست على سبيل المثال التى تربط بين الديمقراطية والاستقرار، أو الدراسات التى تتناول معدلات ومظاهر العنف السياسى أو تحاول استكشاف علاقاتها بمتغيرات محددة.

وفى دراســـة الســـلطة التشريعية يمكن الاستعانة بمحاولات التنظير التى قدمتها كتابات رالف بريبانتى، أو صمويل هنتنجتون، أو تحليلات البنية والوظيفة والدور التى

---

(1) فارتبطت كتابات موسكا بقدرات النخبة على التنظيم الجيد والذى يؤمن لها القدرة على الاتصال وإمكانية الاســـتجابة الفورية للظروف المتغيرة وتحديد الأهداف والتعاون بين أعضائها. بينما ارتبطت كتابات باريتو بمصـــطلحات سياســـة وسيكولوجية كمفهوم الرواسب أو الغرائز، والتمييز بين نخبة الثعالب ونخبة الأسود حيث المكر والدهاء والقوة، أما تحليلات مشلز فقد ركزت على سيطرة البيروقراطية، أو ما يسميه القانون الحديـــدى للأوليجاركية، وأدخل جيمس بيرنهام مصطلحات الطبقة ومفردات التحليل الماركسى والإدارى فى نمـــوذجه لدراسة النخبة، وركزت كتابات رايت ميلز على تضامن دوائر ما يسميه نخبة القوة من مديرى شـــركات الأعمال ورجال الإدارة وأصحاب المشروعات والسلاح. وتأتى كتابات روبرت داهل بمفاهيم التعددية والمنافسة واستقلال وتفاعل المراكز المؤسسية، أو ما يسميه بالبولى آركية.

ترجع إلى جابريل الموند، أو نظرية فصل السلطات وعلاقات الضبط والمراجعة والتوازن بينها، وغيرها من نماذج وأطر نظرية قد تقدم عوناً أساسياً للباحث، ومفردات ومصطلحات لها قيمتها كلغة علمية محددة، وقد يسترشد الباحث بأكثر من نموذج واحد منها.

فيما يتعلق بتوثيق العلاقة بين البحث والواقع الذى تجرى دراسته، فإن البحث يبدأ دائماً بنموذج نظرى فى إطار معرفى ينظم الوقائع، ويساعد على اختيار أكثرها ارتباطاً بالبحث. فالباحث لا يدرس كل الوقائع، لكنه ينتقى منها جوانب محددة، أكثر ارتباطاً ببحثه، ليبحث الانتظام بينها، ومن ثم عليها أن يسترشد بالأفكار والأطر النظرية ومحاولات التنظير ذات الصلة بالظواهر التى يدرسها وهذه الأطر والصياغات التنظيرية التى قد يستمدها الباحث من كتابات سابقة إنما صيغت مستخلصة من ملاحظة طائفة متنوعة وكبيرة من الوقائع.

إن ثمة علاقة تفاعل متبادل بين الأطر النظرية والواقع، وتطور إحداها من شأنه التأثير على الآخر، فالأطر النظرية تسهم فى إرشاد وتوجيه الباحث نحو الواقع، ويمكن توقع أن يكون للواقع ذاته تأثير على صياغة هذه الأطر النظرية، فالوقائع تعد أحد المصادر الأساسية لكثير من الصياغات التنظيرية، بل وقد تكون المشاهدة البسيطة أو الملاحظة لحادثة أو ظاهرة معينه هى مصدر هام فى تقدم المعرفة العلمية. إن الوقائع قد لا تتحدث عن نفسها مباشرة، وإنما قد تكون بمثابة المثير أو المنبه الذى يولد ردود أفعال واستجابة تقود إلى اكتشاف صلة بين الوقائع. والوقائع قد تستخدم ذاتها لتعديل، أو الإثبات عدم صحة، فروض أو حتى قوانين وصياغات تنظيرية عديدة.

لقد أصبح للوقائع أهمية كبرى:

١ــ فهى مصدر الهام للتنظير فى علم السياسة، ولصياغة الأفكار والأطر النظرية.

٢ــ وتساعد فى إعادة صياغة الأطر النظرية القائمة.

٣ــ وقد تعمل على تغيير محور الاهتمام وبؤرته فى عمليات التنظير.

٤ــ وقد تصبح أساساً لإعادة تعريف القوانين والأطر النظرية، بل ورفضها أحياناً.

والإطار النظرية قد يرقى بمستوى البحث العلمى إلى مستوى التفسير والتنبؤ، صحيح أن ثمة صعوبات تحول دون التنبؤ بالظواهر السياسية، إلا أن الإطار النظرى الذى يرشد الباحث ويوجهه، ويزوده بالقدرة على تحديد مسارات الظاهرة، قد يمكنه معرفة اتجاهاتها العامة.

ويعزز أهمية الإطار النظرى اعتبارين:

١ أولهمـــا: يتعلق بدور الإطار النظرى فى أثراء البحث العلمي وسد الفجوة أو النقص فى المعرفة العلمية.

٢ وثانيهما: يؤكد على أهمية عقد المقارنات بشكل علمى جاد ومحدد، فى تطوير البحث العلمى فى اتجاه المزيد من القدرة على التفسير والتنبؤ.

يعـــنى اســـتناد عملية البحث إلى أطر نظرية ملائمة تطوير هذه العملية وإثرائها، والإضافة إلى ما تم إنجازه فى دراسات سابقة تتناول ذات الموضوع، أو وثيقة الصلة به، وفى ســـياق ذلـــك تبرز الثغرات وأوجه النقص فى الأدبيات والمحاولات السابقة لعملية التراكم العلمى، ومن ثم يمكن معالجتها.

مـــن أمثلة أوجه النقص موضوعات التحول الديمقراطى ـــ كمؤسسية الأحزاب السياســـية أو بناء مؤسسات فعالة أو توافر شروط الحكمانية أى الحكم الجيد أو قابلية بعـــض المجـــتمعات والنظم للتحولات فى اتجاه الديمقراطية ـــ وتعثر هذه التحولات فى مجـــتمعات ونظـــم أخـــرى ـــ وموضوع مثل ميل بعض المجتمعات للثورة فى تطورها السياسى بينما تميل مجتمعات أخرى إلى التطور التدريجي أو موضوع كالتجنيد السياسى وأنماطـــه فى النظم النامية، وغيرها من موضوعات تناولتها الأدبيات السابقة، دون أن تصل فى تناولها إلى معالجة ضافية أو شاملة.

إن ثمـــة قطاعـــات من المعرفة العلمية عالجتها كتابات كثيرة، فى حين لم تتطرق معالجـــات الباحثين إلى قطاعات أخرى ما تزال فى حاجة إلى بحث وتمحيص، ومن شأن الـــبحوث الأساســـية والتنظيرية التعرف على مثل هذه القطاعات، وتنظيم المعلومات والوقائـــع بصـــورة تكشـــف عن مواضع النقص، تمهيداً لجذب اهتمام الباحثين إليها، ومعالجة مثل هذا النقص.

ويوفـــر الإطـــار النظرى، فى حالة نجاح الباحث فى تحديده والاستعانة به، يوفر إمكانـــيات لدى الباحث لاكتشاف العلاقات بين الظواهر، أو مدى الانتظام والاطراد فى وقـــوعها، ومـــن ثم تفســـيرها والوقـــوف على العوامل المسببة لها، وكذلك التنبؤ بالمسارات التى يمكن أن تسلكها تلك الظواهر. وتفيد المقارنات فى هذا الشأن الباحثين عـــادة خصوصاً إذا تم التدقيق فى هذه المقارنات وفى الظروف المحيطة بعملية المقارنة ، فالمقارنـــة الشكلية أو القانونية الجامدة السابقة على تطور علم السياسة فى ظل المناهج التقليدية القديمة لا تصلح فى تزويد الباحث بإمكانيات حقيقية للتفسير والتنبؤ.

الإطار النظري والنظرية والقياس

قـــد يتبنى الباحث إطارًا نظريًا يفرض عليه تناول وتحديد المفاهيم والمتغيرات والمؤشـــرات، والقيام بعملية بناء لمقياس يستخدمه فى بحثه، وهو ما نتناوله هنا بشئ من التفصيل:

المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات: المفاهيم هى وحدات الدراسة النظرية، وتتضمن صـــفات مجردة لها طابع رمزى تشترك فيها الظواهر، ويستعين بها الباحث للتعبير عن المعـــانى والأفكـــار. وهى قد تكون بسيطة وأقل فى درجة تجريدها، أو قد تكون على درجة عالية من التجريد والتركيب، وقد يحتوى المفهوم المركب على عدد من المفاهيم الأولية أو البسيطة.

أمـــا المتغيرات فهى وحدات الدراسة العملية التى يمكن ملاحظتها، وهى أقل فى درجة تعقيدها وتجريدها من المفاهيم.

والمؤشـــرات هى وحدات الدراسة الفعلية التى يمكن قراءتها، أو التعبير عنها فى صـــورة رقمـــية، أى قياسها، وقد يكون ذلك من خلال طرح بعض تعبيرات أو أسئلة وإجاباتها ليختار من بينها أعضاء العينة أو مجتمع البحث، وتخضع صياغة هذه التعبيرات أو الأسئلة، وعملية القياس فى مجملها، للتدقيق الشديد، وللتشاور، والتحكيم، من قبل علماء أو باحثين على درجة من الثقة والجدارة.

أمـــا القانـــون العلمى فهو فرض أو مجموعة فروض خاصة بظاهرة معينة، أمكن التحقق من صحتها، تربط بينها علاقات، قد تكون مجرد علاقات ارتباطية بين الظواهر دون وضـــوح أيهـــا السبب أو النتيجة، وقد تكون علاقات سببيه، بمعنى أن التغير فى أحدها من شأنه بالضرورة أن يؤدى إلى التغير فى الأخر.

والقوانين مقيدة بظروف معينة، وليست مطلقة تحت جميع الظروف، ومن ثم فهى نســـبية وتقريبية، وتعبر عن تراكم معرفى معين لدى الجماعة العلمية، ومن ثم فإنها تظل نسبية وقابلة للتبديل وإعادة الصياغة.

أما النظرية فهى نسق فكرى معقد من المعرفة يتعلق بظاهرة معينة، أو أكثر، وهى مكـــونة مـــن مجموعة مفاهيم مجردة تربط بينها علاقات واضحة ومحددة، ويشترط فى

النظـــرية أن تكون هذه المفاهيم النظرية على درجة من الوضوح والتجريد، والاتساق فيما بينها، وأن تكون موجزة فى تعبيراتها[1]

ويشـــير الـــبعض إلى عـــدد من المفاهيم المركزية فى علم السياسة: وكان علم الاجـــتماع قد سبق علم السياسة فى تحديد عدد من المفاهيم أو الأفكار والمصطلحات الأساسية فى العلم، مما يجعل من اليسير تحديد عدد من المفاهيم الأساسية، بطريقة أولية، فى علـــم السياسة، بشكل موازى يسترشد بما حققه علم الاجتماع، ومن الأمثلة على هـــذه المفاهـــيم ما يتعلق بالمجتمع السياسى أو النظام السياسى أو الثقافة أو التفاعل أو المكانة أو التأثير، من أهم أمثلة هذه المفاهيم الأساسية: الجماعة، التكامل، المنظمات أو الجماعـــات والأحـــزاب، النظام السياسى، البنية السياسية، الثقافة السياسية والهوية والقـــيم والمعـــايير والاتجاهات والمشاركة والحرية، الدور والتفاعل السياسى والحياة السياسية والصراع والتعاون والوظائف، التدرج والمساواة، والحراك بأنواعه السياسية والنفســـية والاجتماعية، القوة والسلطة والتأثير، الكاريزما والقيادة السياسية والنخبة والشخصية السياسية..

ويبين الجدول الآتى أمثل لترشيد الاختيار للمفاهيم المركزية فى محاولات التنظير للسياسة المقارنة

---

(1) يطلق البعض مصطلح النظرية على الإطار النظرى أو الفكرى، أو يجعلها مجرد فكرة أو مجموعة أفكار تأملية لا تتصل بالواقع، فكل ما هو نظرى هو تأملي أو تخيلى، وهناك من يجعلها مرادفاً لكل مبدأ تفسيرى تعميمى أكثر تجريدًا أو لمجموعة من القوانين المتسقة منطقيًا.

جدول يبين بعض أمثلة توضيحية للمفاهيم المركزية فى محاولات مختلفة للتنظير فى حقل السياسة المقارنة

الموند وبويل	بير وأولام	بلوندل	كرتس	أكستين وأبتر	مكريديس	ميركل	رجز
الثقافة والبنية السياسية	الثقافة السياسية	الأبنية	المجتمع والدولة	الحكومة التمثيلية والدستورية	صنع القرار	فئات للتطور التاريخي	السلطات التنفيذية
بلورة المصالح	القوة	السلوك	تصنيف النظم	النظم الانتخابية	القوة	التنشئة والمشاركة	السلطات التشريعية
تجميع المصالح والأحزاب السياسية	المصالح	القانون	قواعد النظم	الأحزاب السياسية	الأيديولوجية	التجنيد السياسي	المؤسسات البيروقراطية
الأبنية والوظائف الحكومية	السياسة أو القرار		التمثيل والتصويت	جماعات الضغط وجماعات المصالح	المؤسسات السياسية	الثقافات السياسية المركز والمحيط	الأحزاب
الوظيفة الاتصالية			المصالح والأحزاب والنظم الحزبية	الشمولية والأوتوقراطية والتغير السياسي		الأحزاب	
قدرات النظام السياسي			المجالس وصناعة القرار	السياسات والحكومات غير الحزبية		الجماعات	
أنماط النظم السياسية			السلطات التنفيذية والنظم الإدارية			صنع القرار، الأبنية والمؤسسات والعمليات،	
التنمية السياسية						الدساتير والمحاكم، النظم السياسية والعالم	

وهـــذا الاختيار للمفاهيم المركزية أيًا كانت نتيجته، وسواء كان التحليل على مستوى الماكرو أو الميكرو، ومهما كانت درجة التشابه والاختلاف من جراء المقارنة، تعـــرض لانـــتقادات وتساؤلات عديدة، فلماذا هذه المفاهيم تكون مركزية فى دراسة السياســـية المقارنـــة ؟ وما هى علاقة كل منها بالآخر؟ وهل يمكن أن تسهم فى تقديم نمـــاذج أو نظـــريات؟ وبعـــض الانتقادات التى وجهت إلى نظريات أيستون ودويتش والموند وبارسونز وغيرهم كانت قوية فى لهجتها، لكن الأرجح أن أصحابها لم يستطيعوا أن يقدمـــوا بـــديلاً واضحًا، وربما كان البديل الهام الذى يمكن الإشارة إليه هو محاولة هـــولت وترنر التى تقدم ما أسمياه بالنماذج المتنافسة والتى تؤكد أهمية مفهوم النموذج ودوره فى جهود التنظير فى علم السياسة.

أنواع المفاهيم

من واقع الإطار النظرى، وما يتضمنه البحث من تساؤلات وفروض ومتغيرات، وكـــذلك من خلال دراسة الباحث للأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثه، يقوم الباحث بتحديد المفاهيم المستخدمة، وتعريفها.

ويمكن التمييز بين طريقتين لتعريف المفهوم Concept

- أولا الطريقة الاسمية أو النظرية.
- ثانيا: الطريقة الإجرائية بتحويل المفهوم إلى متغيرات ومؤشرات.

أمـــا الطـــريقة الاسمـــية أو النظـــرية ففـــيها يعتمد الباحث على مصادر مختلفة كالنظـــريات أو الأدبيات السابقة، أو دوائر المعارف والقواميس. ومثل هذه التعريفات النظـــرية أو الاسمـــية يصعب إخضاعها للقياس والملاحظة، وقد تتعدد تعريفات المفهوم الـــواحد، أو يختلف، من مدرسة علمية لأخرى، أو من عالم لآخر، ويتميز علم السياسة بأن غالبية المصطلحات والمفاهيم فيه ليست موضع اتفاق فى تعريفاتها لدى العلماء.

والطـــريقة الإجرائية هى التى يقوم وفقاً لها الباحث بتحويل المفهوم إلى مؤشرات يمكن ملاحظتها وقياسها. والبحث الأمبيريقى يرتبط مباشرة بالواقع، وما يعبر عنه هذا الواقع من شواهد وملاحظات.

وعـــند تـــناول المفاهـــيم، فإن ما تشير إليه هذه المفاهيم من خصائص لا يقبل إخضـــاعه للملاحظة أو المشاهدة بطريقة مباشرة ورغم أهمية ذلك الأكاديمية أو النظرية إلا أن الـــبحث الامبيريقـــي الذى يقوم استناداً إلى الملاحظة ومشاهدة الوقائع، يفرض بطبيعـــته الطـــريقة الإجـــرائية فى تـــناول المفاهيم، التى تقوم على إشارات واقعية أى

مؤشـــرات يمكـــن قياسها فضلاً عن ملاحظتها. فإذا كان هدف البحث التعرف على درجـــة الديمقراطية فى نظام سياسى معين، فإن هذا يكون ممكناً فقط من خلال ملاحظة عـــدد مـــن الشـــواهد الدالة على الديمقراطية، والتى توفر للباحث إشارات واقعية أو امبيريقـــية، يستطيع ملاحظتها وقياسها، بدرجة من الدقة، وهذه الدقة لها أهميتها البالغة للتمييز بين الظواهر التى تمت ملاحظتها، وفى مثالنا للتعرف على درجة الديمقراطية فإن دقـــة المؤشـــرات، والتعـــبير عـــنها رقميًا، يمكن الباحث من التحديد الدقيق لدرجة الديمقراطية، من خلال قراءة تلك المؤشرات، وهو ما يعرف بالقياس.

يـــرتبط الـــبحث الامبيريقى عادة بطرح عدد من التساؤلات المرتبطة بالواقع ، ويحاول الإجابة عنها فى شكل محدد وملموس، استناداً إلى تلك الطريقة الإجرائية، والتى تيسر عملية القياس.

الإجـــرائية تتضـــمن إذن تحديد المؤشرات[1]، من خلال تحويل المفهوم المجرد إلى مـــتغيرات، وتحـــويل المتغيرات إلى مؤشرات، وهذه المؤشرات لها أهميتها الأولية، فمن خلال دراسة العلاقات بين المؤشرات يمكن الوصول إلى الفروض العملية للبحث وتمثل

---

(1) يورد البعض مثالاً توضيحيًا لذلك: مفهوم النمو للنباتات حيث قد يختار متغير" ارتفاع النبات بالسنتيمتر" ممثلاً يعبر عن المفهوم، حيث يمكن مشاهدة هذا الارتفاع وقياسه، رغم أن مفهوم النمو أوسع من مجرد الارتفاع أو الطول بالسنتيمتر، أو حتى قطر ساق النبات أو مساحة الورقة الخضراء.

كـــذلك مفهوم الديمقراطية فهو أوسع وأشمل من مجرد متغير كالحرية أو الحقوق أو المعارضة، أو نزاهة الانـــتخابات ودراسة هذه المتغيرات، وما ينتج عنها من مؤشرات يكون للتبسيط تيسيراً للفهم، ولإمكانية الاستناد إلى الملاحظة الواقعية الدقيقة.

ويقـــوم الفرض العملى بالتنبؤ بعلاقة بين المؤشرات، أما الفرض فيدرس العلاقة بين المتغيرات، وتطرح النظرية العلاقة بين المفاهيم المجردة وفق الشكل التالى:

النظرية:	المفهوم A	يرتبط بالمفهوم B
الفرض:	المتغير A	يرتبط بالمتغير B
الفرض العملى:	المؤشر A	يرتبط بالمؤشر B
المشاهدة وقراءة الواقع	قراءة قيم المؤشر A	قراءة قيم المؤشر B

شكل يوضح علاقة المفهوم والمتغير والمؤشر

راجع: جارول مانهايم، ريتشارد ريتش. التحليل السياسى الامبيريقى وطرق البحث فى العلوم السياسية، تـــرجمة وإعـــداد د. سيد عبد المطلب غانم وآخرون (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ١٩٩٦) ص ٩٣ ٩٦.

د. كمال المنوفى. مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة (الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٤) ص ٦٧ ــ ٧١.

الإجرائية Operationalization الرابطة بين النظرية والمشاهدة، وتعنى فى الأساس تحويل المفاهيم إلى متغيرات، وصولاً إلى مؤشرات يتم قياسها.

المتغـــيرات

يعـــرف المتغير على أنه "مشاهدة أو صفة تتسم بها ظاهرة ما تقبل الملاحظة يمكن أن تأخذ قيماً كمية أو نوعية، وتتسم هذه القيم بأنها قابلة للتغير، وليست ثابتة"

ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من التغيرات، وفق معايير متعددة، من بينها (١) عـــدد القـــيم الـــتى يأخـــذها المتغير، (٢) ومعيار مستوى القياس، (٣) وعلاقة المتغير بالمتغيرات الأخرى.

وفـــق المعيار الأول يمكن التمييز بين المتغيرات الثنائية والمتغيرات المتعددة القيم، ومـــن أمـــثله المتغيرات ثنائية القيم: رجل وامرأة، تلميذ ومدرس، أسود وأبيض... أما المـــتغيرات متعددة القيم، وهى الأغلب فى علم السياسة، فهى المتغيرات التى تأخذ أكثر من قيمتين، حيث تصنيف الأفراد مثلا وفق انتمائهم الحزبى، أو المهنى أو القومى.

أما المعيار الثانى الخاص بمستوى القياس، فيمكن التمييز بين ثلاث مستويات:

أولهـــا: المســـتوى الاسمى كالتمييز بين العرب والأمريكيين والأوروبيين أو بين طلاب أقسام الاقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة.

والمســـتوى الترتيبى كالتميز بين الدول وفق مراحل تطورها، إلى دول تقليدية أو انتقالية أو دول حديثة، أو بين الطلاب الحاصلين على تقديرات: ممتاز وجيد جدًا وجيد ومقبول.

المســـتوى المتصـــل أو مســـتوى المسافات المتساوية، كالتمييز بين الأفراد وفق متوسط الدخل إلى فئات الأولى مثلا من ١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ جنيه والثانية من ٢٠٠٠ إلى أقـــل من ٣٠٠٠ جنيه أو بين الطلاب وفق إجمالي درجات الامتحان لكل مـــنهم إلى فئات مثلاً ١٠٠ ــ ١٢٠ درجة، ١٢٠ ــ ١٤٠ درجة، ١٤٠ ــ ١٦٠ درجة.

أمـــا المعيار الثالث، فإنه وفق علاقة المتغير بالمتغيرات الأخرى، يمكن التمييز بين أنواع المتغيرات الآتية:

١ــ المتغير المستقل وهو الذى يؤدى التغير فى القيم التى يأخذها إلى التأثير على قيم المـــتغيرات الأخـــرى. كأن يؤدى تحسين مستوى الدخل فى المجتمع إلى زيادة

مستويات المشاركة فيه فيكون تحسن مستويات الدخل ــ أو الوضع الاقتصادى والاجتماعى مثلاً ــ هو المتغير المستقل.

٢ــ المتغير التابع Dependent Variable وهو الذى تتأثر قيمته بالتغير فى القيم التى يأخذها متغير أخر.ففى المثال السابق يكون مستوى المشاركة السياسية هو المتغير التابع، لأنه يتوقف على مستويات الدخل أو مستويات الوضع الاقتصادى والاجتماعى عامة.

٣ــ المتغير الوسيط Intervening Variable وهو الذى يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ففى المثال السابق قد يكون إتاحة المزيد من الوقت لدى الأفراد، أو الإمكانيات المتاحة للاستخدام، وهو المتغير الوسيط، حيث يؤدى ارتفاع مستوى الدخل إلى إتاحة الوقت والإمكانيات اللازمة التى يمكن للإفراد استخدامها فى عمليات المشاركة السياسية المختلفة (اهتمام ومتابعة الحملات، الانتقال إلى أماكن صناديق الانتخابات....).

٤ــ المتغير الأصيل أو الخفى ويسبق المتغير المستقل Antecedent Variable فقد يكون وراء ارتفاع مستويات الدخل، أو الوضع الاقتصادى الاجتماعى عامة، اتخاذ سياسات للانفتاح الاقتصادى مثلاً، أو اكتشاف موارد للثروة لم تكن معروفة من قبل كالنفط أو الغاز، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع الدخول، وأتاح مستويات أعلى للمشاركة السياسية.

لا يستطيع الباحث أن يقارن بين المفاهيم ذاتها، رغم أن الإطار النظرى لبحثه، وتساؤلاته البحثية تصاغ عادة فى شكل مفاهيم، فلا يمكن مقارنة مفهوم الديمقراطية ذاته فى مجتمعين، وإنما يمكن فقط مقارنة قراءات المؤشرات التى توصل إليها الباحث، من خلال عملية القياس استناداً إلى تلك المؤشرات التى تمثل المفهوم.

يُعد تعريف مفهوم الديمقراطية إجرائيًا مثالاً واضحًا[1] لبيان أهمية المؤشرات التى أمكن لبعض العلماء تحديدها لقياس الديمقراطية، وتبدو فى هذا المثال ــ وفى غيره من محاولات التعريف الإجرائى ــ أهمية الدقة التى تميز عمل الباحث، بالرغم مما يحمله التعريف الاجرائى من تبسيط لمفهوم هو بطبيعته على درجة من التعقيد والتجريد. فالتبسيط يجب أن يكون فى حدود لا تسمح بالتأثير على المعنى، أو الإخلال به، ومن

---

(1) انظر الملحق رقم (١).

ثم يجب البحث عن مؤشرات تمثل المفهوم بأكبر قدر ممكن من المعنى الذى يتضمنه، وبأقصى ما يمكن من عناية ودقة.

من هنا يجب أن تمثل المؤشرات المختارة المعنى تمثيلاً واضحًا وصادقًا، فتعبر بحق عن هذا المعنى، وتقيس ما يسعى الباحث إلى قياسه بشكل محدد، ومنطقى.

تفرض دقة القياس على الباحث التدقيق الشديد أثناء عملية صياغة واختيار المؤشرات. وصياغة تعبيراته بدقة وعناية حتى تعكس الواقع كما هو، وبحيث توفر قراءة معبرة عن درجة الديمقراطية ـــ فى مثالنا ـــ وقد يقتضي هذا التركيز على فئات معينة، وتأكيدها باعتبارها تعكس أهمية خاصة، أو دمج بعض فئات، أو التقليل من شأن البعض الآخر مما لا يحمل أهمية فى التعبير عن المعنى.

معنى هذا أن على الباحث التأنى والعناية فى انتقاء وصياغة المؤشرات بدقة متناهية، وعليه أن يستعين فى سبيل ذلك بكل الوسائل الممكنة، ومنها إعادة قراءة وتمحيص الأدبيات السابقة ذات الصلة، والاستعانة بمحكمين لهم مكانتهم، والفريق البحثي الذى يسانده، والتشاور مع أعضاء مرموقين فى الجماعة العلمية. كذلك على الباحث اللجوء إلى محاولة تجريبية قبل الصياغة النهائية للوقوف على مدى دقة مؤشراته وملاءمتها وتعبيرها عن المعنى.

وتعبير المؤشر عن المعنى يتطلب الدقة والوضوح من جهة، والشمول من جهة ثانية، بمعنى جمع أكثر من مؤشر للتعبير عن معنى واحد، وثالثا درجة من الثبات حتى يمكن الاعتماد عليه كمؤشر، لذلك فإن توضيح الباحث لطريقة اختياره وصياغته للمؤشر، وما قام به من إجراءات لها أهميتها حتى يتيسر لباحثين آخرين التأكد من أن تطبيق نفس المؤشر يعطى نفس النتائج تقريباً إذا أجريت الدراسة مرة أخرى.

يعرف مدى تعبير المؤشرات عن المفهوم بالمصداقية Validity ، وهناك من يميز بين المصداقية الظاهرية Face Validity ، والتى تعتمد على الملاحظة المباشرة للباحث، وفق خبراته الذاتية ومهارته الشخصية فى التأكد من كفاية المؤشرات فى التعبير عن المفهوم أو المصداقية الاستنباطية التى تؤكد التوافق بين المؤشرات والواقع، أو المصداقية الداخلية التى قد ترتبط بإعادة النظر فى المؤشرات وتوزيعها وكثافتها للتعبير عن المفهوم، والمصداقية الخارجية التى قد تفرض على الباحث التأكد من الوصول إلى عدد من القياسات لنفس المتغير.

ويمكـــن للباحث استخدام أكثر من مؤشر لقياس المتغير، كما يمكن الاعتماد فى القياس على أكثر من أداة، وهذا أمر له أهميته فى ضبط وتأكيد النتائج التى يصل إليها الباحث من خلال أداة واحدة، من الأمثلة التى ترد على ذلك:

١ــ قياس المنافسة الانتخابية، والتى قد تعتمد على مؤشر أساسى تعبر عنه $\frac{\text{نسبة المرشحين}}{\text{عدد المقاعد}}$ فى دائرة انتخابية، حيث يمكن الاعتماد على مؤشرات أخرى كمعدل العنف، أو سخونة الحملات الدعائية، أو حجم ما تكلفته من أموال..

٢ــ قياس الأداء الرقابى للأحزاب السياسية داخل البرلمان، والذى قد يعتمد على عـــدد المرات التى استخدمت فيها كل من الأدوات الرقابية ــ كالاستجواب والأســـئلة وطلبات الإحاطة ... ــ حيث يمكن الاعتماد على أداء كل حزب داخـــل المجلـــس مـــن خلال معرفة $\frac{\text{نسبة الأداء}}{\text{نسبة المقاعد}}$ لكل حزب سياسى[1]، وكذلك متغيرات أخرى، كالمقاطعة مثلا، أو رفض بيان الحكومة أو سياساتها، وقـــد يستعين الباحث بتحليل مضمون كلمات أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب ضـــد الحكـــومة، أو تركزها على قضايا جوهرية أو مسائل تقف من ورائها قطاعات الرأى العام الواسعة.

كما تفترض دقة القياس استبعاد مصادر وأسباب الخطأ فى القياس، وهى أسباب عديدة، لعل أهمها تسرع الباحث، وعدم استيفاء المرحلة التجريبية لبناء المقياس، والتى تســـتدعى ســـعة الاطـــلاع على الأدبيات والمحاولات السابقة، والتشاور مع عناصر وأعضاء موثوق بهم فى الجماعة العلمية، أو عدم التدقيق، وقد ترجع أسباب الخطأ إلى فريق غير مدرب للبحث يعتمد عليه الباحث، أو تنقصه الخبرة والمهارة.

وفى مثالنا قد يتوقع أن يكون مصدر الخطأ فى عمليات جميع البيانات أو معالجتها وتحلـــيلها، أو عدم الدقة فى تجريد أوزان الفئات، أو فى توزيع الخصائص على الفئات، أو اختلاف البيئة.أو عدم فهم مجتمع العينة للتعبيرات الواردة فى الاستبيان فى المقاييس التى تعتمد على هذه الأداة.

---

(1) تترجم نسبة الأداء لكل حزب بمؤشرات حول عدد مرات استخدام أعضاء الحزب بالبرلمان لكل أداة رقابية (ســـؤال، استجواب ...) مقسومًا على إجمالي عدد المرات التى استخدمت فيها الأداة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. راجع تطبيق ذلك فى: د.عبدالغفار رشاد "الأداء الرقابي لمجلس الشعب" فى: د. كمال المنوفي، د. مصـــطفى علـــوى (محرران) الأثر السياسي لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ (القاهرة: كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ٢٠٠٣). ص ٥١ ــ ١٠٦

والخطأ فى القياس متوقع دائماً ، وعلى الباحث أن يراعى احتمالاته، وكيف مواجهته، لأن من شأن مثل هذه الأخطاء إلغاء البحث أو فقدانه مغزاه الأساسى و يتناول الكتاب الثانى بالتفصيل موضوعات القياس وأدواته وأخطائه وحدوده.

الفصل الرابع
مصادر البيانات وتوثيق البحث

يـــتم جمـــع البـــيانات وفق مصدرين: أولهما: المكتبة حيث المراجع والبحوث والكتابات التى تتضمنها، سواء فى شكل كتب أو دوريات[١]، أو نشرات ومطبوعات مختلفة، وثانيهما: البيانات الميدانية والتى ترد خلال قيام الباحث، ومساعديه بالملاحظة أو المقابلة أو توجيه أسئلة الاستبيان إلى المبحوثين.

والبيانات تمثل المدخلات، أو المادة الخام، اللازمة لإنتاج المعلومات المستخدمة فى الدراسة والبحث. إنها "مجموعة الحقائق" الأولية التى يتم جمعها تمهيدًا لاستخدامها، وقـــد تكون فى شكل أرقام أو رموز أو عبارات أو مصطلحات تمثل أحداثًا أو قيمًا أو كميات أو أهداف..

البيانات الميدانية:

هـــى البـــيانات الـــتى مصدرها أدوات البحث الميدانية، كالمقابلة والملاحظة والاســـتبيان[٢]، فالملاحظـــة والتى قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، معلنه أو مستترة، معدة سلفًا أو غير معددة سلفًا، تفترض تدوين وتسجيل ما تسفر عنه، بطرق التسجيل المخـــتلفة. والمقابلـــة واستطلاعات الرأى أيضًا تيسر الحصول على معلومات وبيانات

---

(1) من أشهر الدوريات المعروفة فى علم السياسة

American Political Science Review.
Comparative Politics.
Political Theory.
World Politics.
Public Opinion Quarterly.
Political Science Quarterly.
British Journal of Political Science.
The Journal A Politics.

ومـــن الدوريات العربية: مجلة السياسة الدولية والإصدارات المختلفة التى تصدر عن مركز الدراسات بالأهـــرام، ومجلة العلوم الاجتماعية وتصدرها جامعة الكويت، فضلاً عن إصدارات مراكز البحوث بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(2) يضـــيف الـــبعض إلى هذه المصادر الوثائق المكتوبة كالسجلات الرسمية والبرامج والموازنات والإحصاءات الرسمية وغيرها من وثائق، سواء كانت جارية أو الفترة زمنية سابقة.

يصبح على الباحث الوقوف على جمعها وتنظيمها وتفريغها تمهيدًا لتحليلها وتفسير ما تشير إليه.

الإحصـــاءات الرسمية: والتى تصدرها هيئات حكومية عادة، وفى معظم دول العالم تنشر الحكومات نوع واحد أو أكثر من الكتب السنوية الإحصائية، كذلك الأمم المـتحدة والمـنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، وقد تصدر بعض الجهات غير الحكومـية، أو المشـروعات تقاريـرها السـنوية متضمنة كمًا هائلاً من المعلومات والبيانات.

وتكاد تكون نفقات هذه الإحصاءات لا تذكر، وكثيرًا ما تتاح للمتخصصين بيانات أكثر تفصيلاً من الإدارات المسئولة عن إصدار مثل هذه الإحصاءات، إلا أن ما نشـر فى شـكل إحصـاءات رسمـية يمثل تراكمًا بالغ الضخامة، ويرد عليها بعض الانتقادات لما تتسم به من أوجه نقص، من أهمها:

١ــ رغـم فائـدتها إلا أنهـا غالبًا ما تحتاج إعادة معالجتها وترتيبها لتلبي حاجات الباحث ومتطلبات العملية البحثية الخاصة به.

٢ــ قـد لا تغطـى أوجـه محددة يحتاجها الباحث، وبعض البيانات ذات الصلة بالمشكلات البحثية فى عالم السياسة قد تكون نادرة أو غائبة أصلاً.

٣ــ عـدم الدقـة، فرغم الطابع الرسمى للإحصاءات فإنه قد لا يكون دقيقًا، ولا يسـتطيع البـاحث مـراجعة أو التأكد من الإجراءات التى اتبعت فى جمعها وتنظيمها.

٤ــ قـد تخضـع بعـض البـيانات للتلفيق، أو تصاغ بشكل يتمشى وما تعلنه الحكـومات، مثلاً حساب معدلات التضخم قد يتم وفق طرق وتقديرات لا تعـبر بدقة عن الواقع وعدد الأحزاب السياسية وما يرتبط بها من وثائق قد لا يعبر عن تعددية حزبية حقيقية..

وقـد يجد الباحث ضرورة الاستعانة بمثل هذه الإحصاءات، رغم ما تحمله من أوجـه نقص وعيوب، ويصبح على الباحث فى مثل هذه الحالة أن يكون يقظًا، ويعالج مـثل هـذه المثالب، باعتماد بيانات متعددة المصادر، أو بإدخال أوجه النقص ضمن الاحتمالات التى يثيرها تنظيم وتحليل البيانات التى يستخدمها.

الوثائـــق: تتميز المجتمعات المتقدمة بتوافر قدر كبير من المعلومات والوثائق بها، ســـواء فـــيما يتعلق بالأفراد أو الجماعات والمنظمات فضلا عن الدولة أو المجتمع، وما يرتبط بكل مستوى من أنشطة وسجلات وعلاقات.

قـــد يحتاج الباحث السياسى إلى مثل هذه الوثائق فى بحثه، وهو ما يختلف من بحـــث إلى أخر وفق موضوع البحث والمشكلة البحثية. فالباحث الذى تدور تساؤلاته حول زعيم أو قائد سياسى، أو تنظيم أو مؤسسة كحزب أو هيئة تشريعية مثلاً، يكون فى حاجة إلى بيانات حول الزعيم أو الحزب أو المؤسسة التشريعية.

ويميز البعض بين نوعين من الوثائق والسجلات فردية أو شخصية، وجماعية أو تتعلق بمنظمات ومؤسسات مختلفة.

والسجلات الفردية لها أهميتها، وقد تشمل شهادات الميلاد ونتائج الامتحانات وشـــهادات الخبرة وسجل دخول وقراءات المكتبة وحسابات البنوك وقوائم العضوية فى جمعـــيات أو مؤسسات وهيئات، والخطابات ونصوص الخطب والكلمات وملفات الثـــروات، الأوسمـــة، الهيـــئات والمنح، المؤسسات العلاجية أو القانونية أو العسكرية وغيرها.

وسجلات أو وثائق المنظمات أو المجتمع تتراوح من النظام الأساسى والقواعد التنظيمـــية إلى وثائق التأسيس والسجلات المالية ومضابط الجلسات وشروط العضوية ومعايير العمل بالمؤسسة ووقائع الاجتماعات واللقاءات وغيرها.

وقـــد تكـــون الوثائق موضع اهتمام – الفرد أو المؤسسة أو المجتمع – فتتخذ إجـــراءات وضمانات من أجل دقة وسلامة المعلومات الخاصة بها، وفى هذا الإطار قد يميـــز الـــبعض بين الوثائق الأولية، وتتضمن معلومات مباشرة من صاحب الوثيقة، أو وثائق ثانوية، والتى تحوى معلومات مستخلصة من وثيقة أخرى.

وتعـــتمد أهمية الوثائق فى البحث على المنهج المستخدم، وتلعب الوثائق أهمية خاصة مثلاً من خلال المنهج التاريخى، أو منهج دراسة الحالة ومتابعة تطوراتها.

مـــن المصـــادر وكـــذلك بعض الإجراءات المنهجية الخاصة، منها تمثيل بعض الأحـــداث، أو نماذج المحاكاة، والتى تستخدم أحيانا على نحو متكرر وقد يشارك فيها عـــدد من الباحثين والعاملين فى المؤسسات أو الشخصيات ذات الأهمية فى الأحداث. مـــثال ذلـــك نموذج محاكاة مجلس الشعب أو جامعة الدول العربية والتى يتم تطبيقها بكلـــية الاقتصـــاد جامعـــة القاهرة، ويحضرها إلى جانب عدد من الطلاب والمهتمين

شخصيات وقيادات بارزة، كرئيس مجلس الشعب، أو أمين عام جامعة الدول العربية، الأمر الذى يضفي أهمية خاصة على مثل هذه النماذج.

جمع البيانات من المراجع (المكتبة كمصدر)

جميع البحوث تعتمد على المكتبة كمصدر البيانات والمعلومات، بما فى ذلك البحوث الميدانية التى تحتاج فى إطارها النظرى إلى الكتب والدوريات، والأدبيات السابقة، من هنا لاغنى للطالب أو الباحث عن مكتبة بحثية توفر له دعمًا أساسيًا فى العملية البحثية بمراحلها المختلفة.

وتضم المكتبة قوائم مفهرسة بالكتب والدوريات[1]، والإصدارات المختلفة الأشكال، ابتداء من الكتيبات والنشرات إلى دوائر المعارف والقواميس الشهيرة. كما أضحت كثير من المكتبات توفر لعملائها خدمات مكتبية حديثة وغنية عبر شبكات الانترنت. كما تضم المكتبة عادة قسمًا للرسائل العلمية[2]

ورغم ما تقدمة المكتبة، والعاملين بها، من إرشاد للطلاب والباحثين، فإن على الباحث أن يعد قائمة أولية بالمصادر الأساسية فى بحثه، يمكن تطويرها وتحديثها خلال مراحل العملية البحثية. ويسترشد الباحث فى ذلك عادة بالأدبيات السابقة وما ورد بها من قوائم بالمصادر، أو بزملائه والجماعة العلمية التى ينتمي إليها، فيمكن للباحث أن يستفيد بآراء هؤلاء وإرشادهم، فضلاً عن الاهتمام بالهوامش التى يطالعها أثناء قراءاته، والرجوع إليها للاستعانة بها فى إعداد الخطة البحثية.

من الضرورى أن يكتسب الباحث القدرات الأساسية التى تكفل حسن استخدامه المراجع، والمهارة فى القراءة والاختيار، فيتعلم أنواع ودرجات للقراءة

---

(1) يقصد بالدوريات المجلات العلمية، والكتب والتقارير السنوية، وتنشر المجلات كثير من الموضوعات التى لا تنشرها الكتب، بشكل دورى ومتخصص، فتصبح مصدرًا رئيسيًا لمثل هذه المعلومات، أما الكتب والتقارير الدورية ــ ومن أهمها تقارير التنمية البشرية والبنك الدولى، والتقرير الاستراتيجى للأهرام على سبيل المثال ــ فتضم مثل هذه التقارير أحدث البيانات والإحصاءات والتطورات فى ميادين مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية.

(2) تمثل هذه الرسائل والأطروحات العلمية أهمية خاصة للطلاب والباحثين المبتدئين، فهى تمثل محصلة تجربة مفيدة لهؤلاء مما يجعلها أكثر فائدة، ليس فقط كمصدر للمعلومات، وإنما فى التعرف على تجارب الآخرين فى صياغة الخطط البحثية الملائمة، بعناصرها ابتداء من تحديد الموضوع والمشكلة البحثية إلى تحديد وصياغة الإطار النظرى وصولاً إلى النتائج.

السـريعة أو العابرة، والدقيقة المتفحصة، فهو لا يقرأ تفصيلات كل شئ بدقة، فى كل المصادر أو المراجع، وهو لابد وأن يقرأ قراءة ناقدة، وينتقى، ويركز انتباهه، ويتوقف هـذا الانـتقاء على قدرات الباحث من جهة، وعلى طبيعة المادة المطلوبة ، ومرحلة البحث التى يمر بها فى بحثه.

ففى المرحلة الأولية يفضل إعداد قائمة مراجع أولية، يركز الباحث على عدد محـدود منها بحيث يكفى لإعطاء الباحث نظرة شاملة للمشكلة، وأبعادها، وقد يوسع مـن قراءاته حتى ينتهي من إعداد خطة البحث، بحيث تتضح أمامه مقومات وعناصر العملية البحثية متكاملة.

كـذلك ينبغـى على الباحث أن ينظم وقته أثناء وجودة بالمكتبة، ليحقق أقص اسـتفادة ممكنه. ويمكن للباحث، فى المكتبات التى تستخدم الحواسب الآلية، أن يقوم بنفسـه بالبحث عن مواقع المراجع باستخدام الحاسب، عن طريق نظام فهرست هذه المراجع، وعادة ما يكون ذلك وفق الترتيب الأبجدى لاسم المؤلف، أو الترتيب الأبجدى لعنوان المرجع[1]

---

(1) أو حسب الموضوع، وأحيانًا حسب كلمات مفتـاحية على الباحث انتقـائها بعناية، على سبيل المثال عند البحث عن كتاب لوشيان باى وعنوانه "أوجه التنمية السياسية"، فيتم البحث كما يلى:

أولا عن طريق اسم المؤلف مقلوبًا كما يلى: Pye, Lucian W.

ثانيا : عنوان الكتاب: Aspects of Political Development

ثالثا الموضوع : Political Development

رابعا: الكلمات المفتاحية: من أمثلتها:

Political Change & Political Modernization & Institution Building & Democratization

كما تتبع المكتبة عادة نظامًا محددًا للرجوع إلى المجلات العلمية والدوريات بها فى سهولة، وفى حالة عدم وجود المقـال أو المـرجع بالمكتبة، قد يستطيع الباحث من خلال الحاسب الآلى الوصول إلى ذلك المرجع: فبعض المكتـبات المـتطورة تتيح للباحث امكانية الاستعارة من مكتبة أخرى عن طريق الحواسب، وبعضها الأخر يمكـن الـباحث عـن طريق شبكة الانترنت من الحصول على مراجع لاتضمها المكتبة، سواء كاملة، أو مستخلصـات مـنها، وذلك وفق قنوات ونظم محددة. ويسير عدد متزايد من المكتبات إلى تقديم مثل هذه التسهيلات للباحثين.

لتيسير عملية جمع وتصنيف البيانات، يقوم الباحث باستخدام البطاقات، بحيث تحمل كل بطاقة فكرة واحدة يسبقها عنوان للفكرة، ومصدرها [بيانات المرجع بما فيها رقم الصفحات، كما فى الشكل (١) بطاقة المعلومات][1]

ويمكن للباحث ترتيب البطاقات ترتيبًا مستقلاً، وفق تسلسل الأفكار الذى يضعه الباحث، فيكون لدية إمكانية أن يستهل الكتابة دون الرجوع إلى المصادر الأصلية. على أن يراعى الباحث شروط وقواعد الإقتباس، والتلخيص أو الاستفادة من المراجع المختلفة. وكثير من البحوث يثبت عدم أصالتها بسبب عدم احترام هذه الشروط والقواعد.

أنواع الاقتباسات

فى النقل عن المراجع والاقتباس منها يراعى وجود مستويات من هذا النقل وفقًا لأنواع الاقتباسات

١ــ نقل المحتوى مباشرة من المصدر، وهذا محظور إلا فى حدود ضيقة تمامًا، ووفق إشارة واضحة تفقد النقل الحرفي، ويجب تجنب مثل هذه الاقتباسات بقدر الإمكان (Ferre 1983: 82)

٢ــ نقل ملخص النقاط المركزية من أفكار يتم تلخيصها تمامًا ــ أو ما يسمى بالهيكل العظمي للمحتوى Skeletal of Outline Note [انظر شكل(٢) بطاقة هيكل المحتوى].

٣ــ تلخيص أكثر إسهابًا للعناصر الأساسية التى تناولها الكاتب فى مؤلفه حيث يغطيها الملخص بشكل تقريبي.

٤ــ تعليق ونقد ، وهذا أفضل للباحث ، فالقراءة هنا تتجاوز مرحلة النقل والاقتباس إلى مرحلة التحليل والتمحيص، وإضافة رؤية أكثر عمقًا واتساعًا، وإثارة التساؤلات حول أفكار المؤلف الذى نقرأ له، ونتائج مؤقتة ــ يتم تطويرها ــ حول أفكاره.

---

(1) بالنسبة للكتاب يسجل الباحث: اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومكان النشر ودار لنشر وسنة النشر ورقم الطبعة. وبالنسبة للمقالات يسجل: اسم المؤلف وعنوان المقال واسم المجلة ورقم المجلد ورقم العدد وتاريخ صدوره، وصفحات المقال. وفى الحالتين قد يسجل اسم المكتبة الموجود بها المصدر ورقمه على الأرفف.

إن التراكم العلمي لا يتحقق من خلال النقل والاقتباس، وإنما من خلال النقد والتصحيح، والإضافة والحوار، والتحليل والتوفيق. والباحث عليه أن يكتسب مهارة فى تجاوز نص بعينه، ليكون عضوًا مرموقًا فى جماعته العلمية، التى تقوم على تعدد الرؤى والوضوح والشفافية، والنقد البناء، والتصحيح وتكامل جهود الباحثين وتضافرها. فيضيف بعضهم إلى بعض فى سياق من الأمانة العلمية، واحترام آراء وحقوق وملكية الآخرين فيما يكتبونه وينشرونه.

ويفضل أن يعبر الباحث بأسلوبه الخاص عن الأفكار، أو يختصرها، وقد يضيف فى مكان خاص تعليقه عليها أو تعديلات من عنده. وفى بعض الحالات قد يقوم بالاقتباس، عندما تكون العبارات المنقولة ذات أهمية خاصة، وفى هذه الحالة يوضع الإقتباس بين علامتى تنصيص كما هو بالأصل. وفى حالة الحذف يضع مكان ما حذفه ثلاث فقط متتالية، وإذا أضاف يضع ما يضيفه بين قوسين.

اسم المؤلف سنة النشر	بيانات الكتاب
عنوان المرجع	بالمكتبة
مكان النشر واسمه ص	
_____	
_____	
_____	
ملاحظات (اقتباس / عنوان فرعى ....)	

شكل (١) مثال لتصميم بطاقة معلومات

الأصل _____ _____ _____ (اسم المؤلف السنة رقم الصفحة)
عنوان الفكرة عناصرها الأساسية (هيكل المحتوى) • _____ • _____ • _____ (رقم الصفحة بالأصل)

شكل (٢) مثال لتصميم بطاقة هيكل المحتوى

المصدر Ferre 1993: 83.

المراجع والتوثيق العلمى للبحث

يتناول هذا الجزء ثلاث عناصر أساسية على النحو التالى:

أولها ويتعلق باعتبارات الدقة والأمانة العلمية فى استخدام المراجع.

وثانيها: ويتعلق كيفية الإشارة فى المتن، أو خلال سياق البحث ، إلى المراجع.

وثالثها: وينصب على قائمة المراجع والمصادر التى ترد عادة فى نهاية البحث أو الرسالة العلمية.

اعتبارات الدقة والأمانة العلمية:

تقتضى الأمانة العلمية احترام الباحث لحقوق الملكية الفكرية للآخرين، ومعنى هـذا أن عليه أولاً أن يذكر المرجع الذى نقل عنه، وثانيًا أن يقرأ بنفسه جميع المراجع التى أوردها كمصادر فى بحثه، وثالثًا أن يذكر، فى حالة تعذر المصدر الأصلى، اسم هذا المصدر الأصلى، واسم المرجع الذى نقل اسم هذه المرجع الأصلى نقلاً عنه[1]

وافـتقاد الأمانة العلمية، والدقة، يعنى عدم إعطاء كل ذى حق حقه، وإهدار حقوق المؤلف. رغم ذلك قد يلجأ بعض الباحثين إلى إسناد أبحاثهم إلى مصادر وأصول أوردهـا أحد المراجع التى نقل عنها هؤلاء الباحثون، دون أن يكونوا قد اطلعوا على هـذه الأصول بأنفسهم، واقتصروا على المرجع المنقول عنه، وفى حالات كثيرة تكون هذه المراجع بالإنجليزية، بينما المرجع المنقولة عنه بالعربية، ويصبح مثل هؤلاء الباحثين أمـام خيارين، كلاهما غير مقبول: فإما تجاهل المرجع المنقول عنه (عادة بالعربية) وفى هـذا إهـدار كامل لحقوقه، وللأمانة والدقة التى تميز الباحثين. وإما أن يذكر المرجع (بالعـربية) والمصادر الأصلية (باللغة الأجنبية) وفى هذا دليل على عدم تحمل الباحث عـناء الـرجوع للمصـدر الأصلى بسبب قد يكون مشقة القراءة بلغة أجنبية. وكلا الخيارين يعرض الباحث، وعمله، لانتقادات قاسية، بل وشكوك فى الصفة العلمية لمثل هذا السلوك غير الأمين.

وهناك من يرى أن الأمانة العلمية تقتضى أن يذكر الباحث فقط المصادر التى اطلـع عليها، واستخدامها بشكل جوهرى فى الموضوع، لصلتها الوثيقة. أما المصادر التى ترد عرضًا، ولم يستند إليها فى بحثه بشكل أساسى ، أو التى تعد ذات صلة هامشية بالموضوع، فلا داعى لأن تضمها القائمة. فلا يعقل أن يستخدم الباحث قائمة المراجع كأداة لتضخيم جهده شكلاً، أو خلق انطباع باتساع المصادر التى استخدامها.

---

(1) ويشير إلى ذلك عند ذكر المرجع من خلال عبارة (نقلاً عن) وبالإنجليزية cited after أو اختصارها c.a.

الإشارات المرجعية فى المتن

الطريقة التقليدية للإشارة إلى المرجع فى المتن أى خلال سطور البحث هى أن يوضع رقم عقب انتهاء المعلومة المنقولة عن المرجع مباشرة، ويدون هذه الرقم كهامش (بنط أصغر) أسفل الصفحة. أو فى نهاية الجزء من البحث، سواء كان فصلاً أو بابًا، أو فى نهاية البحث، ثم تكتب بجوار الرقم بيانات المرجع وفق الترتيب التقليدي المعروف[1]

وثمة طرق أخذت تنتشر، حديثًا نسبيًا ــ وتشترط بعض المجلات العلمية أن تجرى صياغة البحث وفقًا لبعض هذه الطرق الحديثة ليصلح النشر بها ــ دون استخدام الترقيم فى المتن ودون تسجيل بيانات المرجع أسفل الصفحة ــ أو ما يسمى بالحواشى ــ أو نهاية الجزء أو نهاية البحث، فبدلاً من كتاب الرقم يكتب مباشرة اسم المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة، داخل قوسين.

مثال ذلك (Almond 1996: 26) وإذا وجد لنفس المؤلف مرجعين لنفس العام يرمز لأحدها بالرمز A والآخر بالرمز B (Almond 1996a: 26) ويكون ترتيبهما وفق التسلسل الأبجدى للعنوان.

وفى حالة وجود مؤلف أخر يحمل اسم الموند يكتب اسم المؤلف كاملاً (G. Almond 1996b: 54) وذلك اعتمادًا على أن تفاصيل بيانات المرجع واردة فى قائمة المراجع الملحقة بالبحث، وقد يكتب اسم المؤلف يليه رقم المرجع فى قائمة المراجع، ثم رقم الصفحة (Almond (14) 54). أى أن رقم المرجع قد حل محل سنة النشر. وعمومًا يفضل الطريقة الأولى التى يذكر فيها الباحث سنة النشر لما لها من معنى يرد مباشرة لدى القارئ المتخصص.

ومن الضروري أن يستخدم الباحث طريقة نمطية واحدة خلال صفحات بحثه كاملاً فى توثيق المراجع سواء فى الإشارات المرجعية بالمتن أو فى كتابه قائمة المراجع.

ويختلف ترقيم المراجع الواردة بأسفل الصفحة، عن الترقيم إذا ورد فى نهاية البحث أو الجزء من البحث، فالترقيم الأخير ــ بنهاية البحث أو الباب أو الفصل ــ

---

(1) اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ومحل النشر والناشر والسنة ورقم الصفحة بالنسبة للكتب، أما المقالات المنشورة فى دوريات فتبدأ باسم المؤلف ثم عنوان المقال بين علامتى تنصيص ثم المجلة ورقم المجلد والعدد والسنة ورقم الصفحات. وجرى العادة على أن يكتب عنوان الكتاب أو اسم المجلة بطريقة مميزة، كأن يوضع تحت كل منهما خط، أو يكتب بخط Bold أو مائل.

يكـــون مسلســـلاً للبحث كله، أو الباب أو الفصل بكاملة، أما الترقيم فى أسفل كل صفحة فإنه يأخذ مسلسلاً مستقلاً لكل صفحة على حدة، وإن كان بعض الباحثين قد يجعـــل مـــن هذا المسلسل متصلاً للبحث كاملاً، أو للفصل أو للباب كل على حدة حسب نظام الترقيم الذى يتبناه.

وقد يستخدم أسفل الصفحة ـــ حيث موقع التذاييل أو الحواشي ـــ لأغراض أخـــرى، إلى جانـــب الإشارات المرجعية، منها الإحالة إلى موقع آخر بالبحث يتضمن معلـــومات ذات صلة، أو شرح وتوضيح لما يرد بالمتن حتى لا يتسبب وروده بالمتن فى الإخلال بتسلسل البحث، أو لبيان معلومات ذات صلة غير مباشرة فيفضل الحواشي حتى لا تقطع تسلسل عبارات وأفكار المتن.

وباستثناء الإشارات المرجعية التى تحتاج إلى ترقيم، فإن الإحالات، والشروح الهامشـــية تســـتخدم علامـــات مثل * ، ** بدلاً من الأرقام ، حيث تكتب مثل هذه العلامات بالمتن، وفى أسفل الصفحة[1]

ويلاحـــظ أن المـــرجع إذا ورد لأول مرة، واتبع الباحث نظام الترقيم بأسفل الصـــفحة أو عقب انتهاء الفصل أو البحث، يذكر كاملاً، أما إذا ذكر فى مرات تالية يتبع النظام الآتى:

أولاً: بالنسبة للمراجع العربية، يكتفى، بعد اسم المؤلف غير مقلوب، بذكر عبارة: نفـــس المرجع، أو المرجع السابق، ويتلو ذلك مباشرة: رقم الصفحة ص... وذلك فى حالة عدم وجود مرجع آخر مختلف يفصل بين بيانات المرجع الوارد للمـــرة الأولى، وبياناته للمرة الثانية. أما إذا وجد مرجع أخر يفضل بين هذه البـــيانات فى المرة الأولى والثانية، ففى هذه الحالة يكتب: اسم المؤلف، مرجع سابق ، ص...

ثانيًا: بالنســـبة للمـــراجع الأجنبية: تتبع نفس القواعد حيث تذكر بيانات المرجع كـــاملاً عند وروده للمرة الأولى، وإذا تكرر ثانية دون فاصل بين المرة الأولى والثانـــية تكتب الإشارة المرجعية كما يلى:..... P ,.Ibid وفى حالة وجود فاصـــل بين الإشارة إلى المرجع باللغة الإنجليزية للمرة الأولى، والإشارة الثانية

---

(١) وأحيانًا تأخذ ترقيمًا عاديًا، سواء أسفل الصفحة، أو عقب كل فصل أو جزء ، وهو ما يعمل به البعض.

تكـــتب الإشارة المرجعية الثانية كما يلى[1]:Op.Cit., p.. وذلك عقب اسم المؤلف غير مقلوب.

ونظـــرًا لأن المراجع لا ترتب أبجديًا، فى هذه التذاييل أو الحواشى، فإن أسماء المـــؤلفين لا تقلب. وقد يعتمد الباحث على محاضرات غير مطبوعة، أو حوار شخصي أو مقابلة أو برنامج إذاعى مثلاً، فيرد باعتباره مصدرًا كما يلى: اسم المؤلف ، حديث شخص حول (أو محاضرة أو برنامج...) بتاريخ

وعادة يتم الفصل بخط مستقيم بين متن الرسالة والحواشى أسفل الصفحة.

وقد تستخدم بعض الاختصارات فى الحاشية [2]، منها على سبيل المثال:

ص	=	صفحة	–	P.	وهى اختصار لصفحة	Page
جـ	=	جزء	–	Vol.	وهى اختصار لجزء	Volume
ط	=	طبعة	–	(edn.)	وهى اختصار لكلمة	Edition
د ت	=	دون تاريخ نشر	–	n.d.	وهى اختصار دون تاريخ	No date
				Abst.	وهى اختصار رسمه	Abstract
				(ed.)	وهى اختصار لمحرر	Editor
				Bull.	وهى اختصار رسمه	Bulletin

PP. 20- 25 = الصفحات

من ٢٠ إلى ٢٥

PP. 25f = صفحة ٢٥

والصفحة التالية لها

---

(1) فى جميع هذه الأحوال يوضع خط تحت كلمة المرجع السابق، أو مرجع سبق ذكره، أو مرجع سابق، أو Ibid. أو Op. Cit. أو تكتب أيا منها بخط مائل أو Bold.

(2) يراعى أن كل كلمة مختصر تنتهي بنقطة أو يفصل بينها بمسافة خالية عادة، وإن كان هذا ليس القاعدة العامة فى المختصرات باللغة العربية، حيث قد يرد عقب ص مثلاً رقم الصفحة والذى قد يختلط بالنقطة وتقرأ باعتبارها صفرًا.

قائمة المراجع:

تعد قائمة المراجع أحد مكونات البحث الأساسية، ولا يمكن اعتبارها عنصرًا تكميليًا، فالبحث العلمى يستمد أهميته، فى جانب أساسي منه، من قائمة المراجع التى تضم جميع المصادر التى استخدمها الباحث فى بحثه، ويفترض دائمًا أن تدون هذه القائمة بدقة تامة.

وتختلف قائمة المراجع، وما تخضع له من قواعد وأسس، فى البحث العلمى، عنها فى الكتب الدراسية، أو الكتب التى تتناول موضوعًا محددًا، فهذه الأخيرة قد ترد فيها قائمة "مراجع مختارة" أو مراجع لقراءات إضافية مقترحة، مراجع موصى بقراءتها، وقد تشمل ما يعرف باسم Bibliography اى تضم كل المراجع التى سبق نشرها فى موضوع الكتاب أو البحث. والحقيقة أن هذه الطريقة لم تعد ممكنه اليوم، فى القرن الحادى والعشرين، ولم تعد شائعة الاستخدام بهذا المعنى، مع التطور الغير مسبوق فى حجم التراكم المعرفى.

أما قائمة المراجع المحددة References والتى تتضمن جميع الصادر التى اعتمد عليها البحث، فهى التى تتبعها الرسائل العلمية والبحوث فى شتى فروع المعرفة العلمية، ويجب أن تتمتع بدرجة رفيعة من الأمانة العلمية،ويراعى بوجه خاص شرطين رئيسيين فى مثل هذه القائمة للمصادر:

أولاً: أن ترد جميع المراجع المشار إليها فى متن البحث فى هذه القائمة، ويجب التأكد من أن أى مرجع بالقائمة قد استخدمه الباحث وورد فى سياق البحث فعلاً.

الثانى: عندما يذكر أى مرجع ضمن القائمة، فإن هذا يعنى أن الباحث قد اطلع عليه فعلاً، ومن ثم لا يجوز أبدًا نقل مرجع من مرجع أخر، وإذا تعذر الوصول إلى المرجع الأصلى فإن هذا لا يبرر للباحث أن يذكر المرجع الأصلى دون تنويه إلى طريقة استخدامه، أى عن طريق المرجع الآخر.

وعدم مراعاة الشرطين السابقين، يجعل القائمة تفقد مغزاها الحقيقى، مما يؤثر على موثوقية البحث، وما أقسى الحكم على الباحث فى هذه الحالة، وفى أمانته العلمية، وقدراته ومصداقيته كباحث.

ويجب مراعاة الدقة الكاملة عند كتابة قائمة المراجع، كما يراعى التزام طريقة واحدة نمطية فى كتابتها بكاملها، وتتحقق هذه الدقة من خلال الخطوات الآتية:

١ــ مراجعة كلمات كل مرجع، وتصحيح أخطاء الطباعة، فالباحث مسئول عنها، كلمــة كلمــة، وخصوصًا أسماء المؤلفين والمحررين، وعناوين كل مرجع كما وردت فى أصولها، بالمرجع الأصلى[١] ولا يجوز كتابة ترجمة لعنوان المرجع الإ إذا كانت تلك الترجمة منقولة عن المرجع ذاته.

٢ــ التأكد من صحة بيانات كل مرجع: كالأسماء والعناوين وبيانات النشر وأرقام الصــفحات، ومراجعة ذلك بدقة، والتأكد من صحة أرقام الصفحات بالنسبة للمقالات المنشورة فى كتب تم تحريرها بمعرفة آخرين، وطريقة كتابتها، بحيث يكــتب اســم مؤلــف المقال فعنوان المقال وأرقام صفحاته، وقدر ترد أرقام الصــفحات فى نهاية بيانات المرجع، ثم: فى: ويذكر اسم المحرر وتوضع كلمة (محرر) أو (محررين) بين قوسين ــ وبالإنجليزية (.ed) أو (.eds) ــ ثم عنوان الكــتاب ومكان وسنة النشر.. كما يجب مجاراة الإشارات المرجعية بالمتن مع بيانات قائمة المراجع.

٣ــ لا تختصر عناوين الكتب نهائيًا، ولا تختصر كلماتها، كما لا توضع بين علامات تنصيص.

وإذا وجــد عــنوان فرعى فقد يوضع بعد العنوان الرئيس نقطتان: ثم يكتب العــنوان الفرعى بنبط أصغر حجمًا من البنط الذى كتب به العنوان الرئيس. أما أسماء الدوريات فقد تختصر، إذا كان ذلك معترفًا به، وإن كان يفضل أن تكتب كاملة كما وردت فى لغاتها الأصلية.

وعــند كــتابة المــرجع يراعى أن اسم مؤلف الكتاب ــ أو مؤلف المقال فى الــدوريات العلمية وفى الكتب المحررة ــ يأتى فى البداية، ويكتب الاسم مقلوبًا عادة، بمعــنى أن اسم العائلة يأتى أولاً، للباحث الأول أو الوحيد، يليه الحرف الأول من كل مكــون من مكونات اسمه[٢] ويلى ذلك أسماء المؤلف أو المؤلفين المشاركين معه- أن

---

(1) حتى إذا وردت بها أخطاء فى هذا المرجع الأصلى، على أن ينوه الباحث إلى ذلك، بوضع كلمة (Sic) بين قوسين.

(2) تعد الأسماء المركبة المكونة من جزئين بينهما شرطة اسمًا واحدًا، وتظل كلمة مثل لكلمة .Jr (وهى اختصار لكلمة Junior) فى نهاية الاسم بعد كتابته مقلوبًا.

وجـــد أكثر من مؤلف- على أن يذكر أسماء هؤلاء مقلوبة[1] ويكتب الحرف الأول لكـــل مكـــون من مكونات الاسم بحجم كبير (كابتل) وبقية المكون بالحروف العادية (الصـــغيرة)، وإذا تعـــددت أسماء المؤلفين فى المرجع الأجنبي يكتب اسم المؤلف الأول مقلوبا يليه ما يلى: .et.al بدلاً من أسماء المؤلفين الآخرين.

بالنسبة للمراجع العربية هناك مع يتبع نفس الطريقة، فتدون مقلوبة، أى يأتى اسم العائلة أولاً ثم فاصلة، للمؤلف الأول أو الوحيد، ثم اسمه الأول والثانى، ثم فاصلة، يلـــيه اسم المؤلف الثانى بالطريقة ذاتها ـــ وهكذا بالنسبة للمؤلف الثالث ومن يليه.. وقد يكتب اسم المؤلف الأول فقط يليه: وآخرون، بدلاً من أسماء هؤلاء الآخرين.

وهـــناك من يميز اللغة العربية عند كتابة اسم الباحث، فلا ترد الأسماء مقلوبة، وإنما تأتى بالشكل المعتاد ـــ أى لا يكتب فيها اسم العائلة أولاً ـــ ومثل هذه الطريقة العاديـــة شائعة، وينتقدها البعض على اعتبار أنها لا تعين على ترتيب المراجع على نحو ســـليم، كما أن استخدامها فى إشارات مرجعية بالمتن، وفق الطريقة الحديثة ـــ حيث يوضـــع اسم العائلة للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين بالمتن ـــ قد يسبب ارتـــباكًا وخلطًا فى الأسماء مقارنة بطريقة اعتماد اسم العائلة أولاً، التى تعد وفق هؤلاء أكثر سهولة وتنظيمًا.

---

(1) يلاحـــظ أن اســـم المؤلف، فى الإشارات المرجعية بالمتن، يأتى طبيعيا، غير مقلوب، وفق الطريقة التقليدية، وتـــتفق فى ذلك المراجع العربية وغير العربية ، كما قد ترد أسماء المؤلفين فى قائمة المراجع بعد اسم المؤلف الأول، غـــير مقلـــوبة، إلا أنه يلاحظ فى الحالات العادية أن الأسماء تأتى مقلوبة راجع فى ختام هذا الجزء مقارنة للطريقة التقليدية وإحدى الطرق الحديثة فى كتابة الإشارات المرجعية بالمتن، وقائمة المراجع النهائية.

وقـــد تشترط بعض المجلات والدوريات، اتباع طريقة معينة فى كتابة قائمة المراجع، كأن ترد أسماء المـــؤلفين جميعها مقلوبة ـــ وعلى الباحث أن يكون على دراية بمثل هذه النظم ، وإلا قد لا يمكنه نشر بحثه ـــ وقد يشترط أن يوضع بين كل مؤلف والأخر فاصلة منقولة، وقد يوضع قبل اسم المؤلف الأخير كلمة and أو توضـــع فاصلة منقوطة بدون هذه الكلمة، وعادة تتيح كل دورية للباحثين إمكانية التعرف على القواعد والشروط الخاصة بها فى توثيق المراجع.

عقب اسم المؤلف مباشرة تأتى سنة النشر[1]، وتوضع بين نقطتين فى المراجع الأجنبية، وفى المراجع العربية بين قوسين، حتى لا تختلط النقط بمكونات الرقم الدال على سنة النشر، وهذه واحدة من الطرق الحديثة التى انتشرت نسبيًا مؤخرًا.

وهناك طريقة تقليدية، مازال يتمسك بها البعض، حيث ترد وفقا لها سنة النشر فى نهاية بيانات المرجع، مباشرة قبل الأرقام الدالة على الصفحات (راجع أمثلة الطريقتين التقليدية والحديثة فى كتابة الإشارات المرجعية وقائمة المراجع).

ويفضل للطالب، أو الباحث، الذى يستخدم الطريقة الحديثة فى كتابة إشاراته المرجعية الواردة بالمتن- اسم المؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين – أن يستخدم الطريقة الحديثة فى كتابة قائمة المراجع فى نهاية بحثه – اسم المؤلف وسنة النشر ومكان النشر والناشر – حيث ييسر هذا للقارئ، وللباحث ، الرجوع إلى بيانات المرجع كاملة بالقائمة عند استعراض أيًا من الإشارات المرجعية، وتتفق البيانات الواردة فى كلٍ من الإشارات المرجعية بالمتن وقائمة المراجع فى طريقة عرض البيانات وترتيبها، خصوصا اسم المؤلف وسنة النشر، مما يوفر الوقت والجهد، لذا يوصي البعض بالتزام الطريقة الحديقة فى كتابة المراجع بالمتن والقائمة. ومن الأهمية بمكان ضرورة التزام طريقة نمطية موحدة لكتابة الإشارات المرجعية فى كل صفحات البحث، والتزام طريقة موحدة فى كتابة قائمة المراجع بكاملها.

عقب اسم المؤلف ــ وسنة النشر وفق الطريقة الحديثة ــ يأتى عنوان الكتاب ، ويكتب عادة تحته خط ــ أو بخط مائل أو بخط أسود سميك Bold ــ على أن يتبع الباحث طريقة موحدة فى بحثه.

أما إذا كان المرجع مقالاً ــ أو فصلاً فى كتاب ــ فيكتب عنوان المقال أو الفصل بين علامتى تنصيص، ويكتب بعد هذا العنوان كلمة فى: ــ وبالإنجليزية in ــ ثم يرد بعد ذلك بيانات الكتاب الذى ورد به هذا المقال أو الفصل، أى العنوان ثم مكان النشر واسم الناشر وإذا كان للكتاب محرر يكتب بعد اسم هذا المحرر كلمة

---

(1) بالنسبة للمقالات المنشورة فى مجلات علمية أو دوريات تصبح سنة النشر هى السنة الصادر فيها مجلد الدورية، والمعروف أنه فى حالة عدم وجود تاريخ للنشر فى كل الأحوال، يكتب مكان سنة النشر: دون تاريخ (د.ت) وبالإنجليزية .no date (n.d.)

(محرر) بين قوسين، أو (محررون)، ــ وبالإنجليزية (.ed) أو (.eds)[١] ــ وعند كتابة أرقام الصفحات تكتب صفحات المقال أو الفصل كاملة ص ــ وبالإنجليزية PP... ــ وهو ما يجب مراعاته دائمًا فى قائمة المراجع.

أما كتابة عنوان المرجع بالنسبة للدوريات، فإنه يأتى عقب اسم المؤلف وسنة النشر، وفق الطريقة الحديثة كذلك، حيث يأتى عنوان المقال، وبخط عادى ــ على خلاف عنوان الكتاب الذى يكتب بخط مميز كأن يكون أسود ثقيل Bold أو مائل أو يوضع تحته خط ــ وعقب ذلك يأتى اسم المجلة أو الدورية وهو الذى يكتب عادة بطريقة مميزة، وقد يكتب مختصرًا[٢]، ويأتى بعد ذلك عدد المجلة أو الدورية، ورقم الصفحات. هذه إحدى أهم الطرق الحديثة لكتابة مراجع الدوريات، أما الطريقة التقليدية، التى ما يزال كثيرون يتبعونها، فيجعل سنة النشر تأتى عقب اسم المجلة، ورقم المجلد فتصبح هى سنة صدوره، يعقبها أرقام الصفحات.

عند ترتيب قائمة المراجع يراعى أن تأتى الكتب أولاً ــ وتبدأ بالعربية يليها الكتب الصادرة باللغات الأجنبية ــ ثم المقالات والدوريات ــ العربية فالأجنبية ــ وقد توجد مصادر أساسية كالمخطوطات مثلاً، توضع فى رأس القائمة، أو مصادر أقل أهمية كالصحف والنشرات حيث تأتى عقب الكتب والدوريات. وينصح الطالب أو الباحث عادة بمراجعة ما صدر عن زملائه وأقرانه، وما جرى عليه نظام البحوث والدراسات والرسائل العلمية فى الكلية أو فى المعهد والجامعة التى ينتمى إليها، أو الجماعة العلمية التى يسترشد بها.

وداخل قائمة الكتب العربية يتم ترتيب المراجع ترتيبًا أبجديًا وفق اسم المؤلف. وإذا كان لمؤلف واحد ــ أو أكثر ــ قائمة من المراجع فالطريقة التقليدية أن يكتب اسم المؤلف، أو المؤلفين، مرة واحدة، ويستبدل هذا الاسم بخط طويل كلما تكرار بشكل متتال. لكن ثمة من يدعو إلى كتابة اسم المؤلف ــ أو المؤلفين ــ كاملاً فى كل مرجع باعتبار ذلك طريقة حديثة يجب أن تحل محل الطريقة التقليدية السابقة[٣]، والتى يظل الكثيرون متمسكين بها.

---

(1) قد توضع كلمة محرر أو محررون أو تحرير بين قوسين أو بين فاصلتين أو نقطتين، وبالإنجليزية توضع .ed أو .eds بين نقطتين أو قوسين، والقاعدة فى اللغة الإنجليزية النقطتين.

(2) مثال ذلك اختصار اسم الدورية The American Political Science Review إلى .APSR

(٣) يلاحظ استثناءات متكررة على هذه القاعدة، ومازال الكثيرون يميلون إلى كتابة خط طويل محل اسم المؤلف بدلاً من كتابة نفس الاسم تكراراً، لسهولة ذلك من الناحية العملية.

وهكذا يتم ترتيب القائمة أبجديًا بالنسبة للكتب العربية والأجنبية، والدوريات العـربية والأجنبية. ويلاحظ عند إعداد مثل هذه القوائم، فى حالة وجود بحوث لذات المؤلف، أو المؤلفين:

١ــ تـرتيب البحوث ذات المؤلف الواحد وفق سنة النشر، الأقدام فالأحدث، مع التمييز بين ما ينشر فى عام واحد بالحروف a, b, c..... وذلك وفق الترتيب الأبجـدى لعـناوين تلك المراجع التى تشترك فى المؤلف الواحد وسنة النشر الواحدة.

٢ــ فى حالـة اشتراك أكثر من مؤلف ، ترتب البحوث وفق سنة النشر ، الأقدام فالأحداث، وفى حالة النشر فى عام واحد يتم التمييز ــ فى حروف a , b , c.... ــ وفق الترتيب الأبجدي للمؤلف الثانى، فإذا وجد أكثر من بحث، يكون التـرتيب وفـق الحروف الأبجدية للمؤلف الثالث وهكذا تسرى القاعدة مهما تعدد أسماء المؤلفين.

وتـرتبط قائمـة المـراجع بلغة البحث، فإذا كتب البحث أو الرسالة باللغة الإنجليـزية، تكـتب جمـيع المراجع عادة باللغة الإنجليزية، وقد تترجم هنا ، المراجع العربية، إما وفق النطق ككلمة السياسة الدولية Al Seyassah Al Dawliah أو وفق المعنى: International Politics وإن كانت طريقة النطق أكثر انتشارًا، لأنها تدل على الدورية دون التباس.

أمـا الأبحاث والرسائل العلمية التى تكتب باللغة العربية فتكتب فيها المراجع، كما سبق ذكره، باللغتين العربية والأجنبية، وتأتى المراجع باللغة العربية أولاً عادة يليها المـراجع الأجنبـية، فى قائمتين للكتب ، وقائمتين للدوريات، عربية وأجنبية كذلك، وجميع هذه القوائم تحت مسمى واحد للقائمة (المراجع)[١]

---

(١) يمكـن للطالـب أن يضيف إلى قائمة المراجع، أو إلى جانبها، قائمة بأهم مواقع الإنترنت التى قد يكون اعتمد علـيها، أو ذات الصـلة الوثيقة بالموضوع، أو قائمة عناوين على الشبكة الدولية يرى أنها ذات صلة وثيقة بمعالجـته أو أن لها مغزاها. وقد تبدو مثل هذه القوائم ذات أهمية فى بعض موضوعات على سبيل المثال: تتبع أحـداث جارية أو قريبة أو مصادر أو بنوك للمعلومات أو غيرها من اعتبارات تتعلق بموضوع البحث وطرق معالجته.

المفاضلة بين نظامي التوثيق:

بناء على ما سبق، يكن التميز بين نظامين أساسيين لتوثيق المصادر والمراجع التى يستند إليها البحث: أحدهما تقليدى والثانى حديث، وكل نظام يعتمد على أسس مختلفة لصياغة الشكل الذى تظهر به كلا من الإشارات المرجعية أو قائمة المراجع:

١ــ الإشارات المرجعية الواردة بالمتن، سواء ذكرت فى سياق البحث ذاته ضمن سطوره، أو جاءت على شكل هوامش أو تذييلات فى أسفل الصفحات أو عقب انتهاء البحث، أو انتهاء الفصل أو الباب الذى وردت به.

٢ــ قائمة المراجع كما يتم إعدادها فى نهاية البحث، والتى تعد جزءًا أساسيًا من العملية البحثية.

والنظامان يمثلان مرحلتين فى تطور توثيق مصادر العملية البحثية فى علم السياسة، النظام الأول، ويشار إليه هنا على اعتبار أنه نظام تقليدى أو معتاد جرى عليه العمل لفترات ممتدة، وهو نظام يعتمد على بيانات المرجع كاملة أو مطولة ، حتى فى الإشارة المرجعية التى تتم وفقًا له بالمتن، وترد البيانات بشكلها المعتاد وترتيبها التقليدى: اسم المؤلف فالعنوان ثم مكان النشر والناشر وسنة النشر.

النظام الثانى، وهو الأحدث ، وأخذ فى الانتشار خلال العقدين الأخيرين، ليحل محل النظام الأول تدريجيًا، وعلى نطاق متزايد، بحيث أضحى التزام قواعد هذا النظام من الشروط التى تفرضها العديد من الدوريات والمجلات المتخصصة لنشر البحوث بها، فلا تنشر إلا البحوث التى تلتزم به. وهو نظام يعتمد فى شكله الأكثر انتشارًا على بيانات موجزة تمامًا فى الإشارات المرجعية خصوصًا، وإبراز سنة النشر لتأتى فى مكانه تالية مباشرة لاسم المؤلف فى كلا من الإشارات المرجعية وقائمة المراجع.

وأهم ما يميز هذا النظام الأحدث

١ــ تتميز الإشارات المرجعية التى ترد بالمتن بالقصر الشديد، وتأتى فى شكل مبسط حيث يوضع اسم المؤلف (عائلته) وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين، وقبل رقم الصفحة نقطتان:

٢ــ تأتى الإشارات المرجعية بالمتن، أى ضمن سطور البحث، ونادرًا ما تستخدم الحواشى ــ أسفل الصفحة أو بآخر البحث أو أجزائه ــ لهذه الإشارات المرجعية.

٣ـ تخطى سنة النشر باهتمام نوعى خاص، وتأتى مباشرة بعد اسم المؤلف، أو المؤلفين، سواء فى الكتب أو الدوريات، وسواء كان ذلك فى البيانات التى تتناولها الإشارات المرجعية بالمتن، أو فى البيانات التى تتناولها المراجع ضمن قائمة المراجع النهائية للبحث، ويسرى هذا النسبة للكتب المؤلفة ، والمحررة ، والمقالات والدوريات أو المجلات العلمية، والصحف والوثائق والمواد غير المنشورة والبحوث باللغات العربية والأجنبية.

ولا شك أن الأخذ بنظام موحد للتوثيق العلمى لمراجع البحث ييسر عملية ضبط المراجع، والتدقيق فيها، ومراجعتها، ومجاراة الإشارات المرجعية بالمتن مع المراجع المناظرة بالقائمة النهائية للمراجع.

٤ـ لم تأخذ طريقة كتابة المراجع العربية ملامح واضحة أو مستقرة معترف بها لتطور موازى، رغم أنه يمكن تطبيق نفس القواعد عليها، ويشترط فى هذه الحالة ليمكن الاستفادة مما ييسره النظام الحديث التسليم بإمكانية الاعتماد على اسم العائلة للمؤلف، بشكل معترف به، كشرط أولى لإمكانية الإفادة من وراء إحداث التطور الموازى، وإلا فإن التطور سيكون فى حدود من يقبل بهذا الشرط، أو فى شكل وطريقة لا تكفل السرعة وضبط المراجع ومراجعتها بسهولة.

وفيما يلى أمثلة توضح بعض التطبيقات للنظامين، يحاول هذا الكتاب تقديمها، معتمدًا على بعض الحالات والمصادر سواء فيما يتعلق بالإشارات المرجعية فى صفحات البحث أو الرسالة، أو فيما يتعلق بقائمة المراجع التى ترد فى نهاية البحث أو الرسالة، وكجزء أساسى منها:

أمثلة للمقارنة بين النظام التقليدى والنظام الحديث فى توثيق مراجع البحث

أولاً: الإشارات المرجعية فى المتن أو التذييلات

المصـــادر / النظـــام	النظام التقليدى	النظام الحديث
الكتب لمؤلف واحد	C. A. Ake, Theory of Political Integration (Illinois: The Dorsey Press, 1967); PP. 40-52.	(Ake 1967 : 40-52)
الكتب لمؤلفين اثنين أو ثلاثة	Gabriel Almond and sidney Verba. The Civic Culture (Boston: Little, Brown, 1965) P. 44.	(Almond & Verba 1965: 30)
الكتب لأكثر من ثلاثة مؤلفين	Leonard Binder et. al., Crises and Sequences in Political Development (Princeton: Princeton University Press 1971), PP. 101- 134.	(Binder et. al. 1971: 101 – 134).
الكتب التى يحل اسم المحرر فيها محل المؤلف	Herbert feigle and May Brodbeck, (eds.) Readings in the Philosophy of Science (New York: Appleton. Century – Crofts, 1953), P.12.	(Feigle & Brodbeck 1953 12)
مقالات أو فصول فى كتب محررة	Marcela M. Miguel and Michael J. Berland, " The future of Democracy in Eastern Europe" in Tatu Vanhanen, (ed.) Strategies of Democratization (London: Taylor & Francis Ltd. 1992), PP. 77- 87..	(Miguel & Berland 1992 : 77-87).

تابع الإشارات المرجعية فى المتن أو التذييلات

المصادر \ النظام	النظام التقليدى	النظام الحديث
مقالات فى مجلات علمية	Kenneth E. Sharpe, "The Real Cause of Irangate", Foreign Policy 68 (Fall, 1987), P. 19.	(Sharpe 1987 19)
مواد صحفية	Editorial. The Egyptian Gazette, Jan. 20, 2003.	(The Egyptian Gazette, Jan. 20, 2003)
مواد غير منشورة	Abdelghaffer Rashad, "Traditionalism and Modernity in the Japanese Political Experience" (unpublished Ph. D. Dissertation, Cairo University, 1981), PP. 26-40.	(Rashad 1981 26- 40)
مواد فى لقاء أو مقابلة	Hassan Ibrahim, Private interview with the author, Cairo, sept. 22, 2003.	(Ibrahim 2003)
مراجع عربية	كمال المنوفى مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة (الكويت: وكالة المطبوعات ، ١٩٨٤) ص ١١٠ ١١٤	(المنوفى ١٩٨٤ ١١٠ – ١١٤)
	مصطفى كامل السيد. "الاستقلال الوطنى وتوجه التنمية المستقلة" فى على الدين هلال (محرر) الاستقلال الوطني (القاهرة: المكتب العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢) ص ٣٩ ــ ٩٠.	(السيد ١٩٨٢ ٣٩–٩٠)
	عبد الغفار رشاد "ديمقراطية الثقافة السياسية"، قضايا عربية، عدد ٣ (يوليو ١٩٧٩)، ص ١١٩ – ١٤٠	(رشاد ١٩٧٩ ١١٩ – ١٤٠)

أمثلة للمقارنة بين النظام التقليدى والنظام الحديث فى توثيق الإشارات المرجعية

ثانياً: المراجع كما تكتب فى القائمة النهائية

النظام / المصادر	النظام التقليدى	النظام الحديث
الكتب لمؤلف واحد	Ake, C.A. Theory of Political Integration. Illinois: The Dorsey Press, 1967.	Ake, C. A. 1967. Theory of political integration. Illinois: The Dorsey press.
المكتب لمؤلفين اثنين أو ثلاثة	Almond, Gabriel and Verba, Sidney. The Civic Culture, Boston: Little, Brown, 1965.	Almond, Gabriel and Verba, Sidney. 1965. The civic culture. Boston: Little, Brown.
الكتب لأكثر من ثلاث مؤلفين	Binder, Leonard; Coleman, James S.; LaPalombara, Joseph; Pye, Lucian W.; Verba, Sidney and Weiner, Crises and Sequences in Political Development. Princeton: Princeton University Press, 1971.	Binder, Leonard; Coleman, James S.; LaPalombara, Joseph; Pye, L. W.; Verba, Sidney and Weiner, Myron 1971. Crises and sequences in political development. Princeton: Princeton University Press.
الكتب التى يحل اسم المحرر فيها محل المؤلف	Feigl, Herbert and Brodbeck, May. Eds. Readings in the Philosophy of Science. New York: Appleton- Century – Crofts, 1953.	Feigl, Herbert and Brodbeck, May. Eds. 1953. Readings in the philosophy of science. New York; Appleton – Century – Crofts.
مقالات أو فصول فى كتب محرره	Miguil, Marcela M. And Berland, Michael J. "The Future of Democracy in Eastern Europe" in: Vanhanen, Tatu . ed. Strategies of Democratization. London: Taylor & Francis Ltd. 1992.	Michall J. 1992. "The future, of democracy in eastern europe" in Vanhamen, Tatu. Ed. Strategies to democratization. London: Taylor & Francis, Ltd.

تابع المراجع كما تكتب فى القائمة النهائية

المصادر \ النظام	النظام التقليدى	النظام الحديث
مقالات فى مجلات علمية	Sharpe, Kenneth E. "The Real cause of Irangate" Foreign Policy 68 (Fall, 1987), pp. 19-41.	Sharpe, Kenneth E. 1987. " The real Cause of Irangate", foreign policy 68: 19-41.
مواد صحفية	The Egyptian Gazette, Editorial, Jan . 20, 2003.	The Egyptian Gazette, Editorial, Jan. 20, 2003.
مواد غير منشورة	Rashad, Abdelghaffar. "Traditionalism and Modernity in the Japanese Political Experience. Unpublished Ph. D. Dissertation, Cairo university, 1981.	Rashad, Abdelghaffar. 1981. "Traditionalism and modernity in the Japanese political experience" Unpublished Ph. D. Dissertation, Cairo University.
مواد فى لقاء أو مقابلة	Ibrahim, Hassan, Private Interview with the Author. Cairo. Sept. 22, 2003.	Ibrahim, Hassan. 2003. Private interview with the author. Cairo. Sept. 22, 2003.
مراجع عربية	المنوفى ، كمال مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤	المنوفى ، كمال، ١٩٨٤ مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة الكويت: وكالة المطبوعات.
	السيد، مصطفى كامل. "الاستقلال الوطنى وتوجه التنمية المستقلة" فى: هلال، على الدين (محرر) الاستقلال الوطنى، القاهرة: المكتب العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢	السيد، مصطفى كامل.١٩٨٢ "الاستقلال الوطنى وتوجه التنمية المستقلة" فى: هلال، على الدين (محرر) الاستقلال الوطنى، القاهرة: المكتب العربى للبحث والنشر.
	رشاد ، عبد الغفار ، "ديمقراطية الثقافة السياسية" ، قضايا عربية عدد ٣ (يوليو ١٩٧٩) ، ص ١١٩ — ١٤٠	رشاد، عبد الغفار، ١٩٧٩، "ديمقراطية الثقافة السياسية" ، قضايا عربية عدد ٣ ، ص ١١٩ ــ ١٤٠

الدراسات السابقة

يعـد المسح المنظم للأدبيات السابقة مسألة بالغة الأهمية ، واكتشاف الباحث أن آخـرون سـبقوه إلى معالجة موضوع بحثه أو مشكلته البحثية يفتح له آفاق هامة للاسـتفادة من هؤلاء ، وكيف حددوا المشكلة البحثية ، والتساؤلات والفروض؟ وما هـى المكونات والعناصر التى شكلت الخطة البحثية بمراحلها ؟ وكيف صاغوا الإطار النظرى، وما المعلومات التى قاموا بجمعها وتحليلها. وللباحث أن يستكشف ذلك برؤية ناقـده، لـيرى أوجه النقص وجوانب الضعف فيها، وليحدد الجديد الذى يمكن أن يضيفه من خلال بحثه إلى تلك المحاولات السابقة.

الهدف من الدراسات السابقة

تفـيد الأدبيـات السابقـة الباحثـين والطـلاب فى جوانب عديدة من أهمهـا:

١ـ التعـرف على نتائج الدراسات التى سبق لباحثين آخرين القيام بها، حتى يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون.

٢ـ الوقوف على أحدث الدراسات، وتطور حالة الحقل، وتحديد الباحث موقعة، والمساهمة التى يمكنه تقديمها من خلال بحثه، مهما تكن محدودة أو ضئيلة.

٣ـ اكتسـاب الـباحث الخـبرة، وإدراكه الطريقة التى من خلالها قام الباحثون الآخـرون بـبحوثهم (تحديد مشكلة البحث وموضوعه وتساؤلاته، المناهج والفـروض، جمع وتحليل البيانات، صياغة النتائج، الشكل المتكامل للبحث فى مرحلته النهائية..).

٤ـ اكتشـاف أبعـاد جديدة فى الظاهرة موضع الدراسة أشار إليها الآخرون، أو متغيرات وعوامل إضافية لم تكن فى حسبان الباحث.

٥ـ قـد تساعد الدراسات السابقة فى التعرف على محاولات التنظير فى الموضوع، أو علـى الأطـر النظرية البديلة، أو نظريات أو نماذج محددة تضمنتها هذه الدراسات.

وقـد أخـذت الأدبيات السابقة تشكل جزءًا أساسيًا من البحوث والرسائل العلمية، إلا أنه ليس ضروريًا على الإطلاق أن تتضمن هذه الأدبيات استعراضًا لكافة المـراجع التى يرد ذكرها فى قائمة المراجع، فقد تفيد بعض المراجع، أو نتائج وعناصر نشـرها بحـوث سـابق، فى سياق البحث أو تحليل أو تفسير بعض البيانات.. لكنها

لاتكـــون وثـــيقة الصـــلة بالموضوع لدرجة تبرر استعراضه ضمن الدراسات السابقة. فالهدف من الأدبيات السابقة التى تناول فيها باحثون آخرون نفس موضوع البحث ـــ أو موضـــوع وثيقة الشبه به ـــ هو عدم تكرار جهود سابقة، والبدء من حيث انتهت هذه الجهود لإكمال عملية التراكم المعرفى ، وسد الفجوات أن وجدت، والإضافة إلى جهود الآخرين.

لذلك يكون على الباحث عند استعراضه الدراسات السابقة أن يعالج بشكل كلـــى، وقـــد يقـــارن بين، هذه الدراسات الســـابقة للوقـــوف على أوجه التشابه والاخـــتـــلاف بينها، ومـــا يضيفه كل منها، ومحاولة إبراز ما سوف يقدمه من خلال بحثه من مساهمة ـــ مهمـــا تكن محدودة ـــ كما يمكن له أن يقدم بناء على استعراض تلـــك الدراســـات الســـابقة معالجة تتميز عنها من حيث بلورة أكثر تحديدًا لمشكلة البحث، وإطار نظـــرى أكثر ملاءمة ، وبحث أكثر تكاملاً وإحكامًا فى مجمله.

شروط المسح المنظم للأدبيات السابقة:

يصـــبح على الطالب مراعاة مجموعة من الشروط والاعتبارات عند استعراضه للأدبيات السابقة فى بحثه ، حتى لا يصبح هذا الاستعراض أحد أوجه الانتقاد الرئيسية التى توجه إلى بحثه ، وخطته البحثية

و مـــن الشـــروط التى يجب مراعاتها عند استعـــراض الباحث للأدبيـــات السابقة

١ـــ الدراســـات السابقة ليست حشوًا زائدًا أو كماليًا، إنها يجب أن تتسم بالإيجاز والتحديد والوضوح.

٢ـــ وأن يـــتم الانـــتقاء بعناية بين أكثر الدراسات اتصالاً بالموضوع، وقربًا منه، ولـــيس من المعقول استعراض أعداد هائلة من الدراسات ـــ فى عصر اتسعت فـــيه المعـــرفة، وحقق العلم تراكمًا ـــ كأن يتخذها الباحث ديكورًا أو ستارًا يخفى به واقع بحثه.

٣ـــ أن يكـــون العرض نقديًا، وليس مطلوبًا على الإطلاق أن يستغرق الباحث فى عـــرض مسهب لهذه الأدبيات، والعرض النقدى يتطلب التحليل، وقد يفرض تحديـــد الحجج والبراهين، أو الاستناد إلى وقائع محددة، أو دراسات وحجج ذات قيمة ومغزى.

٤ــ الخـــروج بنتيجة واضحة محددة حول ما سوف يقدمه الباحث بالنظر إلى هذه الدراســـات الســـابقة، أى بلـــورة مساهمة بحثه ـــ مهما كانت ضئيـــلة ـــ وليس من المعقول أن يقوم بتكرار نفس جهود الآخرين.

٥ــ تتـــنوع المساهمات الممكنة للباحث: مثل سد ثغرات كشفت عنها الدراسات السابقة، أو إثبات خطأ فرضياتها، أو إضافة متغيرات أو عوامل جديدة.

٦ــ علـــى الـــباحث أن يضع نصب عينيه دائمًا أن تكون بؤرة بحثه ومحور تركيزه ذات طابع خاص، لم يسبق تناوله، سواء فى طريقة المعالجة، أو المنهج أو الإطار الـــذى ترسمه خطته البحثية، أو فى طريقة العرض وتسلسل الموضوع وصياغة عناصره ونتائجه.

الفصل الخامس
تقييم البحث والرسائل العلمية

تختلف عملية التقييم باختلاف نوع البحث، فالبحوث التى تنشرها الدوريات تخضع للتحكيم بصورة تختلف عن تحكيم الرسائل العلمية، وإن خضعت لأسس مشتركة يراعيها المحكمون عادة، كذلك فإن لكل دورية نظامها الخاص بها للتحكيم، وعادة ما يتولي المحرر الأكاديمي للدورية وتقييم البحث مبدئيًا لتقرير صلاحيته للنشر، ثم يرسل إلى اثنين أو أكثر من المحكمين لإبداء رأيهما، وقد يخفيان اسميهما، وهذا ما يحدث عادة، أو تخفيهما إدارة التحرير، وعادة ما يقوم الباحث بتصحيح وتصويب بحثه فى ضوء ملاحظات المحكمين، أو يدافع عن وجهة نظره ويبررها لجهات التحكيم. والحقيقة أنه يندر وجود بحث خال من التصحيحات والنواقص، أو التعديلات والتنقيحات التى يقترحها المحكمون، مهما كان قدر المؤلف ومكانته.

مسئولية الباحث

وعلى الباحث أن يراعى مسئوليته عن وضوح صفحات نسخ البحث المقدمة للتحكيم، وعن الأخطاء اللغوية والمطبعية، وعن مستوى دقة وصحة البيانات والأرقام الواردة فيه.

وعلى الباحث أن يتحلى بالمثابرة، وحسن استقبال الانتقادات، وأن يتسع صدره لوجهات نظر وتعديلات المحكمين، وأن يدافع عن وجهات نظره، أو الآراء التى يتبناها بحجة واضحة ومنطق وإقناع، وأن يدير الحوار مع المحكمين بمسئولية وحكمة.

وعلى المحكم أن يتسم بالحيدة والموضوعية التامة، دون تهجم، ودون إفراط فى المدح، بحيث تسير عملية التقييم فى مسارها الموضوعي والنقدي البناء، وعليه أن يضع نصب عينيه دائمًا أهمية الحياد، وتقبل ردود الباحث، وتقدير موقفه، حتى لا ينصرف الباحث عن بحثه، رغم احتمال تضمنه نتائج هامة، أو جهدًا واضحًا، أو يبحث عن جهة أخرى للنشر. وفى حالة رفض البحث عليه أن يوضح بشكل لا إبهام فيه الأسباب التفصيلية لقراره، والمبررات القوية التى دفعته لتبنى هذا القرار، وعدم إمكانية المعالجة الجزئية لعناصر أو مكونات البحث المختلفة أو تطويرها لتحظى بالصلاحية.

وتتضمن عملية التقييم رغم اعتمادها إلى حد بعيد على شخصية القائم بالتحكيم أو التقييم، تتضمن بشكل عام عدة اعتبارات تقسم عادة إلى

- ١ــ اعتبارات شكليـــــة.
- ٢ــ اعتبارات موضوعية.
- ٣ــ اعتبارات منهجـــية.

وهـــذا التقســـيم تعسفي هدفه تبسيط وتصنيف عناصر التقييم، دون اهتمام بالفروق بين اعتبارات منهجية قد تختلط بأخرى موضوعية أو شكلية.

ويقصـــد بالاعتبارات المنهجية ما يتعلق بتنظيم جهد الباحث، وتقسيم البحث إلى أبـــواب أو فصول ومكونات، وكيفية تحقيق الترابط والتناسق بينها، وذلك فضلاً عـــن خطـــوات الـــبحث وتسلسلها، ووضوح الجهد الذى بذله الباحث، سواء على مســـتوى المعالجة أو عرض البيانات أو استخدام المكتبة والمصادر الميدانية فى بحثه، وقد يكون من الأهمية بمكان أن يشير إلى صعوبات ومعوقات خاصة وقفت فى سبيل بحثه.

كما تتصل هذه الاعتبارات بالتزام الباحث الإطار النظرى الذى تبناه ونجاحه فى الخطـــوات المختلفة التى مر بها البحث، وصولاً إلى النتائج، وتفسير وتحليل البيانات والمعلـــومات، كذلك قد تتضمن بوجه خاص التزام الباحث أساسيات المنهج العلمي الـــذى تبـــناه فى دراسته، وأهم مقولاته، وكيف التزم بما يفرضه هذا المنهج، وكذلك أدوات جمـــع البيانات المختلفة، وكيف قام باستخدامها، وإلى أى مدى نجح فى ذلك، بحـــيث يتم الوقوف على مدى نجاح الباحث فى توظيف ــ والحقيقة فى تطويع ــ مثل هذه الأدوات والمناهج لخدمة العملية البحثية.

وكـــثير من الدراسات والبحوث تتضمن جهدًا كبيرًا يبذله الباحث، لكن قد ينقصـــه التنظـــيم والترتيب الجيد، أو الربط بين مكونات البحث، أو الدقة فى صياغة عـــناوين أجـــزائه الرئيسية والفرعية، على عكس الجهد الذى يقترن بحسن التنظيم، والـــبراعة فى ربط الأجزاء والعناصر ارتباطًا عضويًا ومنطقيًا متسلسلاً بحيث يقود كل قسم إلى الآخر، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تمكن الباحث منذ البداية من التحديد الدقيق للمشـــكلة البحثـــية، وللإطار النظري، بحيث يمكنه أن يمسك باقتدار وكفاءة بالخيط الأساســـي الذى يجمع من حوله نسيج عمله المتكامل، وقد يجعل تساؤلاً مركزيًا يمثل هـــذا الخيط المركزي، وتساؤلات فرعية يجيب عنها كل قسم من أقسام بحثه فى تناغم وانسجام ليسهم كل مكون أو عنصر فى المنتج النهائى ــ البحث ــ فى كليته.

ولا تقتصـــر الاعتبارات المنهجية على تنظيم البحث وأقسامه وترابطها فقط، وإنمـــا تتناول مجددًا خطة البحث والخطوات الأساسية التى تتضمنها، والتى يفترض أن يـــتم تعديلـــها كلمـــا تقدم البحث، لتعكس فى نهاية العملية البحثية كلاً متكاملاً يجد

ترجمته الوافية فى البحث ذاته، وهو ما تؤكده الطبيعة الدائرية للعملية البحثية، وارتباطها بمخطط البحث ومكوناته.

أما الاعتبارات الشكلية فإنها تنصب على الشروط التى تتعلق بهيكل البحث الخارجي، حيث تقسيم البحث إلى مقدمة وأبواب أو فصول وخاتمة وملاحق وقائمة مراجع، يضاف إلى ذلك العنوان وقائمة المحتويات وغيرها من مواصفات مرعية فى معظم الجهات المانحة للدرجات العلمية فى العالم، أو جهات النشر المعروفة.

كما يدخل ضمن هذه الاعتبارات أسلوب الباحث فى العرض، ودقة تعبيراته، وإحكام صياغته، كذلك التزام الباحث قواعد اللغة وتصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية، وأيضًا المطبعية، وغيرها من عناصر دقيقة ومتفرقة قد يتم تجميعها من قبل المحكمين لتصبح بمثابة أوجه نقص يلتزم الباحث بمعالجتها.

وتتناول الاعتبارات الموضوعية جوهر الموضوع والمعلومات والبيانات التى قام الباحث بمعالجتها، وتحليله للآراء المختلفة.

اعتبارات موضوعية فى تحكيم البحث

ومن أهم الشروط أو الاعتبارات الموضوعية التى قد يركز عليها المحكمون:

١ــ قدرة الباحث على عرض آرائه، وآراء الآخرين، وعلى تحليلها تحليلاً نقديًا عميقًا.

٢ــ إلمامه بالموضوع، وإحاطته بأكبر قدر من المصادر التى عالجته.

٣ــ القدرة على التفسير، وتجاوز عمليات الرصد والوصف والتشخيص إلى التفسير وإبراز الاحتمالات المختلفة للعلاقة بين المتغيرات مثلاً، أو ربطها بظروف معينة، على أن يراعى دائمًا دقة التحليل.

٤ــ المساهمة العلمية التى يضيفها الباحث من خلال بحثه، أو مساهمة البحث فى مجال حل بعض المشكلات السياسية أو الاجتماعية على مستوى الدولة أو الجماعة.

وينصح الباحث عادة بأن يعد نسخة أولية من بحثه، بعد الانتهاء منه، ليسلمها إلى بعض ممن يثق بهم، سواء من أعضاء الجماعة العلمية، أو زملائه فضلاً عن المشرف، ويطلب من هؤلاء إبداء آرائهم فى المسودة. والحقيقة أن عليه أن يعود أكثر من مرة إلى تلك المسودة لمراجعتها، وعليه إدخال كل تطوير ممكن، والرجوع مجددًا إلى

المصادر الضرورية، أو التى يشير عليه بها زملائه وأساتذته بهدف التطوير وسد الثغرات فى بحثه.

كـــذلك فـــإن مناقشة الرسالة العلمية قد تكون مناسبة ملائمة، ولا تتكرر، للوقوف على أهم أوجه النقص والثغرات فى بحثه، وعليه حسن استثمار تلك المناسبة، ودائمًـــا فـــإن النقد البناء سبيل تطوير البحث العلمي، الذى هو محصلة لتراكم جهد علمـــي، لا يـــتوقف عن التصحيح والتصويب، ولا يستغنى عن تعاون وتضافر جهود الآخرين، وإبداع وتنوع الرؤية، وتواضع الباحث وتقبله النقد، دون إهمال أو تراجع من الباحث فى أن يدافع بعناية عن آرائه وتحليلاته.

الجزء الثاني

مناهج واقترا بات البحث

لا يـــوجد فـــرق حقيقى فى استخدامات علماء المناهج بين مصطلحي المنهج والاقتـــراب ـــ وحتى الإطار التحليلي يستخدم أحيانا كمرادف أيضاً دون أدنى اعتبار لمـــا يعنيه ـــ كل ما هنالك أن العادة قد جرت على أن يأتي بعض المناهج تحت عنوان اقتراب ـــ كتحليل النظم والثقافة السياسية والبنائية الوظيفية ـــ وبعضها الآخر تحت عـــنوان منهج، كالنخبة السياسية والقرار السياسي ودراسة الحالة، أو المنهج التجريبي أو التاريخـــي أو المقارن، وسوف يتبع التصنيف هنا ما جرت عليه التسميات دون أن يحمل ذلك أية دلالة.

ويعالج هذا الجزء أهم المناهج فى أربعة أبواب وفق التقسيم التالى

الباب الأول :مناهج محورها يتعلق بالبنية أو المؤسسة أو الثقافة ،وتشمل هذه المناهج

١ــ اقتراب تحليل النظم.
٢ــ منهج الاتصال
٣ــ اقتراب الثقافة السياسية
٤ــ المنهج المؤسسي الحديث

الباب الثانى :مناهج محورها يتعلق بالوظيفة أو الجماعة،وتشمل

١ــ الاقتراب البنائي الوظيفي
٢ــ منهج تحليل الجماعة
٣ــ منهج النخبة السياسية
٤ــ منهج صنع القرار

الباب الثالث مناهج محورها التاريخ أو المقارنة ، وتشمل

١ــ المنهج التاريخي.
٢ــ المنهج المقارن

الباب الرابع :مناهج محورها التجريب أو الوصف أو الاستطلاع، حيث يمكن التمييز بين المناهج الثلاث الآتية

١ــ المنهج فى الدراسات الاستطلاعية.
٢ــ المنهج الوصفى
٣ــ المنهج التجريبى

الباب الأول

مناهج محورها يتعلق بالبنية أو المؤسسة أو الثقافة

وتشمل هذه المناهج

١ــ اقتراب تحليل النظم.

٢ــ منهج الاتصال

٣ــ اقتراب الثقافة السياسية

٤ــ المنهج المؤسسي الحديث

الفصل الأول
اقتراب تحليل النظم

أهمية تحليل النظم

الهـــدف هنا هو إلقاء الضوء على تحليل النظم، مضمون هذا التحليل مفاهيمه وافتراضـــاته، التطورات والمسارات التى تطور خلالها، وكيف وصل إلى مرحلة تميزت بإســـهامات ومقولات أساسية قدمها ديفيد ايستون، والتى تحظى باهتمام خاص له ما يـــبرره فى الواقـــع، سواء لما تقدمه من فروض واعتبارات، أو ما أفرزته من مقولات تطورت خلال تحليلات ايستون، وتوجت بنموذجه لتحليل النظم.

الفروض الأساسية لتحليل النظم:

يقوم اقتراب ايستون على فروض أساسية، وفق ديفيد ايستون، أهمها

١ــ الـــنظام السياسي كوحدة التحليل الرئيسية ويضم وحدات أو أنظمة فرعية، ويشهد عملية التحويل بمعنى التفاعلات والعلاقات والأنشطة التى تتحول من خلالهـــا المـــدخلات والمؤثرات فى بنية النظام وأنسجته إلى مخرجات وقرارات وسياسات.

٢ــ المدخلات والمخرجات للنظام، والذى يقع ضمن بيئة، يفصله عنها وعن النظم الأخرى "حدود"، فصلاً تحليليًا أو نظريًا، وإن كان هذا لا يمنع أو يحول دون قـــيام علاقات تأثير متبادل بين النظام السياسي والنظم الأخرى، أو بينه وبين البيئة المحيطة.

٣ــ التغذية الراجعة كعملية تربط المكونات الثلاثة: المدخلات والمخرجات والبيئة مـــن جهـــة، وتقوم بعملية الإبقاء على النظام وحفظ وجوده واستمراريته من جهة أخرى.

يفتـــرض ديفيد ايستون أن الحياة السياسية إنما تشكل "نظامًا سياسيًا ملموسًا" والـــذى هو جانب من النظام الاجتماعي العام ككل. وقد اتجهت جهود ايستون لبناء نظرية سياسية موجهة وجهة امبيريقية. وبدأ ايستون جهوده هذه فى مطلع الخمسينات مـــن القرن العشرين بكتابه "النظام السياسي" ثم تطورت جهوده فى النصف الثانى من عقد الستينات لتطوير هذه النظرية من خلال وضع عدد من المفاهيم الرئيسية. ومحاولة صياغتها. على أمل أن تصبح ممكنة التطبيق امبيريقيًا.

وقد أكد ايستون على أربعة اعتبارات أساسية، تشمل

١ــ أهمـــية الإطـــار النظرى: فالبحث الامبيريقي بهدف المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها يتطلب فى النهاية بناء هيكل أو جسد لنظرية نظامية، ويتطلب التعميم، فالمعـــرفة العلمـــية هى معرفة نظرية تستند إلى حقائق، لكن الحقائق وحدها لا تفسر الحوادث، إذ لابد من أن تنظم بطريقة ما، وتنظيم الحقائق وربطها معًا، فى إطـــار علم السياسة، يسهم فى تصور ايستون، فى إصلاح المجتمع من خلال تطبيق المعرفة.

٢ــ الـــنظام فى مجمله ودراسة الحياة السياسية: إن دارسي الحياة السياسية يجب أن ينظـــروا إلى الـــنظام السياســـي ككل، وليس التركيز على حلول لمشكلات خاصـــة، والنظرية يجب أن ترتبط بالمعرفة الموثوقة، التى يمكن الاعتماد عليها، والبـــيانات الامبيريقية، والنظرية بلا حقائق قد تكون موجهة، لكن الوجهة لا تكون فى الاتجاه الصحيح، أى أن مغزى النظرية قد يتلاشى، وقيمة الحقائق قد تنتهي.

٣ــ البيـــئة والســـلوك الإنساني إن دراسة النظام السياسي تستند إلى نوعين من البـــيانات: أولهما: البيانات السيكولوجية التى تتعلق بالشخصيات والدوافع. وثانـــيهما: بـــيانات موقـــف معـــين يشير إلى النشاط الذى تصوغه وتشكله الـــتأثيرات البيئية. وهى التأثيرات التى مصدرها البيئة المادية والجغرافية والبيئة الاجتماعية بمكوناتها المختلفة.

٤ــ مفهوم التوازن قد توصف الحياة السياسية بأنها غير متوازنة عدم التوازن لا يعنى فقط التغير أو الصراع، وإنما الاتجاه المضاد للتوازن. التوازن إذن مفهوم فى عقل الباحث، يساهم فى فهم العالم الامبيريقي، بمعنى أن العقل يتصور نتيجة مـــا قد يكون، وهذه النتيجة قد تتعارض مع ما يحدث فعلاً فى الواقع العملي. والاختلاف بين الحالتين يمكن تفسيره وتوضيحه.

الخلاصة أن معالجة ايستون قد تضمنت صياغة لإطار نظرى عام، فمركز على الـــنظام ككل، وليس مجرد أجزاء منه، وكان على وعي بالتأثيرات البيئية على النظام، وأدرك الفروق بين حياة سياسية فى حالة توازن. وحياة فى حالة اختلال التوازن.

رفض مفهوم الدولة وتبنى مفاهيم السلطة والمجتمع

رفض ايستون مفهوم الدولة، بالنظر إلى الاختلاف والاضطراب فى المعانى الذى يثيره هذا المفهوم، فالنظام بالنسبة له يسمح بتحديد المفاهيم النظرية بوضوح، والقوة تفهم باعتبارها واحدة من مفاهيم عديدة ذات مغزى، تفيد فى دراسة الحياة السياسية. والقوة ترتبط بصياغة وتنفيذ السياسة السلطوية فى المجتمع، وتعتمد القوة على التأثير الذى يخضع له الآخرين، وضبط ورقابة القنوات والطرق التى من خلالها تتخذ، وتنفذ القرارات المحددة للسياسة، وبهذا فإن السياسة تتكون من ذلك النسيج الذى تشكله القرارات والتصرفات، التى توزع القيم.

تمثل مفاهيم القوة أو السلطة، وصنع القرارات أو السياسات، أهمية جوهرية فى تحليل ايستون للحياة السياسية كتوزيع سلطوي للقيم، ويقول ايستون: "إن الخطوة الأولى فى طريق اكتشاف بؤرة ومركز الدراسة أو البحث السياسي، هي ضرورة البحث عن معنى للمفاهيم الثلاثة: السياسة أو القرار المتخذ، السلطة، والمجتمع.

فالمجتمع فى رأي ايستون، وما يضمه من أبنية وعمليات، تحدد المراكز الاجتماعية، والأدوار التى يضطلع بها أعضاء هذا المجتمع، وتوفر لهم إمكانية تحقيق منافع محددة أو مكافآت وقيم، لا تكون متاحة للآخرين، فالمراكز والأوضاع والأدوار الاقتصادية مثلاً توفر لأصحابها قيم ومنافع اقتصادية، من عمليات الإنتاج والتبادل، وبالمثل فإن المؤسسات التعليمية والدينية والطبقية، وغيرها، تساعد على توزيع قيم، ومزايا ومنافع أخرى، تكون متاحة على نحو غير متساوي أو متكافئ فى المجتمع، وكل مجموعة من المؤسسات تساعد بطريقة أو بأخرى من طرق توزيع القيم فى المجتمع، وعلم السياسة والبحث السياسي، يُعد بحثًا متميزًا. وتميزه فى رأي ايستون يرجع إلى أنه يتناول هذا التوزيع للقيم، عندما يكون سلطويًا، أى عندما يجب أن يتم أو يُطاع. وذلك وفق أسس سيكولوجية وأخلاقية.

قد يكون مصدر هذه الطاعة أو القبول هو الخوف من النتائج المترتبة على المخالفة، كما قد يكمن هذا المصدر فى العادات والتقاليد، أو الرغبة فى التماثل أو قد تفرض هيراركية القيم وتدرجها أولوية لمتطلبات حفظ واحترام النظام الدستوري، بحيث تسبق أى متطلبات تستلزمها اتباع سياسة ما، أو قرار ما، وعدم مخالفتها.

تتعلق أهم مقولات ديفيد ايستون بالسمات العامة للنظام كما ناقشها، وتتضمن

أولا خصائص تتعلق بتحديد النظام ومكوناته والعلاقات بينها، فى شكل وحدات، وحدود، ومدخلات ومخرجات، وتمايز داخل النظام، وتكامل داخله.

ثانيًا: من المفترض أن النظم ذات طبيعة تكيفية، أو مرنة، فالنظم يجب أن تمتلك القدرة على الاستجابة للتواترات، والاضطرابات. ومن ثم أن تتكيف مع الظروف التى تحيط بها، ومع المؤثرات البيئية، وقد تقع النظم تحت تأثير ضغوط متغيرات جوهرية، وتأثيرات تتجاوز الإطار الذى توقعه الباحث مسبقًا.

ثالثًا: قد تمتلك النظم عمليات للحياة، بمعنى الوظائف الأساسية، لكنها قد تكون غير قابلة للاكتشاف، أو للتعرف عليها امبيريقيًا، وبدون هذه الوظائف الأساسية قد لا يكون فى إمكان النظام أن يستمر على قيد الحياة، إلى جانب طرق الاستجابة والتكيف التى من خلالها تتم إدارة النظام وبقائه.

رابعًا: تضم النظم وحدات أو عناصر تمثلها التصرفات أو الأفعال السياسية، ويقوم بهذه التصرفات أو السلوكيات السياسية أعضاء النظام، ويفترض ايستون أن مفهوم أعضاء النظام ــ بالرغم من أنه لم يقل ذلك صراحة ــ يشير إلى مجموعة معينة يمكن تحديدها من الأفراد الذين ينجزون أفعالاً أو تصرفات سياسية.

ويؤكد ايستون ضرورة الاهتمام مبدئيًا بمجموعة فرعية من هؤلاء الأعضاء، وهى السلطات، لأن النظم يجب ــ لكى تجعل الحركة الجماعية ممكنة ــ أن تمتلك مثل هذه السلطات.

خامسًا: وهذا يقود إلى المخرجات السياسية، والتى تشير فى مفهوم ايستون إلى القرارات، أو تصرفات السلطات وسياساتها المتخذة، كما قد تشير المخرجات عنده إلى التوزيع السلطوى للقيم.

وتمثل المؤثرات البيئية أهمية تحليلية خاصة فى كتابات ايستون، لكنه اعتبر أن من الممكن تبسيط مهمة تحليل أثر البيئة من خلال تركيز الانتباه على أنواع معينة من المدخلات، التى يمكن استخدامها كمؤشرات لأهم المؤثرات، وما تسهم به من ضغوط، عبر الحدود، فى النظم السياسية. وركز على نوعين رئيسيين من هذه المدخلات، هما: المطالب والتأييد، ومن خلال هذين النوعين من المدخلات فإن أنشطة واسعة فى البيئة يمكن أن تتخذ قنواتها فى التأثير فى الحياة السياسية، ومن ثم تعد مؤشرات رئيسية للطريقة التى بواسطتها تعدل الظروف والمؤثرات البيئية، وتصوغ عمليات النظام السياسي.

تطور مقولات تحليل النظم لدى ايستون

أشـــارت كـــتابات ايستون المبكرة إلى أهمية ما يحققه علم السياسة، إذا أمكن اســـتخلاص التعميمات التى تتجاوز خبرة أى نظام سياسي بمفرده، أو أى نظم سياسية تنتمي إلى نفس الحضارة أو الثقافة، بمعنى ضرورة التوجه المنهجي الذى يكفل الدراسة المقارنـــة للمؤسســـات السياسية، والتعرف على الطريقة التى من خلالها يمكن التعرف علـــى كيفية قيام تلك المؤسسات بإنجاز نفس المهام فى ظل الظروف المختلفة لكل نظام سياسي. لذلك أكد ايستون على أهمية اكتشاف المهام المتشابهة أو المحددة، فى كل نظام سياسي، معاصر أو تاريخي، فى سبيل تطوير علم السياسة.

لقد اعتبر ايستون أن التفاعلات السياسية فى مجتمع ما تشكل نظامًا للسلوك، وهـــذا النظام السياسي لا يمكن فصله أو عزله عن النظام الاجتماعي الشامل. وهكذا يمكن التمييز بين المتغيرات الجوهرية داخل النظام، خصوصًا تلك المتعلقة بتوزيع القيم وتواتر الإذعان أو الطاعة، والمتغيرات البيئية التى تؤثر فى النظام والمخرجات الناتجة عن الـــنظام. ويوضح الشكل التالي هذه السمات، وقد أصبح مألوفًا ومتداولاً لدى أغلب باحثى العلوم السياسية:

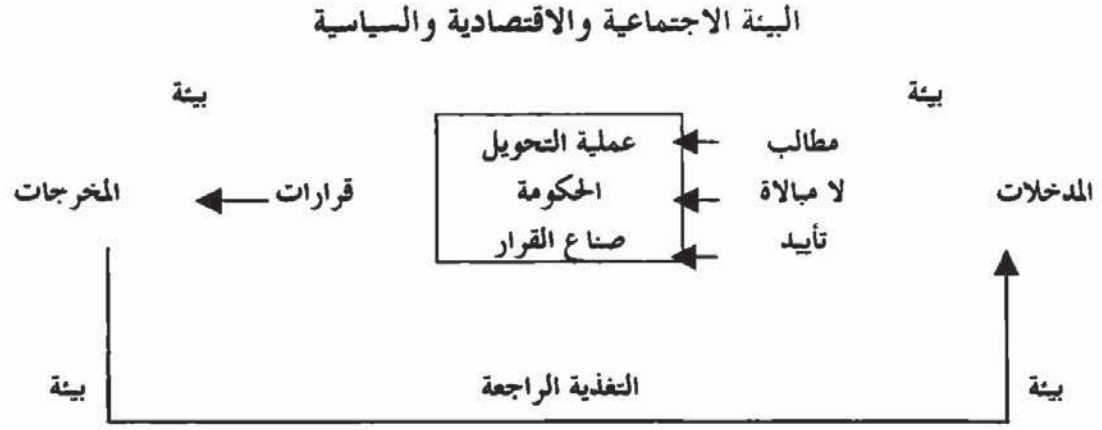

شكل يوضح نموذج ايستون لتحليل النظام السياسي

وهذا الشكل يفترض، تحليليًا، فصل الحياة السياسية عن الجوانب الأخرى فى المجـــتمع، والتى أسماها ايستون البيئة، وهذا الفصل يتم من خلال حدود تبين أين ينتهى النظام، ويبدأ، وتكون المدخلات فى شكل مؤثرات على النظام، وتنشأ من البيئة أو من الـــنظام ذاتـــه. فالمطالب تنشأ داخليًا أو خارجيًا، وتصبح قضايا، يكون أعضاء النظام معدين للتعامل مع مفرداتها ومناقشتها، من خلال القنوات المعترف بها فى النظام، ويمثل التأييد توجهات لتطوير وبقاء النظام السياسي، وتنطلق المخرجات من النظام فى شكل قـــرارات أو أفعال وتصرفات، وهذه المخرجات تؤثر فى التغذية الراجعة أو المرتدة عبر

البيـــئة، والتى تؤثر بدورها فى إشباع المطالب، وتولد بذلك تأييدًا للنظام، وقد تكون النتائج عكسية بمعنى تصاعد وظهور مطالب جديدة، أو عدم التأييد للنظام.

وقـــد تطـــورت أفكار ايستون، فبدأت كتاباته منذ عام ١٩٦٥ تمثل مرحلة جديـــدة لتوضـــح مجموعة مترابطة منطقيًا من الفئات، تحمل طابعًا امبيريقيًا، تجعل من الممكـــن تحليل الحياة السياسية كنظام للسلوك، فجاءت محاولة ايستون لإعادة صياغة أفكاره السابقة فى شكل جديد، تضمن فئات وافتراضات سبق له أن تناولها فى محاولاته المبكرة السابقة، وارتبطت بالنظام والبيئة والاستجابة والتغذية الراجعة.

فالمجـــتمع باعتـــباره الـــنظام الـــذى يضم كل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصـــادية الأخـــرى، وغيرها من نظم يعتبر أكثر النظم شمولاً، والنظام السياسي يتضمن مجموعة التفاعلات التى مصدرها السلوك الاجتماعي ككل، فى شكله الشامل، والـــذى من خلاله فإن القيم يتم توزيعها، توزيعًا سلطويًا، على المجتمع، وأشار ايستون إلى الـــنظم المفـــتوحة والـــنظم المغلقة، واعتقد أن الحياة السياسية تمثل أشكالاً للنظم المفـــتوحة، بمعـــنى انفتاحها لتأثيرات من البيئة، والحدود هى التى تفصل وتميز النظام السياسي عن النظم الأخرى، وتحدد ما تتضمنه المعالجة، وما يجرى استبعاده منها.

وقـــد سمحـــت هذه المفاهيم لايستون بدراسة العلاقات بين النظام السياسي والبيـــئة، ومـــا تتضمنه تلك البيئة من عناصر داخلية وأخرى خارجية، فالبيئة تتضمن عناصـــر داخلـــية تشير إلى تلك التى تقع خارج حدود النظام السياسي، لكنها داخل نفـــس المجـــتمع، وقد تكون إيكولوجية بمعنى البيئة الفيزيقية وغير البشرية، أو تكون بيولوجـــية، أى تـــتعلق بأفـــراد المجتمع الإنساني، فى تكوينهم العضوي، وبالشخصية والـــتكوين الســـيكولوجي ، وبالبـــناء الاجتماعـــي والـــثقافى، والنظم الاقتصادية والديموجـــرافية، أما العناصر الخارجية فإنـــها تشير إلى جانب البيئة الذى يقع خارج المجـــتمع، الـــذى يُعـــد النظام السياسي نظامًا فرعيًا به، وهذه البيئة قد تطرح نتائج وتأثيرات هامة على بقاء النظام السياسي واستمراريته، أو تغييره وتبديله.

وتتضـــمن البيـــئة الدولـــية علـــى سبيل المثال، وفق ما أورده ايستون، نظم أيكولوجية دولية، ونظم اجتماعية دولية، ونظم سياسية دولية، والنظم الفرعية للنظام السياســـي الـــدولي تتضـــمن نظـــم سياسية قومية، والأمم المتحدة، وقد يمكن إضافة التكتلات الدولية المختلفة إليها.

وقـــد تحول اهتمام ايستون إلى تحليل ديناميات النظم، وبقائها أو استمراريتها، فأكـــد أن الـــنظام السياسي يبقى ويصمد فى وجه التغير، لأن النظم السياسية ليست

عزلاء بلا دفاعات فى مواجهة الضغوط، واعتبر أن مصادر التغير وضروراته قد تأتى من اتجاهين: أولهما: من البيئة الداخلية، أى من داخل المجتمع. وثانيهما: من البيئة الخارجية، أى من خارج المجتمع، ولعل ايستون قد تأثر بكتابات تلكوت برسونز التى أشارت إلى مثل هذا التغير.

والحقيقة أن بارسونز قد حاول معالجة بعض أوجه العملية السياسية، والتى تشمل فى رأيه ثلاثة أوجه: أولها: ضرورة استمرار نوع من الاستقرار للنظام السياسي فى مواجهة التغيرات فى بيئة النظام، أو ما يسميه برسونز بالتتابع الدائرى، وهو ما يفرض على القيادة معرفة دقيقة بالظروف البيئية، والموقف الذى يرتبط بحركة النظام. وتحقيق ميكانيزمات للتوازن، وبدون ذلك يتعرض النظام لاحتمالات عدم الاستقرار. وثانيهما: النمو، وترتبط مشكلة النمو بمطامح لتوسيع مقدرة القوة للنظام بدرجة قد تتجاوز إمكانيات الموارد المحلية. وثالثها: التغير البنائى أو المؤسسي، فى المكونات البنائية للنظام السياسي، ويتناول برسونز مشكلات التغير تحليليًا، والتى تسهم فى تحقيق تقدم جذرى، وليس مجرد تطور.

وتتضمن هذه الأوجه الثلاثة فى رأى برسونز توسعًا كبيرًا للعوامل الفاعلة فى "عمليات" النظام السياسي.

النظام السياسي إذن، وفق ما ذهب إليه ايستون، يتأثر بما يحدث فى البيئات الداخلية والخارجية، وقد استطاع ايستون أن يفترض نموذجًا لاستجابة ديناميكية للنظام السياسي، كما يصوره الشكل الآتى:

نموذج ايستون والاستجابة الديناميكية

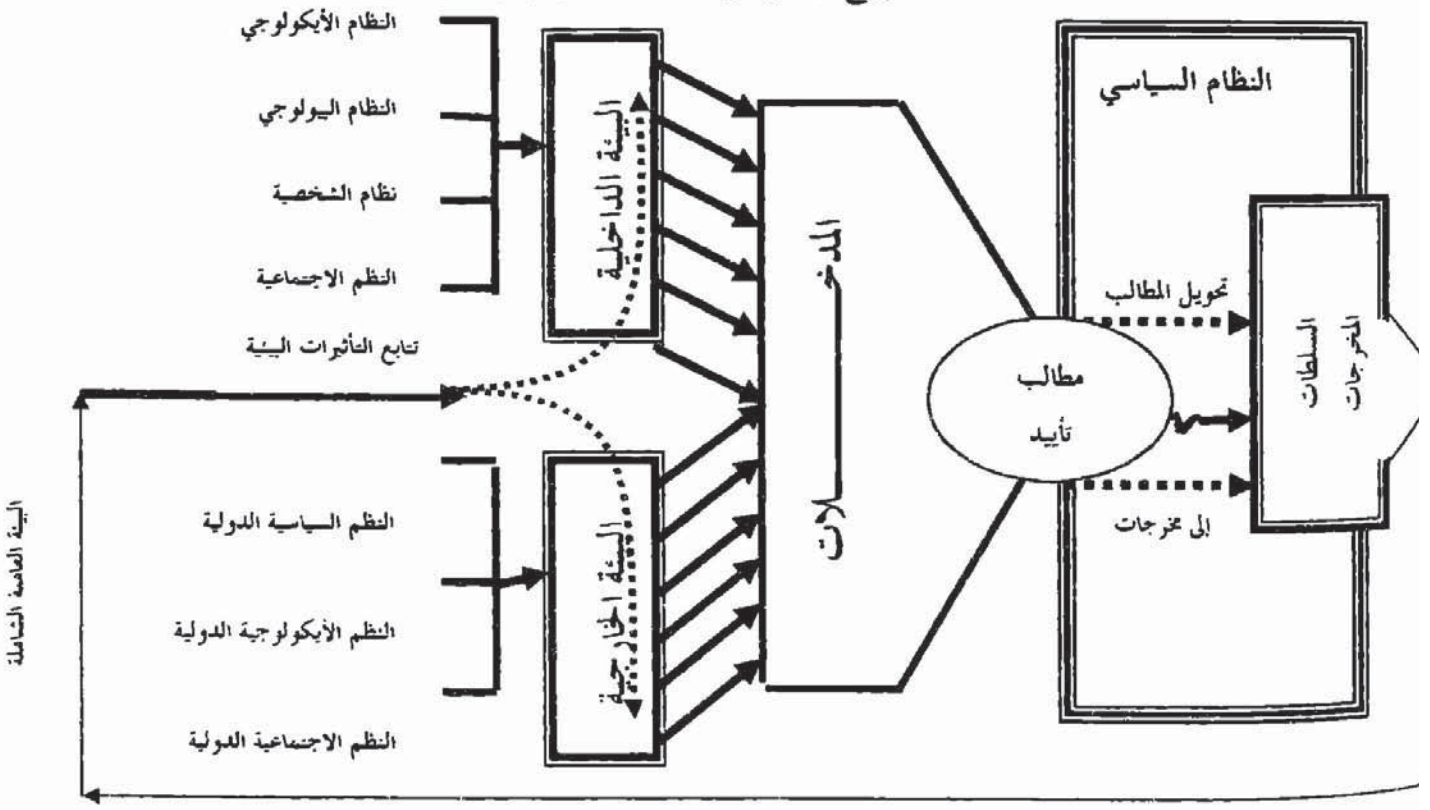

لقـــد اهتم ايستون بتحديد المفاهيم، ثم كانت خطواته التالية مناقشة النظرية العامـــة، فاســـتمر ينظـــر إلى الحياة السياسية باعتبارها نظامًا مفتوحًا يخضع لضغوط وتأثيرات من مختلف الظروف البيئية.

والـــنظام عـــندما تهدده تلك الضغوط يميل إلى الصمود فى مواجهتها والبقاء، لـــذلك حاول ايستون أن ينقب عن الأسباب التى تفسر صمود وبقاء النظام السياسي فى وجـــه الأزمات المتكررة والمستمرة، لتحقيق مهمة أساسية فى طرح بعض تعميمات تمكنه من عملية بناء نظرية عامة.

لكـــن ايستون بدأ يدرك أن خطواته لم تحقق الهدف النهائى، بمعنى نظرية كاملة محكمة، وأن التوقيت بالنسبة لتحقق هذا الهدف لم يأت بعد، لكنه نجح فى تقدير الكثير من الكتاب فى صياغة إطار نظري واسع، يستند إلى عدد من المفاهيم، وكان الهدف أن يصـــل أساسًا إلى بحث امبيريقي، فركز على عدد من المقولات، أو الفئات الأساسية فى التحلـــيل، وحلـــل بإسهاب المدخلات المطالب، وتحول إلى المدخلات التأييد، وحدد اســـتجابات الضـــغط الواقع على النظام، وناقش المخرجات تفصيلاً، باعتبارها تنظيم وتناسق لتأييد معين، ورغم ذلك فإن نظرته الأساسية ظلت دون تعديلات جوهرية.

تقييم تحليل النظم لديفيد ايستون

تمـــثل أفكـــار ديفيد ايستون أهمية أصبح معها من غير الممكن مناقشة نظرية النظم فى السياسة المقارنة مناقشة كاملة، دون إشارة من نوع ما، إلى هذه الأفكار.

لقد حاول ايستون صياغة نظرية نظامية تربط أفكاره بكل العلوم الاجتماعية، وأشار إلى أن تحليل النظم قد حقق انتشارًا وتداولاً فى كل العلوم الطبيعية والبيولوجية، وأيضًا الاجتماعية. وأكد أهمية تبلور "النظم" كبؤرة محتملة للتحليل، واعتبر أن تحليل الـــنظم العامـــة، ربما كان جهدًا أكثر طموحًا من نظرية الفعل أو الحركة، لكى تتجه العلوم الاجتماعية إلى نوع من الإطار العام.

ومـــع ذلـــك فإن كتابات ايستون انطلقت مبدئيًا من علم السياسة ذاته، وقد أشـــار ايســـتون إلى أن كتاباته قد تأثرت بأعمال وكتابات هارولد لاسويل وجورج كـــاتلن وشارلز مريم، ويؤكد مكترى أنه لا يوجد نظرية لايستون، على النحو الذى تـــوجد به نظرية مثلاً لتلكوت برسونز، لأن ايستون إنما تناول بالتفسير والتعديل تيارًا من الفكر فى العلوم الاجتماعية تطور بشكل قوي لنحو أربعين عامًا.

وقـــد استند ايستون إلى مصادر وتحليلات بديلة، خارج نطاق علم السياسة، مـــنها كتابات فى علوم الاجتماع والاقتصاد والانثربولوجيا، ويشير بعض الكتاب إلى أهمـــية وتأثير برسونز بوجه خاص، والذى انطلق فى كتاباته من ماكس فيبر، واستنتج منه إطارًا مرجعيًا للحركة، ممكن تطبيقه على النظرية الكلية فى العلوم الاجتماعية، وقد قـــام برسونز بصياغة تعميمات حول النظام الاجتماعي، وأضاف ايستون إسهامًا، وإن كـــان محـــدودًا، إلى كـــتابات برســـونز تتعلق بتساؤلات أثارها حول صحة النظرية السياسية، باعتبارها عنصر أساسي فى نظرية النظم الاجتماعية.

ورغـــم التشابه بين ايستون وبرسونز، خصوصًا فيما يتعلق باهتمام كل منهما المكثف بالقيم، ومدلولاتها، وهو ما ظهر فى أعمالهما، فإن هناك أوجه اختلاف بينهما، ويـــؤكد تـــوماس لـــويس أن الليـــبرالية الكلاسيكية قد استخدمت مفاهيم المساواة والاتفـــاق، وهـــى مفاهـــيم متأصلة فى الصياغة الكلاسيكية عن الدولة التى وصفتها كـــتابات تـــوماس هوبز وجون لوك. وبينما تتفق كتابات برسونز مع مفاهيم المساواة والاتفـــاق هذه، والموجودة فى المذهب الليبرالي الكلاسيكي، فإن مفاهيم ايستون حول التأيـــيد واستمرارية وبقاء النظام وغيرها، لا تقع ضمن المنظور الليبرالي، كما أن فكرة ايستون عن توزيع القيم لم يستخدمها هذا المنظور الليبرالي.

وقـــد اســـتخدم ايســـتون كـــوحدة للتحليل والمعالجة، وإن كانت تكميلية "الوظـــيفة"، والتى كان لها استخدامها فى علم الإنثربولوجيا، واستخدمت على نطاق أوســـع انتشـــارًا فى علـــم الاجـــتماع، لكنها استخدمت بعد ذلك فى مختلف العلوم الاجتماعية.

وأكد ايستون أن التحليل البنائى ـــ وفق التسمية التى أطلقها ايستون ذاته ـــ لا يمـــثل نظرية، وإنما مفهوم جوهرى فى كل المناهج العلمية، كما احتل صنع القرار أو الاختـــيار السياســـي، أهمية خاصة فى الإطار الذى رسمه ايستون، استنادًا إلى كتابات أولئك الذين تأثروا بعلم النفس الاجتماعي وأكدوا على أهمية عملية الاختيار.

وقـــد تأثـــر ايســـتون بالعلم الطبيعية فى نقطتين أولهما: تتمثل فى إخضاعه للسلوك فى النظام السياسي لمبدأ التشابه أو التناظر الوظيفي، وإذا لم يكن كذلك، فإن العملـــيات المتناظـــرة هى التى تحكمه. وثانيهما: محاولة البحث عن وحدات مستقرة للتحلـــيل، وحدات يمكن أن تلعب دورًا أوليًا فى البحث الاجتماعي، وهذه الوحدات تماثل جزيئات المادة أو الذرة فى العلوم الطبيعية.

وقد أوضح جون استن أن كتابات ديفيد ايستون قد تضمنت منهجين: المنهج الميكانيكي، والذى أشار إليه باسم ايستون (١)، والمنهج الحيوي أو ما أسماه ايستون(٢)، فبالرغم من تعذر الجمع بين المنهاجين فى آن واحد، فإن كتابات ديفيد ايستون قد جمعت بينهما، وعلى حد تعبير جون استون فإنه يوجد إثنان ايستون. ربما غير معروفان لايستون نفسه، ويقول: "قد يدرك المرء نوعًا من الثورة فى فكر ايستون ــ إشارة إلى مفهوم ايستون عن ما بعد السلوكية أو ما أسماه بالثورة الجديدة ــ لكن كيف يستطيع ايستون التوفيق بين التزامه بالعلم الأساسي وبين التكيف من أجل الملائمة والحركة.

كما أشار جون استن إلى المعضلة التى تواجه ايستون فى تحليل مفهوم التوازن، حيث لم يستطع إلقاء الضوء على تسلسل التتابع السببي الذى يؤدى إلى النتيجة، وإلى الارتباك والحيرة التى يثيرها مفهوم بقاء النظام، لأن كل النظم تجتاز باستمرار تحولات، ومفهوم البقاء والاستمرارية لا يمكن أن يكون أداة للتفسير أو نظرية، كما أشار استن إلى الانتقادات التى تصف نظرية ايستون بأنها "ممارسة فارغة، أو حشو وتكرار للمعنى لا يضيف شيئًا أو قوة"، وتشير بعض الآراء إلى أن أفكار ايستون قد جاءت متوازية مع أعمال عالم النفس الأمريكي جيمس ميللر، والذى يُعد أول من ناقش قضية التكامل المنهجي، ضمن أعمال فريق من علماء فى مختلف العلوم الاجتماعية والفيزيقية والبيولوجية، كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والطب وغيرها.

وقد وضع جيمس ميللر الافتراضات الأساسية لنظرية عامة للنظم، استنادًا إلى تعريف النظام باعتباره "مجموعة من الوحدات بينها علاقات تربطها"، وأوضح الاختلاف والتباين بن النظم الملموسة والنظم المجردة، واهتم بالنظم الملموسة. وعبر عن شكوكه بالنسبة للنظم المجردة أو النظرية التى صاغها برسونز. كذلك أشار إلى التفرقة بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة، وإلى توازن النظام الذى قد يكون توازنًا مستقرًا، أو غير مستقر، أو محايد. وإلى النظم الحية باعتبارها نظم مفتوحة، وعلى الهيكل أو البناء باعتباره الترتيب الاستاتيكي لأجزاء النظام، أما العملية فنظر إليها باعتبارها "تغير ديناميكي لذلك النظام عبر فترة زمنية"، كما أشار إلى النظم والنظم الفرعية.

ومهما كانت التأثيرات على كتابات ديفيد ايستون، والأصول الفكرية التى استمد منها أفكاره، فإن هذه الكتابات والأفكار جاءت مبكرة لكي تضع صاحبها فى مقدمة تيار نظرية النظم العامة، والتى له فضل فى تكييفها لتتلاءم وعلم السياسة.

ويعتقد هولت وريتشاردسون أن ما يقدمه ايستون يفتقر إلى الأسس والمتطلبات التى يلزم توافرها فى النموذج أو النظرية، وإذا كان ايستون قد قدم أفكاره باعتبارها نموذجًا متتابعًا للنظام السياسي، فإنهما يعتقدان أن ايستون لم يقدم مثل هذا النموذج على الإطلاق.

إن مفهوم النظام يمثل نقطة محورية فى صياغة ايستون، وقد أكد ايستون ـــ فى إطار تعريفه لهذا المفهوم فى وضوح ـــ أن التفاعلات السياسية فى المجتمع تشكل نظامًا للسلوك، لكن هذا التعريف يصبح ذات مغزى فقط إذا توافر شرطان

- الأول: إذا أمكن تعريف مفهوم نظام السلوك بشكل واضح محدد.
- الثانى: إذا وجدت مجموعة من التفاعلات السياسية بالفعل فى المجتمعات بطريقة تتلاءم وتتفق مع هذا التعريف.

لكن هذا المفهوم لا يحمل المفاهيم والنتائج التى تجعل منه أساسًا لنموذج، أو جسدًا لنظرية متقدمة، وليس من المعقول ـــ وفق هذا الرأى ـــ الافتراض بأن هذا هو ما يقدمه ايستون.

وعندما حاول ايستون تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن درجة العلاقات فيما بينها، قدم تبريرًا لهذا التعريف، باعتباره يحررنا من أن نتعرض لمناقشة ما إذا كان النظام السياسي هو حتمًا نظام فعلي أم لا والمعيار الوحيد لدى ايستون الذى يمثل أهمية عند انتقاء مجموعة من المتغيرات كنظام للتحليل هو ما إذا كانت هذه المجموعة تشكل نظامًا هامًا. وتساعد فى فهم جانب من السلوك الإنساني فى تقدير الباحث.

من هنا فإن ثمة حاجة واضحة إلى تعريفات إضافية قبل اتخاذ أى نوع من الصياغة النظرية، أو البحث الامبيريقي الملائم للحياة السياسية، ويمكن العثور على واحد من هذه التعريفات الإضافية فى كتابات ايستون، الذى رأى أن النظام السياسي يمكن النظر إليه باعتباره تلك التفاعلات التى من خلالها يتم توزيع القيم توزيعًا سلطويًا.

لكن هذا التعريف يقود إلى تساؤل هام حول مجموعة الافتراضات الأساسية التى تمثل جوهر وأساس صياغة ايستون، التى يمكن استخدامها كنموذج، بمعنى: ما هى طبيعة العلاقة بين النظام كما يعرفه ايستون، وكما يفهم من خلال وصف خصائصه؟ أى ما طبيعة العلاقة بين تعريف الظاهرة وسماتها المميزة؟

لم يقـــدم ايســـتون قواعد للاستدلال تسمح بتحديد واضح يخلو من الغموض حول عناصر النظام وأعضائه وحدوده وبيئته فى إطار هذا التعريف.

رغـــم ذلك فإن كتابات ايستون وتحليلاته تمثل أهمية خاصة، وعلامة بارزة فى تطـــور دراســـة السياسة المقارنة، وعلم السياسة عامة، ولا يمكن القول بتجاهلها، أو التقلـــيل مـــن أهميتها نتيجة الاستناد إلى معايير محددة يلزم توافرها فى هذه الكتابات والتحلـــيلات لتشـــكل نمـــوذجًا أو نظـــرية بـــالمعنى الـــذى حدده كلاً من هولت وريتشاردســـون، أو مـــن سار على دربهما، خصوصًا عند المبالغة فى أهمية هذه المعايير ومحتواها، والتشديد على عناصرها بشكل يجعلها أقرب إلى المعايير المستخدمة فى العلوم الطبيعـــية، دون النظـــر إلى مـــا تتميز به العلوم الاجتماعية، وعلم السياسة على وجه الخصـــوص، من طبيعة تميزها، وسمات وخصائص تترك بصماتها واضحة على الكتابات والتحليلات فى مثل هذه العلوم.

وعلى حد تعبير أحد الكتاب فإن إطار تحليل النظم الذى استخدمه ايستون قد أيقـــظ علمـــاء السياســـة ولفت انتباههم إلى طرق لتحليل العلاقات المتداخلة المعقدة للحياة السياسية.

إن إطار ايستون يمثل جهدًا لتنظيم البيانات السياسية خلال نسق متكامل من المفاهـــيم، ويـــؤكد هـــذا الجهد على دراسة وتفسير النظام السياسى ككل. أكثر من التركيـــز علـــى عناصـــر هذا النظام، كل منها على حدة، ويمكن ملاحظة الكثير من الســـمات المشـــتركة، الـــتى تجمع بين تحليلات ايستون، وكثير من مفكرى المدرسة السلوكية، من بين هذه السمات:

١ــ رفض المفاهيم التقليدية لعلم السياسة، كالدولة والقوة، والتى اعتبرت غامضة، وذات طبيعة معيارية أو قانونية.

٢ــ استخدام مفاهيم كالمدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة، والتى أعطت معنى دقيق، كعناصر فى بناء نظام ما.

٣ــ تتضـــمن مفاهـــيم شـــاملة، مـــثل التخصيص السلطوى للقيم، والتى يمكن استخدامها فى تعريف المعرفة السياسية الكاملة.

٤ــ التأكيد على ضرورة التكامل المنهجي فى بناء النظرية.

إلا أن إطـــار ايستون لا يخلو من جوانب نقص، وجهت إليها انتقادات عديدة بعضها تركز حول المفاهيم، وبعضها الآخر تناول إمكانياتها الإجرائية، والبعض حاول مناقشة توجهها الأيديولوجي.

وقـــد اتضـــح اهتمام ايستون بمفهوم استقرار وبقاء النظام أو استمرار يته فى مناقشـــاته المكثفة للبقاء، حيث أصبح بقاء النظام واستمرار يته يشكل فرضية مركزية فى كل تحليلاته، فأصبح كل شئ معلق على بقاء النظام.

ويـــبدو أن فكـــرة النظام لدى ايستون قد استقاها من علم الأحياء، فالنظام العضوي الحي يبقى مرتبطًا بالحياة، وأعضاء أو أجزاء هذا النظام العضوي للكائن الحي تـــؤدى وظائفهـــا لكي يستطيع النظام أن يحيا، ويؤدى وظائفه، وعلى نحو مماثل أشار ايســـتون إلى "عمليات الحياة" للنظام السياسي، فإذا فشل فى تأدية وظائفه ـــ فإنه ـــ أى النظام السياسي ـــ لا يستطيع البقاء والاستمرار على قيد الحياة، ويقصد ايستون بعملـــيات الحياة "التخصيص السلطوي للقيم" فى المجتمع، والتى تشكل بدورها تعريفه لعلم السياسة، وهكذا فإن النظام السياسي يفشل فى البقاء عندما لا توجد سياسة.

إن بقـــاء الـــنظام واســـتمراريته يرتبط بالاستقرار، والتوازن، وكلها مفاهيم استاتيكية، تتعارض مع طبيعة التغير السياسي، الذى يعترى المجتمع المعاصر، لذلك فإن مفهـــوم بقاء واستمرارية النظام تعرض لانتقادات متتالية، واعتبره البعض مفهوم يقود إلى إدراكات خاطئة للمواقف الواقعية وللشعب.

والفكرة التى تعتبر أن السياسة هي تخصيص للقيم تعرضت أيضًا للانتقادات، باعتبارها يمكن أن تقود إلى افتراضات خاطئة، فالتركيز على مشكلات التخصيص قد يقود إلى النظر إلى النظام السياسي باعتباره يؤدي وظيفة واحدة فقط. هي التخصيص، بل وهناك من اعتبر أن السياسة لا تقوم بتخصيص القيم فى المجتمع، وأن الاقتصاد هو الذى يوزع المواد والدخول.

مـــن ناحـــية أخـــرى فإن اهتمام ايستون بالحدود قد أثار انتقادات أخرى، وتســـاؤلات: كـــيف يمكـــن التمييز بين النظام السياسي، والنظم السياسية الأخرى وكذلك النظم الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية؟ وما إمكانية تناول وتفسير النتائج السياسية دون إشـــارة إلى الظـــواهر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بها؟

وتـــثير مســـألة الحدود صعوبات تحليلية، خصوصًا بالنظر إلى النظم المتشابكة والمتداخلة، والعديدة، للفعل أو الحركة، والتى يصعب الفصل الواضح بينها، فضلاً عن

مشكلة التأكيد على نظام واحد دون غيره من جانب بعض محللي النظم، مثلاً برسونز الذى افتـــرض أن النظام الاجتماعي هو الأساس، وأنه يتضمن النظم الأخرى.

يضـــاف إلى ذلـــك مشـــكلة أخرى تتعلق بإمكانية فصل النظام، عن النظم الفـــرعية، وقد تفوق هذه المشكلة فى بعض الحالات المشكلات المجردة الأخرى، وقد تفـــوق مشكلة تمييز النظام عن بيئاته المحيطة به. ويرى البعض أن ايستون لم يستطع أن يميـــز بين ما هو سياسي، وما هو غير سياسي، لذا فإن ارتداده عن حل مشكلة الحدود بدا واضحًا.

كمـــا تجـــنب ايستون العنصر الإنساني فى تحليلاته، التى تركز اهتمامها على الحركة والتفاعل والسلوك، ولم تهتم إلا بشكل محدود، بالشعب، ولعل ايستون بسبب حاجته إلى مفاهيم التماثل والعمومية قد استبعد الأفراد ككيانات بيولوجية من النظام السياسي، فالنظام ليس بالتأكيد مكون من مجموعة أفراد، إنه نظام للسلوك، فهو بمثابة مجموعة من "التفاعلات الملائمة"، ولم يمنح ايستون الشعب والجماعات اهتمامًا لائقًا.

لقـــد تبنى ايستون "التفاعل" كوحدة للتحليل، لكن تظل هنا إشكالية يثيرها التســـاؤل: مـــا الذى يشكل تفاعلاً ملائمًا من الوجهة السياسية، لكن ايستون يقدم صـــيغته المبكرة "التخصيص السلطوي للقيم من أجل المجتمع" كافتراض، على الأقل، إجرائـــى، يتضـــمن هذا التفاعلات السياسية، ويقترح مصطلح "العضو" فالأشخاص الذين يلعبون أدوارًا سياسية، سوف يشار إليهم باعتبارهم "أعضاء" والنظام السياسي، مـــن هنا، سوف يحدد على أنه مجموعة من التفاعلات، مجردة عن السلوك الاجتماعي العام، فى المجتمع، من خلال ما يرتبط به من توزيع سلطوي للقيم.

وهكـــذا فـــإن تحليلات ايستون قد اختزلت الإنسان كظاهرة، إلى تفاعلات، فـــتظل وحدات النظام، كما هو الحال بالنسبة إلى حدوده، ذات طابع تحليلي، ويصف بـــول كـــريس تحليل ايستون للنظم عامة باعتباره "نظرية رسمية" بمعنى استخدام فئات مجردة لترتيب البيانات، ومن ثم فإن تحليل النظم لا يشكل فى رأى كريس لغة متميزة، أو مـــنهجًا، وإنمـــا إطارًا نظريًا، قد يمكن توقع أن يثبت يومًا ما أنه قادر على توجيه الـــبحث السياسي، وتنظيم المعالجة السياسية بطريقة مرضية، ولكن ثمة حاجة وضرورة للتعـــرف أكثـــر علـــى ما يمكن أن يقدمه مثل هذا الإطار، وعلى أى نوع من القيم والمعـــرفة يمكـــن أن يوضـــح، وعلى إمكانياته وقوته التفسيرية، وكبرنامج للمعالجة، وطريقة لفهم العالم النظرى.

وقد حاول بعض الكتاب مناقشة شكل نموذج النظام الذى طرحه ايستون فى صيغته الأولية، والذى يشير إلى أن السياسة فى مجتمع ما، تعمل بنفس النظام البيولوجي حيث نظام متكامل، وعلى درجة من التعقيد للكائن الحي، واستبعاد أى نظام فرعي، أو جزء، يعرض حياة النظام وبقائه للخطر.

ويفترض أن المطالب المدخلات يشعر بها صانعوا القرارات الحكومية الذين يدخلونها فى اعتبارهم عند عملية اتخاذ القرارات، والسياسات السلطوية، وهذه القرارات تلقي بتأثيراتها فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهى قد تحظى أولاً بميل وتعاطف المواطنين، والمواطنون يعبرون ثانية عن مطالبهم من جديد، وتعد هذه التغذية الراجعة ذات أهمية محورية لأنها ترتبط بالنظام، وقد توجهه إلى أن يعدل قراراته وسياساته المبكرة، وهنا يثور تساؤل: هل ينطبق نموذج النظم فى كل الحالات، أم أنه يفشل أحيانًا، فى ظل نظم غير ديمقراطية، كتلك التى كان يقودها هتلر أو ستالين، بعبارة أخرى، كم من الاهتمام يمنحه الدكتاتور لمطالب مواطنيه.

لاشك أن هذه الانتقادات تمثل أهمية كبيرة، ويبدو أنها توجه بوجه خاص إلى المفهوم الغامض لعملية التحويل، أو التفاعل داخل النظام، أو ما يعرف بالصندوق الأسود. وتقود هذه الانتقادات بعض الكتاب إلى محاولة تعديل لنموذج النظام الذى طرحته كتابات ايستون أساسًا، لتعكس واقعًا أفضل، بحيث توضع عملية التحويل للحكومة فى البداية، وليس المواطنون وما يمثلونه من مطالب وتأييد، لأنه قد لا يكون واقعيًا فى كل الحالات أن يبدأ النموذج بحركة وتفاعل المواطنين، ثم يستجيب الزعماء، وهذا النموذج المعدل يفيد فى الملاءمة مع الحقيقة المتغيرة دائمًا، ويوضح الشكل التالى هذا النموذج المعدل:

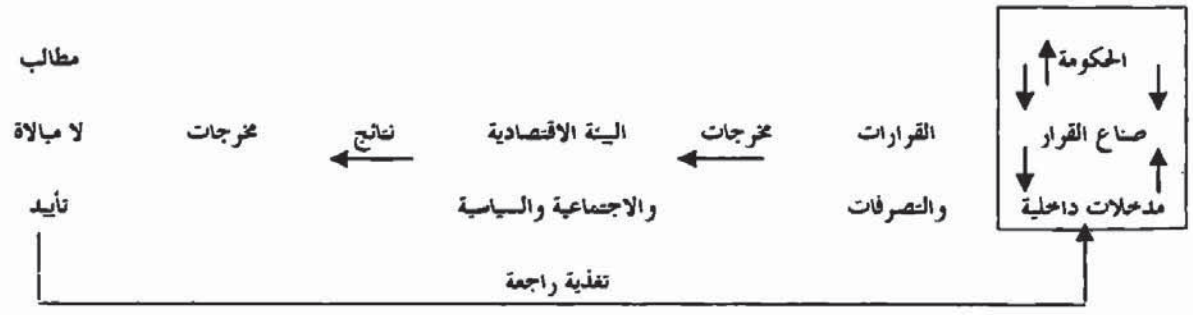

النموذج المعدل للنظام السياسي

مورتن كابلن وتحليل النظم الدولية

هـــناك تطبيقات أخرى لنظرية النظم على السياسة الدولية، من أهمها ما قدمه مـــورتن كابلن، فى كتابه بعنوان "النظام والعملية، فى السياسة الدولية"، والذى يشبه صـــياغة ايســـتون، والفرضية التى يجعلها كابلن محورًا لكتابه هى أن: "علم السياسة العلمـــي يمكن أن يتطور فقط عندما تجرى معالجة موضوعاته من خلال نظم للحركة"، ويقصد كابلن بنظام الحركة: مجموعة من المتغيرات ترتبط فيما بينها، وتتميز عن بيئاتها، ويمكـــن تحديـــد مظاهـــر للتماثل والتناسق السلوكي، الذى يُعد طابعًا مميزًا للعلاقات الداخلية للمتغيرات، كل منها للآخر، والعلاقات الخارجية لمجموعة من المتغيرات.

وقـــد أشـــار كـــابلن إلى الاستقرار وعدم الاستقرار فى مناقشة تحول النظم وافترض أن كل النظم تكون فى حالة توازن، وقام بتعيين حدود للنظام كجسد مكون مـــن قـــواعد، وحدد كابلن ستة أنماط للنظم الدولية هى: نظام توازن القوى، ونظام القطبـــية الثنائية المرن، ونظام القطبية الثنائية الجامد، والنظام العالمي، والنظام التدرجي أو الهيراركي، ونظام الوحدة الاعتراضية.

ويعـــتقد كـــابلن أن نظام الحركة هو مجموعة المتغيرات المترابطة، والتى تصف الانـــتظامات السلوكية، ويقصد بالانتظام العملية التى بواسطتها يحاول النظام الحفاظ علـــى هويته، والإبقاء عليها عبر الزمن، ومن خلال التكيف مع الظروف المتغيرة فكل نظـــام له هويته، ومن الضرورى وصف هذه الهوية فى الأوقات المختلفة، بمعنى وصف الحالات المتتابعة للنظام والمتغيرات التى تطرأ عليها.

وقـــد تعرضـــت نظرية النظم فى السياسة الولية لانتقادات وجهت إلى أصول النظـــرية والـــتى ارتبطت بأفكار مستعارة من كتابات علماء الأحياء، وعلم اجتماع المعرفة، وبالفلسفة الوضعية، كما ربطت هذه الانتقادات بين صياغة كابلن والكتابات المبكرة لديفيد ايستون.

وكان ايستون قد زعم أن إطار تحليله للنظم ممكن التطبيق على النظم الدولية، لكن هذا الإدعاء تم تفنيده بواسطة دراسات عديدة، وحاول البعض التمييز بين تحليل النظم، ونظرية النظم، على افتراض أن تحليل النظم يرتبط بالتخطيط والبرمجة والميزانية كتكنـــيكات فى عملية صنع القرار للأداء الكفء للحكومة. أما نظرية النظم فإنها تمثل تجريدًا للحقيقة، وتحديدًا للحدود، وللنظم الفرعية وغيرها من مصطلحات استخدامها ايستون وآخرون.

والحقيقة أن صياغة كابلن للنظم فى السياسة الدولية، والقواعد التى تعتبر بمثابة متطلبات للنظم، أوجد تشابهًا بين مفهوم كابلن، الذى يقع ضمن نظرية النظم العامة، وبـــين المدرسة البنائية الوظيفية لبرسونز وآخرون، وهذه الصلة القريبة، والتشابه بين نظـــرية كابلن والتحليل البنائى الوظيفي جعل من الصعب تحديد أصول نظرية كابلن، وإن كان هذا لا يحول دون انتقاد النظرية ذاتها، خصوصًا وأن المجال مفتوح أمام المزيد من الجهود.

الفصل الثانى
منهج الاتصال

الاتصال عملية لها عناصرها ومحدداتها، ووفق منهج الاتصال يمكن

أولا تفسير الحياة السياسية ذاتها

ثانيا الاهـــتمام بـــوجه خاص بالاتصال الجماهيري فى المجتمع المعاصر، وتغلغله فى الحياة السياسية.

وفـــق هـــذا المنظور الأخير هناك من يعتبر الاتصال الجماهيري ضمن العناصر الأساسية لعملية الاتصال السياسي التى تشكل جوهر الحياة السياسية، وجزء لا يتجزأ منها. وهو ما يبينه الشكل الآتى[1]

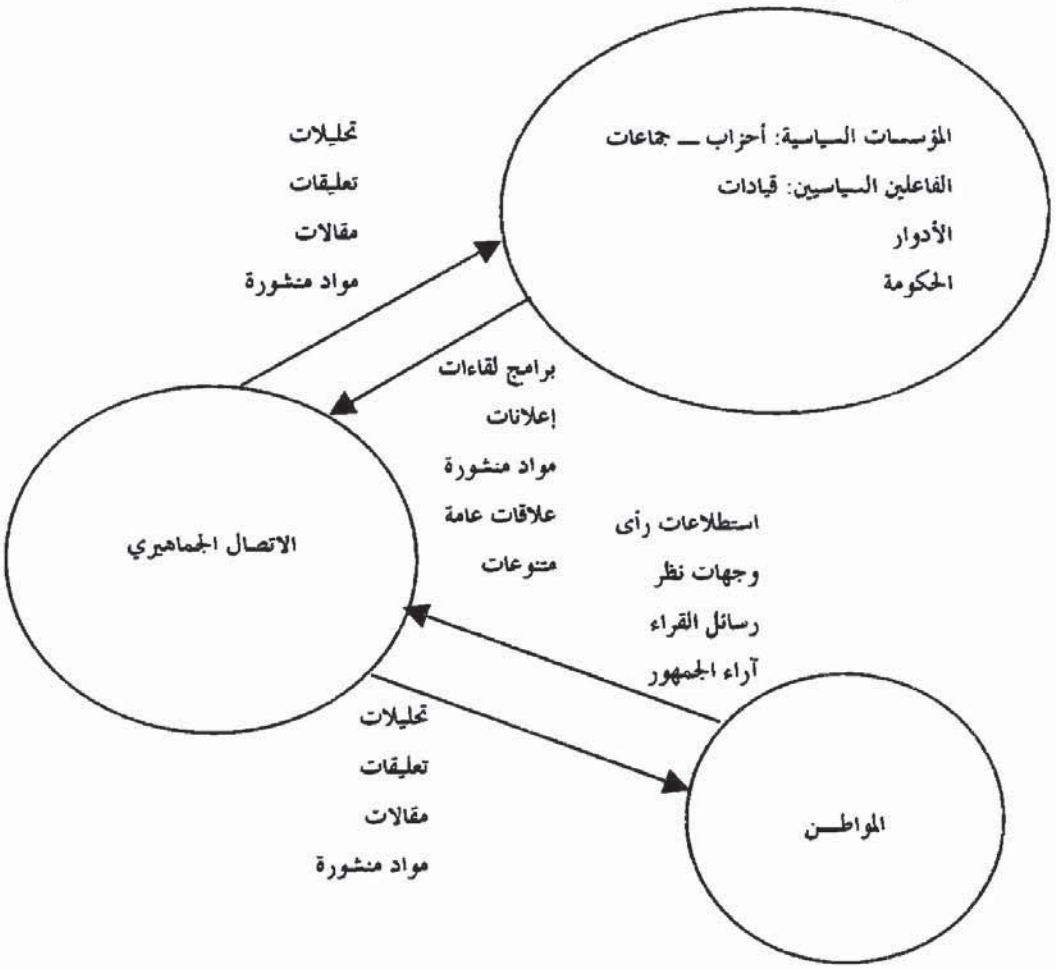

---

(1) المصدر

McNair, B. (1999) An Introduction to Political Communication. New York: Routledge. P. 3, 16, 47, 93.

يلعب الاتصال دورًا مركزيًا فى الحياة السياسية، كما فى المجتمعات المعاصرة عمومًا، ويقوم الكثيرون بدراسة النظم السياسية بما تضمه من مكونات وعناصر وفاعلين وأدوار وعمليات، باعتبارها نسيجًا يترابط من خلال عمليات للاتصال.

وتتناول مقولات منهج الاتصال عمليات التفاعل بين المرسل والمستقبل، أو بين الحاكم والمحكوم، من خلال الرموز والتعبيرات ونماذج السلوك والاستجابات المختلفة، وتتراوح ما بين قنوات للاتصال والرسائل أو الأفكار والمعلومات، وعمليات للإرسال والاستقبال والتغذية الراجعة، والسياق أو البيئة المحيطة بالعملية، كما ترتبط العملية بالذاكرة ومحاولات للاستدعاء وللتأثير والإقناع، وقيم ومعتقدات ومؤثرات عديدة، وتدفق للمعلومات وتخزينها والتحكم فيها، كما ترتبط بعمليات للتعلم واكتساب الخبرات، وللتحول الذاتى، وتحديد الأهداف، وتصحيح هذه الأهداف وغيرها.

ويعد كارل دويتش من أهم من قدم دراسات رائدة فى النظام السياسي من خلال نموذجه للاتصال. فقد حاول كارل دويتش أن يقدم فى تحديد واضح متميز للمفاهيم الأساسية التى استخدمها، أكثر من مجرد "وجهة نظر أو جسد للأفكار والافتراضات الأولية" من خلال التوليف بين نظرية الاتصال، والنظرية السياسية، فى محاولته لطرح أساس للمقارنة بين قنوات الاتصال المعقدة فى المجتمع الحديث، بالنظام العصبى للجسد، وبهذا يجمع المنهج الذى يقدمه بين:

١ــ نظرية تحليل النظم.

٢ــ ونظرية الاتصال.

والحقيقة أن ما قدمه دويتش يحظى بتقدير كبير للعديد من الباحثين، والذين منهم من أشار إلى أن دويتش ذاته لم يكن عادلاً فى تقييم منهجه، ووضعه فى مكانته اللائقة به.

وقد قام دويتش بمسح لأدبيات النظرية السياسية الكلاسيكية، ثم تحول إلى دراسة المنهج، والميكانيزم الذى يطبق فى علوم الفلك والجاذبية، وغيرها من مناهج، واكتشف أن فكرة النمو والتطور، وأفكار كالابتكار وغيرها كانت موضع تجاهل، واستبعدت تمامًا فى الأدبيات الكلاسيكية التى تناولت دراسة الكائن العضوي الحي، وهى الدراسة التى خضعت لإعادة صياغة وتنقية وتطوير لمرات عديدة، من جانب علماء الأحياء المعاصرين، الأمر الذى سمح بتحديد نقاط للمناقشة، وتتابع الخطى،

كالتغذية الراجعة، وغيرها من مفاهيم أصبحت ذات مغزى هام فى النظرية العامة للنظم، وفى نماذج الاتصال.

كذلك تعرف دويتش على مفهوم آخر يرتبط بأهمية الخبرة التاريخية، وما تتضمنه من صراع أو حوار، والتى تناولتها فى صياغة قوية ومحكمة كتابات هيجل وماركس فى القرن التاسع عشر، وتوينبى فى القرن العشرين.

كذلك ناقش دويتش مدلولات وأهمية النماذج الجديدة فى العلوم الاجتماعية وما قدمته مساهمات ماكس فيبر، ثم تحول إلى التحليل البنائى الوظيفي، واهتم بنظرية المباريات، ونظريات صنع القرار، وما تتضمنه من افتراضات. وقد حاول دويتش أن يقدم تحليلاته لتشمل علم الساسة بأكمله، سواء فى تناوله للمجالات الداخلية أو الدولية.

وركز دويتش علم استخدام مفاهيم السبراناتيقا ـــ والتى تعرف بأنها علم الاتصال والتحكم أو الضبط ـــ خصوصًا تلك المرتبطة بصنع القرار.

وفى الواقع فإن التوسع فى مفهوم النظام قد غذته، وساعدته كثيرًا، نظرية السبرناتيقا، والثورة السبرناتيقية، حيث يمكن استخدام مفهوم النظام لكى يطبق على الدولة ـــ الأمة ككل، باستخدام مفاهيم واضحة محددة لا تثور حولها شكوك. وحيث الدراسة النظامية تدور حول الاتصال والتحكم فى مختلف أنواع التنظيمات، ومن وجهة نظر السبرناتيقا، فإنه يفترض بأن كل التنظيمات متشابهة فى سمات أساسية، وكل من هذه التنظيمات يتكون من عناصر يجمع الاتصال بينها فى شكل متماسك.

كارل دويتش ومقولات منهج الاتصال

وفق ما ذهب إليه دويتش فإن الحكومة تعتبر ضمن هذه التنظيمات، مما يبرز الأهمية المركزية لتلك المفاهيم فى التحليل السياسي.

لقد جاءت تحليلات دويتش مستندة إلى مفاهيم السبرناتيقا للاتصال والتحكم، والذاكرة والرسالة، والاستدعاء، والإدراك، والتغذية الراجعة، والتوازن، وراجع دويتش مفهوم علم السياسة باعتباره "توجيه أو تحريك للسلوك الإنساني" ولذلك فمن الممكن أن يصاغ علم السياسة من خلال تلك العمليات للاتصال والذاكرة والتغذية الراجعة وغيرها.

وقد اعتبر دويتش الذات الفردية هى النسق الأصغر، فى علم السياسة، فالفرد، وما يضمه الجسد من ذاكرة ودوافع وتعقيدات، هذا النسق الطبيعي

والسيكولوجي للذات الفردية موضع لدراسة الأطباء وعلماء النفس وغيرهم، والنسق الأصغر الذى يلي الذات الفردية هو الأسرة، وغيرها مما يسمى بالجماعات الأولية ـــ والتى يتراوح عدد أعضائها ما بين عضوين إلى ١٥ عضوًا ـــ وغالبًا ما تخضع مثل هذه الجماعات لدراسة علماء الاجتماع والنفس وخبراء الإدارة.

إن التنظـيمات ينظر إليها، بشكل عام، كنظم للمعلومات، والتى تمثل علاقة نمطية بين الأحداث، والاتصال هو تحول لتلك العلاقات النمطية، والقنوات هى ممرات أو مسارات من خلالها تتحول المعلومات.

وهذه المفاهيم الثلاثة: المعلومات والاتصال والقنوات تشكل أساسًا لتحليلات دويـتش فى نظـام لعملية الاتصال، ويفترض دويتش أن هذا النظام مزود بأدوات أو أسلحة للضبط والتحكم، أو لإرشاد النسق، ومنظم لضبط الحركة.

فالنظام يمتلك المعلومات، سواء كان مصدرها من داخل أو من خارج النظام، حـول أهداف وحالات معينة، لإنجازها، وهذه الأهداف قد تشير إلى بقاء واستمرارية النظام ذاته، بمعنى تقييد المتغيرات داخل حدود، أو قيود معينة، كما قد تشير الأهداف إلى نـوع أكثـر إيجابية، بمعنى أن إنجاز مجموعة من هذه الأهداف والحالات لا يرتبط مباشرة بمجرد بقاء النظام، وإنما أكثر من مجرد بقائه واستمراريته.

وعـندما يكون النظام فى حالة تختلف عن هدف معين، فإن إشارة خطأ سوف تـتولد، وتقوم الميكانيزمات الداخلية للنظام ـــ فى مفهوم كارل دويتش ـــ بمجارات ومقارنـة إشـارة الخطأ مع الذاكرة، وهي الذاكرة التى تتضمن معلومات حول حالة الـنظام، وسلوك وخبرات تم تعلمها مسبقًا، فى حدود ما يتمتع به النظام من مقدرة فى ذلك.

وينـتج عن هذه العملية للمقارنة، المبادرة بحركة تصحيحية، وهذا يقودنا إلى مفهوم التغذية الراجعة، ذلك أن شبكة التغذية الراجعة فى النظام تحمل المعلومات حول تأثير الحركات التصحيحية السابقة، وما ترتب عليها من نتائج، وهكذا فإن المعلومات تؤثـر فى توليد إضافات تصحيحية جديدة، فى عملية ديناميكية مستمرة، حتى يتحقق الهدف، فى إطار نوع من التوجيه الذاتى.

وعلاقـة الـنظام بالبيئة محورية فى فهم التغير، وقد ميز دويتش بين نوعين من البيـئة، هما: البيئة الخارجية: بمعنى العالم الخارجي للنظام. والبيئة الداخلية: أى العالم الداخلـي للـنظام ذاته. وهذه قد تكون أقل وضوحًا من البيئة الخارجية، لكن تأثيرها

يمكن أن يكون حاسمًا فى طريقة عمل النسق، كما أشار دويتش إلى الحدود التى تفصل النظام السياسي عن البيئة المحيطة به، وهذه الحدود قد تكون فى شكل خطوط فاصلة، أو مناطق حدودية.

واعتبر دويتش النظام السياسي جزء من النظام الاجتماعي، وقد أشار إلى وظائف النظم الاجتماعية، وفقًا لعالم الاجتماع تلكوت برسونز، والذى أوضح أن هناك أربعة وظائف أساسية لكل نظام اجتماعي.

- أولها: تتعلق بالحفاظ على النظام، وما يمثله من أنماط أساسية خاصة به، وخصوصًا أنماط الحكم والضباط.
- وثانيها: يتعلق بتكيف النظام مع الظروف المتغيرة، سواء كان مصدرها البيئة الطبيعية، أو البيئة البشرية بمعنى النظم الأخرى.
- وثالثها: تتعلق بتكامل وظائفه أو مهامه المختلفة.
- ورابعها: تتعلق بالأهداف التى تتجاوز مجرد الحفاظ على أنماط النظام، وتكيفها وتكاملها، ويجب التحرك لإنجاز وبلوغ هذه الأهداف.

ويؤكد دويتش أن فحص ودراسة هذه الوظائف الأساسية الأربعة للنظام الاجتماعى، كما يتصورها برسونز توفر إمكانية التعرف على السياسة، والنظم الفرعية فى المجتمع فى سياق هذه الوظائف.

فالحفاظ على أنماط المجتمع ــ الوظيفة الأولى ــ يقوم بها نظم فرعية أو فاعلون كثيرون، لكن النظام الفرعي الذى يكرس أكثر الموارد والوقت من أجل هذه الوظيفة، هى الأسرة أو العائلة، والتى تحافظ على انتقال الثقافة، وعلى حياة أفراد المجتمع وتلبية مختلف حاجاتهم.

أما النظام الفرعي الذى يكرس اهتمامًا أكثر لوظيفة التكيف، فهو النظام الاقتصادي، حيث تيسر الأنشطة الاقتصادية عملية تحويل الموارد الطبيعية، من خلال العلم والتكنولوجيا، وما تمثله من شركات ومؤسسات مختلفة، إلى سلع وخدمات وغيرها مما يلبى حاجات المجتمع.

أما النظام الفرعي الذى يلبي وظيفة التكامل، فإنه يتمثل فى النظام الثقافى أساسًا، بما يضمه من جوانب ومؤسسات للتعليم والدين والفكر والفلسفة.

أما النظام الفرعي فى المجتمع الذى يرتبط بوظيفة إحراز الأهداف وتحقيقها، فهو الحكومة، أو النظام السياسي بشكل عام، فالحكومة هى التى تنظم المجتمع من أجل

تحقيق ومتابعة الأهداف التى اختارها المجتمع، وهذا يتضمن تصورًا لترتيب أو مخطط لهذه الأهداف، وإيجاد الوسائل لتنفيذها، أو الطريق نحو بلوغها.

ويؤكد دويتش على علاقات الاعتماد المتبادل بين هذه النظم الفرعية والتغيرات فيما بينها، فأفراد الأسرة يرتبطون بأدوار فى النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي.

وهذه النظم الفرعية الأربعة، وفقًا لبرسونز، توجد فى كل النظم الاجتماعية المعروفة، إلا أن الوظائف الأربعة التى تؤديها هذه النظم الفرعية تتعلق بحفظ وإبقاء المجتمعات كما هى، ولا تشير بالدرجة الكافية إلى طريقة التغير التى تسلكها المجتمعات، ويبدو أن برسونز ــ فى رأى كارل دويتش ــ يفترض بأن كل النظم الاجتماعية تميل إلى التصرف وفق الطريقة التى بدأت بها وتأسست عليها، بينما من المعروف الآن أن العديد من النظم الاجتماعية فى العالم قد تغير ، وبعضها واجه تغيرات بالغة.

الذاكرة والهوية والتحول الذاتي فى نموذج دويتش

قدم دويتش وظيفتين رئيسيتين إلى جانب الوظائف الأربعة التى أشار إليها فى كتابات برسونز، وهما وظيفتان هامتان بالنسبة للنظم التى يشكل التغير جانبًا أساسيًا من سلوكها.

أولهما: وظيفة تغير الأهداف، بمعنى أن النظم لا تتابع فحسب الأهداف القديمة، وإنما قد تتخلى، من وقت لآخر، عن الأهداف القديمة لتحل محلها أهداف جديدة.

ثانيهما: وظيفة التحول الذاتي، فالنظام قد يعمد إلى تغيير وتحول فى جانب من بنيته التى قد يكون التغير فيها بطيئًا نسبيًا، أى أن التغير لا يتناول فحسب الأهداف، بل قد يتناول الأبنية الأساسية المختلفة، وأنماط السلوك فى النظام، وإن كانت العناصر الهامة فى هويتها قد تظل دون تغير.

وهذا التعديل الإضافي الذى أشار إليه دويتش فى تحليل النظم لدى برسونز قد يجعل من الممكن ــ فى رأى دويتش ــ استنتاج تلك الوظائف الأساسية للتغير السياسي والاجتماعي، وتغير الأهداف والتحول الذاتى يرتبطان دائمًا بمشكلة تكامل المجتمع.

فالنظام الاجتماعى يغير أهدافه، وبنيته الداخلية لأن بعض العناصر أو الوظائف بداخله لم تعد متوافقة مع العناصر أو الوظائف الأخرى، ولأن النظام لم يعد قادرًا على أن يحيا، مع نفسه أو مع بيئته، فإنه يبدأ فى تغيير أهدافه، أو التحول فى

أبنيـــته. ولذلك فإن تغيير الأهداف والتحول الذاتى تمثل جوانب أكثر تعقيدًا للوظيفة الأساســية للــتكامل، ويعتــبر دويــتش أن أحد السمات أو الخصائص الهامة للنظم السياســية، وربمــا أهمها جميعًا، هى قدرتها على "التوجيه الذاتى" أو الاستقلال، وهى القدرة التى تجعل الحكومات، والجماعات السياسية تتمتع بالحيوية والفاعلية.

وتلعب الذاكرة وظيفة هامة فى هذا التوجيه الذاتى، والاستقلال للنظام، فهي تعمــل على تخزين المعلومات أو الرسائل الحالية، واستدعاء المعلومات السابق تخزينها، ومقابلة أو مقارنة ومجاراة المعلومات كما سبق الإشارة، وامتلاك الذاكرة يعنى فى رأى دويتش توافر مصدر للهوية والاستقلال.

فالهــوية، فى رأى دويتش، هى إدراك ووعي للذاكرة الخاصة لفاعل، فرد أو جماعــة، ولذاتــه، إنها المقدرة على تذكر أن المرء يستطيع أن يتذكر "أن هذا هو أنا، نفســي" يقــول الفرد: "أن هذا هو نحن، أنفسنا" يقول أعضاء الجماعة الذين لديهم شــعور أو إحســاس بهويتها، وانطلاقًا من هذا الشعور بهوية الجماعة فإنه يعتبر مجرد خطوة أولية لتحقيق تفضيلات سياسية، ولاتخاذ تصرفات سياسية.

والذاكرة تصبح أيضًا مصدرًا للاستقلال، بمعنى القدرة على تطبيق المعلومات، من الماضى على قرارات فى الحاضر، وبدون الذاكرة، وبدون ماضي فعال، لا يمكن أن تــوجد استقلال، ولتحقيق استقلال كامل يجب أن تتوافر ذاكرة، لتخزين المعلومات الســابقة، والــتى يمكــن اســتدعائها، وتغذيتها عكسيًا للقرارات فى الحاضر، ومن الضروري توافر شبكة التغذية الراجعة.

وشبكة التغذية الراجعة ليست إلا شبكة من شبكات الاتصال التى عن طريقها يمكــن للنظام استكشاف مدى الاقتراب، أو الابتعاد عن الهدف، وتقوم هذه الشبكة بــتغذية النظام بشكلٍ دائم بالمعلومات، ليتكيف النظام من جديد، وفق هذه المعلومات التى يتم تنقيتها، محاولاً تحقيق الهدف، والتحكم الذاتى بشكل يضمن نوع من التوازن، كمــا توفر هذه الشبكة إمكانية تعلم النظام، المعلومات السابقة، ويتم اتخاذ القرار بناءً على المعلومات المتاحة حتى لحظة اتخاذ هذا القرار.

كمــا تناول دويتشٍ بالتحليل مفهوم الإنجاز، ومحصلة عملٍ النظام السياسي، والنــتائج الــتى تحققت فعلاً من خلال سلوك وحركة النظام، آخذًا فى اعتباره مقدار الــتكلفة الــتى تحملها النظام فى سبيل إحراز وتحقيق هذه النتائج، كذلك تناول أهمية مــتابعة النظام، وتحقيقه للقيم التى يتطلع إليها الشعب فى الوقت الحاضر، وقدرته على

متابعة قيم جديدة فى المستقبل، وربط دويتش ذلك بمستويات الحياة فى المجتمع وبالزعماء والثقافة السياسية السائدة ونمط السلطة السياسية.

وقد لاحظ أن ثمة أربعة أنماط للنظم السياسية، فهناك نظم مدمرة لذاتها، وهى نظم تتفكك عادة وتتحلل فى بيئاتها. ونظم من غير الممكن أن تحيا، فهى غير قابلة للحياة، وتصادف صعوبات تحول دون بقائها واستمراريتها فى بيئاتها. ونظم قادرة على أن تحيا، ويرجح لها أن تستطيع البقاء على قيد الحياة فى ظل ظروف بيئاتها. ونظم مطورة لذاتها، والتى تتمتع باحتمال أعظم وأقوى لأن تبقى وتحيا وتتغلب على ظروف البيئة.

ويعتبر هولت وريتشاردسون أن تحليلات كارل دويتش تحمل، على الأقل جزئيًا، عناصر ومتطلبات النموذج العلمي، وإن كان هناك من يرى أن دويتش لم يحكم صياغة لنظرية كاملة للنظم، بالرغم من أن دويتش قد رأى بوضوح تطورات متوازية فى علم الأحياء، وفى العلوم الاجتماعية.

ومتابعة تحليلات دويتش توفر للباحث السياسي العديد من الأفكار والافتراضات، حول قضايا الفاعلية وكفاءة النظام، والتوازن والاستقرار، وتنظيم الحكومة، وأيضًا الإدارة، والقومية وغيرها من أفكار تناولها بأسلوب تحليلي متميز.

وهناك من يعتقد أن كتابات دويتش والتى اتسعت إلى مجالات علم السياسة المختلفة، بما فيها القيم والعلاقات الدولية، وغيرها، لا تقدم محاولة جادة لبلورة نموذج أو نظرية محددة، وإنما تقدم فحسب مجموعة من المقدمات والمبادئ الأساسية، كالمعلومات والاتصال والقنوات والذاكرة، والتى يمكن أن تقود إلى نموذج، أو إلى بلورة افتراضات أكثر إحكامًا، حول وصف وتحليل الحكومة، والحياة السياسية، وإن كتابات دويتش تحمل، على الأقل بشكل عام، افتراضًا بأن الظاهرة السياسية يمكن تفسيرها من خلال مثل هذا النموذج، الذى يمكن تطويره وبلورته.

الفصل الثالث
اقتراب الثقافة السياسية

بينما اقترن المنهج المؤسسي الدستوري بإسهامات وكتابات باحثي وعلماء القانون الدستوري، فإن اقتراب الثقافة السياسية قد اقترن بمساهمات علماء النفس والإنثربولوجيا، واهتمامهم بالنواحي السيكولوجية فى الثقافة بوجه خاص، حيث ركزوا كثيرًا من جهودهم على دراسة الثقافة والشخصية، وأمكنهم بالفعل تحديد أنماط معينة للثقافات تدرس الشخصية فى إطارها[1]

مقولات وأسس اقتراب الثقافة السياسية

يشير اقتراب الثقافة السياسية إلى العديد من المقولات المتنوعة، كالعادات والتقاليد وطريقة الحياة، ونماذج السلوك والرموز والهوية، فضلاً عن التعليم والتنشئة والاتصال ومشاعر كالاغتراب والانتماء والولاء، والإدراكات ونسق القيم والمعتقدات وعمليات للتكيف والتغير والضبط والطاعة أو الإذعان فى مواجهة السلطة وغيرها. قدم كلاً من إدوارد شلز وتلكوت برسونز وجابريل ألموند مساهمات متميزة فى دراسة الثقافة لعلماء السياسة، وكان برسونز قد ركز فى نظريته عن الثقافة ــ والتى اعتبرها كجزء من نظرية الحركة ــ على ما تمثله الثقافة، ليس فقط من سمات

---

(1) يستخدم مصطلح الشخصية هنا لكى يشير إلى مجموعة متكاملة من الخصائص والسمات النفسية والسياسية والاجتماعية للفرد، يكتسبها خلال عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، على أساس الافتراض بوجود علاقات وثيقة بين الفرد وثقافة المجتمع الذى ينتمى إليه، وقد أثبتت الدراسات أن مجتمعات معينة ترتبط بشخصية تتسم بالهدوء والميل إلى التآلف، وأخرى ترتبط بشخصية توصف بالانفرادية والميل إلى التنافس فى ضوء القيم والاتجاهات والمعايير التى تسود ثقافة كل مجتمع، أى أن الثقافة مسئولة عن الجانب الأكبر لبناء أى شخصية من خلال تأكيدها على قيم واتجاهات معينة، وتحكمها فى علاقات الفرد بأعضاء مجتمعه، والفرص والرؤى المتاحة له للاتصال بالآخرين وأدخل عالم النفس التحليلي إبراهام كاردينير A. Kardiner مفهوم "البناء الأساسي للشخصية" بمعنى مجموعة الخصائص السلوكية والنفسية التى هى نتاج لتفاعل النظم والأفكار والاتجاهات السائدة، لثقافة مجتمع ما، وبناء على ذلك يمكن التفرقة بين أفراد ينتمون إلى ثقافات متباينة، كالثقافة الغربية، والشرقية، وهكذا استخدم التحليل المقارن من قبل علماء النفس والانثربولوجيا للوقوف على أثر التنوع الثقافى فى إفراز الشخصية وخصائصها.

وخصـــائص، وإنمـــا أيضًـــا علاقات تبادلية بين النظم والنماذج الثقافية والاجتماعية والسياسية، وشخصية الأفراد، وظلت بؤرة اهتمامه تتركز على نظم ونماذج الثقافة.

وقدم برسونز ثلاث تعميمات عن الثقافة، فهي تنتقل عبر الأجيال كميراث أو تقليد، وهي يتم تعليمها أى فى حاجة إلى عملية تعلم وتنشئة، وهى يتم اقتسامها بمعنى أنها نتاج للتفاعل الإنساني.

واعتـــبر لوشيان باى الثقافة السياسية منهجًا للبحث ابتداء من مستوى علم النفس الفردي إلى مستوى الجماعات والمجتمع السياسي. ويعتقد باى أنـــها بمثابة "عالم شخصـــي منظم للسياسة" يتميز بوجود مستويان: مستوى الفرد والذى تزوده الثقافة بخطـــوط مرشدة ضابطة للسلوك السياسي، ومستوى الجماعة حيث تشكل الثقافة بناء نظامـــي للقـــيم يـــؤمن تماســـك وانسجام أداء المؤسسات. وأكد باى أهمية الاتصال الجمـــاهيري فى علاقته بالثقافة السياسية، ويربط باى مع غيره من العلماء بين الاتصال وعمليات أخرى كالتعبئة والمشاركة والتأثير والتعبير عن المصالح والتجنيد وغيرها.

واســـتند ألمـــوند وفيربا فى تحليلهما للثقافة السياسية، وابتداء من كتابات فيبر ولاسويل وبرسونز، فى التأكيد على أهمية التوجهات والإدراكات والمشاعر والتقييمات مـــن جانب الشعب فى علاقته بالنظام السياسي، فتحولا فى نظريتهما ـــ للثقافة المدنية ـــ من المستوى الماكرو إلى الجوانب الميكرو، استجابة منهما لتقريب الهوة بين الميكرو والماكـــرو، فى التحلـــيل السياسي، فجمع تحليلهما بين الدراسة على مستوى المجتمع، وعلـــى مســـتوى عمليات التنشئة، والاتصال التى تصوغ الثقافة السياسية. وميزا بين أنماط للثقافة السياسية، الضيقة والرعوية والمشاركة[1]

ويـــرى فيربا الثقافة السياسية باعتبارها تتكون من نظام للمعتقدات الامبيريقية والرموز والقيم الذى تحدث من خلاله الحركة السياسية.

---

(1) قـــدم ألمـــوند وفيربا فى كتابهما الثقافة المدنية أعادة صياغة لمفهوم الثقافة السياسية، حيث دراسة امبيريقية، ومسح للاتجاهات فى خمس دول، وقد ميزا بين أنماط الثقافة السياسية الضيقة والرعوية والمشاركة بناءً على إدراك وتـــوجهات أفـــراد المجتمع محل الدراسة إزاء أنفسهم، وإزاء النظام السياسي ككل، وإزاء عملياته والمدخلات والمخرجات فيه. راجع:

G. Almond & S. Verba. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations (Princeton: Princeton Univ. Press, 1963.

لماذا اتسعت دوائر استخدام الاقتراب ؟

ويستخدم سيدنى فيربا ما يسميه "اقتراب الثقافة السياسية" فى دراساته للسياسة المقارنة، ويشير إلى الاستخدامات الأكثر شيوعًا للثقافة، من قبل العلماء الآخرين فى الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، مقارنة بعلم السياسة، وأن لا مفر من استخدام موسع للثقافة السياسية فى إطار علم السياسة، لأن أى مفهوم آخر يستخدم محل الثقافة السياسية سيكون من شأنه خلق اضطراب وفوضى فى المعنى، ولن يؤدي ما يؤديه هذا المنهج الذى اعتبره فيربا "اقترابًا عامًا لعلم السياسة"، ومن العوامل التى عززت الاعتماد على اقتراب الثقافة السياسية فى رأيه:

١ــ أن النظم السياسية فى علاقاتها المتشابكة، تضم الثقافة السياسية جنبًا إلى جنب مع جوانب أخرى للنظم، رسمية وغير رسمية، وتُعد الثقافة قاسمًا مشتركًا يؤثر على هذه الجوانب جميعًا، بحيث يصعب على الباحثين العثور على قاسم مشترك آخر عوضًا عن الثقافة السياسية وما تمثله من أهمية.

٢ــ يعتقد فيربا أن الثقافة السياسية فى مجتمع ما، تُعد أحد أبرز الجوانب، ذات الأهمية والمغزى الخاص فى تفسير وتحليل الحياة السياسية، بمكوناتها ومستوياتها المختلفة، ابتداء من سلوك الأفراد والجماعات، إلى الحركة السياسية للمؤسسات والتنظيمات المختلفة.

٣ــ يستطيع الباحث من خلال اقتراب الثقافة السياسية، تفسير قضايا من قبيل: كيف تؤثر خبرة الأفراد فى علاقاتهم بالسلطة مثلاً على التفاعلات والحركة السياسية، وكيف يمكن وإلى أى مدى يحقق النظام السياسي استمرارية فى البقاء؟

أنه لم يعد ملائمًا، فى رأى فيربا، تجاهل هذا الاقتراب الأساسي، فى دراسة السياسة المقارنة خصوصًا، فى عهد لم يعد فيه مألوفًا تفسير الحياة السياسية والسلوك السياسي من خلال المؤسسات أو الدساتير وغيرها من طرق ومسالك شكلية إلى حد كبير، خصوصًا وأن الثقافة تقود إلى آفاق واسعة فى البحث السياسي، ليتسع إلى مجالات كالتنشئة السياسية، والهوية، والذاكرة القومية للأحداث السياسية الكبرى التى مرت بها الأمة[1]

---

(1) لمزيد من التفصيل عن رؤية فيربا بضرورة تبنى ما أسماه "اقتراب الثقافة السياسية"، راجع:

Sidney Verba, "Comparative Political Culture", In: L. W. Pye & S. Verba. Political Culture and Political Development (Princeton: Princeton Univ. Press, 1965) PP. 512 – 560.

وتحـــاول دراســـات كثيرة الربط بين مقولات الثقافة والتنشئة والهوية، وبين مفاهـــيم كالديمقراطية والعنف السياسي، وأداء النظام وشرعيته، وقدراته، بالرغم من تشكيك البعض فى جدوى هذه المقولات، والربط بينها وبين مثل تلك المفاهيم.

تقييم اقتراب الثقافة السياسية

يتـــردد بعض الباحثين كثيرًا فى استخدام اقتراب الثقافة السياسية فى بحوثهم، وقـــد يكـــون لهذا التردد ما يبرره أحيانًا، إذ يلزم مراعاة الحذر والحرص، إذا ما قرر الباحث استخدام هذا الاقتراب، وقد يصبح عليه أن يستخدم، إلى جانبه، منهجاً آخر أو أكثر.

إن اقتـــراب الثقافة السياسية، وعلى حد تعبير أحد الكتاب يمكن أن يـــمثل "أداة تفسيرية قوية"[1]، إنه يـــمثل أهمية خاصة فى تفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأقطار والنظم، والمشكلة الجوهـــرية لدى الباحثـــين هـــى: كيف يتم استخدام هذه الأداة التحليلية أو المنهجية فى طريقة أكثر توازنًا ورصانة، وأقل تحـــيزًا أو جمودًا.

يمكـــن تحديد عدد من الإرشادات عند استخدام اقتراب الثقافة السياسية، بما يعـــنى ضرورة الحرص والعناية عندما يستخدم الباحث هذا الاقتراب فى بحثه، من ذلك على سبيل المثال:

أولا يمكن استخدام الاقتراب، لكن دائمًا يوجه الباحث إلى مراعاة قدر من العناية والحـــذر فى بحـــثه من إطلاق التعميمات أو الاعتماد على عامل واحد أو بعد واحد فى تفسيراته.

ثانيًا: قد يضم المجتمع السياسي أكثر من ثقافة سياسية واحدة، وبعض هذه الثقافات الفرعية قد تنشأ بينها علاقات تناقض أو صراع.

ثالثًا: قد تكون الثقافة السياسية موضعًا لتلاعب ومناورة من جانب عدد من النخب السياســـية، كـــل منها حسب أهدافها ومصالحها وامتيازات خاصة بها، وهذا يخلـــق دواعـــي إضـــافية للحذر والاعتناء لدى الباحثين عند استخدام هذا الاقتراب.

---

(1) راجع:

H. Wiarda Introduction to Comparative Politics. Concepts and Processes (Fort Worth, TX: Harcourt Brace & Co., 2000) PP. 70-78.

رابعًا: يستطيع اقتراب الثقافة السياسية تحقيق أهداف المنهج العلمي فى الوصف والتفسير، بشكل مفيد فعلاً، إلا أنها تظل جزئية فى هذا الإطار، ومن ثم يكون على الباحث أن يراعي تعدد العوامل المفسرة الأخرى، وعدم الوقوع فى خطأ الاعتماد فى الوصف أو التشخيص والتفسير على عامل واحد كالذى تشكله الثقافة السياسية.

خامسًا: يجب على الباحث الذى يعتمد على اقتراب الثقافة السياسية أن يتجنب تمامًا التحيزات أيًا كان مصدرها ومظهرها، كالعنصرية أو الدين أو الأنماط الجامدة عن ثقافة من الثقافات، وعليه مثلاً أن يعتمد على أدوات كالاستبيان كلما تيسر له ذلك، وما يعبر عنه الاستبيان من وقائع وأرقام ونسب مئوية، كذلك على الباحث أن يتذكر دائمًا أنه فى إطار أى جماعة مهما كانت فإن أى فرد لا يمكنه أن يقدم تماثلاً تامًا وجامعًا للنماذج العامة التى تعبر عن هذه الجماعة، أو لما ترتبط به من قيم وسلوكيات واتجاهات يمكن ملاحظتها.

الفصل الرابع
المنهج المؤسسى الحديث

يـــرجع المـــنهج المؤسسى فى أصوله إلى المدرسة التقليدية الدستورية فى دراسة الـــنظم السياســـية، والتى كانت تخلط بين مفهوم الدولة والنظام السياسي، وتنظر إلى الـــنظام السياســـي باعتـــباره نظام الحكم كما يحدده القانون الدستوري، أى مجموعة القـــواعد والقوانين التى تنظم السلطات العامة وتحدد اختصاصاتها ووظائفها، وهكذا تنحصر الدراسة فى إطار وصفى دستورى ضيق، وقد حاول البعض توسيع هذا الإطار ليشمل القوى الفعلية التى تقف من وراء هذا الإطار الشكلي، ليتناول النشاط الفعلي للحكـــومة، والعقيدة أو الأيديولوجية، والقوى الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، بما فى ذلك الطبقات والأحزاب والجماعات المؤثرة[1]

لم يؤدى تطور مناهج البحث فى علم السياسة إلى اختفاء هذا المنهج المؤسسي ـــــ الدســـتورى، إذ لا يمكن إهمال دور الهيكل أو الإطار الدستوري القانونى للنظام السياســـــي ، ومـــا يرتبط بهذا الهيكل من أهمية رئيسية للسلطات الثلاث: التشريعية والتنفـــيذية والقضـــائية، ومـــا تمـــثله من وزن وتأثير، ومن اختصاصات، وعلاقات ووظائـــف، وكـــذلك ما يمثله الدستور والقانون من دور أساسي لا يمكن التقليل من شأنه.

اتساع مقولات المنهج المؤسسي الحديث

مـــا يؤكده المنهج المؤسسي الحديث هو الإضافة إلى هذه الاهتمامات للمنهج التقلـــيدي، وتكاملـــها، ولـــيس إلغائها، بإضافة اهتمامات وأبعاد ومتغيرات جديدة للتحليل.

---

(1) د. علـــى الـــدين هلال: مدخل فى النظم الســـياسية المقارنة، نص محاضرات ألقيت بقســـم العلوم السـياسية بجامعة القاهرة د.ت ، ص ٦ ــ ٨.

د. كمال المنوفى: أصول النظم السياسية المقارنة. (الكويت: شركة الربيعان للنشر ١٩٨٧) ص ٦١ــ٦٥

د. كمال المنوفى: مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة. مرجع سابق، ص ٢٦ ــ ٢٨.

فالمؤسسة لها تكوينها وبنيتها الداخلية، وعملياتها، ومعاييرها الخاصة بها، وهى تنمو وتتطور، وتدخل فى علاقات جديدة، وتضم أدوارًا ووحدات ليست جامدة، وإنما هى آخذة فى التفاعل والحركة.

علـــى سبيل المثال دراسة الهيئة القضائية لا تقتصر على اختصاصاتها وتكوينها كمـــا يرسمها الدستور، إنما تتسع الدراسة لتشمل، إلى جانب ذلك، سيرة حياة القضاة وخلفـــياتهم الاجتماعـــية والفكـــرية وعمليات التفاعل داخل هذه الهيئة، وبينها وبين الهيـــئات الأخرى، وما تأخذه من أشكال للتشاور والتداول والمناقشات، ومن لجان أو جماعات فرعية مختلفة، والقيادة داخل هذه الهيئة، والتكامل داخلها وعمليات الاتصال وعوامل التماسك والصراع.

بـــناءً عليه تبرز أهمية طائفة واسعة من مقولات المنهج المؤسسى الحديث، فإلى جانب الدساتير والقوانين واللوائح، والسلطات والهيئات والاختصاصات، هناك الأبنية والجماعـــات الفرعية والقيادات والأدوار، وعمليات التفاعل والصراع والتكامل بها، والتكـــيف والمـــواءمة، والاستقلال[1] والكفاءة والفاعلية، وشخصية الأفراد شاغلي المناصب وإدراكاتهم وما يمثلونه من نماذج وعمليات للتنشئة والاتصال والتفاعل، ومن دوافع وقيم واتجاهات، ومن قدوة وفاعلية وقدرات، أو من اغتراب وإحباط ومعوقات للعمل المؤسسي الفعال.

رغـــم الأهمية التى يمثلها هذا المنهج المؤسسي الحديث، إلا أن هناك من ينتقد هـــذا المنهج على اعتبار أنه لا يخرج عن الدراسة الدستورية للسلطات الثلاث، مضافًا إلـــيها تنظـــيمات كالأحـــزاب وجماعات المصالح وأن كل ما فعله هذا المنهج هو استبدال المصطلحات والمفردات القديمة بأخرى جديدة حلت محلها دون تغييرات ذات مغزى.

---

(1) يشـــير صـــمويل هنتجتون إلى معايير أربعة يلزم توافرها فى أية تنظيم ليكتسب صفة "المؤسسية" بمعنى المؤســـسة الفعالـــة أو الحقيقية، وتشمل الاستقلال، خصوصًا المالي والتنظيمي، والتكيف، وخاصة من خـــلال طول عمر التنظيم وشغله أكثر من موقع وظيفي كالمعارضة والحكم وتولي القيادة فيه أكثر من جيل، وتماسكه خصوصًا بالنظر إلى درجة تكامله الداخلي والأجنحة والانقسامات به، والتعقيد بمعنى أن يضم التنظيم وحدات متعددة وظيفيًا وهيراركيًا. راجع: مفهوم ومعايير المؤسسية فى:

Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (Yale: Yale Univ. Press, 1968) PP. 12-24.

الباب الثانى

مناهج محورها يتعلق بالوظيفة أو الجماعة

وتشمل

١ــ الاقتراب البنائي الوظيفي

٢ــ منهج تحليل الجماعة

٣ــ منهج النخبة السياسية

٤ــ منهج صنع القرار

الفصل الأول
الاقتراب البنائي الوظيفي

التحليل البنائي ونقطة البدء فى البنائية الوظيفية

أحـــدث الموند تحولاً فى علم السياسة من خلال تأكيده لأهمية مجموعة جديدة مـــن المفاهـــيم المرتبطة بالبناء والوظيفة فى التحليل السياسي، وذلك من خلال صياغة جديـــدة تســـتخدم مفهـــوم النظام السياسي كأساس لها، وكان لديفيد ايستون تأثيرًا واضحًا منذ البداية على الموند فى هذا الشأن[١].

ذلك أن كتابات ايستون والتى تأثرت بكتابات محللي النظم فى العلوم الطبيعية والاجتماعـــية، وبالرغم مما واجهته هذه الكتابات من انتقادات، قد نجحت فى صياغة حققت قدرًا من الثبات النسبي للنظم، فى العلوم السياسية.

ومع تزايد الاهتمام بالدراسات التحليلية فى السياسة المقارنة والبعد التنموى، فإن المنهج البنائى الوظيفى بدأ يتخذ مكانة بارزة فى مجال البحث السياسي[٢]، فأصبح معروفًا على نحو جديد، ونطاق واسع خصوصًا بفضل كتابات جبريل الموند[٣]

والحقيقة أن علماء الاجتماع والانثربولوجيا قد حققوا درجة أعلى من التعقيد فى استخدام البنائية الوظيفية، مقارنة بما حققه علماء السياسة، ولعل هذا يرجع إلى أن لهـــم الســـبق فى هـــذا المجال، وكان على علماء السياسة أن يتبعوا علماء الاجتماع والانثربولوجيا فى هذا المجال.

---

(1) راجع

Ronald H. Chilcote. Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm (Boulder, Colorado: West view Press, 1981) P. 162.

(2) راجع

Iliya Harik. "Structural-Functional Analysis and the Study of Politics. Journal of the Social Sciences Vol. VI. No. 3, (October 1976) P. 223.

(3) راجع

Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. "Competing Paradigms in Comparative Politics". In: Robert T. Holt & John E. Turner (eds.) The Methodology of Comparative Research (New York: The Free Press, 1970) P. 33.

نقطة البدء فى التحليل السياسي، وفى البنائية الوظيفية، هى أن النظام السياسي يمثل أهم الوحدات الكلية، والنظام ينظر إليه على أنه مركب معقد لأنشطة ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل والتى هى جوهرية للوجود المستمر للنظام ككل، بمعنى آخر فإن النظام هو نموذج تصوري يجرد الحقيقة الامبيريقية، ويعتبر كأداة أو وسيلة لتحليل وترتيب المعلومات.

والنظام كنموذج نظري يعكس مجموعة من الخصائص المنطقية التى توفر للنظام سمته المميزة، فمن جهة فإن أجزائه يجب أن تعكس الوحدة والانسجام ككل، ومن جهة أخرى يجب أن ترتبط هذه الأجزاء بعلاقات اعتماد متبادل فيما بينها، بمعنى أن ما يحدث فى أحد أجزاء النظام يكون له تأثير مناظر فى الأجزاء الأخرى للنظام.

لكن الموند ركز اهتمامه على النظرية متوسطة المدى، فتحول من النظرية الكلية إلى التركيز على تحليل محدد وموجه، وكان هذا التحول فى فكر الموند موازيًا لتحول مناظر فى كتابات ايستون، ولكن تأثيرات الموند كانت أكثر وضوحًا وأكبر حجمًا على السياسة المقارنة.

ويتميز التحليل وفق البنائية الوظيفية عن تحليل النظم ككل، والتمييز بينهما ضروري، لأن مفهوم النظام أساسي للنظرية الوظيفية، بينما الفئات الوظيفية ليست ضرورية بشكل جوهرى لتحليل النظام ككل يضاف إلى ذلك أن التحليل الوظيفي يعتمد على فئتين من المفاهيم الأخرى إلى جانب مفهوم النظام، وهما البنية والوظيفة.

فلكي يستمر النظام ككائن حي، فإن وظائف ضرورية معينة يجب إنجازها، لكن مسألة ما إذا كانت هذه الوظائف يتم إنجازها بواسطة بنية واحدة أو أبنية عديدة هى مسألة يحددها البحث الامبيريقي.

الفروض الأساسية وتطور صياغة الموند للبنائية الوظيفية

فى المرحلة الأولى قام الموند بنشر أول عمل له فى عام ١٩٥٦، أى بعد ثلاث سنوات من نشر ايستون لكتابه الأول ــ النظام السياسي فى سنة ١٩٥٣م ــ وذلك فى مقالة عنوانها "النظم السياسية المقارنة"[1]

---

(1) راجع

Gabriel A. Almond. "Comparative Political Systems". The Journal of Politics Vol. 18. No. 3 (August 1956) PP. 391 – 409.

استخلص الموند فكرة النظام، فى هذا المقال الذى يمثل المرحلة الأولى فى تطور صياغة الموند من ديفيد ايستون، فالنظام يمثل المفهوم الشامل الذى يتضمن كل التصرفات والسلوك النمطي المرتبط بصنع القرارات السياسية، بمعنى آخر فالنظام عند الموند أكثر من مجرد عملية، إنه يتضمن شمولاً ، وتفاعلات بين وحدات تشكل هذا الكل الشامل، والاستقرار فى هذه التفاعلات يوصف بأنه توازن آخذ فى التغير.

يقول الموند: "أن مفهوم النظام يلبي الحاجة إلى مفهوم شامل، ذلك المفهوم الذى يغطي كل التصرفات النمطية الملائمة لصنع القرارات السياسية، وأغلب علماء السياسة يستخدمون مصطلح "العملية" لهذه الأغراض، لكن هذا المصطلح يواجه صعوبات لأنه ينطبق على أى نموذج نمطي للسلوك عبر الزمن. بينما مفهوم النظام يتضمن شمولية وكلية للوحدات الملائمة وعلاقات اعتماد متبادل بين الوحدات وتفاعل بين هذه الوحدات واستقرار معين فى هذا التفاعل.

ويبدو أن الموند قد استند بشكل مكثف على كل من ماكس فيبر، وتلكوت برسونز فى نظرته إلى النظم السياسية للحركة، والتأكيد على الحركة أو السلوك يسمح للباحث أو المراقب السياسي، وفق تعبير الموند، بأن يتجنب مجرد وصف النظام ككيان قانوني رسمي، فبدلاً من ذلك يكون الاعتماد على ذلك المفهوم كمؤسسة أو تنظيم أو كجماعة، وهكذا تحول الموند إلى الأدوار والأبنية.

يقول الموند: "سوف استخدم بعض مفاهيم مقيدة، قد ترجع إلى تقليد فيبر — برسونز فى النظرية الاجتماعية، أولها النظام السياسي باعتباره نظام للفعل أو الحركة وما يعنيه هذا بالنسبة لدارسي النظم السياسية هو السلوك الممكن ملاحظته امبيريقيًا والتأكيد على الحركة أو الفعل يعنى أن وصف النظام السياسي لا يمكن أن يكون مرضيًا من خلال الوصف المبسط لمعاييره الأخلاقية أو القانونية. فالاهتمام بالمعايير والمؤسسات يكون إلى المدى الذى فيه تؤثر فى السلوك.

وتركز اهتمام الموند على مفهومين هما:

(١) الدور.

(٢) الثقافة السياسية.

أصبح الدور هو وحده النظام السياسي لدى الموند الذى يستمد تعريف الدور من تلكوت برسونز وإدوارد شلز ، فالدور يعتبر ذلك القطاع المنظم لتوجه الفاعل والذى يشكل ويحدد مشاركته فى العملية التفاعلية، أنه يتضمن مجموعة التوقعات التى

يكمل بعضها بعضًا، المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الآخرين الذين يستفاعل معهم، وهكذا يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من الأدوار المتفاعلة أو كبنية وهيكل للأدوار باعتبار البنية أو الهيكل يمثل نموذجًا للتفاعل.

الأدوار إذن هى وحدات متفاعلة، إنها وحدات النظام السياسي، أما الهيكل أو البنية فإنه يمثل نماذج التفاعل واستخدام هذه المصطلحات يسمح لدى الموند بدراسة المناصب الرسمية وكذلك غير الرسمية فى البحث.

يقول الموند: "يتميز مفهوم الدور بالمقارنة بمصطلحات المؤسسات أو التنظيمات أو الجماعات، بأنه مفهوم أكثر انفتاحًا وأكثر شمولاً، فهو يتضمن المناصب الرسمية وغير الرسمية والأسر والهيئات الناخبة والشعب وما شابه بالطريقة التى يؤثر كل منهما فى النظام السياسي، بينما استخدام المصطلحات الأخرى يحمل نوعًا من الغموض والتعسف.

ويعتبر الموند أن المفاهيم السوسيولوجية للنظام والدور، يمكن فقط أن تكون بداية لنموذج نظرى للنظام السياسي.

وهكذا فإن النظم الاجتماعية لدى الموند لا تتكون من أفراد، وإنما تتكون من أدوار، بمعنى أن الأسر تتكون من أدور الأب والأم، وأدوار الزوج والزوجة، إلا أن الأسرة تمثل واحدة فقط من مجموعات الأدوار المتفاعلة لمجموعة من الأفراد الذين لهم أدوار أيضًا خارج نطاق الأسرة، ومن ثم ينخرطون فى نظم اجتماعية أخرى. وبنفس المعنى فإن النظام السياسي يتكون من أدوار متفاعلة يضطلع بها رجال الهيئة التشريعية والبيروقراطية والقضاة والناخبون وغيرهم، ونفس هؤلاء الأفراد الذين ينجزون أدوارًا فى النظام السياسي ينجزون أدوارًا فى النظم الاجتماعية الأخرى كالمؤسسات الدينية والجمعيات التطوعية والأسرة والاقتصاد وغيرها؛ وهم كأفراد يتعرضون للاتصال السياسي والتصويت والمظاهرات، وهكذا يتحولون من أدوار غير سياسية إلى أدوار سياسية[1]

---

(1) وفق مفهوم الموند للدور، والذى تبلور فى كتاباته فى ذلك الوقت. انظر

Gabriel A. Almond. "A Developmental Approach to Political Systems". In: J. L. Finkle & R. W. Gable (eds.) Political Development and Social Change (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1968) P. 100.

وأخيرًا فقد أدخلت تحليلات الموند مفهوم الثقافة السياسية والتى ترتبط بالنظام السياسي وتتجسد فى نماذج معينة من التوجهات نحو الحركة السياسية، وهذه النماذج تتسع وتمتد لتتجاوز حدود النظام السياسي.

يقول الموند: "أن كل نظام سياسي يجسد نموذج معين للتوجهات إزاء الحركة السياسية، ومن المفيد الإشارة إلى هذا النموذج باعتباره "ثقافة سياسية" والتى ترد عليها ملحوظتان: أولهما: أن الثقافة السياسية تمتد عبر حدود النظم السياسية، بل وعادة ما تمتد عبر حدود نظام سياسي معين. وثانيهما: أن الثقافة السياسية ليست هى الثقافة العامة بالرغم من أنها ترتبط بينها، فهي تتميز عنها، ولها نوع من الاستقلال عنها.

الثقافة السياسية لدى الموند تشير إلى توجهات الحركة السياسية، فكل نظام يجسد مجموعة من المعانى والأهداف، ومن القيم السياسية والاتجاهات والأيديولوجيات والطابع القومى وروح الشعب أو خصوصيته الثقافية، وهذه المعانى قد تحمل قدرًا من الاختلاط والغموض، ومفهوم توجهات الحركة أو المتغيرات النمطية يتفادى مثل هذا الاختلاط والغموض ويفيد على الأقل فى تحقيق الشمول والتمييز المنطقى.

ويستند الموند إلى برسونز وشلز فى تحديد عناصر توجهات الحركة السياسية سواء كانت هذه العناصر معرفية تتضمن إدراكًا وتمييزًا للأهداف، والأحداث والحركة أو الفعل والقضايا وما شابه، أو كانت تتعلق بالتفضيلات والمشاركة أو التأثير بشأن الأهداف والقضايا وما إليها، أو كانت تتضمن تقييمًا وطرقًا لتنظيم اختيار الأفراد ومدركاتهم، وتفضيلاتهم وقيامهم، من خلال تطبيق معاييرًا وقيم معينة.

فروض تتعلق بالدول النامية

ويمثل كتاب الموند وكولمان الذى نشر فى عام ١٩٦٠ المرحلة الثانية فى صياغة الموند[1]، حيث صياغة أكثر إحكامًا لنظرية تتناول الأبنية والوظائف فى سياق جهد واع تجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية فى المناطق التى تتجه إلى تغيرات عميقة وشاملة، وتضمنت هذه الصياغة عدد من الافتراضات وإشارات إلى عدد من النتائج المستخلصة من دراسة مناطق العالم النامية.

---

(1) راجع

Gabriel A. Almond. & James S. Coleman (eds.) The Politics of the Developing Areas (Princeton: Princeton Univ. Press, 1960).

ومن النتائج التى أشار إليها هذا الكتاب ـــ حددها كولمان فى الخاتمة ـــ والتى صيغت فى شكل افتراضات أو خصائص وسمات عامة تميز تلك الدول أو المناطق النامية، منها الافتراض بأن السياسة القومية فى هذه الدول تميل عادة إلى التركز بشكل أولي، فى المناطق الحضرية حيث تصبح هذه المناطق الحضرية مسرحًا للحياة السياسية لتركز جماعات النخبة والنخب الفرعية الحديثة بها، وهناك افتراض آخر يتعلق بالفجوة بين المجتمع الحضرى ذات التوجيهات الحديثة فى هذه الدول، وبين المجتمع القومى الأوسع والذى يمثل هذا المجتمع الفرعى بؤرته ومركزه السياسي.

كذلك أشار كولمان إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول، وأن من شأن التفاوت الكبير بين مستويات المعيشة وفرص العمل فى المراكز الحضرية، وفى المناطق الريفية أن يؤدي إلى حركة هجرة متسارعة فى اتجاه المراكز الحضرية، بشكل يفوق مقدرة هذه المراكز على توفير فرص العمالة، ونتيجة لذلك يوجد فى أغلب المراكز الحضرية خصوصًا فى مدن العواصم، عناصر وعوامل تجعلها أكثر تعرضًا للأنشطة غير المعتادة، كذلك فإن عمليات إسباغ الطابع التجاري والصناعي على الاقتصاد فى هذه المجتمعات النامية لم يسهم فى تحقيق التكامل السياسي أو الاجتماعي، كما لم يسهم فى قيام طبقة وسطى أو طبقة من منظمي المشروعات.

ورغم أن التحديث قد أدى إلى إدخال تغييرات فى الأبنية الاجتماعية فى العديد من هذه الدول النامية، فإن هذه التغييرات غالبًا ما أدت إلى تصاعد التوتر فى العلاقات بين الجماعات، والتحديث يأتى معه وفق هذه الافتراضات بالعلمانية، إلا أن المجتمعات التقليدية مازال الدين فيها يشكل عاملاً حيويًا يؤثر على العملية السياسية ولازال الدين عامل حيوي فى الحياة اليومية لدى القطاع التقليدي من السكان، والنخبة العلمانية الحديثة تجد نفسها مضطرة إلى احترام الدين كقوة سياسية، وفى بعض الدول النامية تقوم أحزاب على أساس دينى، وهكذا فإن تسييس الدين يؤدي إلى التوتر الاجتماعي فى المجتمع ويطيل أمد الصراع بين المناديين بدور أكبر للدين والمنادين بعلمانية السياسة.

كما أشار كولمان إلى الدور المسيطر الذى يلعبه الجيش والبيروقراطية فى العديد من الدول النامية بصفة عامة، لأسباب من بينها: أن كلاً من المؤسستين يضطلع بمسئولية خاصة فى حفظ القانون والنظام، وأن لدى كل منهما الرغبة فى تحقيق الاستقرار فى الدولة النامية، وفى بقاء واستمرارية النظام الأوليجاركي من الحكم.

لقد كان هدف الموند إحياء وتجديد المفاهيم المستخدمة فى دراسة السياسة المقارنة، فاستخدام مفهوم النظام السياسي بدلاً من الدولة وجهازها المؤسس القانوني الذى استغرق اهتمام علماء السياسة التقليديين، والوظيفة حلت محل القوة والتى اعتبرها الموند أيضًا قانونية فى مدلولها والأدوار حلت محل المناصب، والأبنية استخدمت بديلاً عن المؤسسات.

ووضع الموند فرضية مؤداها أن النظام السياسي له سمات عامة، واعتبر أن هدف صياغة نظرية وتحليل لهذه السمات، إنما يفرض تحديد مفاهيم لتلك السمات وفق منهج نظري للدراسة المقارنة لعلم السياسة وتتضمن تلك الفرضية أن

١ــ كل النظم السياسية تتضمن أبنية سياسية.

٢ــ أن نفس الوظائف يتم أدائها فى جمع النظم السياسية.

٣ــ كل بناء سياسي متعدد فى وظائفه.

٤ــ تمثل كل النظم السياسية مزيجًا مختلطًا من منظور الثقافة.

إن كل النظم السياسية نظم مختلفة من المنظور الثقافي فى رأى الموند، فلا توجد ثقافة كلها عصرية ولا توجد أبنية كلها حديثة بمعنى العقلانية، كما لا توجد ثقافة كلها بدائية، أو تقليدية. والاختلافات بين النظم، إنما تكون فى الوزن النسبى لكل من الحداثة والتقليدية ونمط المزج بينهما. إنه لا يوجد نظام سياسي حديث أو غربي تمامًا، فكل النظم السياسية انتقالية تشهد قدرًا من التغير فى الثقافة.

وهذه المفاهيم والسمات توفر رأى الموند أساسًا للمقارنة وللدراسة المقارنة للنظم فى الأمم المتقدمة والمتخلفة.

لقد اعتبر الموند أن الأبنية متشابهة فى كل النظم، وأن الاختلافات بين النظم الغربية وغير الغربية كانت موضع مبالغة من جانب الكثير من الكتاب فى الواقع، نتيجة المبالغة فى تصوير ما تتسم به الأبنية السياسية فى النظم الغربية من تخصص وظيفي وما تتسم به أبنية النظم التقليدية من عدم تمايز ومن خصائص فى البناء السياسي والاجتماعي، الأمر الذى يؤكد أهمية توضيح وتحديد موقع تلك الأبنية وتحديد سماتها الوظيفية، وبهذه الطريقة وحدها يمكن التعبير الرصين والصحيح عن العملية الديناميكية.

لقد تأثر الموند جزئيًا بإطار ديفيد ايستون للمدخلات والمخرجات والتغذية المرتدة وابتداء من هذا الإطار أخذ الموند يتحرك فى اتجاه نظرية وظيفية ديناميكية، لكن

هـــذا الإطار محدود، سواء فى علاقاته أو فى حدوده أو فى المدخلات والمخرجات كما هـــى موضـــحة به، محدود ليكون قادر على تمييز محدد ومعين فى المجال السياسي، كما أشـــار الموند إلى المفهوم المركزي للسلطة السياسية لدى ايستون، باعتبار هذا المفهوم يـــتكون مـــن عناصر أساسية على اعتبار أن النظام السياسي يوزع القيم وأن توزيعه يكون سلطويًا، وأن هذا التوزيع السلطوي يربط المجتمع ويشمله ككل.

مفردات ومقولات أساسية

ما هي الفروض، والمقولات، والمفردات أو المصطلحات الأساسية فى الاقتراب البنائى الوظيفي؟

تفتـــرض البنائية الوظيفية التركيز على ثلاث متغيرات رئيسية: النظام والبنية والوظيفة وينظر إلى هذه المتغيرات الثلاث معًا لتكون نموذجًا متجانسًا.

ليست كل الوظائف التى يتم إنجازها على مستوى أو آخر متضمنة كجزء من الإطـــار الـــذي يستخدم فى البحث، إنما فقط الوظائف النظامية التى هى ضرورية فقد للـــنظام ككـــل، وهذا يفسر لماذا يستخدم الكتاب والباحثون اصطلاحي: الوظائف والمتطلبات الوظيفية كل منهما محل الآخر، بالرغم من الاختلاف بينهما.

وعلـــى نحو مشابه بالنسبة للبنية حيث يؤخذ فى الاعتبار فحسب الأبنية التى تســـهم فى إنجـــاز متطلـــبات وظيفية، وهذا يجعل العديد من الأبنية السياسية التى هى بـــداخل النظام خارج نطاق التحليل الوظيفي، وهذا يفترض استبعاد عدد من الأبنية، وهـــذا يحـــرر البحث من التقيد بافتراض خاطئ ولا فائدة منه، مؤداه أن بنية واحدة، واحدة فقط، تستطيع إنجاز وظيفة معينة كالافتراض مثلاً، بأن البرلمانات فقط هي التى تستطيع، ويجب أن تنجز وظيفة التشريع.

وأصـــبح مصطلح البنية يشير إلى مجموعة أو فئة من الأدوار المترابطة بعلاقات متـــبادلة، ولأن هـــناك اختلاف بين معنى بنية ومعنى دور، فمن الضروري البدء بتنقية وتحديد المصطلح الأكثر بساطة وهو "الدور"

يشـــير الدور إلى درجة متنوعة من تقسيم العمل لكى يتحقق العمل فى أغلب المجـــتمعات، ومـــن ثم فالأدوار تشير إلى مستوى معين من النشاط المتخصص، أى أن الدور هو فئة متميزة للأنشطة التى تتم ممارستها فى فترة معينة ولها سمة من نظام تقسيم العمـــل ويصـــبح جزء من نمط توقعات أعضاء المجتمع، أنه "المشاركة المنظمة" بتعبير برســـونز، وهذه المشاركة تشير إلى بعدين: أولهما يتعلق بتقسيم العمل، والآخر يتعلق

بالنظم الثقافية، كما يمكن التحدث عن الأدوار باعتبارها النظم أو النماذج السلوكية المؤسسية.

ويطلق على عدد من الأدوار المكملة المرتبطة والمتناسقة مع بعضها البعض، فى إنجاز المتطلبات الوظيفية مصطلح "بنية"

إن كل فئة من الأنشطة التى يُعد إنجازها ضروريًا لبقاء واستمرارية النظام ككل، يشار إليها باعتبارها "وظيفة" أو "متطلب وظيفي"، بمعنى آخر فإن الوظيفة هى دور معين بالنظر إلى مساهمته فى بقاء النظام وأهدافه، ورغم صعوبة حصر مضمون وعدد هذه المتطلبات الوظيفية، إلا أنها تدور حول بقاء واستمرارية النظام، وإدارة التوتر وتحقيق الأهداف، بمعنى حفظ المجتمع وتذويده بوسائل الدفاع والتكيف، أى تزويد المجتمع بالموارد اللازمة لتلبية حاجاته المادية وتحقيق التكامل.

وتناول الموند فرضية رئيسية فى تحليلاته مؤداها أن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها، وقد فصل الموند تحليليًا الوظائف السياسية عن الأبنية السياسية، وأشار إلى عناصر مجموعتين: (١) مجموعة وظائف. (٢) ومجموعة أبنية، وهو يفترض أن من الممكن مقارنة النظم السياسية من خلال احتمالات إنجاز وظائف معينة بواسطة أبنية معينة.

حدد الموند وظائف النظام السياسي فى فئات محددة عمد إلى الفصل بينهما وفق مفهومي المدخلات والمخرجات.

وتشمل هذه الفئات الوظيفية لدى الموند:

١ــ الوظائف المدخلات كالتنشئة والتجنيد السياسي، وبلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسي.

٢ــ الوظائف المخرجات كصنع القاعدة والتقاضى بمقتضى القاعدة.

والوظائف المخرجات هى فى الحقيقة وظائف الحكومة، ووفقًا للاستخدام التقليدي لمفهوم السلطات الثلاث المنفصلة داخل الحكومة، وهكذا فإن صنع القاعدة حل محل السلطة التشريعية، وتطبيق القاعدة يتضمن الإدارة، والتقاضى بمقتضى القاعدة يرتبط بالعملية القضائية، وهذه الفئات وفق نموذج الموند للوظائف المخرجات ينعكس بوضوح، كما تبدو فى الولايات المتحدة، وفى المفهوم الأوروبى للحكومة الغربية، ويشير صنع السياسة أو القاعدة إلى أن المطالب يجب تحويلها إلى قرارات

سلطوية أو سياسات، أما تنفيذ السياسة وتطبيق القاعدة فإنه يشير إلى أن القرارات يجب أن توضع موضع التنفيذ.

أما الوظائف المدخلات أو الوظائف السياسية فهى التى تعتبر فى رأى الموند بمثابة معايير أساسية فى تميز سمات النظم السياسية للدول النامية بوجه خاص، وليس المخرجات أو الوظائف الحكومية، فهذه الوظائف المدخلات تمثل سمات متأصلة للنظام السياسي، بمعنى أنها هى التى تحدد المشكلات والمداولات والصياغات بشأنها، وحلول القضايا، وتقدم الإجابات والحلول والطرق التى تنفذ بها القرارات المتخذة، وكان ديفيد ايستون قد جعل من هذه العملية سمة مكونة لما يعرف لديه بالمطالب والتأييد للنظام. وتشمل الوظائف المدخلات التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وتجميعها، والاتصال السياسي.

والتنشئة السياسية وفق الموند ترتبط بقاسم مشترك لدى أفراد المجتمع فى الثقافة ومشاركتهم فيها، فالتنشئة تعنى أن اتجاهات الأفراد إزاء النظام السياسي يجب أن تتكون وترسخ وتحدث التنشئة من خلال الأسرة والمدرسة والعمل والجماعات ومؤسسات الحكومة وغيرها من مؤسسات أو أدوات التنشئة السياسية أما التجنيد السياسي فيقصد به إعداد وتأهيل أفراد المجتمع من مختلف الطبقات والجماعات السلالية، للأدوار القيادية فى النظام السياسي، وكذلك فى الأحزاب، والبيروقراطية، وما إليها، والتجنيد السياسي يُعد أساسيًا لشغل الأدوار السياسية ابتداء من التصويت حتى المناصب القيادية للحكومة.

وبلورة المصالح تعنى التعبير عن المصالح والمطالب فى شكل سلوك أو حركة أو فعل فالمطالب من أجل سياسات خاصة يجب أن يعبر عنها.

أما تجميع المصالح فمعناه التئام ودمج تلك المصالح والمطالب والتى يتم التعبير عنها عن طريق الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، والكيانات السياسية الأخرى. أى أن المطالب يجب أن تختار ويتم تهذيبها بحيث تصبح فى شكل محدد يمكن إدارته وتحقيقه من خلال البدائل الرئيسية المتاحة.

بينما الاتصال السياسي يخدم كل الوظائف السياسية، فالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح كلها تحدث من خلال الاتصال.

وإلى جانب نظرته إلى النظم السياسية وبوجه خاص الثقافة السياسية، على أنها مزدوجة بمعنى أنها تتسم بسمات حديثة وما قبل الحديثة، متقدمة ومتخلفة، صناعية وزراعية، فإنه يرى النظم السياسية باعتبارها تنمو وتتطور عبر مراحل للنمو، فالأبنية تتجه لأن تصبح أكثر تمايزًا وتخصصًا كلما وصل النظام إلى مرحلة أعلى من النمو لتكون أكثر عقلانية وحيادًا وتخصصًا وأكثر ميلاً إلى معايير الإنجاز، ويعتقد أن الأنماط العقلانية تتغلغل فى النظم البدائية والتقليدية، وأن الأنماط البدائية لم تتلاشى تمامًا فى النظم الحديثة ذاتها، وإن كانت هذه النظم الحديثة تميل إلى ضبط وتنظيم العناصر التقليدية بها.

ويعتقد الموند أن نموذجه يسمح لعلماء السياسة بالتوجه نحو نظرية احتمالية للنظم السياسية والواقع أن تصميمه للوظائف والأبنية يفترض بأن النظم السياسية يمكن أن تقارن من خلال احتمالات الأداء لوظائف معينة من خلال أبنية محددة. وعبر الموند أمله فى أن تنشأ وتتطور نظرية للتحديث ويتم تطبيقها على مشكلات العالم.

وفى عام ١٩٦٥ أوضح الموند حاجته إلى الربط بين نظريته الوظيفية بالنظرية التنموية فى دراسة السياسة المقارنة.

مستويات التحليل الوظيفي

يعتبر كتاب الموند مع بويل الذى نشر عام ١٩٦٦ بمثابة مرحلة جديدة هى المرحلة الثالثة فى تطور صياغة الموند تضمنت تنقيحًا وإعادة صياغة لمنهجه الوظيفي على أساس من نظرية التوازن والمفهوم الميكانيكي.

أخذ الموند يتبنى فى هذه المرحلة تصنيفًا سداسيًا للوظائف يتضمن ثلاث وظائف حكومية أصلية أو وظائف مخرجات وذلك إلى جانب بلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال وترتبط هذه الوظائف بعملية التحويل، وهى العملية التى تسمح بتحويل المطالب والتأييد الذى ينساب إلى النظام السياسي، وينتج عن ذلك، أى ينساب إلى الخارج، أى المجتمع، أو إلى البيئة الدولية كلاً من الاستخراج والتنظيم والتوزيع، وفى هذا المعنى يصبح منهج الموند مماثل لمنهج ايستون.

وقد حاول الموند فى صياغته أن يأخذ فى اعتباره ما وجه إلى صياغة ايستون من انتقادات ويحسب حسابها، وهذا ما تؤكده التوضيحات التى قدمها الموند وأهمها

أولا أوضح الموند أن مفهومه للنظام السياسي يتعامل مع علاقات اعتماد متبادل وديناميكي، وليس مع علاقات انسجام أو تآلف بين الأجزاء، وأكد أن

منظـــرى النظم قد وقعوا تحت تأثير مسيطر لأوجه التشابه والتناظر الميكانيكية والبيولوجـــية، وقد جاءت تأكيدات الموند على علاقات الاعتماد المتبادل فى مفهـــومه للـــنظام كمحاولـــة منه لمواجهة الانتقادات التى وجهت إلى منهجه باعتـــباره يتضمن تحيزًا محافظًا، وبأنه منهج سكوني بسبب تأكيده على التوازن وعلى انسجام وتناسق الأجزاء.

فالـــنظام يتضـــمن اعتماد متبادل بين أجزائه ومكوناته، فعندما تتغير سمـــات إحـــدى هـــذه المكونات أو الأجزاء للنظام، فإن المكونات والأجزاء الأخـــرى تتأثـــر ككل، وعلى سبيل المثال فإن ظهور الأحزاب السياسية أو وســـائل الاتصـــال الجمـــاهيري، يؤدي إلى تغييرات فى أداء كل أبنية النظام الأخـــرى وإن بـــدرجات متفاوتة، وإلى تغييرات وتأثيرات فى قدرات النظام المحلية والدولية.

ثانيًا: حاول الموند إبراز صياغته الجديدة باعتبارها ذات طابع ديناميكي وتحمل طابع الـــتفاعل، ولـــيس طابـــع سكوني أو محافظ، فأدخل فى تحليلاته النظم النامية واعتـــرف بأهمـــية ومغـــزى كتابات التنمية السياسية المنشورة فى أوائل عقد الســـتينات، واعـــتقد الموند أن مفهوم النظام السياسي يتناول مباشرة المجال الكامـــل للأنشـــطة السياسية فى المجتمع، وأن له مفهوم أيكولوجي يركز على الـــتفاعلات بـــين العالم السياسي والبيئة، ويحتل طابع التفاعل أهمية كبيرة فى كـــتابات الموند، وهذا التفاعل الذى يميز علاقات مكونات النظام الداخلية، كما يميز أيضًا علاقاته بالبيئة المحيطة وبالنظم الأخرى.

إن الـــنظام السياســـي يتكون من أدوار متفاعلة وفق الموند، كتفاعل رعايـــا الـــنظام أو المصـــوتين أو الهيـــئة الناخبة مع أعضاء الهيئة التشريعية والبيروقراطية والقضاة.

وكل النظم تتفاعل مع بيئتان: البيئة المحلية والبيئة الدولية، من خلال عملـــيات الـــتأثير والتأثر بالبيئة الطبيعية، وبالموارد المتاحة والنظم الاقتصادية والتعليمية والثقافية والتكنولوجية والسلالية، وهكذا فالنظم السياسية تتغلغل فى مجـــتمعاتها بطرق مختلفة، وبدرجات مختلفة أيضًا، فقد يلجأ نظام شمولي إلى أساليب الرقابة المباشرة على الحياة الاقتصادية، بينما نظم سياسة أخرى تمارس رقابـــة أقـــل، وعلـــى نحو مماثل تتفاعل النظم السياسية ومجتمعاتها مع بيئاتها الدولية، من خلال العلاقات السياسية والدبلوماسية والتبادل التجارى والفنى

والـثقافي وعمليات الاتصال الدولي والحروب، ومن خلال العلاقات مع المنظمات الدولية.

ويمكن النظر إلى تفاعل النظم السياسية إلى علاقاتها مع بيئاتها، من خلال تقسيم عملية التفاعل إلى ثلاث مراحل أو فئات: مدخلات، وتحويل، ومخرجات.

ثالثًا: بدأ الموند وكأنه يبحث عن نظرية كلية وليس نظرية جزئية: فأكد على الحاجة إلى نظرة للنظم السياسية ككيانات كلية، نظم صياغتها وشكلتها بيئاتها، وفى هذا المعنى فإنه تابع خطوات ديفيد ايستون، لكن الموند أعطى أهمية جوهرية للنظرية، وذلك بإشارته إلى تجارب دول مختلفة ومواقف فعلية واقعية أوضحتها تحليلاته.

يقول الموند وبويل: تحاول النظم السياسية استخراج الموارد من بيئاتها بدرجة أو بأخرى، وتوزيع المنافع على الجماعات المحلية والدول الأجنبية، وتعمل على تنظيم أو ضبط السلوك داخليًا وتوفير الأمن فى وجه التهديدات الخارجية، من ناحية أخرى فإن النظم السياسية ذاتها هى من صنع بيئاتها، وتتأثر المشكلات التى يواجهها المواطنون والزعماء فى مجتمع ما، والموارد المتاحة لمعالجة هذه المشكلات والمهارات والقيم التى تصوغ السلوك والمعتقدات الجماعية كلها تتأثر بالبيئات المحلية والخارجية.

إن منظور النظم يعنى فى رأى الموند، وبويل، الاهتمام بالسمات والعوامل البيئية للنظام، سواء كانت داخلية كنصيب الفرد من الدخل القومى ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة، والانقسامات السلالية واللغوية أو الدينية أو كانت خارجية كمشكلات سباق التسلح بالنسبة للقوى الكبرى أو الأمن الأوروبى بالنسبة للدول الأوروبية (أو كعلاقات العرب بإسرائيل بالنسبة للأقطار العربية).

نموذج الموند ــ بويل

يتأثر النظام السياسي بعوامل البيئة، كما يؤثر فيها من خلال المدخلات والمخرجات على التوالي، أما عملية التحويل فتتم داخل النظام السياسي، وهكذا فإن نظرية النظم وفق الموند وبويل ــ تقسم عملية التفاعل إلى

(١) مدخلات (٢) مخرجات (٣) عملية التحويل.

وتـــناول الموند وبويل بالتفصيل أهم المدخلات ومضمونها وكثافتها، وكذلك أهم المخرجات، مضمونها وكيف تغادر النظام الذى تنبثق منه وتؤثر فى النظم الأخرى، وفى البيئة، كما تناول حدود النظام السياسي. ويتناول الشكل الآتى العملية السياسية من وجهة نظر تحليل النظم:

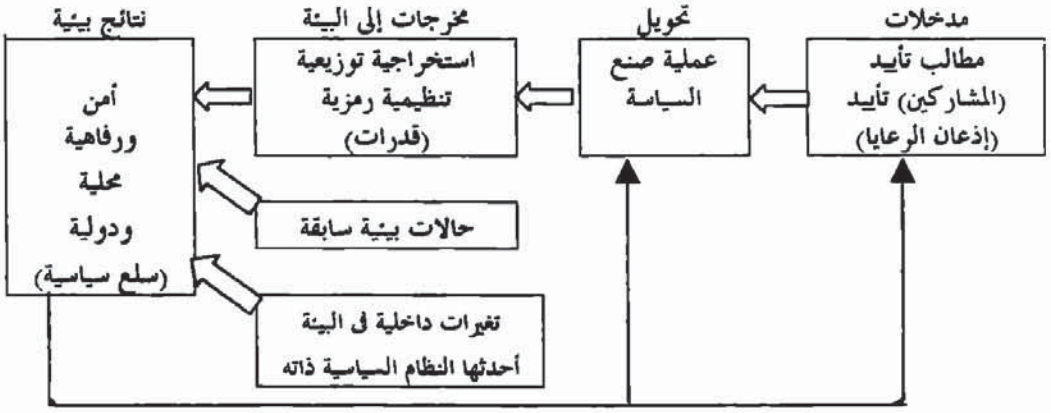

تغذية راجعة (حلقات تكمل الدائرة)

شكل يوضح منظور النظم للعملية السياسية وفق الموند ــ بويل

المدخلات ومصادرها

ومـــن أهـــم أنماط المدخلات للنظام السياسية: المطالب والتأييد، والتى تناولها الموند وبويل، على النحو الآتى:

أولا بالنسبة للمطالب التى تناولها فهى متنوعة، منها على سبيل المثال:

١ــ مطالـــب بتوزيع السلع والخدمات كالمطالب بحد أدنى للأجور، وقوانين بالحد الأقصى من ساعات العمل، والفرص التعليمية والمنافع العامة والطرق والنقل.

٢ــ ومطالـــب بتنظيم السلوك مثل الأمن العام والرقابة على الأسواق، وتشريعات المحافظة على الأسرة وتنظيم الزواج والصحة وغيرها.

٣ــ ومطالب بتحديد الضرائب وغيرها من مختلف أشكال استخراج الموارد.

٤ــ ومطالـــب خاصة بالاتصال الإعلامى كالمطالب بتعزيز وتحرير وحياد الاتصال الجماهيري.

٥ــ ومطالـــب بالمشاركة فى العملية السياسية أو بالتمثيل الأكثر عدالة للجماعات الاجتماعـــية أو المطالـــب بحـــق التصويت وتولي المناصب أو تنظيم جمعيات واتحادات وتنظيمات سياسية.

٦ــ ومطالــب بمزيد من الاستقراز والنظام وتقليل أو تلطيف الصراع والعنف فى المجــتمع أو المطالــب بالتكيف الإيجابي والاستجابة للقيم الجديدة والتحديات والفرص.

ويقابــل النظام السياسي هذه المطالب بأشكال مختلفة ودرجات كثافة مخــتلفة مــن الاســتجابة، والحقــيقة أن مدخلات المطالب لا تكفي وحدها لاســتمرار الــنظام السياســي يعمل، أنها مجرد "مادة أولية" تتم منها صناعة المنتجات النهائية التى تعرف بالقرارات والطاقة، فى شكل أفعال أو سلوك أو توجــيهات، تعمــل على تطوير واستمرار بقاء النظام السياسي الذى تثار فيه المطالب وتنبثق منه القرارات، للحفاظ على سير النظام وبقائه يعمل.

ثانيًا: بالنسبة للتأييد: يورد الموند وبويل أمثلة لأنماط التأييد منها فئتين يمكن التمييز بينهما على النحو الآتى:

١ــ تأيــيد بالمــوارد السياسية، بمعنى تأييد من خلال جهود ومحاولات للمشاركة السياســية لــدعم وتعزيز الزعماء والجماعات والأحزاب التى ترتبط بسياسة مــتخذة، أو الــذين يسعون إلى تولي منصب عام أو يصنعون السياسة العامة، وهذا التأييد يأخذ شكل التصويت أو فئة ترتبط بسياسة معينة.

٢ــ والفــئة الأخرى تتعلق بتأييد بالطاعة والإذعان: أى تأييد الرعايا للنظام كرد فعل لسياسات سلطوية يتخذها النظام السياسي الشرعي، ومن أمثلة هذه الفئة من التأييد:

أ ــ التأيــيد المادى كدفع الضرائب والرسوم وتقديم الخدمات كالمساهمة بالعمل فى الخدمات العامة والخدمات العسكرية والوطنية وغيرها.

ب ــ الإذعان للقانون واللوائح والتنظيمات المختلفة.

ج ــ توجــيه الانتــباه والاهتمام إلى الاتصال الحكومي واحترام السلطة والرموز والطقوس المتصلة بها.

وعمومًا فإن التأييد بالموارد السياسية يؤثر فى السياسات التى يتخذها الــنظام، بيــنما التأييد بالإذعان أو الخضوع للسلطة واحترامها يزود النظام بالمــوارد التى تجعله قادر على الاستخراج والضبط والتوزيع وبمعنى آخر تنفيذ سياساته.

وقد يكون مصدر المدخلات المجتمع الذى يكون النظام السياسي جزء منه، كما قد يكون مصدرها من داخل النظام السياسي ذاته من النخبة، أى من القيادات، سواء كان رئيس الجمهورية أو الملك أو الوزراء أو أعضاء الهيئات التشريعية والقضائية، كما قد يكون مصدرها النظام الدولي فى شكل تدخل أو رقابة، أو دعم من نظم سياسية أجنبية، أو فى شكل تهديدات أو غزو وانسياب المدخلات، وأيضًا المخرجات يتضمن تعامل بين النظام السياسي وعناصر البيئة الداخلية والخارجية.

ومن ثم فإن المدخلات قد تأتى من مصادر ثلاثة:

(أ) المجتمع. (ب) النخب السياسية. (ج) البيئة الدولية.

المخرجات القدرات والسلع السياسية

من أهم أنماط المخرجات التى تناولها الموند وبويل أربعة فئات يبادر بها النظام السياسي والتى تشير إلى أداء النظام، وتتضمن هذه الفئات الأربعة: مخرجات استخراجية وتوزيعية وتنظيمية ورمزية.

١ــ تشير المخرجات أو القدرات الاستخراجية إلى استخراج الموارد من البيئة المحلية والدولية وتشمل هذه الموارد السلع والخدمات والنقود والأشخاص والخامات وغيرها، ويمكن قياس أداء النظام ومقارنة النظم المختلفة بكمية أو مقدار ما تم استخراجه ونوعيته والتعرف على أى الجماعات التى تأثرت بهذا الاستخراج.

٢ــ وتشير القدرات التوزيعية أو الأداء التوزيعي للنظام إلى النشاط التوزيعي بمعنى توزيع السلع والخدمات والفرص والمراكز والمراتب وما أشبه، ويمكن قياس أداء النظام ومقارنة النظم على أساس ما الذى يتم توزيعه؟ هل سلع اقتصادية أم خدمات كالتعليم أو الصحة، أو القيم الأخرى كالمركز أو المكانة أو الأمن؟ وأيضًا على أساس نسبة ما يجرى توزيعه بواسطة النظام السياسي، وأى الجماعات يتاح لها أن تستفيد أكثر من غيرها من هذا التوزيع؟ وأخيرًا ينظر إلى العملية التوزيعية خلال فترة زمنية ممتدة لإعطاء منظور ديناميكي لتلك النماذج التوزيعية.

٣ــ أما القدرات التنظيمية فإنها تشير إلى ضبط السلوك وتنظيمه، فالنظام السياسي يرتبط بمجموعة من الأنشطة التنظيمية أو الضابطة والواجبات والالتزامات،

والعقـوبات المترتبة على الجرائم أو انتهاك القوانين، وتختلف النظم السياسية باختلاف:

أ ـ عدد وأنماط الأنشطة التى يتم تنظيمها.

ب ـ الجماعات التى يتم تنظيمها.

ج ـ الحدود الإجرائية أو الإجراءات المتعلقة بفرض القوانين.

د ـ أنمـاط وشـدة العقـوبات المتـرتبة والـتى تستخدم لضمان تنفيذ الالتزامات.

٤ـ المخـرجات الرمـزية: وتتضـمن تأكيدات للقيم وعرض للطقوس والرموز السياسـية، وهذه الرموز قد تكون فى شكل أجازات وطنية أو تماثيل ونصب تذكاريـة لشخصـيات وزعامات تاريخية يمجدها ويوقرها النظام، كما تشمل الشـعارات والعـبارات والخطب السياسية وأغلب الخطب السياسية تتضمن ذكـريات تاريخـية وقـيم أيديولوجـية كالمساواة والحرية والعدالة، ومثل كالشجاعة.

والأداء الرمزى للنظام السياسي قد يحقق نتائج مرغوبة محليًا ودوليًا، كما قد يعزز الجوانب الأخرى من أداء النظام. وهـذا الأداء الرمزي قد يأخذ شكل وعود أو إنجازات مستقبلية، والثقة فى هذه الوعود قد يعتمد على سوابق النظام بمعنى وعوده وإنجازاته السابقة لها.

بالإضـافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى قدرة النظام على الاستجابة ومدى حساسيته للتغيرات فى البيئة وفى المدخلات.

ويشـير الموند وبويل إلى أن مخرجات النظام السياسي يصعب تمييزها عـن السياسات، أى القرارات التى يتخذها النظام، بسبب علاقات التفاعل الـتى تـربطها، فالسياسـة ـ بمعـنى القرار ـ تتضمن مجموعة من الغايات والوسـائل، ونـادرًا مـا تعـتمد علـى وسيلة واحدة فقط أو فئة واحدة للمخـرجات، ورغـم صـعوبة التمييز بين المخرجات السياسية فى علاقتها بالسياسة المتخذة، فإن الموند وبويل يؤكدان أهمية مقارنة أداء النظم السياسية وإنجازها استخراجيًا وتوزيعيًا وتنظيميًا ورمزيًا؛ من خلال ما تتخذه النظم من سياسـات وعمليات للاتصال والأخذ والعطاء والإلزام، ومن خلال ما يرتبط بـأداء هذه النظم من بيانات تشير على نحو دقيق إلى حجم الدخول والنفقات المختلفة، وتنفيذ القوانين والنظام العام.

وفى هـــذا الإطار يؤكد الموند وبويل أهمية مفهوم "السلع السياسية" باعتبارها نتائج للحركة السياسية وهو المفهوم الذى أدخله رولاند بينوك.

كـــان بيـــنوك قد أشار إلى مفهومه عن السلع السياسية فى دراسة له أشـــار فيها إلى مصطلح النظام السياسي وما يرتبط به من مدخلات "مطالب وتأيـــيد" وعملـــيات الـــتحويل والاتصـــال بما فيها التغذية الراجعة والبيئة والمخرجات. كما أشار إلى أهمية الثقافة السياسية، لما تتضمنه من معانى للهوية وعناصـــر وتـــوجهات للإنجاز والعقلانية واتجاهات ومشاعر ومفاهيم الحقوق والواجـــبات واحتـــرام الـــذات، وغيرهـــا من أبعاد قد تسهم فى نمو النظام السياسي.

يقـــول بيـــنوك: "نحن لم نعد نناقش المخرجات فى معنى السياسات أو القـــرارات، وإنما ننظر إليها على أنها نتائج. فتناول نتائج المخرجات، النتائج الـــتى هـــى مـــن أجـــل الشعب، من أجل المجتمع ككل، أو مجموعة فرعية كالاقتصاد أو الأسرة، ومازلنا نعنى بذلك إنجاز الأهداف السياسية"[1].

وركـــز بيـــنوك مباشرة على تلك الأهداف التى تلبي الحاجات، لكن لـــيس الحاجـــات الـــتى تجعل النظام قائمًا وتحفظ استمراريته، وإنما الحاجات الإنســـانية الـــتى مـــن شأن تلبيتها أن تجعل النظام السياسي ذا قيمة للإنسان وتمنحه مبرراته، والأهداف التى تتابعها النظم السياسية تختلف كثيرًا من وقت إلى وقت، ومن مكان إلى مكان، وليست كل السلع تأتى كنتيجة مباشرة من مخـــرجات الـــنظام السياســـي، فبعضها ينبثق مباشرة من العملية السياسية، كمنـــتجات جانبية، على سبيل المثال، فإن المشاركة السياسية وهى جزء من العملـــية السياسية، قد تساعد على بناء تأييد سياسي للنظام فى المستقبل، وقد ترشـــد إلى المطالـــب والحاجات، وفى نفس الوقت فإنها قد تسهم مباشرة فى رفاهـــية الأفراد، أنها بذلك تخلق سلعًا سياسية سواء كان النظام قد اختار من بين أهدافه هذه السلع أم لا ؟

يعطـــي مفهـــوم بينوك للسلع السياسية أهمية للنتائج المرتبطة بتحقيق وتلبية الحاجات الإنسانية للمجتمع، والتى تجعل للنظام السياسي طابعًا إنسانيًا،

---

(1) راجع :

J. Roland Pennock. "Political Development, Political Systems and Political Goods". World Politics (April 1966), PP. 416 – 420.

ويعـــدد بينوك قائمة من هذه السلع كالأمن، والذى يأتى فى المقام الأول لدى بينوك: أمن فى مواجهة أى اعتداءات خارجية، وأيضًا أمن المواطن فى الداخل فى بيـــته ومالـــه وأحـــواله، فالتهديدات ضد الأمن يجب أن تكون فى متناول سيطرة ورقابة وضبط الدولة. وكذلك الرفاهية والتى تتضمن أوسع من مجرد الـــرفاهية الماديـــة حـــيث تأتى مسائل صون الكرامة الفردية واحترام الذات وتطويـــر القـــدرات الفـــردية ضمن الرفاهية، ومن السلع السياسية الأخرى العدالة والحرية.

ويعتـــرف المـــوند وبويل أن منهجهما يتأثر مبدئيًا بفكرة بينوك عن السلع السياسية ـــ التى هى محصلة ونتاج للعمليات السياسية ـــ فالمخرجات يقصـــد بهـــا إنتاج السلع السياسية، والفكرة المحورية لدى بينوك: العلاقة بين منـــتجات النظام السياسي والحاجات التى يفترض أنها تشبعها، فلكي تشكل هذه المنتجات "سلعة سياسية" فإنها يجب أن تقيم بواسطة مستهلكيها.

وقد توجد علاقة تناقض أو عدم انسجام وتوتر بين بعض هذه السلع السياســـية، علـــى سبيل المثال، بين الأمن والحرية أو الرفاهية والحرية، أو بين الأمـــن والعدالة، أو بين الرفاهية والعدالة، فكل سلعتان بينهما صراع بدرجة أو بأخرى من درجات هذا الصراع.

يضـــاف إلى ذلك أن مستوى النظام السياسي وقدرات هذا النظام، تؤثـــر فى مقدرتـــه علـــى إنتاج تلك السلع السياسية. كذلك فإن المشكلات والـــتهديدات التى تطرحها البيئة قد تضع قيودًا وحدودًا على أنواع وأحجام السلع التى يمكن للنظام السياسي أن يقوم بإنتاجها.

مستويات تحليل البنية والوظيفة

بالـــرغم من أوجه التمايز التى حملتها تحليلات الموند، إلا أن منطلقه، ظل إلى حـــد كـــبير، نمـــوذج ايستون للنظام السياسي، على اعتبار أن نموذج ايستون للنظام السياسي يتلخص فى الشكل الآتى:

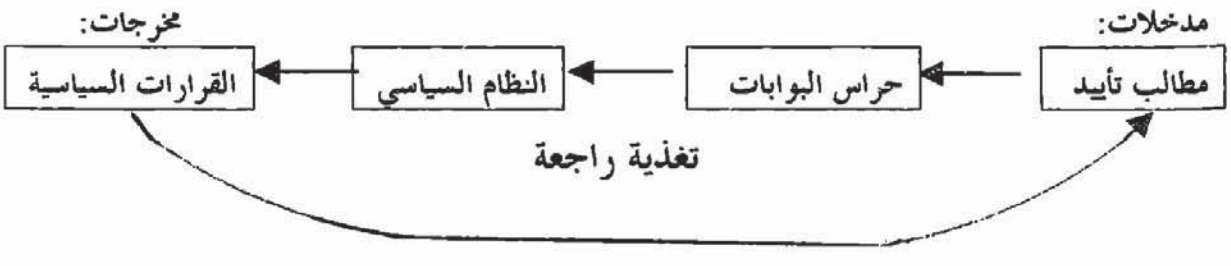

فالمـــدخلات تتضمن المطالب والتأييد من أجل سياسات معينة والتى تتحول فى الـــنظام إلى مخـــرجات، أى قرارات وسياسات سلطوية، وهذه المدخلات تتأثر بتغذية راجعة تؤثر فى الدورة التالية، وإنسيات المدخلات للنظام ينظمه حراس البوابات، ومن أمثلـــتها الأحـــزاب وجماعـــات المصالح، ويقومون بهذا التنظيم لصالح مطالب معينة، يتحيـــزون لها، ضد مطالب أخرى، ويحتاج النظام كذلك، إذا قدر له أن يستمر، إلى تأييد فى شكل ضرائب ومشاركة وطاعة.

وقد أعاد الموند تأكيد المقولات والمصطلحات العديدة التى سبق أن أدخلها إلى التحلـــيل السياسي، فإلى جانب مفهومه عن النظام السياسي تناول مرة أخرى مناقشة الدور السياسي والبنية السياسية والثقافة السياسية فى كتابه مع بويل.

ظـــل الـــدور السياسي يعتبر أحد أهم الوحدات الأساسية فى النظم السياسية لدى الموند، وتشكل مجموعة الأدوار البنية السياسية، أى أن الدور الفردي هو الوحدة الأساسية للبنية السياسية.

والـــدور هـــو نموذج منتظم للسلوك قائم على توقعات وأفعال الفرد صاحب الـــدور وتوقعات وأفعال الآخرين، وتشكله هذه التوقعات والأفعال، ويضرب الموند وبـــويل مـــثلاً بالـــناخب الذى يعطي صوته فى صندوق الانتخابات ويشكل مجموعة الناخـــبين هيئة ناخبة تمثل بنية سياسية تتكون من مجموعة الأدوار الفردية للناخبين، أما الأحـــزاب السياســـية فهـــى أبنية أكثر تعقيدًا عن الهيئة الناخبة حيث لها زعيم متميز وأدوار للأعضـــاء ومجموعة من النشطين الحزبيين، معنى هذا أن من الممكن تحليل البنية السياســـية على مستويات عديدة مختلفة، ومن وجهات نظر مختلفة والنظام الانتخابي لا يتكون فحسب من هيئة ناخبة وأحزاب، حيث يرتبط أيضًا بجماعات للمصلحة وأبنية أخـــرى فى اختـــيار المرشـــحين، ويكرر الموند على أهمية استخدام مصطلحات الدور والبنـــية السياســـية ـــ وليس مصطلحات المنصب والمؤسسة ـــ للتأكيد على السلوك الفعلـــي للأفراد المشاركين فى السياسة والأداء الفعلي للمؤسسات السياسية، إن كلاً مـــن المنصب والمؤسسة قد يشير إلى القواعد الرسمية أو القوانين، أما الدور والبنية فإنها تشـــير إلى سلوك للأفراد يمكن ملاحظته، ويؤكد الموند أن القوانين والمعايير المثالية، قد تؤثر فى ذلك السلوك لكنها نادرًا ما تصفه بشكل كامل.

كـــذلك أكـــد الموند وبويل أهمية الثقافة السياسية باعتبارها تشير إلى الأبعاد النفسية للنظام السياسي بما تتضمنه من قيم ومعتقدات واتجاهات سائدة لدى السكان، وأكـــد الموند وبويل أن الجماعات الإقليمية أو السلالية، وكذلك الطبقات الاجتماعية

التى تكون هؤلاء السكان قد يكون لها اتجاهاتها الخاصة، وأبعادها النفسية، وسميت هذه الاتجاهات الخاصة بالثقافة الفرعية وأصبح تعبير الثقافة السياسية الفرعية شائعًا ومتداولاً بين علماء السياسة.

وتتشكل الثقافة السياسية بواسطة تاريخ الأمة والعمليات والأنشطة المستمرة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال الاستبيان كأداة لجمع المعلومات يمكن اكتشاف سمات المواطنين واتجاهاتهم المرتبطة بالحياة السياسية، ومن خلال أداة كتحليل المضمون يمكن التعرف على وجهات نظر النخبة والكتابات والخطب والعبارات السياسية، وكذلك التاريخ، أو السلوك الماضي يمكن التعرف على الاتجاهات والأهداف والاستراتيجيات التى ترشد النخبة فى سلوكها، أنها تؤثر وتتأثر فى عملية ديناميكية بالتجارب والخبرات السياسية للمجتمع.

والتنشئة السياسية هى العملية التى تتكون بواسطتها الثقافة السياسية وتستمر وتتغير وكل نظام سياسي يمتلك الأبنية التى تقوم بوظيفة التنشئة السياسية، وتشكيل الاتجاهات السياسية، وتكريس القيم السياسية، وغرس المهارات السياسية للمواطنين وللنخب، وفى بعض المجتمعات قد يتم إنجاز هذه الوظيفة مباشرة بواسطة الأسر، أو المؤسسات الدينية أو القادة الاجتماعيين تقع أحيانًا فى دائرة المجال السياسي.

كما ناقش الموند وبويل مفهوم "تنشئة الدور" كأحد جوانب التنشئة، بمعنى خلق اتجاهات إزاء الأدوار فى النظام السياسي، وبالنسبة للمواطن فإن هذا يتضمن صياغة اتجاهاته إزاء نفسه كمشارك أو ناخب أو متظاهر أو دافع للضرائب أو منفذ للقوانين أو عنصر ذو علاقة بالسلطات، وبالنسبة للفاعل النخبوى فإن تنشئة الدور تعنى الوعي بمجموعة التوقعات والنماذج الملائمة والمنظمة للسلوك المتوقع فى هذا الدور، وهذه التنشئة قد تأخذ شكل قواعد محددة مكتوبة حول الالتزامات والواجبات والفرص، وقد تتضمن توقعات وإجراءات غير رسمية.

ويبين الشكل الآتى عناصر النظام السياسي ومستويات الوظائف عند الموند:

شكل يوضح النظام السياسي ومستويات الوظائف لدى الموند

فى هـــذا الشـــكل تتضـــح أهم مقولات ومفردات الاقتراب البنائى الوظيفي وتجريد ما تناوله الموند، فالنظام السياسي يتكون لدى الموند من أجزاء تربطها علاقات متبادلة، وتتضمن هذه الأجزاء المؤسسات الحكومية وكل الأبنية فى المجالات السياسية، والحـــدود تفصـــل بين النظام وبيئته، والمدخلات والمخرجات تؤثر فى النظام، والتغذية الـــراجعة تـــوجد بين النظام وبيئته. وحدد الموند على سبيل المثال عددًا من المطالب وأمـــثلة أخرى لعدد من أنماط التأييد والتى تقدم كمدخلات للنظام، ووصف كذلك عـــددًا مـــن أنماط التحويلات التى ترتبط بجانب المخرجات فى العملية، وهذا يوضح استناده إلى إطار ايستون أساسًا كنقطة بدء، لكنه يربطها بمستويات ثلاث للوظائف

المستوى الأول

ويـــتكون مـــن ست وظائف للتحويل وتشمل بلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسي وصنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتقاضي بمقتضى القاعدة.

وهـــذه الوظائـــف ترتبط بالمطالب والتأييد فى جانب المدخلات وبالقرارات وحـــركة الـــنظام أو أفعالـــه فى جانب المخرجات، والتى تصبح من مكونات النظام الداخلـــية، والمطالب تصاغ من خلال "بلورة المصالح" وترتبط بمسارات بديلة للحركة عبر "تجميع المصالح"

أمـــا القواعد فإنها تتكون من خلال "صنع القاعدة" وتنفذ وتفرض من خلال "تطبـــيق القاعـــدة" وأحيانًا يتم تطبيقها من خلال القضاء والاتصال يؤثر فى كل هذه الأنشطة.

أى أن أحـــد مســـتويات تحليل وظيفة النظام السياسي تكون بتناول الوحدة ككل فى بيئتها.

المستوى الثاني

ويـــتكون مـــن الوظائف "القدرات" سواء كانت تنظيمية أو استخراجية، أو توزيعية أو رمزية أو استجابية. وهذه الوظائف ترتبط بأداء النظام وهو فى بيئته.

أى أن المستوى الثانى هو النظر إلى الوظيفة داخل النظام، أى يتم تناول وظيفة الوحدة وأدائها داخل عملية التحويل.

وقد طبق الموند هذه الوظائف على النظم الشمولية والديمقراطية، وخلص إلى أنـــه فى المجتمعات الديمقراطية تكون مخرجات التنظيم والاستخراج والتوزيع أكثر تأثرًا بالمطالب التى مصدرها الجماعات، وتمتلك هذه المجتمعات كذلك قدرة استجابية أعلى، أمـــا الـــنظم الشمولية فإنها على العكس من ذلك: أقل استجابة للمطالب والسلوك التنظيمـــي يكـــون مـــن خلال العنف، واستخراج الموارد من الشعب يصل إلى حده الأقصى. وترتبط القدرة الرمزية بانسياب الرموز من النظام الساسي إلى البيئة الدولية.

المستوى الثالث

هـــنا فـــإن وظائف التكيف والمحافظة على استمرارية النظام تتضمن التجنيد السياسي والتنشئة السياسية، والتى تمثل هذا المستوى الثالث. فوظائف التكيف وبقاء الـــنظام وإحـــلال أجـــزائه تـــنعكس فى السياسة فى: التجنيد السياسي، وفى التنشئة السياسية، وهذه الوظائف لا تدخل مباشرة فى عمليات التحويل، إنما تؤثر فى الفاعلية، وفى العمليات الداخلية بالنظام، ومن ثم فى أدائه.

ويعتـــبر المـــوند تكييف النظام والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية وظائف تـــرتبط بـــأدوار جديـــدة واتجاهات جديدة تمثل جوهر التغيير. فالقدرات الجديدة أو المســـتوى الجديد للقدرة والمؤسسات السياسية الجديدة والعمليات الجديدة، وكذلك الدعوة إلى نخبة جديدة والتغيرات فى تدريب النخبة، وفى الأفكار والتغير فى التوقعات، وفى المشـــاركة، وفى القـــيم والمعتقدات بين صفوف وشرائح المجتمع العديدة، كل هذا يمثل جوهر التغيير.

إن التنشئة والتجنيد يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالتغير السياسي، ولذلك فإنه ينظر إلى نظرية تكيف النظم فى هذا المستوى باعتباره نقطة بدء.

ووفقًا لالموند فإن نظرية النظام السياسي يمكن أن تقوم على أساس فهم العلاقات بين المستويات الثلاث وعلاقات الوظائف على كل مستوى.

ولقد راجع الموند كتاباته فى سنة ١٩٦٩، وفى سنة ١٩٧٠ وهو نفس الوقت تقريبًا الذى أعاد فيه ايستون تقييم كتاباته المبكرة، فأكد الموند ثقته فى تحليل النظم فى السياسة، وأرجع الإنجازات التى حققتها دراسات السياسة المقارنة فى العقدين السابقين إلى هذا التحليل.

وحاول الموند تأكيد أهمية منهجه البنائى الوظيفي ونادى بربط هذا المنهج امبيريقيًا بحالات تاريخية محددة، مما يعزز نظريته ويوفر لها الملاءمة، فدعا إلى استخدام الدراسات العملية السببية التى تربط بين التحليل الوظيفي ــ النظمي وتحليل الاختيار العقلاني.

تقييم الاقتراب البنائى الوظيفي

حاولت بعض الدراسات تحديد عدد من الانتقادات الموجهة إلى البنائية الوظيفية فى علوم الاجتماع والانثربولوجيا والاقتصاد والسياسة ، من أهمها

١ــ التحيز الأيديولوجي المحافظ وتفضيل الموضع القائم.
٢ــ الافتقار إلى الوضوح المنهجي.
٣ــ المبالغة فى التأكيد على دور النظم المغلقة فى الحياة الاجتماعية.
٤ــ الإخفاق فى معالجة التغير الاجتماعي.

والحقيقة أن انتقادات كثيرة تؤكد على أن البنائية الوظيفية لا تأخذ فى اعتبارها عمليات التغير، ووصف كتاب آخرون البنائية الوظيفية بأنها غير منطقية وأنها تحمل مبالغة فى التأكيد على السلوك المؤسسي، وناقش الكثيرون أوجه الضعف المختلفة فى النظرية الوظيفية، كما وجهت الانتقادات إلى ما يرتبط بالبنائية الوظيفية وبصياغة الموند، من صعوبات فى تحديد النظام وبيان حدوده، ومن تحيز سياسي يرجع إلى مدركات التوازن والاستقرار واستمرارية وبقاء النظام كقيم وأهداف ضمنية وانتقدت محاولة الموند وبويل على أساس

١ــ الميل إلى تعريف الأبنية من خلال تعريف الوظائف التى تضطلع بها، وتعريف الوظيفية يخلو من أى مضمون امبيريقي.
٢ــ الاستاتيكية وتجاهل عنصر الزمن وما يحمله من تغير وارتباطها ببقاء وتكريس النظام القائم.
٣ــ الغموض والاختلاط فى استخدام الوقائع والقيم.

٤ــ لم يحــاول المــوند الربط بين فئات الوظائف فى تحليله أو بينها وبين الوظائف الأوسع التى يفترض أن النظام يقوم بإنجازها ككل.

كــذلك هناك من ينتقد "طغيان التفاصيل الامبيريقية" على هذه المحاولة، والتى انفصلت عن النظرية، والتفضيل الضمني التى تحمله لما سمي بالنظم الديمقراطية والتحيز المحــافظ، كــذلك غياب أى تحليل فى كتابات الموند عن القيادة، وعدم مناقشة الدور الذى يمكن أن تلعبه عملية صنع القرار السياسي.

لذلك يقول أحد الباحثين: "إن البنائية الوظيفية لا تقدم تفسيرًا أو شرحًا، بل أنها ليست نظرية امبيريقية على الإطلاق"

الفصل الثانى
منهج تحليل الجماعة

يستند هذا المنهج إلى بروز أهمية الجماعة، فى الحياة السياسية، ودورها الأساسي الذى يفسر التفاعلات السياسية فى حالات كثيرة.بل وقد تصبح الجماعة هى مفتاح تشخيص وتفسير الظواهر السياسية ، فدراسة جماعات الشلة ودفعة التخرج من المعهد التعليمى وغيرها من جماعات غير رسمية تسهم فى تفسير الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢ وما شهدته من تفاعلات وعلاقات بين أقسام نخبة الضباط الأحرار. وقد يضاف إليها علاقات كالقرابة والمصاهرة كجزء من شبكة علاقات غير رسمية تفسر إلى حد كبير هذه التفاعلات والعلاقات، وهو ما لا يمكن تفسيره من خلال العلاقات الرسمية أو التنظيمية.

وتتنوع هذه الجماعات، فمنها جماعات تقليدية تقوم على علاقات الدم والقرابة، أو المصالح والأفكار، أو الهدف الواحد. وقد تأخذ شكل جماعات مصالح معترف بها، وقد تكون مجرد جماعات فرعية ــ كمجموعة نواب الصعيد فى البرلمان، أو مجموعة من ذوى الاتجاهات السياسية المحددة داخل الجيش مثلاً أو فى إطار حزب سياسي أو مجتمع محلي، فالانتماء الإقليمي والأيديولوجي يُعد من المحددات الأساسية للجماعات، كذلك الانتماءات العرقية والطبقية واللغوية والطائفية، فضلاً عن المهنية والعمالية.

مقولات منهج الجماعة

تثير دراسة الجماعات العديد من المقولات، فإلى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمى أو غير الرسمي للجماعة، قدرة الجماعة على التماسك والتكيف والاستمرار، نشاط الجماعة وتكنيكاتها وأدواتها الحركية، مساندتها أو معارضتها للنظام، تأثيرها ودورها السياسي، تأثيرها على أعضائها، وعلى الجماعات الأخرى، وعلى النظام السياسي والاجتماعي عامة[1]

ويعتقد د. حامد ربيع أن الجماعة تصبح حقيقة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، فهى ليست مجرد حاصل جمع عدد من الأفراد، فالجماعة تملك فى العادة صفات

---

(1) لمزيد من التفصيل عن مقولات منهج الجماعة، راجع: د. كمال المنوفى: نظريات النظم السياسية .مرجع سابق. ص ٢٩ ــ ٣٠.

مستقلة، ووعى أو عقل جماعي خاص بها. ولا يمكن بحال أن تظل الجماعة قاصرة على تجميع للصفات الفردية، ويدلل على ذلك بالظاهرة الجماهيرية[١]

وقد يجمع أفراد الجماعة قواسم مشتركة إضافية، تفوق ما يجمع بين أبناء المجتمع القومي الأوسع، كالقيم والمعايير والنماذج السلوكية، فالأفراد قد ينتمون لنفس الحزب أو الإقليم أو الطائفة ، ويخضعون لظروف وعمليات متشابهة فى التنشئة والاتصال والتعبير والتمثيل. إلا أن ارتباط الفرد بالجماعة يتوقف على عوامل عديدة منها درجة تعاطفه مع الجماعة ومفهومه لها، وموقف الجماعة إزاء الفرد، ودوره ومكانته بها، فضلاً عن خلفياته الشخصية والسيكولوجية، وسمات كالسلبية مثلاً.

ورغم أهمية تحليل الجماعة ودورها فى وصف الكثير من الوقائع السياسية وتفسيرها، إلا أن دراستها لم تتطور إلى آفاق واسعة فى إطار تطور مناهج علم السياسة فى اتجاه توسع البحث الامبيريقي، ولم تتضح إمكانيات تعكس هذا التطور فى دراسات الجماعة، أو الربط بين المتغيرات فى إطار هذا المنهج.

---

(1) لمزيد من التفصيل، راجع: د. حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق. ص ٤٤.

الفصل الثالث
منهج النخبة السياسية

بغض النظر عن فكرة السمو والتميز الذى قد يحمله مفهوم النخبة السياسية، فإن علماء السياسة قدموا دراسات عديدة باستخدام منهج النخبة السياسية، والذى يقوم على افتراضين: الأول: وجود عدد محدود من الأفراد ، والجماعات فى المجتمع يمتلكون قدرًا أكبر من القوة، أو النفوذ والتأثير، فى عملية صنع القرارات ذات الأهمية فى النظام السياسي، وهؤلاء يشكلون النخبة السياسية. والثاني: أن هناك أنماط متعددة للعلاقة بين هذه النخبة والمجتمع السياسي ــ اللانخبة ــ وهي أنماط تختلف من مجتمع لآخر، ومن موقف لآخر بالنسبة للنظام السياسي الواحد.

وهناك من يعرف النخبة السياسية بناء على أسس تنظيمية، أو نفسية، أو مؤسسية، أو اقتصادية. فالنخبة تتميز بروابط تنظيمية وعمليات للاتصال، أو بمزايا نفسية وعقلية، أو بروابط لمؤسسات ذات أهمية فى المجتمع، أو بامتلاك الثروة والقوة الاقتصادية، وذلك وفق اتجاهات نظرية عرفت فى دراسة النخبة بمعناها الكلاسيكي.

كذلك هناك من حاول الربط بين نظرية النخبة والمفهوم الديمقراطي، حيث التسليم بتعدد النخب فى المجتمع والمنافسة المنظمة بينها للوصول إلى السلطة، أو حكم النخبة بواسطة انتخابات دورية[1]

مقولات منهج النخبة السياسية

ويتناول علماء السياسة، من خلال منهج النخبة، العديد من المقولات، التى تتراوح من بناء القوة إلى أدوار النخبة وهيكلها وأعضائها ودورهم فى إدارة الصراع فى المجتمع، كما تتناول دراساتهم عادة مفهوم النخبة ــ ويقابله مفهوم الجماهير ــ وخلفياتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وهيكل النخبة، واللب أو الدائرة الداخلية الضيقة للنخبة، والحواف الخارجية لها ــ أو ما يعرف بالنخب الفرعية أو الاستراتيجية ــ وعمليات التجنيد للنخبة، والتنبؤ بالنخب البديلة الممكنة، أو المتوقعة.

---

(1) د. على الدين هلال. مرجع سابق ص ٩٥ ــ ١٠٦. حيث يميز الكاتب بين النخبة كموضوع والنخبة كمنهج للبحث فى علم السياسة ، فى دراسة رائدة توضح أهمية منهج النخبة ومقولاته الأساسية وحدوده النظرية والعملية.

كـــذلك تتـــناول دراسة النخبة انفتاح النخبة على اللانخبة، وما يعرف بدورة النخـــبة، أو انتقال السلطة من نخبة إلى نخبة، وارتباط علاقات وأدوار النخبة بمعدلات الحـــراك الاجتماعـــي والسياسي، أو مستوي العنف، وعمليات التمثيل والتعبير عن المصالح وبلورتها.

وتتـــنوع أنمـــاط النخب السياسية التى تتولى مقاليد السلطة فى مختلف النظم السياسية، فقد يسيطر على النظام نخبة من العسكريين، يكون لها خصائصها السلوكية والنفســـية والاجتماعية، أو قد يسيطر نخبة من رجال الأعمال، تؤثر عليها اعتبارات تمثل المصالح وتوزيع الموارد والقوة الاقتصادية، وقد تكشف دراسة النخبة عن تحالفات بـــين جماعات مختلفة، مهنيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا، أو صراعات وعمليات استقطاب أو إقصاء لجماعات دون أخرى.

وتتعرض نظرية النخبة لانتقادات مردها ما تمثله من فكرة تميز جماعة على سائر المجتمع، وتناقضها مع مفاهيم المساواة. وافتراضها الضمنى تماسك وفاعلية الجماعة التى تشـــكل النخـــبة فى مقابل عدم قدرة أو عجز أفراد المجتمع، من اللانخبة، أو ما يسميه البعض ذرية وتشر ذم الجماهير.

وهناك من يشير إلى أن دراسات النخبة تكتفى فحسب بتناول مجموعة ما، هي النخـــبة، تمـــتلك القـــدرة على التأثير والنفوذ، دون إثبات أنها قد استخدمتها فعلاً، فالســـلطة لها جانبان، أحدهما التأثير فى السياسات والقرارات، والآخر: التدخل لمنع قضايا معينة من أن تصبح لها الأولوية، أو منعها من أن تثار أصلاً، وهذا هو ما يتجاهله الباحثون من خلال منهج النخبة السياسية.

الفصل الرابع
منهج صنع القرار

يقوم منهج صنع القرار على أساس افتراض مؤداه أن السياسة تعنى فى النهاية سلسلة من صنع القرارات، ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، قد تبدأ قبل ظهور القرار، حيث عمليات التحضير لصنع القرار، وتستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه.

بؤرة البحث ومداخله وفق منهج صنع القرار

ويؤكد مثل هذا المنهج على مداخل تنظيمية أو بيروقراطية أو عقلانية، أو نفسية، أو عمليات تفاعل بين عناصر مختلفة لعملية صنع القرارات، ولكل من هذه المداخل محاور خاصة للاهتمام والدراسة، وإن تناولت جميعها عملية صنع القرار فى مجملها.

وفق منهج صنع القرار فإن بؤرة البحث تدور عادة حول رئيس الدولة والمجموعة محدودة العدد المشاركة معه فى صنع القرار، أو قيادة مؤسسة أو جماعة، أو منظمة، وما يحيط بها من مجموعة مؤثرة تتولى صنع القرارات، وما يمثله هؤلاء من تفضيلات وقيم وإدراكات، أو ردود أفعال إزاء البيئة المحيطة وما تفرزه من ضغوط وتأثيرات.

إلا أن دائرة البحث قد تتسع إلى عمليات توفير المعلومات وإتاحتها وتوقيتها، وبلورة الموقف أو الأزمة بأبعادها، ومنحها الاهتمام والبروز السياسي، أو التقليل من درجة إلحاحها وإرجاء الاختيار بين البدائل المتاحة بشأنها. وقد تلعب أجهزة الدولة ومؤسساتها دورًا مركزيًا فى العملية، بالرغم من أن صنع القرار يرتبط عادة بالقيادة السياسية ونواة محدودة العدد من صانعى القرار، كما قد ترتبط القرارات الاستراتيجية بدور لأجهزة المعلومات والأمن، فضلاً عن المؤسسات ذات الأهمية.

وقد ترتبط عملية صنع القرار بقدر من الغموض والسرية، الأمر الذى يعوق استخدام المنهج، وقد يضع الباحث أمام احتمالات غير مؤكدة، وتخمين يفتقر إلى اليقين خصوصًا إذا كانت العملية ترتبط بدرجة عالية من الغموض، أو ارتبطت بجهود أثرت فى أجندة الموضوعات التى يواجهها النظام السياسي أو فى تحديد أولوية الموضوع أو حجبه عن الدراسة والتمحيص. فقد يمارس بعض الفاعلين تأثيرات غير منظورة على

صـــانع القـــرار من خلال توقيت، وطريقة عرض، وترتيب المعلومات وعرض البدائل والحلـــول المقترحة، فالتأثير فى صنع القرار قد يكون من خلال منع القضية من أن تثار أصـــلاً، أو تحديـــد توقيت إثارتها، والشكل الذى تثار به، وحجم ونوعية المعلومات، والسياق، الذى تثار فى إطاره.

معـــنى هـــذا أن صنع القرار عملية معقدة، لا تقتصر فقط على أولئك الذين اتخـــذوا القرار فعلاً، بل تمتد إلى عناصـــر أخرى لها دورها فى عرض المشكلة فى إطار معلـــــومات محـــددة، وطريـــقة العرض، وتكامل عناصرها، وتوقيتها وأولئك الذين قـــاموا بالتداول والتشاور، والبحث والتفكير والتدقيق فى البدائل والحلول الممكنة.

الباب الثالث

مناهج محورها التاريخ أوالمقارنة

وتشمل

١ــ المنهج التاريخي

٢ــ المنهج المقارن

الفصل الأول
المنهـــج التاريخي

عودة الاهتمام بالتاريخ: أدت العلوم السلوكية إلى توجيه الاهتمام الكامل إلى السلوك الظاهـــر للإنسان، وبالتالى تلاشى الاهتمام بالقيم والاتجاهات الذاتية للأفراد والذين يخضع سلوكهم للملاحظة، وأصبحت الوثائق الخاصة، وتاريخ الحياة مثل السير الذاتية واليوميات والخطابات وغيرها من وثائق وأدوات للبحث التاريخى لا تمثـــل إلا قيمة علمية محدودة تمامًا، وفق هذا الرأى. لكن سرعان ما ظهرت نزعـــات تعـــارض المدرسة السلوكية، مؤكدة أهمية عالم المعانى والأفكار والقيم الذاتية والتاريخ بطريقة لا يمكن إنكارها، لكن فى ثوب جديد تمامًا، يحمل رؤية جديدة للمنهج التاريخي.

يستخدم عدد كبير من باحثى العلوم السياسية المنهج التـــاريخى فى بحـــوثهم، بالرغم من المحاذير التى تحيط عادة بالإفراط فى استخدام البيانات التاريخية، فالسياســـة أكثر ارتباطًا بالتاريخ من أى علم آخر، إنها (علم السياسة) التاريخ الجارى، كمـــا أن التاريخ يوصف بأنه علم "السياسة الماضية"، وقد شهدت السنوات الأخيرة ـــ فى ظل المدرسة ما بعد السلوكية ـــ عودة للاهتمام بالدراسات التاريخية مرة أخرى فى علـــم السياسة، وأصبح المزيد من البحوث السياسية يتضمن أسس وقواعد يلتزم بها البحث التاريخى، وتستند إلى وثائق ودراسات تاريخية كجزء أساسى من هذه البحوث.

ويمكن الإشارة إلى عدد من المحاذير والشروط المرتبطة باستخدام هذا المنـــهج من قبل الباحثين السياسيين ، نذكر منها على سبيل المثال:

١ـــ يكون استخدام التاريخ والأحداث ، وفق إطار نظري محدد، لإثبات فرضـــية معينة أو تأكيد أهمية تواتر معين من التفاعلات والتطورات.

٢ـــ وعليه لا يستخدم أو يطبق للحشو أو لحشد كم من المعلومات دون اهتمـــام بتحليل تلك المعلومات لخدمة أهداف البحث ومعالجة المشكلة البحثية.

٣ـــ التحليل، وليس الوصف،هو الفيصل، فالباحث الذى يقتصر علـــى الســـرد التاريخي يضع جهده فى عداد البحوث الشكلية التى عفا عليها الزمن.

٤ـــ رغم اختلاف كل حالة ، قد يفضل استخدام منهج ، أو أداة بحثية إضـــافية ، ويحدد بوضوح نطاق وحدود وأهداف استخدام التاريخ.

من بين الدراسات ذات الأهمية، والتى اعتمدت على المنهج التاريخي ـــ وإن لم تقتصر على هذا المنهج وحده ـــ دراسات صمويل هنتنجتون التى اكتســـبت شـــهرة واسعة، ومنها على سبيل المثال:

- صياغته لنظريته عن "معايير المؤسسية" والتى اعتبر تكيف المؤسسة أو النظام من أبرز هذه المعايير، حيث أشار إلى التطورات التاريخية والتحديات التى استطاعت المؤسسة الملكية فى بريطانيا ــ التاج البريطاني ــ اجتيازها بنجاح فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وصولاً إلى القرن العشرين، والتى افتقدت إليها المؤسسة الملكية فى فرنسا، فى الفترة ذاتها لتنهار وتختفى.
- صياغته لنظرية التحول الديمقراطي ــ الموجة الثالثة ــ حيث الاعتماد بوضوح على المنهجية التاريخية، وعلى بيانات واقعية حيث صاحبها استخدام موسع للبيانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك آليات واستراتيجيات التحول ومعوقاته فى شكل لم يخلو من معالجة تاريخية ومقارنة معًا، أسهمت بشكل واضح فى ضبط نتائج عديدة توصل إليها[1]

والعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية عامة متبادلة، فعلماء التاريخ (المؤرخين) يستعيرون البيانات والطرق من هذه ألعلوم، ويستخدمونها لإثراء المعلومات التاريخية، وإدخال عناصر جديدة عليها لإحداث تغييرات أساسية فيها، من ناحية أخرى فإن خصائص التاريخ التى هى نتاج لدراسة المؤرخ إذا كانت تعتبر نهاية الطريق بالنسبة له، فإنها بالنسبة للباحث السياسي (والاجتماعي) بداية طريقه فى البحث.

والبحوث التاريخية أو المنهج التاريخى، يتفق مع المناهج الإمبيريقية والمناهج التفسيرية، فهو يتفق مع الأول فى اتجاهه لتقليل التحيز والذاتية بقدر الإمكان، ومع الثانية فى سعيه إلى الإحاطة والوصف الدقيق، بقدر الإمكان، بالحالة المعنية موضع البحث، ومن ثم فالمنهج التاريخي جدير بأن يكون منهجًا علميًا، جادًا لأنه يعني تلك العملية المنظمة لاكتشاف الأدلة وتقييمها وتحديدها والربط بينها، من أجل إثبات حقائق معينة، والوصول إلى استنباطات تتعلق بأحداث ماضية، أنه تقصى لعصر مضى، وإعادة بناء وعرض نقدي لصورة الماضي يقوم على بيانات متاحة، وخبرات وملاحظات الآخرين، وعلى وثائق ومستندات وهى إعادة بناء وعملية لصياغة صورة تخطيطية يقوم بها المؤرخ، أكثر من كونها صورة دقيقة محددة المعالم، إنها جهد منظم ومتصل، يرهق صاحبه، خصوصًا إذا كان يتحرى الدقة فى معلوماته، والأسلوب النقدى فى عرضه، والتحليل والبحث عن الأسباب والعلاقات بين الوقائع، وهو يستند

---

(١) راجع

Samuel Huntington. Political Order in Changing Societies (Yale: Yale Univ. Press, 1968), PP 14 – 24, esp. at P 17.

Samuel Huntington. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Oklahoma: Oklahoma Univ. Press, 1991.

إلى نظرة عامة شاملة، تحيط بالعلم الإنساني بكامله، فى فترة مضت، تتناول جوانب سياسية وحضارية واقتصادية وديموجرافية وثقافية وهذه النظرة الشاملة لا تتناول بالضرورة، وفى كل الحالات الجزئيات التى سببت تلك الظروف العامة، ومع ذلك فإنها نظرة ذات طبيعة تجميعية، يصعب تحقيقها دون تناول أمور جزئية أو تفصيلية.

أهمية المنهج التاريخي وأهمية التاريخ

تبدو أهمية المنهج والدراسات التاريخية للباحث السياسي فى مساهمات جوهرية منها:

١ــ يتيح إمكانية حل مشكلات معاصرة فى ضوء الخبرات الماضية.

٢ــ إلقاء الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية.

٣ــ يشير إلى التطورات والتفاعلات، وأهميتها النسبية فى الحضارات المختلفة وتأثيرها.

٤ــ يتيح إمكانية إعادة تقييم البيانات والمعلومات بالنسبة لفروض معينة، أو نظريات أو نماذج أو تعميمات جارية (تجرى الآن) استنادًا إلى الماضى.

٥ــ يتيح التاريخ القدرة على توظيف الماضى للتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضى.

٦ــ يسهم فى توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردها، أو عموميتها وقابليتها للتكرار، وهذا يجعل المنهج التاريخي ذو أهمية لكل البحوث العلمية، ومع ذلك فإن المؤرخين يؤكدون أنه لا يوجد واقعتان متباعدتان جغرافيًا وزمنيًا يمكن أن يتطابقا، بمعنى أن التاريخ لا يعيد نفسه (نفي الحتمية التاريخية) حيث ثمة محاذير واضحة من أن يتخذ الباحث نتائج الماضى كما هى ليطبقها على الحاضر، بسبب اختلاف طبيعة العصر (اختلاف الزمان والمكان).

لكن التاريخ يفيد الباحثين فى علم السياسة فى التعرف على تطور الأفكار السياسية، والتنظيمات والجماعات والشخصيات والأمم عبر التاريخ، ويجعلهم أكثر قدرة على تقييم الأفكار والنظم والأدوار الحديثة، كما أن التاريخ ييسر للباحث رؤية أعمق للوقائع أو نتائج الأحداث، وهذه الرؤية التاريخية تجعله أقدر على النظرة الشاملة المترابطة للوقائع والجزئيات والتفاصيل فى أى موقف. ذلك أن موضوعات التاريخ لا يمكن فهمها فى عزلة عن السياق التاريخى العام الذى يحيط بها، وإنما فى إطار تترابط عناصره، وتحدد بؤرة الاهتمام فى البحث والنقاط المركزية أو المحاور التى يركز عليها الباحث ويوجه جهوده.

وقد أكد رايت ميلز C. Wright Mills على أهمية التاريخ للعلوم الاجتماعية ولعلم السياسة خصوصًا ، لأسباب منها

١ــ أن المعــرفة التاريخية المنظمة بتطور المجتمعات والنماذج المقارنة للنظم الإنسانية عــبر الــتاريخ ضرورة لاختبار الفروض وتحليل نتائج البحوث تحليلاً دقيقًا، والتعرف العميق على مشكلات الإنسان المعاصر.

٢ــ مــن غــير الممكن الفهم العميق والديناميكى للمجتمع معاصر دون التعرض للسياق التاريخى لهذا المجتمع المحدود، ولغيره من المجتمعات. إن فهم أى مجتمع لا يمكــن أن يكــون دقيقًا ومتكاملاً إلا فى ضوء المضامين التاريخية والتطور التاريخــي لهذا المجتمع، وبدون هذه المضامين التاريخية تكون الدراسة استاتيكية محدودة النطاق ومبتورة من سياقها التاريخي الأعم والأشمل.

٣ــ ثمة رابطة وثيقة بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، وفهم النظم المعاصرة يكون أكثــر عمقًا ودقة إذا تمت مقارنتها بتلك النظم التى كانت قائمة عبر الزمن، فالمقارنــة لا تكــون عبر المكان وحده، وإنما عبر الزمن أيضًا من خلال المنهج التاريخي، وفهم وتفسير الواقعة عبر الزمان يكون فى ضوء مراحل التطور، وما ارتــبط بها من اختلاف فى معدلات واتجاهات النمو، ومن حالات ازدهار أو تقدم وتدهور أو انهيار والأسباب التاريخية وراء ذلك.

يقــول هورفيتــز Horowtiz أن التاريخ هو الأساس الذى تفتقر إليه كل دراســاتنا، ويجب ألا نفقد التذوق التاريخي للأحداث الراهنة التى تفرض نفسها علينا كتعبير ملموس عن الماضى.

ويــؤكد ميلــز أهمــية التاريخ وقيمته المركزية فى تحليلاته النقدية للمجتمع الأمريكــى الحــديث، وهو المجتمع الذى أصبحت الثروة فيه هى القيمة الوحيدة التى ترتكز عليها القوة والسلطة، والتكنولوجيا تدفعه لأن يكون خاليًا من أى نسق فكري (أو أيدلوجية) تحدد توجهات أفراده، فشعر أفراده بالاغتراب والعجز، وهى مشكلات عجــزت عن تفسيرها النظرية الإمبيريقية. فالتاريخ، وموقع الفرد والجماعة فى سياقها التاريخي هو الذى يعالج هذا العجز فى التفسير الذى ارتبط بالنزعة الإمبيريقية.

ومــا يؤكد أهمية التاريخ والمنهج التاريخى ذلك التقارب والتشابه الكبير بين المنهج التجريبي والمنهج التاريخي.

فالمــنهج التاريخــي لم يعد يقنع فحسب بالوصف والسرد، بل يفرض طريقة استقرائية يغلب عليها التحليل والتركيب، والمؤرخون اليوم يتفادون وصف الحوادث ومجــرد ســرد نتائجها، ويوجهون اهتمامهم الأكبر إلى التفسير وبيان أسباب الظواهر

التاريخـية وعلاقاتهـا الارتباطـية، يقول ابن خلدون ـ وهو أول من استخدم المنهج التاريخـي استخدامًا منظمًا ـ عن التاريخ أنه فى ظاهره لا يزيد عن إخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، وفى باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات وحياتها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، وهو فى ذلك سبق العلماء المعاصرين فى أوروبـا والغرب بعدة قرون فى توضيح أهمية التاريخ واقتراب وتشابه المنهج التاريخي مـن المنهج التجريبي. فقد استخدم ابن خلدون المنهج التاريخي فى القرن الرابع عشر الميلادى للوصول إلى القواعد التى تحكم الظواهر المختلفة فى الماضى، ثم جاء كثير من الـرواد الـذين أرسوا قواعد وأهمية المنهج التاريخي أمثال فيكو وسان سيمون وكنت ودور كايم.

والـتاريخ بمعـناه العام يبحث فى تطور المجتمعات البشرية والظواهر الطبيعية الأخـرى، كـتاريخ الأرض وتـاريخ الكون مثلاً ، وبمعناه الخاص يتناول المجتمعات الإنسـانية فى الماضـي ومـا تـركته وراءها من آثار ووثائق ومستندات مسجلة، أو مشخصة بذاتها كالمعابد والتماثيل والأدوات المختلفة والأهرامات وغيرها.

وهـذا الـتقارب بين المنهج التجريبي والمنهج التاريخي دعى بعض العلماء إلى اتخاذ المنهج التاريخي بديلاً عن المنهج التجريبي، ورغم هذا التشابه بين المنهج التاريخي والمـنهج التجـريبي، فإن ثمة اختلافات وفروق بينهما، تؤكدها بعض الآراء، فالوقائع التاريخـية ترتبط بالماضى ولا تقع تحت الملاحظة المباشرة للباحث، ومن ثم فإن الوثائق والمسـتندات هى مادة البحث الرئيسية، ومهما اتبع المؤرخ من طرق استقرائية ، فإنه يتـناول وقائع ماضية وصلت إليه من خلال هذه الوثائق، أى النقل عن الآخرين ممن شـاهدوا هـذه الوقائـع أو سمعوا عنها وقاموا بتسجيلها، وكثيرًا ما تتعرض الوقائع التاريخـية للتشـويه والتحيز، كما أن هذه الوقائع التاريخية لا تتكرر مطلقًا. رغم هذا يعتقد الكثيرون أن التاريخ يمثل حقلاً للتجارب ورصيدًا لمجموعة من الخبرات.

أما المنهج التجريبي فيغلب عليه الملاحظة المباشرة والتجربة، ويتناول الظواهر الـراهنة التى تقع تحت عين الباحث، ويتحكم فى مسارها ومتغيراتها ويخضعها للقياس. هكـذا ضـاقت الفجوة بين المنهج التجريبي والمنهج التاريخي منذ أن طبق المؤرخون أسـاليب التفكير الاستقرائي فى بحوثهم، فلا يقفون عند مرحلة جمع الوثائق وتحليلها، وإنمـا يـتقدمون خطوات أخرى، بوضع الفروض واختبار صدقها من خلال رؤيتهم للوقائـع التاريخية، ومن خلال المقارنة والنماذج المختلفة. وهناك من يشير إلى التقارب الشـديد بـين علـم التاريخ وعلم الجيولوجيا، والذى يتناول تاريخ طبقات الأرض

وتكوينها عبر العصور، وهذا الأخير لا يشك أحد فى طابعه التجريبي، وهو شديد الشبه بعلم التاريخ، فكلاهما يدرس الماضى، ماضى الكرة الأرضية وماضى المجتمع الإنساني.

من التاريخ السياسي إلى التاريخ الحضاري المقارن

لم يعد الاهتمام فى إطار المنهج التاريخي قاصرًا على التاريخ السياسي، أو تاريخ الحكومات والدول، وإنما استخدم مصطلح التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافى. ويرجع الفضل إلى المؤرخ العربى ابن خلدون فى وضع أصول التاريخ الاجتماعي، الذى عرف التاريخ تعريفًا اجتماعيًا، فهدف التاريخ عند ابن خلدون ــ وفق تعبيره ــ هو دراسة مسائل الاجتماع الإنساني والعمران البشري، وما يلحقهما كالعمران البدوي، والعمران الحضري والأمم والخلافة والملك والمهن والأعمال والفنون والعلوم وتعلمها.

ومنهج ابن خلدون منهج ديناميكي يحيط بالتطور الاجتماعي والسياسي وثمة مراحل يمر بها العمران البشري عند ابن خلدون من مرحلة "البداوة" حيث خشونة العيش واقتصاره على الضروريات وحدها ووجود العصبيات إلى مرحلة "الملك" حيث تحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة، فيتحول العيش من الضروريات إلى الترف، ونوع من تركيز السلطة وانفراد الواحد بالمجد دون سائر الباقين من أفراد المجتمع، فمرحلة الترف والنعيم أو الحضارة ينسى فيها الأفراد خشونة العيش السابقة، ويفقدون العصبيات، ويؤدى بهم الترف إلى الضعف وانهيار الدولة وزوالها أو الانتقال إلى مرحلة رابعة هى حالة الاضمحلال، فالمجتمع عنده يشبه الفرد ينتقل بين مراحل ولادته إلى وفاته.

أما فيكو Vico الإيطالى فقد ساهم فى إكساب التاريخ طابعًا عامًا شاملاً يتجاوز مجرد الاهتمام بالحروب والمعاهدات والتحالفات السياسية إلى دراسة العلوم والثقافة والفكر والنظم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وقد تأثر به معظم المفكرين فى القرن ١٩ واعترف ماركس بتأثير فيكو واستخدم ماركس المقولة التى وصفها فيكو من أن "الناس يضعون تاريخهم الخاص بهم" كنقطة انطلاق فى تحليلاته مع انجلز (ماركس وانجلز).

واعتقد فيكو أن التاريخ الاجتماعي يرتبط بثلاث مراحل لتطور الحضارة والبشرية من مرحلة أولى ذات طابع دينى حيث يسيطر التفكير الديني على كافة

مظاهر الحياة من فكر ولغة وعلوم وتنظيمات اجتماعية وقانونية والأسرة والعادات إلى مرحلة "عهد البطولة" التى يسيطر فيها أناس يتميزون بقدرات عقلية وإمكانيات ترفعهم إلى مراتب أعلى فيخضع لهم المجتمع ويسيطرون على الحكم والسيادة، وتظهر مبادئ الفلسفة والآداب، ويتسم هذا العهد بسيطرة قيم العقل (على حكم الدين)، والمرحلة الأخيرة هى مرحلة الحرية والحقوق السياسية والمدنية، وتسيطر فيها حكومة ديمقراطية، وتسود قيم احترام طبيعة الإنسان. والدين هنا يهدف إلى رفع مستوى الأخلاقيات العامة للمجتمع. واعتقد فيكو أن هذه الحالات الثلاث تتعاقب عليها المجتمعات بشكل دورى منتظم، فالحالة الثالثة تمهد لظهور الحالة الأولى ثانية، لكن فى شكل ديني متميز، وعادة يكون أرقى فى نزعاته الدينية، وهذا التعاقب المنتظم للحالات أو الدورات تخضع له كافة الأمم فى رأى فيكو خصوصًا الأوروبية.

ثم جاء ماركس ليجعل من التاريخ الاجتماعي تاريخ قوي الإنتاج فى المجتمع، ويؤكد أهمية التأثير الذى تمارسه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفكرية، وتكمن أهمية تحليلات ماركس فى استخدامه المنهج التاريخي فى تحليلاته للوقائع الاقتصادية، وفى تنبؤاته بمستقبل المجتمع بشكل غير مسبوق.

وقد جاءت دراسات علماء الانثربولوجيا الثقافية تتجه أكثر فأكثر نحو الاعتراف بها كعلم تاريخى أساسًا ، فإذا كانت الثقافة تحتل مكنة رئيسية متميزة فى الانثربولوجيا أو علم الإنسان، فإن المنهج التاريخي للثقافة يُعد مطلبًا أساسيًا، من هنا نشأ الاهتمام بنشأة الثقافات وجذورها وانتشارها وتطور الخصائص الثقافية واتصالات الثقافات عبر نقاط الاحتكاك عبر الزمن ــ كالحروب والتبادل التجاري مثلاً ــ وعمليات التطور المستقل للخصائص الثقافية.

ولكل هذا أهميته للباحث السياسي، خصوصًا فى موضوعات أصبح لها أهميتها المتزايدة فى دراسات حوار الحضارات والتنمية والتطور السياسي والاجتماعي، والثقافة السياسية وما يرتبط بها من سمات وعمليات احتكاك وتأثير وتأثر بالثقافات الأخرى فى عصر المعرفة والمعلومات والاتصالات، وكذلك علاقة الجوانب والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمعات محل الدراسة.

خطوات المنهج التاريخي

استخدام المنهج التاريخي يتطلب مراحل قد لا تختلف كثيرًا عن مراحل البحث وفق المناهج الأخرى، وتتسم بالمرونة وتبدأ باختيار المشكلة وتحديدها وصياغة الفروض

بشـــأنها ثم تجمـــيع البيانات والتأكد من صدقها ومن ارتباطها بمشكلة البحث، وتنتهى هـــذه المـــراحل عـــادة بعرض النتائج التى توصل إليها الباحث، وترتبط هذه المراحل بالطابع الخاص والمقولات التى تميز المنهج التاريخي:

(١) اختيار المشكلة.

(٢) تحديد المشكلة.

(٣) صياغة الفروض.

(٤) تجميع البيانات.

(٥) تقييم البيانات وتصنيفها (التأكد من صدق البيانات، ومن ارتباطها الوثيق بمشكلة البحث).

(٦) عرض البحث (كتابة نتائج الدراسة).

اختيار المشكلة وتحديدها

يقـــوم الـــباحث باختيار مشكلة البحث، أو موضوع دراسته، وهذا الاختيار يجـــب أن يكـــون نتيجة عمل جاد ودقيق، ليتلاءم وطبيعة المنهج التاريخي، فكثير من المشكلات والموضوعات لا يصلح المنهج التاريخي فى دراستها، ولا يمكن معالجتها علميًا بشـــكل مـــتكامل مـــن خلال هذا المنهج، ومن العوامل التى تؤثر فى اختيار الباحث للمشكلة أو لموضوع البحث فى هذا السياق:

١ـــ استمرارية المشكلة، وما إذا كانت قد استمرت عبر فترة ممتدة من الزمن، أى كان لها صفة الاستمرارية النسبية بحيث يمكن تتبعها، ويستطيع الباحث إطالة أو تقصـــير الفتـــرة الزمنية التى يتناولها بالبحث، لكن من الأهمية بمكان تحديد بداية الفترة ونهايتها بدقة عند إعداد خطة البحث.

٢ـــ شخصـــية الـــباحث، حيث يتأثر اختيار الباحث للمشكلة فى المنهج التاريخي باتجاهات الباحث واهتماماته وخلفياته العلمية ودوافعه وميله لتقصى التاريخ، وذلك التأثر فى إطار المنهج التاريخي يفوق غيره من المناهج الأخرى.

٣ـــ المجـــال الجغـــرافى للوقائـــع والأحداث ، بمعنى أين تقع الأحداث، ويستطيع الـــباحث توسيع هذا المجال الجغرافى أو تضييقه، ويلتزم الباحث بتحديد هذا النطاق أيضًا.

٤ــ ما هى الشخصيات، أو الجماعات والفئات والأنشطة المرتبطة بهذه الأحداث، ويمكــن للباحث توسيع دائرة اهتمام البحث أو تضييقها بالإكثار أو الإقلال مــن عدد الأفراد والجماعات والأنشطة التى يتناولها البحث، ومن المهم تحديد هذا النطاق الموضوعي للبحث كذلك.

٥ــ مــتى وقــت هــذه الأحداث، وكيف تتابعت ؟ وهل واكبها أو تزامنت مع أحــداث أو أنشــطة أو وقائع أخرى. ما مدى إمكانيات الباحث فى إفساح المجــال فى بحــثه لإبــراز هذه الأحداث، وفى تحليل توقيتها وتزامنها وترافقها وتتابعها ؟

إن اختيار المشكلة، يمكن أن يكون عملية مثبطة بالنسبة للباحث المبتدئ لكن بمجــرد اختيار المشكلة، وتقييم أهميتها، وتقدير ملاءمتها للمنهج التاريخي، فإن الخطوة التالــية مباشرة هى تحديد هذه المشكلة بدقة، وصياغتها بطريقة تفصيلية مبلورة، وفى بعــض الأحيان قد يبدأ البحث التاريخي بفكرة مبدئية غير محددة بدقة، فلا تتوافر هذه الخطوة لتحديد مشكلة البحث أو موضوعه بشكل واضح دقيق المعالم، وقد لا يستطيع الــباحث أن يحدد أبعاد المشكلة ومحاورها أو معالمها بدقة، إلا بعد أن يسير فى مراحل جمــع البــيانات والمراجع والوثائق المرتبطة به، وهو ما تفرضه الطبيعة الدائرية للعملية البحثية وتفاعل مكوناتها ومراحلها.

صياغة الفروض

المــنهج التاريخــي كغيره من المناهج يجعل من الأهمية بمكان أن يقوم الباحث، جنــبًا إلى جنب مع التحديد الدقيق والواعي للمشكلة البحثية أو الموضوع ، بتحديد الإطــار النظــري وصــياغة فروض واضحة ومحددة، وقد تأخذ الفروض فى البحث التاريخي شكل مجموعة من التساؤلات البحثية.

ومعــنى صــياغة الفروض فى المنهج التاريخي أن يقوم الباحث بصياغة النتائج المــتوقعة من بحثه بشكل أولي، ثم يقوم باختبار هذه التوقعات فى ضوء تطور دراسته، حتى يصل إلى قبول أو رفض هذه الفروض أو تعديلها، بحيث تصبح صياغته فى شكل محقق تدعمه الأدلة وجديرة بالاعتماد عليها والثقة فيها.

وتوفــر الفــروض ــ فى إطار المنهج التاريخي كما فى غيره من مناهج البحث المختلفة ــ توجيهًا يرشد الباحث، وتوضيحًا للنقاط المركزية والمحاور التى يجرى حولها،

فهـــي تفـــرض على الباحث الاختيار الدقيق للبيانات حتى لا يصبح عمله مجرد تجميع عشـــوائى لحجم هائل من بيانات عشوائية مشتتة لا ارتباط بينها؛ ومما يساعد فى ذلك أيضًا الإطار النظري العام للبحث.

إن صـــياغة الإطـــار النظري والفروض أو تساؤلات بحثية محددة ييسر على الـــباحث اســـتخلاص وتجميع تلك البيانات ويمكنه من إعادة تركيبها وإيجاد علاقات محددة بينها، وقد توجهه إلى تكوين رؤية جديدة لفهم الموضوع الذى يبحثه أو معارف ومعلـــومات جديدة، وبدون صياغة الإطار النظري والفروض والتساؤلات البحثية لا يمكـــن للـــباحث تكوين مثل هذه الرؤية والمعارف الجديدة، بل قد تشتت جهوده فى غمـــار معلومات كثيرة، قد تكون شائعة لكنها غير مرتبطة بموضوع بحثه، وإذا لم تكن الفـــروض مصاغة بشكل جيد ومحدد، وإذا لم يكن ملتزمًا بهذا التحديد بدقة، حتى بعد صـــياغة الفـــروض أو تحديـــد التساؤلات البحثية، فإن جهود الباحث قد تستغرقها وتشـــتتها المعلـــومات المتـــراكمة، وهو ما يحدث خصوصًا فى حالة غياب إطار نظرى واضح ومحدد.

مصادر البيانات والمنهج التاريخي

ممـــا يميـــز المنهج التاريخي عن غيره من المناهج الأخرى أن البحث يقوم على بـــيانات موجودة بالفعل، والمؤرخ ـــ مثله مثل عالم الجيولوجيا ـــ يفسر أحداثًا سابقة مـــن خلال أدلة وآثار تراكمت عن هذه الأحداث، فالمؤرخ يتعامل مع أفكار الإنسان وأفعاله الماضية من خلال آثار تدل عليها ، مع ذلك فإن المؤرخ ليس أقل من أن يعتمد علـــى أدلـــة وشـــواهد مؤكدة وموثوقة ، ويمكن الاعتماد عليها، وإن لم يعتمد كعالم الطبيعة على الملاحظات المباشرة.

إن المنهج التاريخي عملية مكملة للملاحظات، عملية يحاول من خلالها المؤرخ التحقق من صدق ملاحظات قام بها آخرون، سواء ف الماضى أو فى الحاضر، ممن يعتمد علـــى ملاحظاتهم ، وعليه أن يختبر البيانات والملاحظات التى قام بها هؤلاء، ليتأكد من أصالتها وصدقها.

ومصادر البيانات فى الدراسات التاريخية إما أن تكون مصادر أولية أو ثانوية، الأولى تشمل المستندات والوثائق الأصلية، والمخلفات الأثرية لحقبة زمنية معينة، بما فى ذلـــك من مخطوطات ودساتير ولوائح وقوانين وسجلات رسمية وخطابات ومذكرات ووصايا وصحف وخرائط وتقارير وتعليمات وأدوات ومبان وأثاث وعملات وأسلحة

والشهادات والأدلة المكتوبة، أو الشفوية التى يدلى بها أفراد اشتركوا فى أحداث هذه الحقبة أو شاهدوها، وأهمية هذه المصادر الأولية أنها تزود الباحث بالمعلومات المباشرة والأصلية عن الحقبة الزمنية، مما يؤكد الأهمية الأساسية لهذه المصادر.

أما المصادر الثانوية فتشمل أقوالاً مقتبسة، وكتابات عن الحقبة التاريخية فى مراجع أو كتب وموسوعات أو نماذج عن الأعمال والآثار والصور وطرق الحياة والمعارك المرتبطة بتلك الحقبة الزمنية، فالمصادر الثانوية لا تتضمن تلك العلاقات المباشرة بالحدث موضوع البحث ــ كما فى المصادر الأولية ــ ولذلك فهى أقل فى قيمتها العلمية، وذلك بسبب احتمالات الخطأ والمبالغات أو الحذف والتشويه الذى تتعرض له المعلومات عند تداولها وانتقالها، بشكل مقصود أو غير مقصود؛ واحتمالات تكرار الخطأ خلال عمليات النقل وعمليات النسخ، ومن ثم احتمال مضاعفاته وزيادته، على سبيل المثال فإن التعداد السكانى لمصر الفرعونية أو للإمبراطورية الرومانية قد يحمل أرقامًا متضاربة ومتباينة نتيجة مثل هذا التضارب والتشويه، أو الأخطاء التى تتراكم خلال العمليات الحسابية المرتبطة بمثل هذا التعداد فى الجماعات البشرية القديمة.

رغم ذلك لا يمكن التقليل من أهمية المصادر الثانوية، فكثيرًا ما تسهم بشكلٍ فعال فى إجراء بحوث تاريخية جادة، والوصول إلى نتائج موثوقة، يصعب إجرائها أصلاً فى غياب تلك المصادر الثانوية خصوصًا وأن البحث التاريخي لا يفرض على الباحث التخلي عن أو التقليل من أهمية البحوث السابقة، وإنما يفرض المنهج التاريخي ــ كغيره من مناهج البحث العلمى ــ البدء من حيث انتهى الآخرون، فيعرف الباحث موقعه، ويستخدم خبراته وقدراته فى البحث عن الدراسات السابقة الجادة والرصينة، ويتابع بحثه بعناية، وقد يتوقف قبول الباحث لفروضه أو رفضها، أو تعديلها وإجراء تغييرات فى صياغتها، على تلك الكتابات السابقة وتفسيره لها، كما يتحدد موقع بحثه ومساهمته بالنظر إلى تلك الأدبيات السابقة.

لاشك فى الأولوية المطلقة للمصادر الأولية للبيانات فى المنهج التاريخي، وعلى الباحث ألا يكتفى مطلقًا بالمصادر الثانوية، رغم ذلك فإن الأهمية التى تمثلها المصادر الثانوية لا تخفى على الباحث، لكنها أهمية تكميلية، خصوصًا فى الحالات التى تكون فيها الوثائق الأصلية غير منشورة، أو غير ممكن الإطلاع عليها، أو عندما تثور شكوك قوية وحقيقية حول أصالتها ومشكلات تتعلق باستخلاص المعلومات وتفسيرها.

توظيف البيانات التاريخية

طالما أن المعلومات التى يستند إليها البحث التاريخي لا تقع تحت الملاحظة المباشرة، وبما أن هذه المعلومات والوثائق هى السبيل الوحيد إلى البحث، كان على الباحث الحذر فى استخدامها، أو التضليل الذى ينجم عن محاولات تشويهها أو توظيفها لأغراض معينة ، فليست كل المعلومات المتاحة بمثابة أدلة تاريخية كافية للبحث العلمى وموثوقة، يمكن الاعتماد عليها.

وحتى يصل الباحث إلى الأدلة التاريخية التى يمكن الاعتماد عليها، فإن عليه تقييم البيانات والمعلومات التاريخية، ونقد الوثائق والسجلات المختلفة ــ يسمى تقييم هذه البيانات بالنقد التاريخي Historical Criticism ــ فإذا ما ثبت صحتها وموثوقيتها تصبح بمثابة أدلة تاريخية يستند إليها فى بحثه، وتعتبر أساسًا صادقًا لاختبار الفروض، وقاعدة رصينة يتابع استنادًا إليها خطوات بحثه المتتالية وصولاً إلى نتائج محددة.

ويجرى النقد التاريخي ــ أى تقييم الوثائق التاريخية والبيانات والمعلومات ــ فى إطار المنهج التاريخي على مرحلتين عادة، الأولى النقد الخارجى External Criticism والثانية النقد الداخلى Internal Criticism ، ويقصد بالنقد الخارجي أن يتأكد الباحث من أصالة Authenticity البيانات وخلوها من أى زيف، فيحاول الباحث فى هذه المرحلة التحقق من عمر الوثيقة أو المستند ومن كاتبها، وقد يلجأ إلى التحقق من التوقيعات، والخط (فى حالة المخطوطات اليدوية) ، وأسلوب الكتابة ونوع الورق المستخدم للكتابة عليها ، وقد توجد بعض إجراءات يلزم اتخاذها لحسم الشكوك بشأن أصالة الوثيقة كالتحليل الكيميائى للأحبار المستخدمة فى كتابة الوثيقة ونوع الخامات المكتوب عليها (ورق، جلود، أقمشة)؛ ويلاحظ هنا بالنسبة للمنهج التاريخي فى البحوث السياسية :

١ــ أن الوثائق السياسية أكثر عرضة للتزوير والتشويه من غيرها.

٢ــ من الممكن أن يجد الباحث وثائق ومراسلات وسير ذاتية كتبها أشخاص وقعوا باسمهم عليها، وأخرى لم يوقع عليها أحد، وعليه التأكد من التوقيعات، ومن الأشخاص الذين سجلوها.

بعبارة أخرى فإن النقد الخارجى يجرى فى مسارين ومرحلتين، أولهما يتعلق بنقد الوثائق؛ وثانيهما التحقق من شخصية صاحب الوثيقة. والمسارين متلازمين

وضـــروريين، معـــاً فى آن واحد، فالوثائق السياسية عرضة للخطأ والتشويه، لأسباب كـــثيرة واضـــحة، كما أن صاحب الوثيقة ــ المسجل أو الناسخ لها ــ قد يعكس فى الوثـــيقة تصـــوراته وتفسيراته أو تأويلاته الخاصة به، وربما يزيد أو ينقص من فقراتها ومضـــامينها، لأنـــه يعتقد أن عليه توضيح وتفسير جوانب غير واضحة، وربما يكون التحريف مقصودًا فينسب ناسخ الوثيقة وقائع وأقوال بطريقة تحقق منفعة شخصية أو لإرضاء أهداف ونزعات سياسية أو دينية معينة، وقد يزيف الوثيقة بكاملها.

والحقيقة أن كشف التزوير والتشويه يكاد يكون أمرًا بالغ الصعوبة، خصوصًا إذا لم تـــوجد سوى نسخة واحدة من الأصل أمكن للباحث الوصول إليها دون غيرها فمقارنـــة أكثر من نسخة من الوثيقة الواحدة له أهميته، رغم أن المقارنة وحدها ليست كافية، فمن الضروري أن يقف الباحث على مصدر كل وثيقة، ومكان وزمان كتابتها، وشـــخص كاتـــبها، وهل كان يتم التوقيع عليها، أم لم يكن أصحاب الوثائق يهتمون بالتوقيع عليها أو تحديد تاريخها كما فى كثير من وثائق العصور القديمة.

ويقصـــد بالـــنقد الخارجـــى تناول الأدلة التاريخية من حيث الشكل وليس المضـــمون، أى أن الـــنقد الخارجـــى للوثيقة يتضمن التحقق أولاً من صدق أو زيف الوثـــيقة، كلـــيًا أو جزئيًا؛ وثانيًا من كاتب الوثيقة، على أن يظل فى ذهن الباحث أن النقد ليس غاية فى ذاته، وإنما هو وسيلة للتعرف على حقيقة المعلومات ومدى صدقها وإمكانية الاعتماد عليها والوثوق فيها.

أمـــا النقد الداخلى للوثيقة فيتناول صدق الأدلة التاريخية من حيث الموضوع ولـــيس مـــن حيث الشكل، إنه ينصرف إلى تقييم دقة البيانات والمعلومات الواردة فى الوثـــيقة التى ثبت أصالتها وصدقها من خلال النقد الخارجى، فالبيانات والوثائق رغم أنهـــا أصـــلية، لا تحريف أو تشويه أو تزوير فيها، إلا أنها قد لا تعطى صورة واضحة للوقائـــع والأحـــداث، وقد تكون المفردات والمصلحات والكلمات الواردة فيها لها مدلـــولاتها الخاصة والمختلفة عن لغة الباحث، فالنقد الداخلى معناه تحقق الباحث من مدلول المعانى الحقيقية التى تتضمنها الوثيقة، والمقصود بالكلمات والعبارات والمفردات التى وردت فيها، مما قد يفرض على الباحث ضرورة التعمق فى دراسة لغة العصر الذى تنتمـــى إليه الوثيقة والتعرف على طريقة الكاتب الأصلى ومفرداته وأسلوبه المميز فى الكـــتابة. كمـــا يتضـــمن النقد الداخلي ما أحاط بكتابة الوثيقة من ضغوط وظروف وأحـــداث تعطـــى محـــتوى الوثيقة معناها ومغزاها الحقيقي، كما تتطرق عملية النقد الداخلي إلى جوانب وتساؤلات أخرى من أهمها

١ــ ما الظروف التى أحاطت بالكاتب أو الناسخ الأصلى للوثيقة ؟ وهل ثمة ضغوط وقعت عليه؟ وهل يتعاطف مع اتجاه معين، أو بعقيدة أو مذهب محدد، أو حالة نفسية أو عقلية محددة، وهل ثمة دوافع خاصة تدفعه إلى التحيز أو التزييف؟

٢ــ هل للكاتب قدرات فكرية محدودة ، هل لم يكن مكترث بالأحداث، أم كان مشاركًا فيها؟ أم أنه مجرد ملاحظ ومتفرج عليها؟ وهل انحاز إلى فريق بعينه ، وهل كان متأثرًا بالرأى العام؟ وهل كانت الوقائع من طبيعة يسهل أم يصعب ملاحظتها؟ وهل الكاتب هو الملاحظ الأصلي؟ أم نقل عن روايات أخرى؟

٣ــ ما قدرة الكاتب على التعبير؟ وطريقته وأسلوبه؟ هل من طريقته التزييف والخداع والتحريف؟ أم الصدق وتحرى الدقة فى كل ما يكتبه؟ وهل الألفاظ والمفردات المستخدمة لها معنى خاص فى عصر كتابتها؟ وما معناها المميز؟

إن تقييم الأدلة التاريخية والتحقق منها خطوة أساسية تفرضها طبيعة المنهج التاريخي، وهذا التقييم يوضح أهم مصادر التحيز التى يجب مراعاتها فى البحث، حتى يمكن تجنبها والعمل على تلافيها بقدر الإمكان، وهذا التحيز قد يرجع إلى شخص الباحث نفسه، أو إلى المؤرخ أو الملاحظ الذى قابله الباحث، أو نتيجة التفاعل بين الباحث وبين المؤرخ أو الملاحظ الذى يتوجه الباحث إليه بأسئلته. معنى هذا أن من الممكن تمييز ثلاث مصادر رئيسية للتحيز فى البحوث السياسية التى تستند إلى المنهج التاريخي

١ــ تحيز مصدره الباحث السياسي ذاته نتيجة دوره العلمي وموقعه الأكاديمي وتوقعاته وارتباطه بجماعة علمية معينة أو تيار فكرى محدد أو نتيجة مستواه الاجتماعي واهتماماته الثقافية والسياسية أو انتماؤه العقيدي أو الأيديولوجي أو الديني أو الطائفي، أو خضوعه لضغوط المساومات أو حاجته لإرضاء نزعة معينة أو جهات تقوم بتمويل البحوث أو تقديم المنح.

٢ــ تحيز مصدره المؤرخ الذى يلجأ الباحث السياسي إليه، أو الملاحظ الذى تسنى له الملاحظة المباشرة للوقائع والأحداث، فهل أعطى المؤرخ كل المعلومات بصدق؟ أم تهرب من ذكر بعضها؟ وهل ثمة أخطاء فى المعلومات، وهل هى نتيجة الصدفة؟ أم أن المؤرخ قصد إلى الخداع وإبراز معلومات على حساب معلومات أخرى؟ هل تحيز المؤرخ إلى إرضاء جهة معينة أو جمهور معين؟ وما

مقدار هذا التحيز؟ وما مظاهره؟ ما الأدلة التى استند إليها المؤرخ؟ كيف سار فى طـــريق إثبات صدق معلوماته؟ ما العلاقات الارتباطية والسببية التى حاول بنائها ؟

٣ــ هـــل ثمـــة تفاعلات مختلفة وقعت بين الباحث والمؤرخ، أو بينه وبين أشخاص كان لهم دورًا فى الأحداث، أو فى ملاحظتها بشكل مباشرة؟ وفى حالة وقوع مثل هذه التفاعلات تثور احتمالات عديدة قد ترتبط بقدر من التحيز ، منها

أ ــ الظاهـــرة المحيطة بهذه التفاعلات: مكانها ، توقيتها ، طبيعتها ؛ وهل سبقت البحث أم تزامنت مع خطواته.

ب ــ التفاعلات غير اللفظية التى تمت من خلال الرموز المختلفة

ج ــ التفاعلات اللفظية التى واكبت هذا التفاعل.

كتابة تقرير البحث Writing the Research Report

بعـــد انتهاء الباحث من جمع البيانات، وبعد إخضاعها للنقد الخارجى للوقوف علـــى أصالتها والنقد الداخلى للتأكد من صدق مضمونها ودقته، يقوم الباحث بمهمة كـــتابة تقريـــر البحث، بمعنى أن الباحث ينتهى إلى كثير من نتائج جزئية متفرقة، قد تكون منعزلة عن بعضها البعض، أو غير مرتبة فى تسلسل محدد، أو تتحدث عن أشياء متبايـــنة كالدســـاتير والعادات الاجتماعية واللغة والآثار والأماكن وغيرها، مما يفرض علـــى الـــباحث أن يـــبدأ بعملية تركيب Process of Synthesis للمعلومات والأدلة التاريخية ، فيقوم بتصنيفها إلى فئات متجانسة. وقد يكتشف فجوات وعناصر متبايـــنة يصـــعب تصـــنيفها. الأمـــر الذى يؤكد أهمية قدرات الباحث على الإبداع والتحليل الموضوعى المنظم ومهاراته فى الاعتماد على فروض معينة، وإلى الاستنباط أو ما يسمى أحيانًا بالخيال التاريخي لسد هذه الفجوات بطريقة ملائمة.

وتـــواجه المـــنهج التاريخي عدة صعوبات فى هذه المرحلة (مرحلة كتابة تقرير البحث) من أهمها

أولا أســـلوب الصياغة فى التقرير يجب أن يكون موضوعيًا واضحًا ومحددًا، بعيدًا عـــن الدعاية أو التكرار والأطناب أو التمجيد بإسهاب فى غير موضعه، فلابد أن يكـــون أسلوبًا دقيقًا محكمًا، يبعد عن تحيز الباحث، أو أية توجهات أخرى

الفصل الثانى
المنهـــج المقـــارن

يـــرجع المنهج المقارن إلى أرسطو ، فهو قديم فى نشأته، لكن الفضل فى تطويره يرجع إلى أميل دوركايم الذى اعتبر المنهج المقارن بمثابة البديل عن التجارب التى هى مســـتحيلة فى العلوم الاجتماعية[1] وقد استخدمه كثير من رواد علم السياسة وعلم الاجـــتماع أمـــثال ماركس وماكس فيبر وروبرت ميشلز ولبست وبندكس ومعظم علماء السياسة المقارنة المعاصرين.

والمقارنـــة بمعـــناها العـــام تعـــنى الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهـــر، أى أنهـــا مطلب رئيسي فى التحليل العلمى لأى ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعـــتها فى أيـــة محاولة للتحقيق من صحة الفروض، ولتحقيق هدف العلم فى دراسة التـــباين والاخـــتلاف، أو الـــتماثل والتشابه بين الظواهر الواقعية، وتحديد الشروط والظـــروف التى تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق. كذلك فإن المقارنة تُعد ضرورة منهجـــية يتطلـــبها التعميم، كما أن العلاقات السببية يمكن اكتشافها من خلال ذلك التنوع فى الظروف التى تتيحها المقارنة.

والمقارنة فى علم السياسة متضمنة بالضرورة فى البحث السياسي، الأمر الذي يجعـــل المنهج المقارن يكتسب مغزاه الخاص، فهو يقصد به عادة دراسة توزيع الظواهر السياسية فى نظم ومجتمعات مختلفة، أو فى أنماط محددة منها، أو مقارنة النظم السياسية الرئيســـية من حيث استمراريتها وتطورها، والتغيرات التى تطرأ عليها فى مراحل هذا الـــتطور المخـــتلفة. وارتـــبطت الأهمـــية المتزايدة بالمنهج المقارن فى كثير من العلوم الاجتماعـــية بـــأن أصبحت المقارنة متضمنة فى طبيعة هذه العلوم ذاتها، كعلم السياسة المقارنة والاجتماع المقارن والإدارة المقارنة وهكذا.

أهمـــية التحليل المقارن تتجاوز المنهج المقارن: ذلك أن المقارنة تعنى فى مجملها اكتشـــاف أوجه التشابه والاتفاق، وكذلك الاختلاف والتباين بين الظواهر، ومن ثم

---

1) يعتقد دور كايم أننا إذا كنا فى العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عـــن طريق التجربة، فإنه من الصعب إجراء تجارب مماثلة فى العلوم الاجتماعية، ومن ثم فالطريقة المتاحة لنا هـــى إجراء تجارب غير مباشرة، وهى التى يتيحها لنا المنهج المقارن، فضلاً عن ذلك فإن المقارنة تكشف لنا عن الارتباط بين الظواهر الاجتماعية.

فالمقارنة تُعد مطلبًا رئيسيًا فى التحليل العلمي لأية ظاهرة سياسية، بل ولمختلف الظواهر الاجتماعية، ويؤكد أهمية ذلك المطلب:

١ــ أن المقارنة عملية ضمنية فى أية محاولة للتحقق من صحة الفروض.

٢ــ أن هدف العلم، وفق الكثيرين، هو دراسة التباين بين الظواهر الواقعية وتحديد الظروف والشروط التى يظهر فيها هذا التباين.

معنى هذا أن التحليل المقارن، وهو جزء من علم السياسة ذاته، يمكن استخدامه فى إطار يستعين فيه الباحث بمناهج وأدوات وأطر تحليلية، كالمنهج التاريخي، وتحليل المضمون، والملاحظة بالمشاركة، والمؤسسات السياسية والثقافة السياسية.

وكان ماكس فيبر من أبرز من استخدم المنهج المقارن فى دراساته، لكى يكشف من خلال هذا المنهج، عن وجود اتجاه محدد يسود فى مجتمع معين، أو فى مجموعة مجتمعات تشترك معًا فى قاسم يجمعها، كما استخدم فيبر التحليل المقارن فى دراساته عن البيروقراطية، وفى دراساته عن الأخلاق والبروتستانتية وروح الرأسمالية. والمنهج المقارن يفيد فى مجالات واسعة النطاق فى الدراسات السياسية والتى تتراوح بين السلوك السياسي الفردى، وأنماط الشخصية والاتجاهات والدوافع، إلى الثقافة السياسية ودراسات الطابع القومي، ودراسة المؤسسات السياسية والنظم السياسية عامة، سواء فى مجتمع واحد عبر مراحل تطوره المختلفة، أو فى مجتمعات مختلفة.

متطلبات المنهج المقارن وعلم السياسة الجديد

مع نهاية الخمسينيات من هذا القرن، كان هناك اتفاق واسع بين الكتاب فى حقل السياسة المقارنة على وجه الخصوص من حيث المبدأ ، حول الافتراض بأن المقارنة ضرورية، لكن ليس المقارنة فى معناها السكونى أو الشكلى الجامد الذى عرفه علم السياسة قبل الحرب العالمية الثانية ، وإنما المقارنة الصحيحة التى تفترض ،و تتطلب مفاهيم محددة بدقة ووضوح، ودقة المصطلحات عامل جوهري فى نجاح التنظير والمقارنة، وقد تصبح نقطة ضعف خطيرة.

والمقارنة لا تكون عشوائية أو دراسة لنظام أو مجتمع واحد، وإنما تحتاج إلى إطار نظرى من المفاهيم وإلى تصنيف وفئات تحليلية.

بعد تحديد المفاهيم والإطار النظرى تبرز مشكلة الاستراتيجية ، فما الذى تجرى مقارنته؟ وهو سؤال تطرحه مختلف محاولات التنظير فى حقل السياسة المقارنة.

مـــا الذى يقارنه البحث؟ وكيف يقارن؟ وأى المفاهيم يتم اختيارها؟ وفى أى مستوى؟ وأى مستوى من التنظير أو التحليل يختار الباحث؟

لكـــى تكـــون المقارنـــة أكبر من مجرد تصنيف مبسط لا وجه محدد للاتفاق والاخـــتلاف، فـــإن ثمة استراتيجية ومجال يتضمن المقارنة، وهنا تبرز ثلاث مشكلات أساسية تبدو جوهرية للبحث فى حقل السياسة المقارنة

أولا اختيار المفاهيم المركزية

وتمثل أهمية خاصة فى أى بحي جاد، ومعقد، وقد اختار مكريديس مثلاً صـــنع القرار والقوة والأيديولوجية والمؤسسات السياسية، واقترح بلوندل: الأبنية والسلوك والقانون وهكذا.

ثانيا: الوحدة الطبيعية للمقارنة

تقلـــيديًا كانت الدولة، لكن قد تكون النظام السياسي، وهذا يتضمن عـــودة إلى التحلـــيل الكلـــى (الماكرو)، وقد تكون الوحدة هى البنية، وهذا الاختيار يحمل مضمونًا للتركيز على التحليل الجزئى (الميكرو).

وبعـــد اختيار وحدة المقارنة حيويًا لأن السياسة المقارنة تتضمن على الأقـــل مســـتويين من التحليل المقارن: مقارنة نظم، ومقارنة بعض ما تتضمنه الـــنظم مـــن أجزاء ومكونات كالأبنية، أى أن المقارنة قد تكون بين نظم، أو تكون بين أجزاء نظم.

ويـــؤكد هولت وترنر أن المنظرين فى حقل السياسة المقارنة يميلون فى كتاباتهم بشكل عام إلى الظهور باعتبارهم منظرين ماكرو، حيث تسيطر على كـــتاباتهم التحلـــيلات الكلية (الماكرو). إنهم منظرين وهو يقارنون فى المعنى المحدد الذى مؤداه أن نظرياتهم تنطبق على أكثر النظم السياسية.

ثالثا: ما هو الشئ ذات الصفة السياسية الذى تجريه مقارنته؟

بعـــبارة أخرى ما هى الظاهرة السياسية؟ ما الذى يجعلها ذات طبيعة سياسية؟ أى ما هى الخصائص والسمات التى تجعل لها طابعها السياسي المميز؟ وما المتغيرات التى تؤثر فيها؟ فالسلوك التصويتى للمرأة مثلاً قد يرتبط بتقاليد ومعايير وعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وديموجرافية وهكذا.

وقد حدد بعض الباحثين خطوات للمعالجة المقارنة تتضمن الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتأكيد، ويكن توضيح بعض هذه الخطوات على النحو التالى

١ــ جمع ووصف الحقائق التى تم الحصول عليها من خلال عملية التصنيف.

٢ــ تحديد أوجه التماثل والاتفاق، والتباين والاختلاف، وتوصيفها.

٣ــ صياغة افتراضات مؤقتة حول العلاقات البينية فى العملية السياسية.

٤ــ هذه الافتراضات المؤقتة تعاد صياغتها خلال فترة الملاحظة الامبريقية الدقيقة.

٥ــ الوصول إلى نتائج ممكن قبولها.

وحاولت بعض الدراسات تحديد مشكلات، هى بطبيعتها واسعة، لدراسة السياسة والحكومات المقارنة من بينها

١ــ أسس السياسة المقارنة، بمعنى البناء الاقتصادى ونماذج الاتصال والبنية السوسيولوجية والنماذج الثقافية، والقيم ونسق المعتقدات وسجل التغير الاجتماعى والوضع الجغرافى والسياق المحيط بالحياة السياسية وغيرها.

٢ــ مجال السياسي، أى المجال الحقيقي، والمحتمل للقرارات السياسية: الظروف المحيطة بصنع القرار، الحدود أو القيود على القرار السياسي، الأنماط الرئيسية لصنع القرار، المتغيرات المحتملة فى مجال صنع القرار.

٣ــ من يصنع القرارات: النخبة: من هم أعضائها؟ وما هى خلفياتهم؟ وإنجازاتها؟ وموضوعات كالهيار النخب، استقرار النخبة، أنماط المشاركة الشخصية فى عملية صنع القرار.

٤ــ ما القرارات التى اتخذت: صياغة المشاكل، إثارة القضايا، هيئات وقنوات صنع القرار، إجراءات صنع القرار، بعض السمات الرئيسية لإجراء صنع القرار.

٥ــ لماذا تطاع القرارات؟ تنفيذ القرارات، الإذعان والقبول والموافقة، أنماط الاتفاق.

٦ــ السياسة العملية: السلطة والجماعات الطامحة إلى سياسة ما، الأنماط والتنظيم والأساليب الفنية والتأثير، والفاعلية.

٧ــ أداء النظام: الاستقرار، التكيف، والتغير

أ ــ شــروط الاستقرار والتغير" أسطورة الشرعية، العلاقة بين العمليات الرسمية وغير الرسمية، مظاهر الاستقرار وعدم الاستقرار، توزيع سلطة اتخاذ القرار، القيادة.

ب ــ التغير شروط ومظاهر ونتائج التغير السياسي.

واقترح البعض إعادة صياغة خطوات ومشكلات التنظير فى السياسة المقارنة، بــأن يــتم إدماج المعالجة المقارنة بالنظرية، وأن يتم الربط بين هذه النظرية والوصف والتحليل والتوفيق.

ويعــرف المــنهج بأنه طريقة للكشف عن الحقيقة، بمعنى الطريقة التى يتبعها الباحث لدراسة مشكلة ما. والمناهج قد تكون كمية أو تكون نوعية كيفية، ويتضمن المــنهج الوســائل الفنــية، أو إجــراءات المعالجة، ويعرف المنهج المقارن بأنه طريقة لاكتشاف العلاقات الامبيريقية بين المتغيرات ، وليس منهجًا للقياس.

والمنهج المقارن يتضمن إذن تحليلاً كيفيًا أو نوعيًا وليس كميًا ، فالمنهج المقارن مــنهج عام واسع، وليس أداة فنية ضيقة متخصصة، وتشير الدراسات إلى أن مناهج دراسة السياسة المقارنة لم تحقق نجاحًا دائمًا فى سبيل صياغة نظرية عامة. ورغم الجهود والمحــاولات لــتحديد وصياغة موضوعات ومشكلات وخطوات عامة للمقارنة، فإن الدراسة الجادة الدقيقة تقيدها وتحددها عادة صعوبات عديدة تواجه البحث المقارن.

ورغــم أهمــية هذه المحاولات فقد واجهت الباحثين فى حقل السياسة المقارنة صعوبات ومشكلات عامة، أو فنية، ومن أهم الصعوبات التى تواجهها دراسة السياسة المقارنة وفق ما يحدده بلوندل:

أولا العلاقــات المتبادلة بين المعايير والمؤسسات والسلوك: فدراسة السياسة المقارنة تصــبح أكثر صعوبة لأنها تهتم بالمعايير والأبنية، وتهتم بالمدى الذى تمثله أيًا من هــذه المعــايير والأبنــية مــن طبيعة تلقائية، بمعنى أنها انبثقت من بيئة النظام وخصوصــيته أو أنهــا ذات طبيعة مفروضة فرضًا، أى وافدة من الخارج، وتم غرسها عنوة فى مجتمع ما، أو فى سياق وبيئة مختلفة.

فــبعض الــنظم تتجه إلى تقليد نظم أخرى والنقل عنها، فتتبنى أبنية يبدوا أنها أثبتت قيمتها وأهميتها، أو أنها ناجحة فى نظم معينة، فمثلاً المؤسسات الأمريكية والبريطانية فى القرنين التاسع عشر والعشرين ونظام الحزب الواحد فى الاتحــاد السوفيتى فى منتصف القرن العشرين، ثم تقليدها فى أماكن أخرى،

وإن كـــان بطـــريقة مشـــوهة وبأشكال مختلفة تمامًا، ونتيجة لذلك يصبح من الصـــعوبة بمكـــان تحليل هذه النظم معًا، وثمة صعوبات مشابهة عند التعامل، ومعالجة المعايير والسلوك والأبنية خلال عمليات وتطور النظام السياسي.

ثانيا: أن المـــتغيرات التي تدخل فى تعريف النظام السياسي من الصعب حصرها على وجـــه الدقة، فضلاً عن صعوبة قياسها كميًا وتباينها. وطبيعتها المتغيرة تضيف صـــعوبات أخـــرى، خصوصًا نتيجة ارتباطها بظروف اقتصادية أو اجتماعية ومناخـــية وطبيعـــية، وإن كان يمكن قياس بعضها كالدخول والعمر، واليمين واليسار.

ثالثا: الافتقار إلى المعلومات الدقيقة، وكثيرًا ما تتوافر المعلومات غير الدقيقة أو التى تعبر عن الدعاية للنظام، خصوصًا بالنظر إلى أن النظم المفروضة كرهًا والنظم الشـــمولية تـــرفض حـــرية الوصول إلى المعلومات، وتدعم وتعزز عمليات وشـــبكات الدعاية بهدف إبقاء النظام قائمًا، والحقيقة أن علماء السياسة أشد حاجـــة مـــن علمـــاء العلـــوم الاجتماعية الأخرى للوصول إلى المعلومات، والمعلومات الصحيحة بوجه خاص.

معنى هذا أن باحثى السياسة المقارنة قد يواجهون صعوبات كثيرة فى بحوثهم، وقـــد يهدد تحيز الباحث، أو عدم دقة وموضوعية البيانات، إن وجدت أصلاً، أو عدم إمكانـــية قياس، أو تتبع المتغيرات الكيفية كالثقافة، كلها قد تهدد موضوعية البحث، وإمكانية المعالجة الكاملة والدقيقة، وقد يضطر الباحث إلى أن يقتصر البحث السياسي المقارن على النظم المفتوحة التى تتوافر فيها حرية المعلومات وإمكانيات البحث.

والمقارنـــة تتضـــمن تحليلـــيًا ضـــرورة تحديد وصياغة المشكلة والإجابة عن التســـاؤلات الأساسية المتعلقة بكيفية المقارنة، والعناصر التى تجرى مقارنتها ومستوى المقارنة.

والمقارنـــة فى المعالجـــة الحديـــثة قـــد تكون استاتيكية أو ديناميكية، والمقارنة الاستاتيكية تعنى تشريحًا للنظم السياسية، فالأبنية يتم توصيفها فى فئات مترابطة لإبراز أوجه الاختلاف، وجوانب الاتفاق فيما بينها، كما يتم بحث وتحديد وظائف معينة تقوم تلك الأبنية بإنجازها.

أمـــا المقارنـــة الديناميكية فإنها تفرض دراسة أداء النظم المختلفة، فلا يقتصر التحلـــيل علـــى تحديد الأبنية، والتى من خلالها تتحقق وظائف معينة، وإنما إلى جانب

ذلـــك، يأخذ الباحث فى الاعتبار حركة النظم وأدائها والاختلافات البنائية والوظيفية بيـــنها، وفى النهاية فإن جهدًا يجب أن يبذل لتتبع نتائج المسارات البديلة للحركة، أو التنـــبؤ فى ضوء سلسلة العوامل المتغيرة، وهذه المرحلة الأخيرة تُعد أكثر أهمية، ولكنها فى الوقت ذاته صعوبة فى إمكانية تحقيقها، والوصول إليها.

والمقارنـــة قـــد لا تكون بالضرورة بين نظم سياسية، فقد تكون مقارنة داخل حدود النظام الواحد، بين مراحل مختلفة لهذا النظام، أو وحدات مختلفة.

ودراســـة مشـــكلة ما ، فى إطار مقارن ، يواجه مستويات مختلفة من التجريد والعمومـــية، علـــى ســـبيل المثال، فإن دراسة مشكلة عدم الاستقرار قد تجرى على مســـتوى عال من التجريد والعمومية، فى إطار النظم السياسية عامة، وقد تجرى على مســـتويات الـــنظم الـــبرلمانية فقط، ودون غيرها من نظم فتكون أقل عمومية وأكثر تحديدًا، وقد تجرى على أساس علاقة عدم الاستقرار بالنظام الانتخابى وتأثير ذلك على النظام الحزبى، فى النظم الديمقراطية الغربية، وفى هذه الحالة تكون الدراسة أشد تحديدًا، وأقل كثيرًا فى مستوى عموميتها.

التحليل المقارن وبناء الأنماط

وقـــد أشـــار دور كايم إلى معايير محددة يلتزم الباحث فى استخدامه للمنهج المقارن، حتى تتحقق الوظيفة المنهجية له، وتحقق هذه المعايير عندما يتم تصنيف الظواهر موضـــع الـــبحث تصنيفًا دقيقًا فى نسق تصنيفي له طبيعته المنظمة، وله كذلك دلالته النظـــرية، بمعنى آخر فإن على الباحث صياغة أنماط نظرية للمجتمعات أو النظم التى يسعى إلى مقارنتها.

وقد استخدم علماء الاجتماع المنهج المقارن للإشارة إلى ذلك التحليل العلمى الـــذى يتضـــمن ملاحظة ظواهر مختلفة داخل نسق واحد عبر مراحل زمنية محددة، أو ملاحظة أكثر من نسق واحد، ومثل هذه البحوث تستند إلى طرق مختلفة للبحث منها المـــنهج التحليلي، والمسح الاجتماعي، والتجارب على الجماعات الصغيرة والملاحظة بالمشاركة وتتكامل هذه الطرق فى تحقيق هدفها العام وهو إجراء بحث مقارن للظواهر محل الدراسة.

فاتخاذ المنهج المقارن قد يفرض على الباحث ذلك التكامل بين طرق ووسائل عديـــدة لعـــل مـــن أهمها الطريقة التحليلية فى البحث ـــ أو ما يسميه البعض بالمنهج التحليلـــي ـــ وبناء الأنماط، فيبدأ الباحث باختيار مشكلة البحث ـــ أو موضوعه ـــ

والـــتى تصلح للمقارنة بتحليلها إلى عناصرها الأولية، وهذا المنهج التحليلي يُعد بمثابة مقدمة ضرورية فى كل دراسة لسمات النظم والمؤسسات والجماعات والثقافات، مثل الـــنظام السياسي فيدرس الباحث ويحلل ظواهر السلطة وأشكال ونظم تركزها، سواء كانـــت فى يد رئيس أو زعيم أو شيخ القبيلة أو هيئة أو مجلس، وعلاقات هذا النظام السياسي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبعمليات التغير والتنشئة الخ

ولا يتوقف الباحث عند مجرد المنهج التحليلي، وإنما يتجاوز الدراسة التحليلية إلى صياغة الأنماط، فالمنهج التحليلي يمكن الباحث من الكشف عن المتغيرات والعناصر الرئيســـية فى المشكلة أو الموضوع المراد بحثه، وعزلها ، وقد يستبعد بعضها ويبالغ فى سمـــات بعضـــها. ثم يقوم بحصر العناصر المختارة فى صورة *نمط مثالي Ideal Type* وهـــو عبارة عن تصور عقلي مجرد يحل محل الواقع ويستخدم كمقياس لمقارنة الحالات الواقعـــية، قياسًـــا إلى هـــذا التصور. فالنمط المثالى يضع حدودًا مثالية ثابتة للظاهرة، ومقارنـــة الحـــالات الواقعية تتم قياسًا إلى هذا النمط ، مما ييسر للباحث الكشف عن مدى انحراف الحالات الواقعية عن النمط المثالي، ومن ثم عن بعضها البعض.

فالهـــدف النهائـــى من الأنماط المثالية هو عقد المقارنات بين الحالات الواقعية، وقياســـها كيفيًا، ويكون تقييم النمط المثالي فى ضوء هذا الهدف النهائي، بمعنى مقدرة النمط على مقارنة الظواهر وليس قدرة النمط على تصوير الحياة السياسية أو باختبار مدى صحتها وصدقها[1]

فيبر والمنهج المقارن

تميز الفكر المنهجى لدى فيبر بسمات وخصائص محدده أهمها:

(١) بالموضوعية.

(٢) والتحـــرر من القيـــم.

(٣) والتعميم.

باعتـــبار هذه الأسس الثلاثـــة لمنهـــجه القائم على النمط المثـــالي. وقد اعتبر فيبر أن المقارنـــة هـــي جوهر المنهج فى العلم الاجتماعي، لكن هذه المقارنة يجب إخضاعها لشـــروط تكفل كفايتها المنهجية فى دراسة الظواهر الاجتماعية، فمن الضرورى تحديد

---

(1) راجع الملحق رقم (٣) حيث تصنيف ومقارنة لبعض النظم السياسية.

وحدة المقارنة وعناصرها والمعايير التى يستند إليها الباحث فى تحديد هذه العناصر بحيث يمكن إجراء المقارنة بشكل سليم يضمن الوصول إلى نتائج لها دلالتها النظرية، وكانت الأداة المنهجية التى استخدمها فيبر لتحقق شروط المقارنة السليمة هى النمط المثالي.

فيقوم الباحث بالبحث عن العناصر الواضحة فى أمثلة وحالات متعددة، ويبالغ فى إظهار بعض هذه العناصر، ويستبعد بعضها الآخر، لينتهى إلى إقامة صورة عقلية كلية منسجمة تحل محل الواقع وما يمثله هذا الواقع من اختلاط ومن غياب للانسجام والتناسق، وهذه الصورة العقلية هى النمط المثالي، وعلى ذلك يعرف فيبر النمط المثالي بأنه بناء تصوري يتشكل من عدد من الأبعاد الواقعية المتفرقة يعمد الباحث إلى التوليف بينها وتنظيمها فى تصور منسق.

وقد حدد ماكس فيبر طبيعة النمط المثالي المنطقي، فهو فكرة تستند إلى مجموعة من الأبعاد المنتقاة من الواقع، ويخلو من أحكام قيمية لأنه لا يرتبط بأى صورة من صور التفضيل، ويخلو من التناقض المنطقي لأنه يستند إلى الاتساق المنطقي، وعلى هذا يختلف النمط المثالي عن الفرض والنظرية والنموذج

١ــ فهو ليس فرضًا لأنه لا يخضع للاختبار التجريبي، كما تخضع الفروض، والمحك الذى يخضع له النمط منهجيًا هو اتساقه المنطقي وقدرته على تنظيم الواقع.

٢ــ وهو ليس نظرية لأنه لا يخضع للاختبار غير المباشر لكنه يدخل فى بناء النظرية باعتباره نوعًا من المفاهيم.

٣ــ وهو ليس نموذجًا، فالنماذج تقوم على تمثيل الواقع والتناظر بين كل عنصر فى النموذج والعنصر الذى يماثله ويتم الاسترشاد بها فى دراسة الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها، بينما النمط بناء تصوري لا يشترط فيه التناظر والتماثل مع الواقع، ووظيفته المقارنة أساسًا، وإذا كانت الأنماط المثالية نوعًا من المفاهيم، إلا أنها ليست مفاهيم عادية، فهى كالمفاهيم بناءات تصورية، لكنها تمثل نوعًا من المفاهيم المركبة التى تحمل نوعًا من التعميمات الخافية المتضمنة، فكثير من الأنماط يشير إلى نوع أو آخر من مفاهيم مركبة كالبيروقراطية والديمقراطية ويحدد النمط تلك المفاهيم المركبة فى ضوء ما يتسم به كل منها من خصائص متميزة فى شكل تصوري تحمل تحديدًا لمجموعة من سمات يفترض حدوثها مقترنة مع بعضها البعض، وهذا ما يعنيه أنها ــ أى الأنماط ــ تحمل نوعًا من التعميمات المتضمنة فيها.

فالأنماط رغم أنها مفاهيم مركبة، فإن استخدامها يحمل نوعًا من التأكيد لقيام مجموعة من عناصر مقترنة ببعضها ترتبط ارتباطًا سببيًا أو وظيفيًا أو منطقيًا، وهذا الترابط هو الذى يمنح للنمط طابعه من الاتساق.

وظائف النمط المثالي كأداة منهجية

١ــ وضوح الرؤية أمام الباحث، من خلال ما يتيحه النمط من تبسيط الواقع وتنظيم عناصره وتحديد الظواهر التى ترتبط بالوحدة المراد تنظيمها، وهذا ما يحققه النمط المثالي من خلال خلوه من الغموض والإبهام وتميزه بالاتساق والانسجام.

٢ــ وضع حدود مثالية للوحدات المراد دراستها بحيث يمكن للباحث أن يقابل بين هذه الحدود المثالية، كما يتضمنها النمط، وبين الحدود الواقعية للوحدات، وبهذا يصبح النمط المثالي أداة للمقارنة والتصنيف.

٣ــ يمثل النمط المثالي إطارًا لتحقيق نوع من التعميم فى إطار المعرفة العلمية، وييسر على الباحث اكتشاف الروابط بين الظواهر التى كانت تبدو منعزلة عن بعضها البعض فى الواقع العملى، فى وحدة تصورية تترابط عناصرها فى اتساق وانسجام ارتباطًا سببيًا أو وظيفيًا أو منطقيًا، فالأنماط المثالية تتناول ظاهرة شائعة فى الواقع، وقد تنبع من دراسة مفردات تاريخية، لكنها تصدق عليها أوضاع جديدة، وبفضل هذه الخواص من التعميم تستخدم فى المقارنة.

بناء الأنماط المثالية أهمية التصور والإبداع:

يكتسب النمط المثالي صفة المثالية بمعنى البناء التصوري الذي يخلقه العقل، فهو لا يصور الواقع بكل تفصيلاته، وإنما يمثل النمط فكرة ما ، من خلال مجموعة أبعاد منتقاة من الواقع (فالمثالية بمعناها المنطقي أو التصوري المستمدة إلى الواقع وليس بمعناها الأخلاقي) ويلعب عنصر التصور، فضلاً عن إبداع الباحث ، أهميته فى عملية صياغة الأنماط، رغم استنادها إلى أساس واقعى وذلك كما يلى:

١ــ تتضمن صياغة الأنماط انتقاء يستند إلى معايير محددة ووجهة نظر معينة ، وقد استخدم ماكس فيبر الأنماط المثالية ليشير إلى ثلاث أنواع من الصياغات:

أ ــ أنماط مثالية تمثل صياغة تصورية لمفردات تاريخية حدثت فى الواقع التاريخي كالرأسمالية الغربية، حيث ينتقى الباحث عدد من العناصر والأبعاد من الكل التاريخي الذي لا يتشابه مع غيره.

ب ــ أنمــاط تشير إلى مجموعة من الأبعاد والعناصر جردت من واقع معين، توجد فى حالات تاريخية كثيرة، كالبيروقراطية، وهى جانب من النظم السياسية والاجتماعية وليست كل تاريخي كالنمط السابق.

ج ــ وأنمــاط تعكــس أعلى مستويات التجريد وتشير إلى صياغات عامة للســلوك الإنساني (أى تعكس تنميط الفعل الاجتماعي) أمثلة يمكن تذكرها: عقلانية المستهلك، ورشادة الناخب.

٢ــ هناك إبراز لعناصر معينة وإغفال لعناصر أخرى، رغم وجود كلا النوعين من العناصــر فى الواقــع العملى، وذلك استنادًا إلى وجهة النظر المحددة والمعايير السابقة.

٣ــ تعنى صياغة الأنماط تبسيط الواقع وتحويل المعقد إلى بسيط، الأمر الذى يفرض إغفــال كــثير من التفصيلات، وهو إغفال لا يكون عشوائيًا، بل يستند إلى أسس نظرية.

٤ــ تعنى صياغة الأنماط المثالية التعميم ، هذا التعميم يستند إلى التجريد ، فالنمط المــثالي يعنى تجميع مجموعة من العناصر فى وحدة تصورية، بما يحمله ذلك من تبســيط للواقــع، وتجريد لبعض العناصر الجوهرية فيها، تيسيرًا للوصول إلى التعميم، بحيث يحمل النمط التعميمي مجموعة من الأبعاد يمكن أن تكون معيارًا تســتند إليه المقارنة بين هذا النمط التصوري والظواهر الواقعية للكشف عن مدي اقترابها أو ابتعادها عنه، ومن ثم عن بعضها البعض.

استخدام النمط المثالي كأساس للمقارنة

يســتخدم النمط المثالي فى المقارنة بإجراء عملية مجاراة بين الحالات الواقعية، وبين ما يتضمنه النمط المثالي من حدود مثالية ثابتة للأبعاد والعناصر المنتقاة يتم إبرازها فى تصــور متسق، وهذه المجاراة تكشف للباحث عن انحرافات تلك الحالات الواقعية عــن الــنمط المــثالي، وبالــتالى عن بعضها البعض، وهذا يفرض على الباحث القيام بدراسات شاملة ومعرفة واسعة النطاق بموضوع الدراسة أو مشكلة البحث، ودراسة دقيقة للنمط وما يتضمنه من حدود مثالية.

وقــد استخدم فيبر فكرة الأنماط المثالية فى تناوله لكثير من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كالرأسمالية والبيروقراطية والبروتستانتينية والسلطة وغيرها، ومــن أهــم الأنماط التى قام ببنائها أنماط السلطات الثلاثة: التقليدية: والتى تقوم على

احترام وقدسية التقاليد وشرعية مؤسسي النظام، والكاريزمية: التى تعتمد على صفات استثنائية وتأثير للقادة لا يتوافر فى غيرهم، وقانونية: تعتمد على العقلانية والقواعد العامة، واستخدم كثير من الكتاب طريقة ماكس فيبر فى بناء الأنماط المثالية أمثال دوجلاس فيرنى فى عمل أنماط مثالية لنظم الحكم، كما يشير البعض إلى نماذج الاحتكار والمنافسة الكاملة باعتبارها تطبيقات للنمط المثالي فى علم الاقتصاد.

ومن الممكن استخدام أكثر من نمط مثالي واحد فى إجراء المقارنات، أو ما يسمى بالأنماط القطبية أو الأنماط المتطرفة Extreme Types حيث يتصور الباحث وجود خط متصل بين نهايتين متطرفتين تمثل كل نهاية قطب أو نمط متطرف يشير إلى مجموعة من السمات النقية أو الخالصة، وتمثل إحدى النهايتين أو القطبين نماط مناقض للنمط الأول، مثلاً: ريفى ــ حضرى، وكذلك علمانى ــ دينى، عام ــ خاص، ديمقراطي ــ شمولي؛ وتجرى المقارنات بتحديد وضع الحالات الواقعية بين القطبين على هذا الخط المتصل والتى تمثل كل نقطة عليه نسبة معينة من عناصر وسمات معينة، وكلما اقتربت الحالة الواقعية من قطب معين، كان معنى هذا ابتعادها عن القطب الآخر بنفس المسافة.

وصياغة هذه الأنماط المتطرفة يستند إلى منطق التحديد الكيفي، بمعنى أن الحالة الواقعية إذا ما عكست عناصر وسمات ودلائل أقرب إلى قطب معين، دون القطب الآخر فإنها تقع على مقربة من هذا القطب الأول، لكن هذه المقارنة قد تتطلب من الباحث تحديد كل حالة من الحالات الواقعية تحديدًا رقميًا، ومن خلال تحديد مواقع الحالات الواقعية على ذلك الخط المتصل بين النمطين المتطرفين يمكن مقارنتها ببعضها البعض، جنبًا إلى جنب مع تحديد موقعها اقترابًا وابتعادًا من كلا النمطين المتطرفين.

خطوات بناء النمط المثالي

لا توجد عمومًا قاعدة أو خطوات محددة يتبعها كل الباحثين فى بناء الأنماط المثالية، مع ذلك يمكن الإشارة إلى أهم خطوات مقترحة فى هذا السبيل، قد يسترشد بها الباحث:

١ــ تحديد مشكلة البحث التى يسعى الباحث إلى استخدام النمط المثالي بشأنها ولتكن الديمقراطية، وقد يكون التحديد الدقيق متضمنًا حالات واقعية ، ومقارنتها من حيث اقترابها أو ابتعادها من عناصر وأبعاد الديمقراطية.

٢ــ تحديد العناصر والأبعاد الهامة المتعلقة بهذه المشكلة، مثل النظم الفرعية الحزبية، الانتخابية، الدستور ، الرقابة على الحكومة ، الحريات العامة ، وحرية الإعلام، خصوصًا الحراك السياسي والاجتماعي.

٣ــ صياغة الفروض حول هذه الأبعاد والعناصر، وذلك فى ضوء المعلومات التى يقوم الباحث بجمعها وتمحيصها من خلال دراسته للنظم السياسية ونماذج الحياة السياسية فى العالم، المعاصر منها والتاريخي، ومن خلال إلمامه بالنظريات والمبادئ السائدة والأدبيات السياسية التى تناولت هذا الموضوع، بما يضفي ثراء وحيوية وتنوعًا على أبعاد وعناصر البحث، وقد يصل إلى مستوى أعلى من التجريد، فيصوغ عدد من النتائج المحتملة، والعلاقات التى يخضعها للقياس والاختبار.

٤ــ تحديد السمات الواقعية التى تميز الظاهرة موضع البحث على أن تكون أكثر سمات الظاهرة وضوحًا وأهمية ، وعلى الباحث بعد ذلك أن يعرف هذه السمات فى حالتها النقية أو الخالصة ، على أن تكون هذه السمات ذات صلة ببعضها البعض، وفى ضوء خبرة الباحث وأهداف النمط والوظيفة المراد تحقيقها منه ، ودرجة التجريد التى يتضمنها النمط ، وفى هذه الخطوة يراعى الباحث

أ ــ تبسيط النمط على أن يتضمن عدد من العناصر والأبعاد الأساسية فى الظاهرة بشكل بارز يفوق ما عليه الواقع الفعلي.

ب ــ وضع السمات فى أزواج متقابلة: وقد يضع الباحث نمطان متطرفان بينهما خط متصل، تتحدد عليها الحالات الواقعية وفقًا لاقترابها أو ابتعادها عن كل نمط.

٥ــ التحقق الأمبيريقى من النمط المثالي، على أساس تحديد درجة ارتباط الحالات الواقعية بأبعاده، وتوزيع البيانات فى ضوء مدى اقترابها من النمط أو من النهايتين المتطرفتين فى حالة وضع السمات فى أزواج متقابلة.

ويمكن للباحث أن يستخدم المتغيرات والعناصر المتضمنة فى النمط وتوزيعها على مقياس ثم يقوم بعد ذلك بتحليل البيانات الواقعية لهذا القياس.

والحقـــيقة أن فكرة النمط المثالي قد حققت انتشارًا واسعًا، والدليل على ذلك اســـتخدامها من قبل كثيرين من علماء السياسة والاجتماع، كأداة منهجية وتصورية وإن اتخذ مسميات عديدة[1]

صعوبات منهجية تواجه استخدام الأنماط المثالية فى المقارنة

يواجه بناء الأنماط من أجل المقارنة عددًا من المشكلات المنهجية منها

١ــ اختـــيار وحدة المقارنة التى على أساسها تتخذ المتغيرات الرئيسية فى البحث، وهـــل هى نظم أم جماعات أم ثقافة معينة لها سماتها، وما هو المدى الزمنى الذى يفترض فيه أن تظل هذه الوحدة المختارة متجانسة ؟

٢ــ تحديـــد المؤشـــرات التى نقارن على أساسها بين المتغيرات، وتختلف المؤشرات باخـــتلاف وحـــدات المقارنة، فقد تكون مؤشرات تتعلق بتماسك النظام أو استقراره، أو بتعقيد الجماعة، أو بالتوجهات الثقافية.

٣ــ إمكانـــية المقارنـــة Comparability بالنســـبة لكل من وحدات المقارنة والمؤشرات، بعد عزلها عن الواقع الذى كانت جزء منه.

٤ــ اختيار العينات الصغيرة لإجراء الدراسات ، والمشكلة المنهجية هذه هى تمثيل هـــذه العيـــنات للمجتمع الأصلي الذى تنتسب إليه حتى يمكن تعميم النتائج والمقارنة على أسس سليمة.

كمـــا تـــثير المقارنة صعوبات تتعلق بالاختلاف فى المعانى المختلفة للمفاهيم فى الـــثقافات المخـــتلفة، وفى اختـــيار وحدات المقارنة، والمؤشرات والمتغيرات ووحدات القـــياس واختـــيار الجمهـــور الذى سيتم تطبيق المقاييس عليه ومدى تمثيله للمجتمع الكلي.

رغـــم ذلـــك فإن للتحليل المقارن فى العلوم السياسية فائدة محققة لتقدم المعرفة العلمية فى هذه العلوم كما يلى:

١ــ الـــبحث المقارن، خصوصًا التحليل الحضاري المقارن، يسهم فى توسيع دائرة الاتفـــاق حـــول مفاهيم معينة، وما تتضمنه من معانى، الأمر الذى يسهم فى تطوير مفاهيم ومفردات ومصطلحات لها دلالتها العالمية فى العلوم السياسية.

---

(1) نمط مثالى ــ نمط تصوري ــ نمط متطرف ــ أنماط قطبية ــ خط متصل بين نهايتين متطرفتين الخ.
انظر ملحق (٣) مقارنة النظم من خلال الأنماط المثالية.

٢ــ من شأن الدراسات التى تحصر اهتمامها فى ظواهر محدودة النطاق ــ كالاستقرار السياسي أو العنف فى جماعة محدودة ــ أن ينتهى بالباحثين إلى نظريات محدودة للغاية، وربما تكون مضللة، بينما يمنحها البحث المقارن آفاقًا وإمكانيات تُعد مطلبًا أساسيًا لتغطية مختلف أنماط السلوك الذى تتناوله النظرية وما يرتبط به من توقعات.

٣ــ التحليل المقارن من شأنه أن يحفز الباحث إلى الاهتمام بمتغيرات جديدة، واستلهام فروض جديدة ، ويعزز تطوير النظرية فى الاتجاه الصحيح، بمعنى تطويرها لتصبح نظرية متكاملة تستوعب كل الظواهر، أو أكبر عدد منها، مستخدمة أقل عدد من المفاهيم.

٤ــ المقارنة تسهم فى توفير درجة من العمومية، بالتحقق من النتائج فى ثقافات مختلفة، وإن كان هذا يتطلب إلى جانب مهارة وخبرة الباحثين ، ألفتهم بالمجتمعات التى تتناولها دراساتهم لكى يتعرفوا فى سهولة على المتغيرات التى تتباين فى المجتمعات المختلفة بطريقة منتظمة.

الباب الرابع
مناهج البحث
فى الدراسات الاستطلاعية والوصفية والتجريبية

يمكن التمييز بين المناهج الثلاث الآتية

١ــ المنهج فى الدراسات الاستطلاعية.

٢ــ المنهج الوصفى

٣ــ المنهج التجريبى

الفصل الأول
المنهج فى الدراسات الاستطلاعية

كـــثير من الظواهر السياسية لم تدرس فى المجتمعات النامية خصوصًا، دراسة علمية أصيلة، ومن ثم فإن هذه الظواهر تكون جديدة على الباحثين، وهذا قد يدفع الباحث إلى أن يدرس ظواهر يكتشفها لأول مرة، ويحاول أن يستشرف آفاقها، ويحيط بأبعادها، ويوثق من الفـــته بهـــا، وهـــو فى هذا عليه أن يحصر متغيرات بحثه، ويبين أولويات المشكلات المثارة ، ويحددها بوضوح، ويحدد الإمكانيات الإجرائية للقيام بمثل هذه البحوث فى ضوء ما يتوافر لديـــه مـــن إمكانيات وأدوات للبحث، من جهة؛ وما يرتبط بالمواقف الفعلية والتفاعلات السياسية التى يشهدها الواقع المعاش، وما يرتبط بها من قوى وتفاعلات وعلاقات اجتماعية واقتصادية وغيرها.

خصوصية الدراسات الاستطلاعية

مـــثل هذه الدراسات الاستطلاعية لها طابعها الخاص بها، فهى قد لا تلتزم فروضًا علمـــية، أو إطار نظرى محدد كتلك التى تستلزمها الدراسات العلمية، وذلك بسبب غياب الدراســـات الســـابقة، وعـــدم توافر المفاهيم الكاملة والحصر الدقيق للمتغيرات والعوامل والتساؤلات المرتبطة بها.

ويصبح على الباحث فى مثل هذه الدراسات أن يتقبل نتائج متواضعة لبحوثه حيث تكون ذات طابع مؤقت، كما تكون عرضة للتغيير والتطوير وإعادة صياغة فروضه تكرارًا.

والدراســـات الاســـتطلاعية ـــ أو الكشفية أو الاستكشافية كما قد يحلو للبعض تسميتها ـــ تختلف عن الدراسات الوصفية، بالرغم من أن كلاً منهما لا يبدأ بفروض، ومن الفروق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية:

١ـــ تقـــوم الدراســـات الاستطلاعية دون أن يتعرف الباحث على كامل معالم الظاهرة وأبعادهـــا أو المشكلة التى يدرسها، ومن ثم ينحصر اهتمامه الأولى فى استكشاف هـــذه الأبعاد، أما الدراسات الوصفية فإنها تقوم على أساس الافتراض بتوافر قدر كبير من البيانات عن المشكلة موضوع البحث.

٢ـــ البحوث الاستطلاعية تتميز بأنها عادة على درجة عالية من المرونة، وغالبًا ما يضطر الباحث فيها إلى تعديل أهداف البحث وأولوياته كلما نجح فى استكشاف جوانب وأبعاد جديدة فى الظاهرة أو المشكلة موضع البحث، بينما الأهداف فى الدراسات الوصفية تكون عادة محددة بوضوح وخطوات البحث تكون معروفة.

وقد يلجأ الباحث فى مثل هذه الدراسات الاستطلاعية، إلى التحرك للحصول على المعلومات من خـــلال البحث عن وسائل من أهمها، على سبيل المثال

١ــ وسائل معينة لجمع البيانات من الميدان كالاستبيان والمقابلة، أو تحليل المضمون[1] او يلجــأ إلى الملاحظــة العلمــية للظاهرة التى يتناولها، ويجب على الباحث أن يتميز

---

(1) من أهم خطوات تحليل المضمون الخطوة الرئيسية فى تحليل المضمون هى اختيار وتحديد فئات التحليل، ولكن قبل أن يتخذ الباحث هذه الخطوة الرئيسية، فإن عليه أن يراعى الخطوات التمهيدية التى تسبق اختيار الفئات، وأهم هذه الخطوات:أولاً: تحديد مشكلة البحث وإطاره النظرى.ثانيًا: اختيار العينة، على أن تكون ممثلة على نحو مناسب لمجتمع البحث.ثالثاً: التمهيد لاختيار الفئات من خلال القراءة المتعمقة للمضمون والمراجعة المتأنية ويكون اختيار الفئات وفقًا لقواعد محددة. وبعد تحديد الفئات تأتى الخطوات الثلاث الآتية: أولاً: تحويل المضمون إلى صياغة كمية أو رقمية بمعنى تحديد تكرار كل فئة فى شكل أرقام ونسب مئوية.ثانيا: المقارنة بين الأرقام والنسب المئوية التى توصل إليها الباحث.ثالثاً: استخلاص النتائج وفقًا لملاحظات الباحث، وطبقًا للإطار النظرى الملائم وكتابة التقرير النهائي.

وجميع هذه الخطوات مترابطة يكمل بعضها بعضًا، ويعتمد نجاح الباحث على مراعاة هذا الترابط والتكامل بينها، وعلى نجاحه فى تحديد مشكلة البحث وطرح التساؤلات والافتراضات التى يتناولها بحثه.

فيما يتعلق بتحديد فئات التحليل وتوصيفها، وهى الخطوة المركزية فى تحليل المضمون، فإن الباحث يجب أن يفرغ أولاً من قراءة المادة المراد تحليلها بعمق وتأن، وبعناية بالغة على أن يكون فى ذهنه مشكلة البحث وافتراضاته وتساؤلاته الأساسية، والفئات هى نقاط التجمع التى يضع الباحث فيها المادة، تمهيدًا لتحويلها إلى حقائق رقمية.و نجاح التحليل أو إخفاقه إنما يرجع فى الأساس إلى فئاته، من هنا الأهمية المركزية لاختيار الفئات وتحديد معالمها بحيث لا يقبل أى جزء من المادة موضع التحليل أن يندرج تحت أكثر من فئة واحدة.

ومن الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند اختيار وتحديد فئات التحليل:

١ــ تكرار القراءة المتأنية والفهم العميق للمادة الاتصالية موضع التحليل قبل اختيار الفئات، وعدم قبول أى أحكام مسبقة، أو أى افتراض سلفًا.

٢ــ قد يكون ملائمًا تعدد القائمين بالقراءة العميقة لإبداء وجهات نظر متعددة والتوفيق بينها، وهذا يضمن عملية ضبط لما يتوصل إليه مختلف الباحثين.

٣ــ تطبيق قاعدة "إما أو" فى تحديد الفئات، بما يضمن عدم وقوع أى جزء من المادة الاتصالية ضمن أكثر من فئة.

٤ــ يجب أن تترك المادة الاتصالية تتحدث بنفسها، فتعبر عن نفسها فى شكل فئات تتسم بالموضوعية، بغض النظر عن آراء ووجهات نظر الباحث.

٥ــ وجود ارتباط وثيق بين المادة الاتصالية موضع التحليل، وبين الفئات بحيث تجد الفئات مكانها بشكل طبيعى فى تلك المادة. ويجب أن تكون الفئات شاملة وجامعة بمعنى أن تجد مختلف عناصر المادة موضع التحليل فئة تنطوى تحتها، وفقًا للقواعد التى يلتزم بها الباحث فى تحليله.

٦ــ تختلف الفئات باختلاف موضوع البحث: على سبيل المثال، ففى تحليل مضمون الأخبار السياسية فى الصحافة، يمكن التمييز بين فئات مختلفة من أمثلتها: فئات نوع المادة الاتصالية: مثل نشرات الأخبار الإذاعية والتليفزيونية ونصوص الأخبار فى الصحف والتعليقات الإخبارية. فئات موضوع الاتصال: ويمكن التمييز هنا بين فئات على أساس إقليمى: مثلاً محلى أو وطنى أو عربى أو أجنبى أو عالمى، وفئات على أساس نوعى: سياسى أو اقتصادى أو رياضى أو دينى أو ثقافى، فئات الفاعل: دول منظمات دولية، حركات سياسية، والدول فئات اتجاه المضمون مؤيد، معارض، محايد.

٧ــ لتحقيق ضبط النتائج والتأكد من ثبات التحليل يمكن اتباع بعض الخطوات من بينها:أولاً: ضرورة أن يكون تحديد الفئات ووحداته دقيقًا، وتعريف كل منها تعريفًا واضحًا محددًا ليكون موضع اتفاق بين القائمين بالبحث.ثانياً: يتحقق هذا التحديد فى الحالات التى تتوافر فيها:(١) الخبرة والدراية لدى الباحثين.(٢) بساطة الفئات وملاءمتها للمادة موضع التحليل.(٣) توافر تعليمات محددة لعملية التحليل وللخطوات المتابعة.ثالثاً: قد يقوم أكثر من باحث بتحديد الفئات فى نفس الوقت لمقارنة النتائج والوصول إلى تحديد أكثر دقة للفئات.رابعاً: التعديل المستمر فى قائمة فئات التحليل حتى يتم الوصول إلى تحديد أكثر دقة وثباتًا، وقد يتم اللجوء إلى استخدام مجموعة من المحكمين لتقدير مدى صلاحية قوائم فئات التحليل ودقتها وملاءمتها.

بقـــدرات فائقة وحساسية خاصة تمكنه من التقاط النتائج وإعادة صياغة مشكلات البحث وتطوير بعض فروض يمكن إخضاعها للاختبار.

٢ــ محاولـــة مســـح الأدبيات التى تناولت الموضوع، فى جوانبه النظرية، أو التطبيق فى مجتمعات وحالات أخرى، والطريقة التى اتبعت فى هذه الدراسات ليتسنى له الإفادة مـــنها ويساعده هذا فى إجراء بحث أكثر دقة وعمقًا، فمنهجية الباحث هنا متعددة الأبعـــاد، فعليه تلخيص المادة العلمية وطريقة استخلاص الفروض فى هذه البحوث والمصادر التى استندت إليها، كما يصبح على الباحث توسيع مجال اهتمامه ليتخطى الحواجز بين الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية واستكشاف ما حققته المحاولات فى مختلف هذه الفروع للإفادة منها فى مجال تخصصه.

٣ــ الإفـــادة من ذوى الخبرة فى الموضوع أو استشارتهم أو عقد الحوارات والمناقشات التى تيسر الإفادة من الخبرات العلمية التى تتعلق بموضوع البحث. ويمكن إثراء مثل هـــذه المناقشـــات إذا اتسعت لأكثر من تيار فكرى أو مدرسة فكرية ولأكثر من تخصص ضيق لفرع من فروع العلوم الاجتماعية.

الفصل الثانى
المنهـــج الوصفـــى

تتميـــز الظواهـــر والموضوعات التى تبحثها العلوم الاجتماعية بطبيعة خاصة تميزها حيث يصعب إخضاع هذه الظواهر للقياس والضبط، أو لإمكانية التحكم فيها، لأنها تدور حول السلوك الإنسانى والطبيعة البشرية التى هى أكثر تعقيدًا وقابلية للتغير والتبدل، وعدم الثـــبات أو التجانس؛ فالإنسان يتميز بالإرادة، والسلوك الإنسانى قد يرتبط بعوامل عديدة وقـــدرات إبداعية، ومرونة عالية مما يفرض على الباحث ضرورة ملاحظة الظواهر فى هذه العلوم ومعايشتها لفترات طويلة كافية، وملاحظتها بطريقة دقيقة، والمنهج الوصفى هو أكثر مناهج البحث ملائمة لمثل هذه الظواهر والموضوعات باعتباره خطوة أولية نحو تحقيق الفهم الدقـــيق، والإحاطة بالأبعاد الواقعية لهذه الظواهر والموضوعات، وتزداد أهمية هذا المنهج فى المجـــتمعات النامـــية حيث حداثة العهد بالدراسة العلمية الجادة فى العلوم الاجتماعية فيها، وحيث الظواهر والموضوعات التى تتناولها هذه العلوم فى تلك المجتمعات ما تزال فى مراحلها المبكرة إلى حد كبير، وهذا يؤكد أهمية تلك المرحلة الأولى فى البحث التى يمكن أن توصف بأنها "مرحلة الوصف" فى مثل هذه الظروف.

خطوات ومراحل المنهج الوصفي

ترتبط نشأة وتطور المنهج الوصفى بمشكلة عدم وجود منهج علمى حقيقي يصلح لتحلـــيل الظواهر والموضوعات المختلفة التى تتناولها العلوم الاجتماعية، وحاجة هذه العلوم لاستخدام أسلوب الملاحظة العلمية الدقيقة.

من هنا كانت أهمية الخطوات والقواعد الأساسية التى يقوم عليها المنهج الوصفى، والتى من أهمها

١ـــ تحديد الظواهر التى تشكل موضوعات فى هذه العلوم، وتحديد الوحدات الأساسية التى تتألف منها الظاهرة، تمامًا كما هو الحال بالنسبة للذرة فى الفيزياء.

٢ـــ جمـــع المعلومات الدقيقة عن هذه الظواهر والوحدات الأساسية، وهذا هو الأساس لتحقـــيق الفهـــم الصحيح لها، والسعى لاكتشاف الوسائل الملائمة للقياس الكمى لمختلف عناصر ومكونات هذه الوحدات والظواهر.

٣ـــ فحـــص وتمحيص العوامل المختلفة المحيطة بالظواهر محل الدراسة، ومحاولة الإحاطة بعـــدد كبير من الأبعاد والعلاقات للانتقال من مستوى الفهم البسيط إلى المستوى

المركب وما يرتبط بذلك من صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات التى ترشد عملية البحث فى هذا المجال.

٤ــ أضـــاف علمـــاء الإنثـــربولوجيا إلى المنهج الوصفى باستخدامهم طريقة الملاحظة بالمشاركة ومعايشة حياة الجماعة أو المجتمع محل البحث للتعرف على كل تفصيلات وجوانب الظاهرة، والتصرفات والسلوكيات التى يصدرها الأفراد، ووصفها وصفًا دقيقًا؛ بعبارة أخرى أصبح على الباحث أن يترك الظاهرة تتحدث عن نفسها. ومن خـــلال ملاحظـــته ومشاهدته يستطيع الكشف عن القواعد التى توجه السلوك، والكشف عن نظرة الأفراد وتصوراتهم عن العالم والنظام والمجتمع، وقد طور علماء الإنتربولوجيا وأبدوا اهتمامًا كبيرًا بالتحليل الكيفى للظواهر محل الدراسة.

وهناك من يميز بين مرحلتين فى المنهج الوصفى

١ــ مرحلة استكشافية هدفها تحقيق غايات أولية فى البحث مثل توضيح بعض المفاهيم وأولـــوية المســـائل والموضـــوعات الجديـــرة بالـــبحث، أو استقصاء المعلومات والإمكانيات العلمية لإجراء بحوث عن مواقف الحياة الفعلية، أو حصر المشكلات والأبعاد فى إطار موضوع معين.

٢ــ مـــرحلة التشخيص والوصف الدقيق للخصائص المختلفة للظاهرة موضع البحث وجمـــع المـــزيد مـــن المعلـــومات والبيانات حولها، لكن هذه الدراسات الوصفية والتشخيصية Descriptive and Diagnostic Studies تشترك جميعها فى عدم وجود فروض مبدئية أو قضايا عامة توجه الباحث وترشده إلى فحص علاقات ارتباطية معينة.

لكـــن الدراســـات الوصفية إذا كانت اكتفت بهذا، فإنها لا تدخل ضمن البحوث العلمـــية، ذلك أنه من الضرورة أن يستخلص الباحث المعانى والدلالات التى تنطوى عليها البيانات والمعلومات التى تم الوصول إليها، بما فى ذلك محاولة الربط بين الظواهر والمتغيرات واكتشاف العلاقات المحتملة بينهما، وإعطاء التفسير الملائم.

وفى الخطوات المختلفة التى يسير فيها الباحث ابتداء من صياغة وتحديد المشكلات وطرق جمع المعلومات واختيار العينة أو تحليل المعلومات وتسجيل النتائج، فإن على الباحث أن يراعى توافر شرطان متلازمان:

أولهما التقليل من التحيز فى وصف الظاهرة.

ثانيهما: الحصول على أكبر قدر من المعلومات والبيانات من خلال بذل أقل جهد ممكن.

والشرطان ــ عدم التحيز والاقتصاد فى الجهد ــ يلازمان الباحث فى خطواته، وفى الطرق والأسس التى يقوم عليها المنهج الوصفى.

أسس المنهج الوصفى

تتميز الدراسات التى تقوم على استخدام هذا المنهج الوصفى بأنها تقوم على أسس من بينها

١ــ استخدام كافة وسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والاستبيان وتحليل مضمون الوثائق، ويمكن الجمع بين أكثر من وسيلة واحدة فى البحث.

٢ــ تعتمد هذه الدراسات فى الغالب على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث، وذلك توفيرًا للجهد والمال والوقت، على أن يراعى أسس اختيار العينات بشكل يكفل التقليل من الخطأ العشوائى إلى أدنى حد ممكن.

٣ــ تختلف هذه الدراسات فيما بينها اختلافًا واسعًا، فالبعض منها يكتفى بالوصف الكمى أو الكيفى لجوانب الظاهرة، بينما تعنى دراسات أخرى أكثر تعمقًا بأسباب الظاهرة، وما يمكن أن تكتشفه من علاقات بين عناصرها.

٤ــ وأخيرًا فإن هذه الدراسات يجب أن تتميز بقدر من التجريد والتعميم الذى يرقى بها إلى مستوى الأسلوب العلمى:

أ ــ فالتجريد بمعنى تمييز خصائص أو سمات ظاهرة معينة مطلب أساسى، ذلك أن الظاهرة موضع البحث شديدة التعقيد عادة، ولا مفر من التجريد.

ب ــ والتعميم مطلب آخر فلابد من تصنيف العناصر والظواهر أو الوقائع على أساس معيار مميز لاستخلاص أحكام تصدق على فئة منها. وهى خطوة هامة فى سبيل تطوير المعرفة العلمية.

أهمية المنهج الوصفى فى تطور العلم

١ــ يوفر هذا المنهج والدراسات الوصفية التى تأخذ به من خلال الوصف والتشخيص، ومن خلال دراسات المسح، ودراسة الحالة قدرًا هائلاً من المعلومات التى تُعد رصيدًا هامًا يمكن أن يفيد منه الباحثين والعلماء والمثقفين، ورجال الإدارة والأعمال، ففائدة هذه البيانات تتخطى الجوانب البحثية والأكاديمية إلى أغراض عملية ووظيفية.

٢ــ تمثل هذه المعلومات أهمية خاصة فى تطور العلم ذاته، من خلال ما توفره من قاعدة أساسية لبناء وصياغة الفروض والمفاهيم والتصورات والإحاطة بالمتغيرات المختلفة،

كما يمكن أن تكون هذه المعلومات قاعدة لضبط البيانات الأخرى والوقوف على ثباتها وصدقها.

٣ــ صـــياغة المفاهيم والتصورات فى ضوء المعلومات المتاحة بشكل متزايد وبناءً على دراســـات واقعية من خلال عمليات المسح ودراسة الحالة، والوصف والتشخيص يمـــثل نقطـــة انطلاق فى اتجاه تحديد المتغيرات واستنتاج العلاقات السببية المختلفة، وهذا يوفر إمكانية توجه العلم إلى مستوى النظرية، فالمفاهيم والمتغيرات والعلاقات الإمبيريقية هى الأساس لبناء النظرية.

٤ــ كمـــا أن الـــبحث الوصـــفى يفـــيد فى اختيار المؤشرات، وفى التعريف الإجرائي للمفاهـــيم، ومن ثم فى بناء المقاييس الفعلية التى يعتمد عليها البحث، والمؤشرات والمتغيرات هى الأساس الذى تقوم عليه الدراسات التجريبية.

معـــنى هـــذا أن الوصـــف هو الخطوة الأولى الرئيسية التى ترتكز عليها عمليات الـــبحث، وتطوير العلم، وبدون تلك الخطوة الأولية لا يتوافر ذلك الأساس المكين لتطوير البحث وانطلاق العلم.

نماذج للبحوث الوصفية

الدراسات المسحية:

أى الـــتى تســـتخدم مـــنهج المسح Survey [1] بمعنى الدراسات التى تقوم على محـــاولات منظمة للحصول على معلومات ضخمة من أعداد كبيرة لجمهور معين، أو عينة منه، من خلال أساليب المقابلة مقننة أو استبيانات مقننة ــ ونتناولهما بالتفصيل فى الكتاب الثانى من هذا المجلد ــ ولم ينتشر هذا المنهج إلا مع تطور ألحوا سب وتطور إمكانية معالجة كميات هائلة من المعلومات. ويتطلب هذا المنهج إمكانيات فنية ومالية ضخمة.

فالمســـح يعنى الحصول على معلومات حول موقف أو قضية أو جماعة، وإن كانت الدراســـات المســـحية لا تقتصر عادة على مجرد الوصف للظاهرة، وإنما تتعدى إلى أسباب

---

(1) مثال ذلك ما يقوم به معهد جالوب فى الولايات المتحدة كمشروع دائم لاستطلاع الرأى بهدف الكشف عن اراء الأفراد بشأن المسائل الهامة، وما تقوم به مراكز بحثية دائمة مثل المركز القومى لبحوث الرأى العام بجامعـــة شيكاغو ، ومركز البحوث المسحية فى جامعة كاليفورنيا فى بيركلى، ومركز فى جامعة متشجان فى آن آربر

حدوثها وعلاقاتها بظواهر أخرى، وإعطاء معانيها المميزة بشكل مميز عما يمكن أن يسفر عنه الاكتفاء بالمنهج الإحصائي[٢]

(2) هـــناك خطوات للاستبيان وقواعد أساسية لصياغته حيث يفترض قبل البدء فى صياغة صحيفة الاستبيان أن يكون الـباحث قـد فرغ من تحديد الإطار النظرى العام لبحثه، وتحديد الموضوع بدقة، والمحاور الرئيسية، والافتراضات والتســاؤلات التى تثيرها دراسته، وهدف البحث وموارده الفنية والمالية والزمنية. يقول أحد الباحثين: "إن الخطوة الأولى فى بناء الصحيفة هى تحديد متغيراتك بدقة ومتغيراتك هى ما تحاول قياسه، وهى تحدد لك نقطة البداية" كما يحدد الباحث طريقة تنفيذ صحيفة الاستبيان: طريق المقابلة الشخصية المبحوثين.أو إرسال الاستبيان إليهم عن طريق الـبريد. فضـــلاً عن إمكانية استخدام التليفون وأحيانًا الإنترنت.كما يحدد طريقة اختيار العينة وحجمها وموقعها. وهكـــذا يصبح على الباحث أن يلم بقواعد وعمليات:أولا المفاضلة بين طرق المقابلة والبريد والتليفون والإنترنت فى استيفاء الاستمارة. ثانيا:أنواع العينة وحجمها وتمثيلها للمجتمع الأصلى.ثالثا: الأسس المنهجية لصياغة الاستبيان.

ومن الشروط التى يجب توافرها فى أسئلة الاستبيان

أولا من حيث اللغة

١ــ البساطة والوضوح : فالصياغة تكون واضحة محددة بعيدة عن التعقيد اللفظى.

٢ــ التأكد من فهم المبحوثين السؤال وإدراكهم للتعبيرات الواردة فيه.

٣ــ وأن الصياغة اللغوية لا تقبل اللبس أو سوء الفهم .

٤ــ التأكد من أن السؤال كاف فى التعبير عن النقطة التى يتناولها.

٥ــ التأكد من أن السؤال لا يتضمن عبارات متحيزة ، أو تثير انفعالاً أو حرجاً.

٦ــ التأكد من أن الكلمات الواردة فى السؤال لا تتعارض مع بعضها البعض.

٧ــ المفاضلة بين الطريقة المباشرة فى صياغة السؤال والطريقة غير المباشرة.

ثانيا: من حيث مضمون السؤال

١ــ التأكد من أن السؤال له أهميته، فلا جدوى من حشد عدد هائل من الأسئلة

٢ــ التأكد من أن لدى المبحوثين المعلومات الضرورية للإجابة عن الأسئلة.

٣ــــ ضرورة التميز بين الأسئلة التى تتناول تفضيلات المبحوثين أو اتجاهاتهم، أو حقائق عنهم كالدخل و الإقامة وموقع كلا نوعي الأسئلة.

٤ــ ضرورة التأكيد على أن السؤال يتضمن فكرة واحدة

٥ــ ضرورة وضوح التعريفات: فالدخل مثلاً هل شهرى، أو سنوى؟

٦ــــ ضـــرورة تحلـــيل السؤال إلى عناصره: مثلاً أساس تفضيل الحزب السياسي هل برنامج الحزب أو شخصية زعاماته؟ أم مواقفه ؟

٧ــ إتاحة الفرصة لإجابات أخرى فى الأسئلة ذات البدائل.

ثالثا: ضرورة المفاضلة بين نوعين رئيسيين: الأسئلة ذات الإجابة المغلقة، وتلك ذات الإجابات المفتوحة.

رابعا: من حيث ترتيب الأسئلة فى صحيفة الاستبيان:

ــ يجب أن يراعى الباحث التسلسل المتتابع بطريقة منطقية وطبيعية.

ــ كذلك عليه أن يراعى إمكانية أن يتأثر شكل الإجابة على سؤال ما بمحتوى سؤال سابق له.

ــ وغالبًا ما يراعى عند ترتيب الأسئلة التدرج من العام إلى الخاص.

خامسا: يجب تحاشي أنواع معينة من الأسئلة

ــ كالأسئلة غير المحددة (هل تحضر اجتماعات الحزب كثيرًا)

ــ والأسئلة التى تحمل فى صياغتها أو توقيتها تحيزًا أو إيحاءً أو تلميحًا.

ــ الأسئلة التى تحتاج إلى ذاكرة قوية أو إلى عمليات حسابية معقدة.

ــ الأسئلة التى قد تدفع المبحوثين إلى رفض الإجابة عنها بشكل مباشر كسؤال زعماء حزبيين عن انتمائهم الحزبى.

منهج دراسة الحالة

يُعـد منهج دراسة الحالة Case-Study Method من أقدم المناهج الوصفية الـتى استخدمت فى العلوم الاجتماعية، وهى تمثل طريقة أو مدخل للبحث يتم التركيز فيه على "حالة معينة" يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة، فرعية أو عامة فى مجتمع أو أمة، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافى يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل والتحليل. وقد تكون الحالة هى السلوك الفردى فيحاول البحث استكشاف قيم الفرد واتجاهاته وإدراكه للموقف المحيط به، والعلاقة بين هذا الفرد والسياق أو البيئة المحيطة به.

والفكـرة الأساسية فى منهج دراسة الحالة أن مهمة العلم لا تقف عند حد التعميم فحسب، وإنما تعنى أيضًا بدراسة أى مجموعة من وقائع معينة، بل وبأية واقعة محددة من ذلك: دراسة شخصية سياسية معينة أو حزب سياسي معين أو مؤسسة سياسية معينة بذاتها دراسة علمية.

ولهذا المنهج أهمية فى دراسة الشخصيات والجماعات السياسية المؤثرة فى مجتمعاتها، كما أن هذا المنهج قريب الشبه من الناحية المنهجية بمنهج دراسة المناطق "Area Studies" الذى يركز على مناطق بذاتها لها خصائصها المشتركة حضاريًا وتاريخيًا وثقافيًا واقتصاديًا دراسة علمية أو امبيريقية يقوم بها أصحاب تخصصات مختلفة (اجتماع ـ تاريخ ـ اقتصاد ـ أنثروبولوجيا ـ سياسة) لتتضافر جهودهم فى وصف وتشخيص وتقصى اوضاع تلك المنطقة، وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها.

وكانت التطبيقات المبكرة لدراسة الحالة قد استهلها المؤرخون لوصف عادات الشعوب والأمم المختلفة، لكن دراسات أكثر تخصصًا بدأت بعد ذلك لتتناول بشكل منظم وبطريقة علمية حالات أكثر تخصصًا لجماعات أصغر حجمًا.

ويمكن التمييز بين طريقتين فى منهج دراسة الحالة هما

- تاريخ الحالة Case History
- والتاريخ الشخصى للحياة Life History

أما تاريخ الحالة فيقصد به الحصول على بيانات من مصادر مختلفة حول تطور الحالة، فإذا كانت شخص أو جماعة فيتم جمع البيانات حول تطور مراحل هذا الشخص أو الجماعة، وما يرتبط بها من جماعات أخرى، بما فى ذلك الوثائق والسجلات المتاحة التى يمكن أن تضم مثل هذه البيانات، وتفيد المصادر المتعددة فى ضبط المعلومات ومقارنتها والتأكد من صدقها.

أما التاريخ الشخصي للحياة فيقصد به عرض لتطور حياة الفرد من وجهة نظره الخاصة، أى المراحل التى مر بها، وخبراته واهتماماته وتطور حياته بمختلف جوانبها الانفعالية والسلوكية وغيرها، كما يعرضها المبحوث ذاته.

شروط وقواعد منهج دراسة الحالة

أولا دقـــة الـــباحث ومثابرته، فالمنهج يتطلب جمع معلومات وبيانات عن الحالة موضع الدراسة لوقت طويل ومتصل، ولابد من توافر خبرة ومهارة خاصة لدى الباحث.

ثانيا: والدراســـات التى تكون موجهة بإطار نظرى واضح ومحدد يتضمن مجموعة متسقة منطقيًا من القضايا تنعكس مباشرة على تصميم البحث وخطته، وتيسر له الوصول إلى نتائج لها أهميتها.

ثالثا: يقتضى هذا المنهج خطوات محددة

١ــ التنقيب فى التاريخ لتتبع تطور ونشأة الظاهرة، وما أحاط بهذه النشأة والتطور من عـــوامل ومـــتغيرات وعلاقات، ثم يقوم الباحث باستقصاء المعلومات من مصادر مختلفة وعديدة والمقارنة بينها وتجميعها وتنظيمها وفق محاور بحثه واهتماماته الرئيسية

٣ــ يضع البحث إطارًا للملاحظة فى شكلها العلمى الدقيق، بحيث يجد الباحث ما يلائم بحثه من معلومات وبيانات دقيقة.

٤ــ يقـــوم الباحث بمقابلات متعمقة مع الحالات موضع الدراسة، وهى حالات يختارها بعناية فائقة لتكون مماثلة لحالات أخرى حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة.

٥ــ واكتساب هذا الطابع العام للدراسة تؤكده الحالات المخالفة أيضًا، وإبراز جوانب الاختلاف بينها وبين الحالات المختارة.

رابعًا: يكتسب منهج الحالة أهميته من عدم الاكتفاء بالجوانب السطحية للظاهرة، فالمنهج يفـــرض الـــنفاذ إلى أعماق الموقف أو الظاهرة التى يقوم بدراستها، وإدراك الطابع الكلى الشامل للحالة، وتعتمد هذه النظرة الكلية عن الوحدة محل البحث على جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات عنها، بشرط أن تكون هذه البيانات من أكثر من مصدر وعلى أكثر من مستوى، ثم صياغة المؤشرات والنماذج التى يمكن بواسطتها التعرف على السمات الحقيقية للحالة موضع البحث.

خامسًا: مـــن هـــنا فإن منهج دراسة الحالة يمثل طريقة للبحث الوصفى أو طريقة من طرق تنظيم البيانات للاستفادة بشكل كامل من هذه البيانات، بعد تنظيمها وضبطها فى معـــرفة نمـــو وتطور الحالة موضع البحث، وحقيقة هذه الحالة كما هى فى الواقع الفعلـــى، وفى الوقت ذاته استكشاف المعانى الذاتية التى يعطيها الأفراد لسلوكهم واتجاهـــاتهم وتفضـــيلاتهم ، والتى تُعد موجهات للسلوك الإنسانى، مما يضفى أهمية خاصة على مثل هذا المنهج.

الفصل الثالث
المنهـــج التجريبي

حققـــت النـــتائج المعملـــية نتائج مؤثرة فى العلوم الطبيعية، واعتبرها البعض الأســـاس للمـــنهج العلمـــى، كمـــا تزايدت أهميتها فى العلوم الاجتماعية كذلك ـــ خصوصًـــا فى علم النفس حيث استخدم العلماء التجارب على نطاق واسع ـــ بحيث يمكن القول بأن هذه العلوم الاجتماعية لم يعد لها أن تستغنى عن المنهج التجريبى.

وهناك من يعارض أهمية وإمكانية تطوير تجارب معملية فى العلوم الاجتماعية، وأن الاعتماد المطلق على مثل هذه التجارب ليس شرطًا للبحث العلمى فيها، كما هو الحـــال بالنسبة لبحوث علم الفلك، ورغم مثل هذه المعارضة، ورغم ما يواجهه المنهج التجـــريبي من صعوبات فى العلوم الاجتماعية، فإن استبعاد التجربة أو المنهج التجريبي غـــير ممكـــن فى ظل التطورات المنهجية فى العلوم المختلفة، لكن العلوم الاجتماعية لها خصوصـــيتها، ومفهـــوم التجـــربة، والمنهج التجريبي يجب أن ينظر إليه فى إطار هذه الخصوصية.

معنى التجربة والمنهج التجريبي

أصـــبح مفهوم المنهج التجريبي فى نطاق العلوم الاجتماعية أكثر اتساعًا بحيث يعـــنى كافـــة صور الارتباط بين المتغيرات، بمعنى آخر يصبح المنهج التجريبى فى هذه العلـــوم ممكـــنًا فقـــط عندما تتاح فرصة ضبط المتغيرات، وحينما يكون عامل الزمن ضروريًا فى عملية الإثبات أو البرهان.

والتجـــريب يخـــتلف عـــن الملاحظة، رغم أنه فى ذاته يُعد نوعًا من الملاحظة للظاهرة، لكن مع التدخل لتعديل الظاهرة، بدرجة أو أخرى من درجات التعديل، عن طـــريق بعض الظروف المصطنعة فإذا كان الملاحظ يكتفى بمشاهدة الظاهرة ويسجل مـــا يلاحظه، فإن الباحث التجريبي لا يكتفى بذلك، وإنما يسعى فى سبيل معرفة أكثر عمقًـــا وتفصـــيلاً إلى الـــتدخل فى مجرى الظواهر لإجراء تعديلات محسوبة تيسر على الباحث دراستها فى صورة ملائمة.

وهـــذا المعنى ذاته تعرفه العلوم الطبيعية على نطاق واسع، فالباحث لا يكتفى بملاحظـــة العلاقـــة بين متغيرين، وإنما قد يتدخل حيث يمكن اصطناع مواقف تجريبية يـــتحكم فى متغيراتها التى تكون ذات صلة بهذه العلاقة، بصورة تمكنه من اختبار صحة الفروض التى صاغها قبل إجراء التجربة، والوصول إلى نتائج موضوعية.

التجـربة إذن هـى خطوة جوهرية من المنهج الاستقرائى، وهى ضرورية فى بحـوث العلـوم الاجتماعية، بالرغم من أن الظواهر والموضوعات التى تدرسها هذه العلـوم شـديدة التعقيد، وبالرغم من صعوبة إخضاعها للتحكم والضبط، فضلاً عن النقص فى أدوات الملاحظة والقياس فيها.

نشأة المنهج التجريبي (جون ستيورات ميل وافتراض العلاقات السببية)

ترجع هذه النشأة إلى جون ستيورات ميل وافتراضاته حول العلاقات السببية الـتى درسـها فى كتابه "نسق المنطق" والتى تضمنت ثلاث افتراضات رئيسية: (وتُعد بمثابة الأسس التى قامت عليها كل التصميمات التجريبية الحديثة):

أولها: وتسـمى بطريقة الاتفاق Method of Agreement وتعني مقارنة أكبر عـدد ممكن من الظواهر، فإذا ما تبين للباحث أن الحالات التى يدرسها تحمل صفة (ص) ـ مثلاً الديمقراطية الليبرالية ـ وكانت جميع هذه الحالات تحتوى على العامل (س) ـ مثلاً سيطرة نسبية للبرجوازية فى إطار من توازن الطبقات ـ فإنه يمكن تطبيق مبدأ السببية، بمعنى أن تكون (س) هى سبب وجود (ص) دون أن يعنى ذلك نفى وجود عوامل أخرى.

هـنا يجـب أن تكون المقارنة التى يلجأ إليها الباحث، فى سبيل إقامة الـبرهان على علاقة السببية المحتملة، تكون بين أكبر عدد ممكن من الحالات المتنوعة، بمعنى تلك التى تحمل الصفة (ص) وأخرى لا تحمل هذه الصفة ـ أى نظـم ومجتمعات أخرى غير الديمقراطية الليبرالية ـ لأن الفرض بأن سيطرة الـبرجوازية وتـوازن القوى الطبقية فى إطار هذه السيطرة هو سبب للنظم والكيانات الديمقراطية الليبرالية، إنما يتحقق بدراسة حالات أخرى تختلف عن الديمقـراطية الليـبرالية حـيث يلاحظ غياب العامل (س)، مما يترتب عليه بالضرورة غياب (ص)، فلا يكون تلازم (س) (ص) أو اتفاقهما مجرد صدفة.

وثانيهـا: تسمى بطريقة الاختلاف Method of Difference وهى على العكس مـن الطـريقة الأولى تحصر المقارنة بين حالتين متشابهتين فى جميع الظروف أو الشـروط، ماعدا شرط واحد منها بحيث توجد الظاهرة فى إحداها ولا توجد فى الأخـرى نتيجة غياب هذا الشرط، فيكون هذا الشرط أو الظرف الوحيد هـو سبب للظاهرة، أو جزء أساسى من السبب، أو نتيجة لها. فإذا افترضنا تشـابه الـنظام السياسي (س) والنظام السياسي (ص) تشابهًا كبيرًا فى جميع الظـروف، شهد النظام (س) انقلابًا عسكريًا دون أن يشهد (ص) مثل هذا

الانقـلاب. فـإن هـذا التشابه فى الظروف يدفع الباحث إلى تمحيص مختلفة العوامل والشروط التى ارتبطت بظاهرة الانقلاب ـ العدوى أو تقليد انقلاب فى نظـام قـريب كقـدوة للـنظام (س)، نظام ومصدر التدريب العسكرى والتسـلح فى النظام (س) طموح ونوعية شخصية الضباط فى (س) وتسلسل الرتب فيه، وجود قوى منافسة للجيش كالحرس الجمهورى أو الميليشيات فى (س) تدهـور الإنجازات أو تفكك الأحزاب والقوى المدنية أو تفاقم خلافاتها فى (س) .. ـ فقـد يثبت الباحث توافر أحد هذه الشروط فى (س) دون توافرها فى (ص)، الأمر الذى سبب أو ساهم فى هذه الظاهرة لتنفرد بها (س) دون (ص) رغم تشابههما فى الشروط والظروف الأخرى.

وكمـا يـبدو فـإن هـذه الطـريقة تتميـز عن سابقتها أنها أكثر ضبطًا،ويسهل استعمالها فهى أكثر انتشارًا فى البحوث العلمية.

وثالثهـا: هى طريقة التغير النسبى أو التلازم فى التغير Method of Concomitant Variation ويقصـد بـهـا ستيورات ميل أنه إذا حدث تغير فى أحد هذه العـوامل وصحب هذا التغير تغيرًا فى ظاهرة معينة، دون أن يحدث مثل هذا التغير فى ظواهر أخرى لم تتعرض لمثل هذا العامل، كان ذلك يدل على أن هذا العامـل سبب فى الظاهرة أو نتيجة لها، فالبحث هنا يتناول علاقة سببية: بين سـبب ونتيجة، بعبارة أخرى هى علاقة ارتباطية ـ وفق البحوث الحديثة ـ وهذا الارتباط تطورت دراسته من خلال دراسة أنواع معامل الارتباط.

خطوات المنهج التجريبي

لا تخـتلف خطـوات الـبحث العلمي وفق المنهج التجريبي عنه وفق المناهج الأخرى فى الغالب، ومن هذه الخطوات:

١ـ اختيار وتحديد مشكلة البحث، وبلورة هذه المشكلة، ونجاح الباحث فى اختيار المشـكلة وتحديدها يضمن له أهم خطوات البحث العلمى، واختيار المشكلة وتحديدها يكتسب أهميته من القيمة العلمية للمشكلة، وما يمكن أن تقدمه من إسـهامات تضيفها إلى العلم والمعرفة العلمية، وفى تفسير الظواهر والمساعدة علـى حـل مشكلات معينة يواجهها المجتمع، وأخيرًا فإن أهميتها ترتبط بمدى المعلومات المتوافرة والتى يتطلبها البحث، وإمكانية الوصول إليها.

واختـــيار المشـــكلة يختلف عن تحديدها، ويأتى التحديد بعد الاختيار الأولي، ويـــتم تحديد المشكلة فى ضوء المعلومات والبيانات التى حصل عليها الـــباحث، وتوافـــر القدرة على بلورة أبعادها ونطاقها ومضمونها. وعادة ما يرتبط اختيار المشكلة بمنهج أو دراسة استطلاعية، تفرض على الباحث مسحًا للتـــراث والكتابات الرئيسية السابقة بطريقة نقدية مبتكرة، توفر عليه مشقة الوقـــوع فى دراســـة مشـــكلة بالغة الاتساع ، أو محددة بطريقة تكون معها الظاهرة مبتورة عن سياقها وعواملها الجوهرية، أو فى تكرار لدراسات وجهود سـابقة على محاولته. وتحديد وبلورة المشكلة يساعد الباحث فى خطوات بحثه المتتالية، وييسر له فرض الفروض العلمية ومتابعة اختبارها، ومواصلة البحث بخطواته المختلفة.

٢ــ صياغة الفروض، وهذه الخطوة ليست مستقلة عن تحديد المشكلة واختيارها، فهما مرتبطان معًا، وتتناول هذه الفروض العلاقات المحتملة بين المتغيرات والتى يقـــوم الـــباحث باختـــبار ثباتها وصدقها، وقد تصاغ هذه الفروض فى شكل تساؤلات منها على سبيل المثال، وفق مناقشات الطلاب

- هـــل ثمة علاقة محتملة بين التنشئة السياسية والاجتماعية وبين العنف كمظهر للسلوك السياسي؟ وما شكل هذه العلاقة؟
- هل ثمة علاقة محتملة بين مستوى التعليم والثقافة (درجات التعليم ــ عـــدد سنوات التعليم) وبين مستوى المشاركة السياسية (المساهمة فى الحملات الانتخابية، الترشيح لمنصب حضور اجتماعات)؟ وما شكل هذه العلاقة؟
- هل ثمة علاقة بين درجة الحرمان الاقتصادى وبين الاستقرار السياسي، مـــا هى طبيعة هذه العلاقة؟ فهذه التساؤلات والفروض تقتضى من الـــباحث اتـــباع أســـلوب لجمع الأدلة والتحكم فى مختلف العوامل والشروط التى يمكن أن تؤثر فى مشكلة البحث والوصول إلى إدراك للعلاقات الارتباطية بين الأسباب والنتائج.

٣ــ تحديـــد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة: فالفرض يتضمن تعبيرات توضح قضية لها عناصر واقعية، والفرض يجب أن يتجاوز الواقع والخبرات الملموسة، لأنـــه يحـــتوى علـــى متغيرات وعلاقات تربط بين هذه المتغيرات. وبالنسبة للمـــتغيرات فـــإن جانب منها يشكل قوام الظاهرة موضع البحث، وجانب

يتضـــمن المـــتغيرات المفســـرة لها. أما العلاقات بين المتغيرات فهى علاقات احتمالية تظل فى إطار من الشك وعدم التأكد حتى يثبت بالقطع صدقها، ومن ثم صـــحة الفـــرض وثباته. وتحديد المتغير المستقل والمتغير التابع، يتم فى إطار الفـــروض الـــتى يصـــوغها الباحث، ويجب أن يحدد طريقة قياس المتغيرات التجـــريبية أو المســـتقلة بمعنى العوامل التى يسعى البحث إلى اختبار تأثيرها، وطريقة قياس المتغيرات المعتمدة أو التابعة بمعنى العوامل أو الظواهر التى يسعى الـــبحث للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة عليها. فإذا كان هدف الباحث مـــثلاً دراســـة أثـــر بـــرامج التليفزيون، أو أثر مضمون صحيفة معينة على الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعة، فالمتغير المستقل هنا يصبح التليفزيون أو الصـــحيفة، والمتغير التابع هم الطلاب، ويصبح على الباحث أن يحدد المتغير المســـتقل (يختـــار مثلاً الأخبار السياسية للتليفزيون أو الفقرات الإخبارية فى الصحيفة أو عناوين الصفحة الأولى منها) لقياس وتحليل محتواها، والمتغير التابع بمعـــنى الاتجاهـــات السياســـية لـــدى الطلاب الذين تعرضوا لهذا المضمون الإعلامـــى، ويمكـــن أن يحدد المقاييس التى يقيس بها درجة تأثر هذا السلوك والإدراك والتصورات.

٤ـــ اختـــيار مجموعتين متكافئتين فى كافة الظروف والشروط بمعنى تشابههما بقدر الإمكـــان، ماعدا التعرض لأثر هذا المتغير المستقل المراد اختبار تأثيره (الأخبار السياسية للتليفزيون أو للصحيفة)، وهدف التكافؤ أو التشابه بين المجموعتين هـــو التأكد من دقة قياس أثر المتغير المستقل، وزيادة معدل حساسية التجربة، بحـــيث يمكن تسجيل أدنى تأثير له، ذلك أن التأثير المحدود أو الضئيل للمتغير المســـتقل قـــد لا يبدو واضحًا بدرجة تعوق اكتشافه والوقوف عليه، وتجرى ملاحظـــة الجماعتين على أساس اعتبار إحداهما جماعة تجريبية، هى التى تتعرض لتأثير المتغير المستقل، والأخرى جماعة ضابطة لا تتعرض لهذا التأثير.

ومـــن الأسس التى يجب مراعاتها لاختيار جماعات متكافئة الخصائص والظروف

أ ـــ التماثل الفردى عن طريق المضاهاة Maching للتحكم الدقيق فى اختـــيار أفـــراد كـــل جماعة، للتأكد من أن الفرد الأول فى الجماعة التجريبية يتعادل تمامًا مع الفرد الأول فى الجماعة الضابطة من حيث كل المتغيرات الهامة (المستوى الاقتصادى ـــ العمر ـــ الحالة الصحية

والنفسية)، وهكذا بالنسبة لباقى أفراد المجموعتين، وهما متساويتين فى مجموع الأفراد.

ويصـــعب تحقيق هذا الشرط حيث يلزم توافر عدد كبير من الأفـــراد حتى يمكن الاختيار بينهم، كما تنشأ صعوبات أخرى تتعلق بـــتحديد العـــوامل الأكثـــر أهمية التى تجرى على أساسها المضاهاة، وأخرى تتعلق بإيجاد مقاييس دقيقة للاعتماد عليها.

ب ـــ التماثل بين الجماعتين كجماعة وليس كأفراد بمعنى تساوى متوسطات الجماعتين فى المتغيرات الهامة (المستوى الاقتصادى ـــ العمر ..)، وقد يصـــعب أيضًا تحقيق مثل هذا التماثل فى جميع المتوسطات، فقد يمكن الحصـــول علـــى جماعـــات متماثلة فى العُمر لكنها ليست متماثلة فى مستويات الدخل وهكذا.

ج ـــ الـــتوزيع العشوائى: فالصعوبات التى يصادفها الباحث فى الطريقتين السابقتين قد تفرض عليه توزيع الأفراد عشوائيًا على كلٍ من الجماعة التجـــريبية والجماعة الضابطة، بحيث يتوافر لكل فرد فرص متكافئة للالـــتحاق بالجماعـــتين، ولا تكـــون ثمة فروق بينها، إلا وفق عامل الصـــدفة وحـــده[1] وبحيث تتعرض المجموعة التجريبية لتأثير المتغير المســـتقل (تـــتاح لهـــا فـــرص منظمة للتعرض للأخبار السياسية فى التليفزيون أو لقـــراءة الصحيفة المحددة فى مثالنا السابق).

٥ـــ يختـــار الـــباحث نموذج التجربة الذى يقوم باستخدامه فى البحث التجريبي، ويمكـــن التمييز بين نموذجين: نموذج التجربة البعدية After Experiment ونمـــوذج التجربة القبلية البعدية Before-After Experiment ، فيختار الـــباحث جماعـــتين (مـــن الطـــلاب الجامعيين فى مثالنا)، وفق شروط اختيار المجموعات المتكافئة، على أن يراعى مثلاً ضبط مجموعة ظروف يفترض أهميتها الأولية كالدخل والعمر والانتماء الحزبى، ثم تتعرض الجماعة التحريبية بشكل مـــنظم للمضامين السياسية، من التليفزيون أو الصحيفة، لمدة أسبوعين مثلاً ،

---

1) وذلـــك بأن تعطى لكل فرد رقمًا، ثم تستخدم جداول الأرقام العشوائية لتوزيع الأفراد، فيكون نصفهم فى الجماعة التجريبية والنصف الآخر فى الجماعة الضابطة.

ولا تتعرض الجماعة الضابطة لمثل هذه المضامين ، ثم نقيس الاتجاهات السياسية للأفراد بعد ذلك.

فإذا كانت الاتجاهات السياسية للطلاب أعضاء المجموعة التجريبية قد تغـيرت بدرجة واضحة، بحيث ظهرت فروق واختلافات واضحة بينها وبين الجماعـــة الضابطة، كان هذا معناه ثبات الفرض أو بتعبير أكثر قبولاً ، كان معـــناه أن نـــتائج التجربة لا تتعارض مع إدعاء صحة الفرض، هذا النوع من الـــتجارب يســـمى بالتجارب البعدية حيث يجرى القياس بعد تعرض الجماعة التجـــريبية المنظم للمضامين الإعلامية وقد يتشكك الباحث فى صحة نتائج مـــثل هذه التجارب البعدية، فيلجأ إلى التجربة القبلية البعدية، وفى هذه الحالة يقـــوم بقـــياس الاتجاهات السياسية لأفراد الجماعتين التجريبية والضابطة قبل تعـــرض الجماعات التجريبية المنظم للإعلام، ثم يُعيد تطبيق مقياس الاتجاه على المجموعتين بعد التعرض المنظم للإعلام.

فالفتـــرة بين تطبيق المقياس فى المرة الأولى، والثانية قد تشهد تعرضًا للإعـــلام خـــارج نطـــاق التجربة أو قراءات تتصل بالموضوعات والأخبار السياســـية، وهـــذا يوضحه نتيجة المقياس على الجماعة الضابطة، بينما تطبيق المقـــياس علـــى الجماعة التجريبية يوضح أثر التعرض المنظم والمقصود قياسه، وقد يكتفى فى التجربة القبلية البعدية بتطبيق المقياس على جماعة واحدة فقط، هى التى تتعرض بشكل منتظم للإعلام، والوصول إلى نتائج محددة بشأن الأثر الذى أحدثه هذا المتغير المستقل.

إلا أن ثمة احتمال لأن يكون هذا الأثر قد نتج جزئيًا على الأقل نتيجة مـــتغيرات أخـــرى يكـــون لها أثرها فى الفترة بين الملاحظتين، كالاشتراك فى مناقشـــات جماعية أو التعرض المكثف لمصادر معينة للأخبار والمعلومات، كما قـــد يقاوم الأفراد التجربة نتيجة شعورهم بأنهم تحت الاختبار، فيحتفظون عن عمـــد بـــنفس الإجابـــات عند تكرار اختبارهم، أو يعمدون إلى تغييرها أو تشويهها دون أن يعبر ذلك بالضرورة عن تغيير حقيقى فى اتجاههم.

الأمـــر الـــذى يؤكد على أهمية تطبيق المقياس على جماعتين إحداهما تجـــريبية والأخرى ضابطة قبل التجربة وبعدها، والمقارنة بينهما للوقوف على مثل هذه الاعتبارات.

كما أن القياس القبلى ـــ أى قبل إدخال العامل المتغير ـــ قد يؤثر فى نوع استجابات الطلاب لهذا العامل، وللتغلب على هذه الصعوبة قد تستخدم جماعـــة ضـــابطة ثانية ـــ إلى جانب الجماعتين الأصليتين: التجريبية والضابطة الأولى ـــ بحيث تطبق المقاييس القبلية على الجماعتين الأصليتين فقط، وتتعرض الجماعـــة الضابطة الثانية لتأثير العامل المتغير، ثم يتم القياس بعد ذلك فحسب ـــ أى تكون التجربة بالنسبة لها بعدية ـــ بحيث يمكن الوقوف على النتيجة الحقيقية للتعرض لهذا العامل المتغير.

٦ـــ كـــثير مـــن البحوث لا تلجأ إلى الطرق السابقة، حيث يصعب على الباحثين خلق الظروف التجريبية المضبوطة ويتشكك كثيرون من القيود المصطنعة التى تفـــرض على السلوك فى التجارب السابقة، والتى قد تؤدى إلى تشويه النتائج أو تقلـــيل دقـــتها، ومن ثم يلجأ ون إلى ما يسمى بالتجريب الطبيعي، وأمثلة ذلـــك دراســـات الثقافة أو الشخصية القومية أو الطابع القومى، ودراسات السلوك فى أوقات الأزمة أو الظروف الضاغطة التى تولدها كارثة معينة.

ففى دراسة الطابع القومى أو الثقافة يحاول الباحثون الكشف عن أهم الســـمات المميـــزة لشعب من الشعوب، ويقارنون هذه السمات بالشعوب الأخـــرى ذات المســـتويات الحضـــارية المتباينة، باستخدام أساليب الملاحظة المباشـــرة، وكـــذلك باســـتخدام أنواع مختلفة من اختبارات القيم ومقاييس الاتجاهـــات والاختـــبارات الإســـقاطية للشخصية وغيرها بحيث يصلون إلى تعمـــيمات عن كل مجتمع، مقارنة بغيره من المجتمعات، لتحديد خصائص عامة للثقافة وعلاقات الثقافة بالشخصية ومستويات التفاعل بينهما.

وفى دراسة السلوك الأساسى فى مواقف الأزمات، والضغوط المتباينة علـــى صانعى القرار فى ظروف الأزمات وأهمية عنصر الوقت، يمكن للباحث استغلال مثل هذه المواقف فى دراساتهم للتعرف على سلوك القيادات والأفراد والجماعات فى موقف معين.

وفى ضوء الصعوبات التى واجهها التجريب فى معناه السابق، فإن هذا التجريب الطبيعى يكتسب أهميته الأكاديمية والتطبيقية فى آن واحد.

تقييم المنهج التجريبي

صادفت التجارب فى البحوث التى يقوم بها علماء فروع العلوم الاجتماعية ـــ ربما باستثناء علم النفس ـــ صعوبات عديدة من أهمها

١ـــ الظاهـــرة البشرية والسلوك الإنسانى يتميز بمرونة وردود فعل وأنماط سلوكية مـــتغيرة، وإرادة ذاتـــية تدفع إلى هذا التغير بشكل غير متوقع، ومن هنا قد يصعب تحقيق الضبط والتحكم فى مواقف التجربة، وتصبح عرضة للتشويه.

٢ـــ يعتـــبر الموقف التجريبي ذاته متغير ثالث، يجب أن يضاف إلى المتغيرين المستقل والتابع.

٣ـــ أهمـــية المتغيرات الوسيطة Intervening Variables التى قد تتدخل فى موقـــف التجـــربة وتؤثر على العلاقات التى يسعى الباحث إلى افتراضها بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

٤ـــ غالـــبًا مـــا تكون العوامل السببية فى موضوعات وظواهر البحوث السياسية والاجتماعـــية عمـــومًا، كالســـلوك السياسي والجماعات والأحزاب وصنع القـــرارات والمشاركة السياسية والطبقة والوضع الاقتصادى ومستوى الثقافة ومســـتوى الديمقـــراطية، هى ذاتها محصلة لعدد كبير من العوامل والشروط، وهـــذا معـــناه أن إخضـــاعها للتجربة يفرض التحكم فى عدد لا نهاية له من الظروف، الأمر الذى يتعذر تحقيقه.

٥ـــ اســـتخدام هـــذا المنهج رهن بنجاح الباحث وقدراته فى البدء بتحديد دقيق لمشكلة بحثه وفروضه العلمية والسير خطوات أساسية فى إطار يجب التأكد من أنـــه يسمح بتوافر الشروط بإيجاد جماعتين أو أكثر متماثلتين فى كافة الظروف باستثناء الشرط أو المتغير المراد قياسه.

٦ـــ يقـــود المـــنهج التجـــريبي الباحث، وفق ما يراه أصحاب الاتجاه الكيفى إلى خطوات ونتائج لا تتفق والطبيعة الخاصة بالإنسان والتفاعل بين البشر، والذى يختلف تمامًا عن الطبيعة ، الأمر الذى يفرض اختلافًا فى المنهج

٧ـــ يضاف إلى ذلك أن الموقف التجريبي ذاته يضفى طابعًا مصطنعًا على السلوك ، ويعنى غياب التصرفات التلقائية ، جزئيًا على الأقل ، مما يثير صعوبات إضافية أمام الباحثين.

جدول يوضح تنوع خطة البحث وأهدافه وفروضه وأدواته فى البحوث الاستطلاعية والوصفية والتجريبية

نوع البحث وفق المنهج المستخدم / عنصر البحث	البحوث الاستطلاعية	البحوث الوصفية	البحوث التجريبية
توجهات البحث وأهدافه الرئيسية	استكشاف أبعاد وعناصر مشكلة البحث وإمكانية صياغة فروض ملائمة يمكن تطويرها وإخضاعها فيما بعد للاختبار.	تحديد وتشخيص السمات والخصائص التى تميز الظاهرة، وفهم وتمحيص العوامل المحيطة بها، وما يرتبط بذلك من تعميمات ووصف للعلاقة بين المتغيرات.	صياغة الفروض وإحكامها، وتحديد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، والتمييز بين التابع والمستقل فيها تمهيدًا لقياسها وتحديد آثارها.
صياغة الفروض وإخضاع المتغيرات للضبط	ـــ لا توجد صياغة للفروض، لكن حساسية الباحث وقدراته قد تقوده إلى استكشاف فروض يمكن تطويرها.	ـــ تفترض هذه البحوث قدرة على التخيل وفى الوقت ذاته تشخيص الواقع وتحديد السمات والخصائص الواقعية كمطلب أساسى.	ـــ صياغة الفروض بدقة ليمكن اختبارها وتحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والعلاقات بينها فى ضوء هذه الفروض.
	ـــ هنا يميل الباحث إلى الكشف عن أهم المتغيرات بشكل عام دون أن يصل إلى تحديد لمعالي ودقيق لها عادة.	ـــ تفيد دراسات المسح ودراسة الحالة فى إطار هذا المنهج لتوافر المعلومات والبيانات التى توفر قاعدة أساسية لصياغة فروض وصفية ومفاهيم وتصورات.	ـــ إخضاع المتغيرات والعوامل السببية للضبط والتحكم بدرجة من الدقة.
	ـــ يحاول البحث عن متغيرات دون إمكانية التحكم فيها.	ـــ لا ترتبط بالتحكم فى المتغيرات أو ضبطها.	
خطة البحث وأدوات جمع البيانات	ـــ مرونة فى خطة البحث وقدرة الباحث على استكشاف أبعاد وعناصر الموضوع.	ـــ يقوم هذا المنهج على استخدام كافة وسائل جمع البيانات وتتفاوت الدراسات: فبعضها يكتفى بالوصف الكيفى والكمى وبعضها يتعمق وراء أسباب الظواهر وعلاقاتها الارتباطية.	ـ تحديد دقيق لمشكلة البحث وخطواته.
	ـ استخدام مختلف أدوات جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة وتحليل المضمون جنبًا إلى جنب مع مسح الأدبيات العلمية ومناقشة العلماء.	ـ للمسوح الاجتماعية ودراسات الحالة أهمية خاصة فى هذا المنهج.	ـــ تصميم التجارب، أو التجريب الطبيعى، والملاحظة العلمية المقننة، وفحص العلاقات السببية ومعاملات الارتباط.
العينة	كثيرًا ما تجرى الدراسات الاستطلاعية دون تحديد دقيق يستوفى الشروط الأساسية، لتمثيل العينة لمجتمع البحث.	تستخدم العينات لتوفير الجهد والنفقات، مع مراعاة الشروط الواجب توافرها لضمان تمثيلها للمجتمع الأصلى.	استخدام العينة بشكل يراعى الدقة فى تمثيلها للمجتمع الأصلى، وتستخدم الطريقة العشوائية عادة.

جامعة القاهرة
كلية الإقتصاد و العلوم السياسية

مناهج البحث في علم السياسة

أ.د./ عبد الغفار رشاد القصبي

الكتاب الأول

٢٠٠٤

دار الأصدقاء للطباعة والنشر

Delta C. S.

في كتابة الرسائل والبحوث السياسية

أدعى اكتمالها بقدر ما أعتزم تطويرها..
بصوره المتنوعة: رسائل علمية ومقالات
ن تحليل وتأصيل أسس البحث العلمى فى
ندمجت فى التيار السائد لعلم السياسة،
امل.

تأخذ طابعاً علمياً امبيريقياً، وكيف قاد هذا
ى نحو متزايد. فأتخذت البحوث السياسية
طابا لنتيجة الأولى وبمخاوف لدى البعض
ومن ثم ابتعاده عن الطابع السياسى وعن
ره. فضلاً عن الطابع الإنسانى والحاجات
ة" لهذه الاعتبارات السياسية والإنسانية
تكنيك. فبرزت من جديد مناهج تقليدية:
لائم وطابع العلم وأساسياته، من هنا برزت
يدية تم تحديثها، والبعض الآخر مناهج
علوم ونظريات وقوانين السياسة والاجتماع
اء والفيزياء والذرة..

أييد الباحث خلال مكوناتها ومراحلها، فى
ول المهنة" واكتساب المهارة فى البحث، مع
م العلمى: النقدى والتصحيحى والدائم

رب من متطلباتها العلمية، وسيكون على
ى، ولاسبيل إلى ذلك إلا من خلال البحث
ى الحقل على مستوى كوكبنا، دون أن تنسى

المؤلف